الحرب والحرب المضادة

الحفاظ على الحياة في القرن المقبل



تأليف: ألڤن وهايدي توفلر

تعريب: د. صلاح عبد الله





الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

محسن يوسف اللويشي

الحرب والحرب المضادة

الحفاظ على الحياة في القرن المقبل

* الحرب والحرب المضادة (الحفاظ على الحياة في القرن المقبل).
* تأليف: **ألفن وهايدي توفلر.**
* تعريب: **د. صلاح عبد الله.**
* الطبعة الأولى: 1405 و.ر. / 1995 م.

* الناشر: **الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.**
□ العنوان: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
ص.ب 921 سرت ـ نسوخ 62100 - 054
* رقم الإيداع: 95/2038 دار الكتب الوطنية ـ بنغازي.

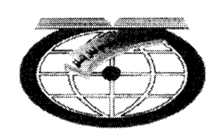
ألفن وهايدي توفلر

عيسى يوسف الكويتي

الحرب والحرب المضادة

الحفاظ على الحياة في القرن المقبل

تعريب: د. صلاح عبد الله



الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعـلان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

ذاع صيت ألڤن توفلر في منتصف الثمانينات إثر إصدار كتابه المعنون «صدمة المستقبل» وهو بحث اعتبر علماً في علم المستقبليات. وإذ لقي منهجه اهتماماً واسعاً أردف الكاتب أبحاثه وتمخضت عن إصدار كتاب آخر «حضارة الموجة الثالثة» وتلاه كتاب «تحوّل السلطة» وشكلت هذه الأبحاث مدرسة منهجية جديدة عرفت بثلاثية توفلر.

في هذه الثلاثية حاول توفلر أن ينظر ـ على غرار الكتّاب الكبار ـ من خارج الحدود الجغرافية، في تطوّر مواضيع تهم سكان الجغرافيا. درس التاريخ وبحث في الاقتصاد والثروة وتناول العلم والثقافة والسلطة والسياسة ولم يكن في كل هذه الميادين ناقداً فحسب، بل مهتماً باستشفاف تطوّر مستقبل هذه الميادين بالمقارنة. وفي مجملها قدمت الثلاثية رؤية منهجية مغايرة لما كان سائداً في العلوم الاجتماعية والسياسية وخصوصاً قدمت معلومات ومعارف لم يكن قد توافر انتشارها بعد.

محور الثلاثية فكرة بسيطة غير أنها متشعبة وممتدّة. وجهد الكاتب فكره وعمله لكي يثبت أن المجتمعات الحالية (المجتمع

الدولي) تنقسم بالحقيقة إلى ثلاثة مجتمعات أو ثلاث حضارات هي مجتمع الموجة الأولى أي الحضارة الزراعية والرعوية ومجتمع الموجة الثانية وهو المجتمع الصناعي الحديث، ومجتمع الموجة الثالثة أي مجتمع المعلوماتية والتقانية في ما بعد المرحلة الصناعية. وتمحّص في انتقال المجتمع من موجة إلى أخرى دون أحكام مسبقة وخلفية تقديرية ودرس تداخل هذه المجتمعات وتصادمها فيما بينها أحياناً داخل حدود الدولة نفسها. فلكل موجة من هذه الموجات حسب توفلر ثقافتها وعلومها واقتصادها وأدوات إنتاجها ومعرفتها.. وهي بطبيعتها تتصادم مع بعضها نتيجة تصادم المصالح. والحال أن هذه التناقضات أو التصادم يؤدي إلى نمو فئات واختلاف طرق وميادين ويؤول بالتالي إلى شكل جديد من التصادم والصراع. وكما تتصارع مجتمعات الموجات الثلاث تتصارع علومها وثقافاتها ودولها وأفكارها...

في هذا الكتاب الجديد (الحرب والحرب المضادة) يبحث ألفن توفلر في هذا الصراع على أبواب القرن الواحد والعشرين وهو صراع يهدّد المحافظة على بقاء البشر والكرة الأرضية بمجملها إثر تبلور حضارة الموجة الثالثة بتقنياتها وحواسيبها ومعلوماتها. ومأثرة الكتاب أنه ينفض غبار الأوهام عن مقولات كثيرة بدأت تترسخ في المخيّلة الجماعية بسبب شيوعها وترويجها. إذ أن أصحاب الموجة الثالثة يعملون على تنويم المخيّلة الجماعية (وتلك هي سمة من سمات الموجة الثالثة) وإغراقها بكمّ هائل من حركة المعلوماتية وسرعة البث والإنتشار، بحثاً عن السهولة الآنية وبهدف تصميم فكرة أو أفكار وهمية لا يتم تناولها بذاتها بل تأتي وهماً وكأنها خلاصة تلك الحركة السريعة للبث والإنتشار. من هذه المقولات فيما عنى

موضوعنا يتم ترويج معلومات جزئية وسريعة، لكنها كثيفة ودؤوبة، عن أن العصر هو عصر الإقتصاد وأن الاقتصاد أصبح يحتل مقدمة الصراعات العالمية على أبواب القرن الواحد والعشرين. لذا يتم إغراق هذه المقولة بكميات هائلة من المعلومات عن الشركات والسوق والإكتشافات والتنافس الاقتصادي بين بعض الدول (أميركا ـ اليابان ـ أوروبا). وهكذا لا يجري بحث الموضوع الاقتصادي الذي يراد منه متغلباً على السياسة والاجتماع، بالعلاقة مع المجتمع المعني أو مع السياسة المعنية، في تلك البلدان، كما لا يجري بحثه بالعلاقة مع المجتمعات الأخرى، بل يتم استخلاص توهيم جماعي عن بطلان السياسة واضمحلال الإجتماع لمجرد بروز التنافس الاقتصادي على ما عداه في بعض الدول.

مقولة أخرى تعني موضوعنا وهي متعلقة بالاقتصاد أيضاً إذ يتم بنفس الأسلوب إشاعة الصور والمعلومات والمشاهد عن التطور الاقتصادي والرخاء والثروة ومن هذا العرض يجري استخلاص أن القرن المقبل يقلب بولادته أشكال الحروب الباردة والساخنة وأن البشرية «نضجت» للاهتمام بالحقل الاقتصادي وحصر الصراع بالسباق الاقتصادي. . . والسلام.

أهمية ألفن توفلر أنه يدرس حضارة الموجة الثالثة ويحاول ألا يقع في حبائلها ويجتهد بأن يعيد ظواهر هذه الموجة إلى أصولها المجتمعية. فهي تطل برأسها من أحشاء مجتمعات بكل تناقضاتها وصراعاتها ويصنعها بشر بالعلاقة مع بشر آخرين، والأصح بالصراع مع بشر آخرين. فالتقانة الجديدة في الإنتاج تقضي لا محالة على التقنيات القديمة وتولّد ثقافة جديدة كما ولّدت المرحلة الصناعية بتقانيتها ثقافة مختلفة عن المرحلة التي سبقتها. وكذلك تولّد علوماً

جديدة وأنماط حياة ودولاً وسياسة لكنها تولّد أيضاً حروباً وأشكالاً جديدة من الحروب المضادة التي تحاول أن تحدّ من جموح الحروب وتسعى للسلام.

قد يخيَّل للمرء أن التقانة الجديدة المتفوقة على تقانيات ما سلفها، أصبحت تشكل رادعاً ضد إندلاع الحروب على غرار ما كان يشاع عن السلاح النووي اعتماداً على سلاح التهويل بالدمار الشامل. غير أن السلاح النووي إذا كان قد شكل حائلاً بين حروب بعض الدول إلاّ أنه لم يحل دون إندلاع حروب أخرى بلغت ضحاياها أكثر من الحرب العالمية الثانية ولعل الدول النووية نفسها أراقت معظم دماء هؤلاء الضحايا.

ومن ناحية أخرى قد يظن البعض أن التقانية الجديدة توفر هدر الدماء بحسم المعركة مسبقاً ويقتصر تدميرها الأساسي على العتاد والمباني كما حصل مؤخراً في حرب الخليج التي اعتبرها البعض حرباً بين تقانية الحرب العالمية الثانية وتقانية الحرب الجديدة.

الحقيقة، كما يشرح الكاتب، أن مجتمع التقانية الجديدة (الموجة الثالثة) لا يمكن مقارنته بأمثلة من مجتمعات الموجتين الأولى والثانية إلاّ على وجه التقريب. إذ أن شكل الدولة المعروفة بحدودها وسياستها (الدولة الوطنية) تتهاوى وتنهار بفعل الموجة الجديدة. فهي من ناحية تتوسع وتمطّ ومن ناحية أخرى تتشظى وتتفتت وهكذا هو حال الاقتصاد والسياسة والجيوش والتقانية نفسها. وينعكس هذا الواقع على الحدود الجغرافية للدولة التي يتعايش بداخلها موجات متداخلة ومتصارعة ومتحاربة فيما بينها.

فالحرب إذن تنتقل إلى البلدان الكبرى نفسها وقد يتشكل لكل مقاطعة أو قطاع جيشاً أم ميليشيا (كما يحصل حالياً في الولايات المتحدة).

ومن ناحية أخرى فإن المجابهة التي كانت تحصل حتى وقت قريب بين بلد وآخر أو بين تحالف وآخر، قد شارفت على نهايتها وذلك بسبب تطور التقانية وسهولة استعمالها. فإذا كانت المعارك باتت تجري على شاشات الحواسيب فكم يلزم من مهارة فنيّة لتعطيل الحواسيب أو تلقينها معلومات أخرى لكي تتحوّل إلى قنبلة موقوتة بيد حاملها؟ وإذا كانت هذه الحواسيب في بداياتها يمكن تعطيلها بجرثومة أحد الهواة (طالب هاوٍ عطل حواسيب وزارة الدفاع عام 94 في واشنطن من باب التسلية). فكيف يتطور هؤلاء الهواة وكم يلزمهم ليصبحوا محترفين مبدعين وملتزمين؟

بالواقع كانت المشكلة الكبرى التي تطرح علينا في الوطن العربي أننا مضطرون للنهوض بكل تلابيب المجتمع وإرثه والثقل الخارجي لكي نتمكن من المجابهة وقد عجزنا في أكثر الأحيان من القيام بكل هذه المهام سوية وفي فترة قليلة. وما زلنا نحصد نتائج المجابهة الشرسة وظلمها وتتعرّض للعدوان والتهديد الدائم. فإذا كانت الموجة الثالثة تبشرنا بانتشار المعرفة والتقانية السهلة الحيازة والتطوير، فإن الطاقات العربية أثبتت كفاءتها في هذا الميدان على الرغم من أنها ما زالت تُحارب في الخارج ولم تجد بعد مواقعها التي تستحقها بجدارة لكن ازدياد الحاجة إلى طاقاتها وإبداعها لا بد أن يعطيها حقها ويقدرها حق قدرها. وعندها لن يكون على هذه الطاقات مسؤولية النهوض بالمجتمع لكي تحتل موقعها وهكذا يمكن أن تشكل هذه الطاقات درعاً واقياً رادعاً ولعل هذا الواقع يضع

العدوان الخارجي أمام حقائق المجابهة الرادعة وتفسح في المجال لوقف الحروب المعلنة والصامتة والبحث في السلام المتوازن.

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مقدمة المؤلـف

هذا الكتاب يبحث في الحروب والحروب المضادة المقبلة. إنه من أجل الطفل البوسني الذي مزّق الإنفجار نصف وجهه، ومن أجل أمه التي ترقب بعين مغشيّة ما تبقّى من منزلها. إنه من أجل كل أبرياء الغد الذين سيقتلون ويموتون لأسباب لن يفهموها. إنه كتاب عن السلام. وهذا يعني أنه كتاب عن الحرب في الظروف الجديدة والغريبة التي نحن بصدد صنعها في سباقنا نحو مستقبل مجهول.

قرن جديد يمتد اليوم أمامنا، قرن من المحتمل أن يُدفع فيه أعداد لا تحصىٰ من البشر إلى حافة الجوع، وسيكون من الممكن فيه التخلّص من تلوّث العصر الصناعي واختراع تقنيات أكثر نظافة لخدمة البشرية، وستستطيع خلاله أن تساهم شعوب عدة وثقافات غنية في صياغة المستقبل حيث سيمكن وضع حدٍ لويلات الحروب.

والحال، يبدو أننا نغرق في عصور وسطىٰ جديدة تملؤها الكراهيات العصبوية ويعمّ خرابها أنحاء المعمورة وتتالىٰ فيها الحروب. والطريقة التي سنتبعها في مواجهة هذا العنف المتفجِّر ستحدّد إلى حدٍ كبير كيف سيعيش أطفالنا، وربما، كيف سيموتون.

بيد أنّ عدداً من أسلحتنا الفكرية المستخدمة في إرساء السلام لم تعد صالحة، ويصحّ ذلك على عدد من جيوشنا أيضاً، والفارق الوحيد هو أن كل جيوش العالم انطلقت لمواجهة حقائق القرن الحادي والعشرين. في حين أن جهود السلام تتحرك بخطىً متثاقلة بسبب التشبث في تطبيق طرق تتوافق مع ماضٍ بعيد.

مقولة هذا الكتاب واضحة، ولكنها ما زالت مفهمومة بشكل سيىء: طريقتنا في خوض الحرب تشبه طريقتنا في تكوين الثروات، في حين ينبغي لطريقتنا في خوض الحرب المضادة أن تعكس طريقتنا في خوض الحرب.

لا شيء أسهل على من نَعِم بالسلام من أن يغمض عينيه عن موضوع مثل موضوع الحرب. وعلى أي حالٍ، فإن كلاً منّا يعيش حروبه الصغيرة الخاصة للإستمرار على قيد الحياة: كسب قوتنا، السهر على أولادنا، والمكافحة ضد المرض. وهذا يكفي فعلاً، كما يبدو، للقلق من تلك الحقائق المباشرة، ومع ذلك، فإن للحروب الراهنة والماضية والمستقبلية، سواء أكانت حقيقية أو مُتخيّلة، تأثيراً عميقاً على طريقتنا في إدارتنا لحروبنا الشخصية في زمن السلام، وفي عيشنا لحياتنا اليومية.

حروب الفترة الراهنة ترفع أو تخفض سعر المحروقات في محطّات الوقود، والمواد الغذائية في المخازن، وقيمة العملات في البورصة. إنها تدمّر البيئة. وتفاجئنا من خلال شاشة الإذاعة المرئية في مجالسنا.

وعبر الزمن، تستمر الحروب الماضية في التأثير على حياتنا اليومية. ففيض الدماء التي جرت منذ قرون عدة لأسباب نسيناها،

والأجسام المحترقة المحطمة، أو التي بدّدها ضغط الإنفجار، والأطفال الذين تحوّلوا إلى بطون مُنتفخة فوق أعضاء ناحلة: كل ذلك صاغ العالم الذي نحن فيه. وكي لا نعطي سوى مثل قلّما يسترعي إنتباهنا، فإن الحروب التي دارت منذ ألف سنة، آلت إلى تراتبيات وبنىً تعاليم يعرفها جيداً، اليوم، ملايين من المستخدمين. وحروب المستقبل المتوقّعة أو حتى المتخيلة يمكن أن تكلّفنا مزيداً من الضرائب.

قلّما إذن تفاجئنا السطوة التي تمارسها علينا حروب خيالية: الفرسان والساموراي والخيالة، والجنرالات والجنود الأمريكيون: يتتالون جميعاً في صفحات التاريخ وفي ذهننا. ويصوّر الأدب والتصوير الزيتي والنحت والسينما أهوال الحروب أكانت واقعية أم غير واقعية، كما يصورون بطولاتها أو معضلاتها الأخلاقية.

وبينما تصوغ الحروب، الحقيقية الممكنة أو تلك التي تخاض بالنيابة، وجودنا؛ فثمة، خلاف ذلك، حقيقة مجهولة كلياً. إذ أن كلاً من حيواتنا موسومة بحروب لم تندلع، ذلك لأن «حروباً مضادة» مظفَّرة حالت دون وقوعها.

وتتطلب الحروب المضادة، على أعلىٰ المستويات، تطبيق إستراتيجية القوة ـ إستراتيجية السلاح والإقتصاد والمعلومات ـ بغية الحدّ من العنف الذي يرافق غالباً التغيرات التي تطرأ على المسرح العالمي.

وفي حين يخرج العالم اليوم بعنف من العصر الصناعي ليدخل في قرن جديد، فإنّ ما نعرفه عن الحرب والحرب المضادة، أصبح باطلاً إلى حدٍ بعيد وخطير. إذ أنّ إقتصاداً جديداً ثورياً يرى النور،

يعتمد على المعرفة أكثر منه على المواد الأولية والعمل الجسدي، كما كان الحال في السابق. وترافق التغيّر اللافت للإقتصاد العالمي ثورة موازية تؤثر في طبيعة الحرب نفسها.

ليست غايتنا إذن أن نعظ ونتكلم بإسهاب على بشاعة الحرب. وبعض الناس سيرون ربما في هذا الصمت، غياباً للتعاطف مع ضحايا الحرب، كما لو أن صرخات الألم والغضب تكفي لوضع حدٍ للعنف. ومن المؤكد، أن ثمة ما يكفي من صرخات الألم والغضب في شتىٰ أنحاء العالم. ولو كانت إذن كافية لصنع السلام لأصبحت مشاكلنا محلولة. ولن يفيد في شيءٍ أن نعبّر مرة أُخرىٰ عن إنفعالاتنا: إن ما ينقصنا هو إدراك جديد للعلاقات بين الحرب ومجتمع يتعرض لتحولات سريعة.

وقد يقدّم هذا الحدس الجديد، كما نعتقد، للمجتمع العالمي أفضل قاعدة للعمل. ولن يكون ذلك تدخلاً بعد ضربة فرقة صدامية، وإنما عمل وقائي وحذر للمستقبل، يرتكز على إدراك الشكل الذي يمكن أن تتخذه حروب الغد. وما نعرضه هنا ليس وصفة سحرية، وإنما بالأحرىٰ طريقة جديدة لفهم الحرب. وربما كان ذلك، كما نعتقد، مساهمة متواضعة لصنع السلام، لأن الثورة في فن الحرب تفترض أيضاً ثورة في فن السلام.

وينبغي للحروب المضادة أن تكون بمستوى الحروب التي تستهدف الحؤول دون اندلاعها.

القسم الأول

الصراع

الفصل الأول
لقاء غير متوقع

بدأ كل شيء بمخابرة هاتفية غير متوقعة، وموعد ليلي في فندق يقع على مقربة من واشنطن، وجنرال من سلاح البر في ثياب مدنية. لم نكن قد رأيناه من قبل، ولم نكن نعرف لماذا يريد رؤيتنا. كما لم يكن لدينا النية أبداً في كتابة هذه الصفحات.

في الساعة السابعة والنصف مساءً من الثاني عشر من نيسان (أبريل) 1982، خرج رجل نحيل ذو رموش سوداء من مصعد في فندق «كوالتي إن»، غير البعيد عن وزارة الدفاع الأمريكية وأتجه نحونا. دون موريللي قدّم نفسه. إنه ابن إحدى العائلات الإيطالية المهاجرة إلى بنسلفانيا، تخرَّج في الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت، وقاد أفواج معركة دلتا الميكونغ في فيتنام. وكما إكتشفناه بعد وقت قصير، فإن أهم معركة في حياته لم تكن قد وقعت بعد.

نلوم غالباً ضباط الأركان لأنهم يمضون وقتهم في الإستعداد لإعادة صياغة حربهم الأخيرة. وقد أعلمنا دون موريللي، في ذلك المساء، أنه يمكن توجيه اللوم نفسه للمثقفين، ولرجال السياسة والمتظاهرين الذين يدّعون خدمة السلام. ففي الحقيقة أن قسطاً كبيراً مما يُقال ويكتب علانيةً عن الحرب والسلام، أصبح باطلاً.

فكل هذه الإعتبارات تحمل علامة مقولات الحرب الباردة، والأسوأ من ذلك أنها مسمّرة في طرق ذهنية تعود للعصر الصناعي.

بدأ دون موريللي الحديث فأخبرنا بأن مجموعة من الجنرالات الأمريكيين استغرقوا في قراءة كتابنا الذي صدر في العام 1980، «الموجة الثالثة». وكنا قد شرحنا فيه أن الثورة الزراعية أطلقت منذ عشرة آلاف سنة أول موجة من التحوّلات في تاريخ البشرية، وأن الثورة الصناعية فجّرت منذ ثلاثمائة سنة أيضاً موجة ثانية من التغيرات، وبأننا نتحسس اليوم وقع موجة ثالثة من التغيرات.

ويرافق كلّ من هذه الموجات حضارة من نوع جديد. ونشير إلى أننا في الوقت الراهن، بصدد إختراع الحضارة الثورية للموجة الثالثة، وهي حضارة تتميز باقتصادها الخاص، وكذلك بأشكالها العائلية ووسائل إعلامها ونظامها السياسي الخاص بها.

وهذا الكتاب لم يقل كلمة عن الحرب. ونحن نريد أن نعرف لماذا تلقىٰ جنرالاتنا أمراً بقراءته؟

من القوة الفظّة إلى القوة الذهنية

أعطانا موريللي السبب: كانت القوى نفسها التي حوّلت الإقتصاد والمجتمع في أميركا أيضاً على وشك تغيير الحرب. ومن دون علم معظم الشعب، تمَّ تشكيل فريق لتصوّر جيش المستقبل الجديد.

قال لنا إنّ هذا الفريق شرع تحت إمرة الجنرال دون أ. ستاري، الذي أصله من كنساس، في وضع مفاهيم جديدة للحرب في مجتمع «الموجة الثالثة» وفي تعليم الجنود الإستفادة من ذكائهم

والقتال بطريقة مستحدثة، وتعريف الأسلحة التي قد يحتاجونها. أما موريللي فكان مكلّفاً بـ «النظريّة». إذ أن مهمته إرتكزت على صياغة نظرية عسكرية لعالم الموجة الثالثة. تكلمنا خلال ساعات عدة. تكلمنا على كل شيء، من ألعاب الفيديو إلى لا مركزية المجتمعات، ومن حدود التقنيات إلى فلسفة الزمن. إذ كان لكل هذه العناصر، مع غيرها، قسط في إعادة صياغة مفاهيم الحرب.

بعد العشاء، دعانا موريللي إلى غرفته حيث كان قد ثبّت آلة لعرض الصور. وعرض لنا ما سبق وكان قد عرضه أمام جورج بوش حين كان نائباً لرئيس الولايات المتحدة. وإذ كنا نشاهد الصور ونمطره بالأسئلة لم نشعر بمرور الوقت.

لا بأس من أن نذكر أن ذلك كان قبل عشر سنوات من الوقت الذي دخلت فيه عبارة «القنبلة الذكية» في اللغة الدارجة. وكان الجيش الأمريكي لا يزال مصدوماً بسبب هزيمته في فيتنام. ولكن موريللي كان يفكر في المستقبل وليس في الماضي. وما رأيناه في الغرفة كان شيئاً مدهشاً وشبيهاً بما عُرض بعد ذلك بعشر سنوات أمام العالم بأسره على شاشات «CNN» (سي إن إن) خلال حرب الخليج الأخيرة.

وفي الحقيقة إن ما رأيناه أشار إلى اتجاهات لا يزال الجمهور العالمي لا يفهمها: تحوّل في القوة العسكرية لا يمكن فهمه إلا بتوضيحنا على إمتداد الفصول المقبلة، التشابهات اللافتة ما بين اقتصاد المستقبل الناشىء والحرب نفسها التي تغيّر بسرعة طبيعتها - إذ أن كل مجالٍ يسرّع التغيرات في المجال الآخر.

ولنقول الأشياء ببساطة: في ظل تحوّل الاقتصادات من القوة

الفظة إلى اقتصادات ترتكز على القوة الذهنية، فإننا نخترع بالضرورة أيضاً ما ينبغي أن نسميه بحق «حرب القوة الذهنية».

أرهقنا دون موريللي بأفكار مدهشة: المشكلة الكبيرة للجيش الأمريكي؟ إنه ترك التقنيات تفصل في الاستراتيجية بدلاً من أن يترك الاستراتيجية تحدّد التقنيات. والتغيّر الأكثر أهمية في الحرب منذ فيتنام؟ الأسلحة الموجّهة بدقّة. والمشكلة الأساسية للغرب مع جيوشه؟ الجيوش الغربية لا تستطيع ربح الحرب من دون دعم شعوبها، وإذا لم يتكون إجماع خلفها. ولكن يمكن أن تنبثق أزمات لا تترك وقتاً كافياً لتكوّن الإجماع. وهل من الممكن تجنّب الحرب النووية؟ نعم ولكن ليس بطريقة تقليدية. لماذا أهتمّ بالمقاطع التي كتبناها حول فلسفة الزمن؟ لأنه كان على الجيش أن يغيّر وجهته ويتحوّل من الفضاء للإهتمام بالزمن. وهكذا أثبت إذن موريللي مأثرته الثقافية الباهرة.

يتكلم بعض الأطباء النفسانيين على «الفرار» أو «الحيدان» للإشارة إلى الكلمات الأخيرة التي يلفظها المعالَج بعد جلسة معالجة. وبحسب ما يقولون فإن الفرار هو أهم ما يقال خلال تلك الجلسة. وبينما كنا على عتبة الباب نحاول إستخلاص معنى ما سمعناه، أطلق موريللي قنبلته الشخصية.

«عمري تسعة وأربعون عاماً. وسأموت بسبب السرطان» وصمت لبرهة.

ثم أضاف بلهجة خانت إمتحاناً طويلاً ودقيقاً للضمير: «أقدّر أنني أنجزت مهمة حياتي، إذا الولايات المتحدة وحلفاؤها وضعوا بالفعل النظرية الجديدة التي أجملتها أمامكم هذا المساء».

من أجل الخير أم من أجل الشر ـ بل من أجلهما معاً ـ كانت المهمة التي تطوع موريللي لإنجازها أكثر من منجزة.

في ما يتجاوز الصور الساخرة

تبع هذا اللقاء الأول لقاءات عدة أُخرىٰ، في واشنطن وفي فورت مونرو، في فرجينيا. واكتشفنا خلالها أن دون موريللي لا يشبه في شيء أنماط الجنود المعروفة. فالمثقفون بشكل خاص، يميلون إلى تصوّر العسكريين بشكل ساخر، وأن يروا فيهم بلهاء وحمقى. وليس لنا سوى تصوّر الرسوم الساخرة التي تقدّم الجنرالات بصدورهم المقوّسة التي تقطر ميداليات وأوشحة، ووجوههم المطفأة. وكذلك أغنية جيلبرت وسوليفان الساخرة: «**أنا أنموذج قائد السرية الحديثة**» ووزير البحرية في هـ. م. إس بينفور الذي صرّح: «إعتقدت لوقت قصير بأنهم كافأوني بأن جعلوا مني سيد البحرية الملكية».

ومهما كان يمكن أن تكون عليه سابقاً المسوّغات الحقيقية لتلك الرسوم الساخرة، ومهما كانت عليه الآن، فإنها لا تصلح بالنسبة إلى دون موريللي ولا الضباط الذين قدّمهم إلينا في ما بعد. كان موريللي في الحقيقة مثقفاً يرتدي (أحياناً) البذّة العسكرية. ذهنه متّقد، وكان مأخوذاً بالأفكار. كان يطفح عاطفة أيضاً ويعطي إنطباعاً بأنه لا يبحث عن الضعف، وإنما عن الطيبة لدىٰ الآخرين. كان لديه حس دعابة واضح. ولم يكن يفتقد أبداً النكات الإيطالية. كان يدرس التصوير الزيتي على يد ضابط آخر ويعلّمه في المقابل لعبة الشطرنج. وكان يحب في آن، الموسيقى الكلاسيكية وستان غيتز. ويغني بشكلٍ سيىء جداً. وكان يقرأ كل ما يقع تحت يديه، من

الخيال العلمي إلى السير الذاتية مروراً بكتب التاريخ. وكان جنرال آخر قدّمه إلينا في ما بعد لقّبه بـ «إيطالي عصر النهضة».

كان دون موريللي رجلاً جدياً يقوم بالمهنة الأكثر جدية، وكان يعرف ذلك. ولكن كان لديه دائماً الكلمة التي تُضحك. كان رجلاً يحتضر ولكنه كان ممتلئاً بالحياة.

كانت مقابلتنا الأخيرة مؤلمة. دعانا إلى فورت مونرو ليقدّم إلينا من سيحلّ محله. والسبب كان بديهياً جداً. وفي ذلك اليوم من شباط (فبراير) 1984، وبعد غداء كانت حضّرته زوجته باتي، اشتركنا في تناوله مع عدة ضباط في ثياب التدريب، قادنا موريللي إلى سيارة كانت بانتظارنا، وبقينا وحدنا للحظة.

«يقدّر الأطباء بأنني سأستمر على قيد الحياة ما بين شهرين وستة أشهر والجيش يتهيأ لإحالتي إلى التقاعد. إنني أعطي قيمة كبيرة لعلاقتنا. وآسف كوننا لم نستطع تعميقها من قبل». قلنا له إننا نحن نقدّر جيداً كل لحظة قضيناها معه. وهنا، فتح باب سيارة الخدمة ووجه إلينا آخر إشارة وداع حين كان الرقيب يقود بنا السيارة.

هذه اللقاءات، بادىء الأمر مع دون موريللي، ثم مع دون ستاري وآخرين، أوصلتنا في النهاية إلى إدراك جديد لدور الحرب في القضايا الإنسانية الأكثر مأسوية، وتأثيرها الكبير في المسارات الاجتماعية.

إذا كانت الحرب، دائماً، من الأهمية بحيث لا يمكن تركها للجنرالات فإنها، اليوم، من الأهمية بحيث لا يمكن تركها للجهلة ـ سواء ارتدوا أم لم يرتدوا اللباس العسكري. وهذا يصح أيضاً وإلى حدٍ أكبر بالنسبة إلى الحرب المضادة.

الفصل الثاني
نهاية النشوة

لو سألنا راشدين مطّلعين حول الصراعات التي تتالت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لما وجدوا أية صعوبة في الإشارة إلى الحرب الكورية (1950 - 1953) والحرب الفيتنامية (1957 - 1975) والحـروب العـربيـة ـ الإسـرائيليـة (1967، 1973، 1982) وحـرب الخليج (1990 - 1991) وغيرها من الحروب، ربما.

إلاّ أنّ القليلين يعرفون أنه، بحسب طريقتنا في الإحصاء، هناك ما بين 150و 160 صراعاً وحرباً أهلية إندلعت في أنحاء العالم بعد إستتباب «السلام» في العام 1945. وأننا نقدّر عدد الجنود الذين قتلوا خلالها بـ (7,200,000)، دون حسبان الجرحى والذين أُخضعوا للتعذيب والمشوهين. وهذا الإحصاء لا يأخذ في الإعتبار عدد الجرحى الهائل الذين قُتلوا، أو أولئك الذين ماتوا بعد نهاية المعارك.

ومن سخرية التاريخ أن عدد الجنود الذي قُتلوا خلال الحرب العالمية الأولى يتجاوز ذلك بقليل: (8,400,000) تقريباً. وهذا يعني بطريقة مدهشة، بالنسبة إلى عدد الذين ماتوا في المعارك، ومع تركنا هامشاً كبيراً للخطأ، فإنّ العالم خاض ما يعادل الحرب

العالمية الأولى منذ العام 1945 وحتى الآن.

وإذا أضفنا إلى هذه الأعداد، الضحايا المدنيين، فإننا نصل إلى حاصل فلكي يتراوح ما بين 33و 40 مليون من القتلى ـ وهنا أيضاً دون إحصاء الأعداد الكبيرة من الأشخاص الجرحى، أو الذين أُغتصبوا أو شوهوا، وأولئك الذين تركتهم الحرب مرضى أو أكثر فقراً مما كانوا عليه.

ثمة أناس قُتلوا بإطلاق النار أو بالأسلحة البيضاء أو بالقصف المدفعي أو بالغاز، أو تقاتلوا بطرق أخرى في بوراندي، بوليفيا، قبرص، وفي سيريلانكا، مدغشقر وأفريقيا. وإذا كانت الأمم المتحدة تعدّ، اليوم، ما يقارب المائتي عضو، فإن أكثر من ستين بلداً منها إكتوت بنار الحرب. وقد أحصت مؤسسة السلام العالمية للأبحاث في إستوكهولم SIPRI 31 صراعاً مسلحاً دارت خلال العام 1990 وحده.

وفي الواقع، فإن الكرة الأرضية لم تعرف خلال الـ 2340 أسبوعاً الممتدة بين 1945 و1990 كحدٍ أقصى، سوى ثلاثة أسابيع من دون حرب. والكلام على تلك السنوات كونها «فترة ما بعد الحرب» إنّما هو مزيج من السخرية والمأساة.

وإذا عدنا إلى هذه المجزرة المرعبة، فإننا نستخلص منها أنموذجاً محدّداً جيداً.

منحة ببليون دولار

من الواضح، اليوم، أنّ «الإتفاقية» النووية الأمريكية ـ السوفياتية في العقود الأخيرة، ساهمت في تهدئة العالم بعد

الخمسينات، إذ كانت الدول منقسمة بين معسكرين محدّدين جيداً، وكانت كل دولة تعرف تقريباً موقعها في النظام العالمي. وبدءاً من العام 1960 كان «التدمير المتبادل الحاصل بين الطرفين» نتيجة لحرب مباشرة بين القوى العظمى النووية. وإذا رأينا، مذّاك، حروباً تندلع في فيتنام وإيران وفي العراق وكمبوديا وأثيوبيا وأنغولا، أو حتى في مناطق أكثر تخلّفاً في العالم الثالث، فإن هذه الحروب لم تدر على الإطلاق فوق أراضي القوى الكبرى، ولم تأخذ أبداً أهمية مركزية بالنسبة إلى إقتصادات تلك القوى الكبرى.

وفي السنوات الأخيرة، خصّصت القوى الكبرى وحلفاؤها ما يقارب البليون دولار سنوياً لغايات عسكرية. إنها مبالغ هائلة تضم «عقود تأمين» دفعتها القوى الكبرى لتضمن عدم إنتقال الحروب الساخنة إلى داخل أراضيها.

وتعهدت القوتان الكبريان، الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سابقاً، علناً، بعض حروب الدول التي كانت تدور في فلكهما أو حلفائهما، مقدّمين لهم أسلحة ودعماً عقائدياً. ولكنهما ربما لعبتا في أغلب الأحيان دور الشرطة العظمى المهدىء: بإخماد الصراعات بين أنصارهما، وبلعب دور الوسيط أو المنظّم في الصراعات المحلية، وفارضين النظام داخل معسكريهما بسبب مخاطر تصعيد نووي بدون حدود.

وفي كتاب عنوانه «**خرائط المستقبل**» توقّعنا أن يأتي يوم ينظر فيه أطفالنا باستخفاف، إلى أكبر مجابهة عالمية دارت بين الرأسمالية والإشتراكية، كما ننظر اليوم، إلى القتال الذي دار بين عائلتي الجيلف والجيبلان الإلمانيتين في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

وقد أصبح اليوم لعبارة «الحرب الباردة» صدى غريباً بقِدَمه. فمنذ العام 1990 لم يعد الإتحاد السوفياتي سوى ذكرى محطّمة، والبنية العسكرية الثنائية التي فرضتها القوتان العظميان على العالم تهاوت معها، وتبع ذلك ما هو خارق للمألوف.

عبودية ومبارزة ثنائية

كانت أول ردة فعل على إنهيار إطار الحرب الباردة أزمة قذرة من النشوة الجماعية.

ظل الإنذار بنهاية العالم يَدّق خلال نصف قرن تقريباً، حبست خلالها البشرية بأسرها أنفاسها. من هنا نفهم بسهولة الفرح المدوّخ الذي ودّع نهاية الحرب الباردة، التي كان رمزها سقوط جدار برلين. إذ تلا رجال سياسيون، يتحفظون عادة في مواقفهم، أناشيد لعصر السلام المزعوم أننا دخلنا فيه. وأسهبت شخصيات مهمة في الحديث عن «السلام البازغ»، منتظرين «ربحية سلام» هائلة، معتبرين أن «الدول الديمقراطية» لن تتقاتل أبداً في ما بينها. ووصل البعض في رهانهم إلى حدٍ رأوا فيه أن الحرب ستنضم قريباً إلى متحف اللاعقلانيات إلى جانب العبودية والمبارزة.

تفجُّر التفاؤل الجامح لم يكن الأول من نوعه. وكان هـ.ج. ويلز H.G. Wells كتب في العام 1914: «ما كان شيء أكثر بديهية في فجر القرن العشرين من السرعة التي أصبحت الحرب معها شيئاً مستحيلاً. ومع الأسف لم يكن ذلك بهذه البداهة بالنسبة إلى ملايين الرجال الذين لاقوا مصرعهم، في الحال، في خنادق الحرب العالمية الأولى ـ «كل حرب هي آخر الحروب».

وما إن انتهت الحرب حتى إجتاحت توقعات السلام الوسط

الديبلوماسي، وفي العام 1922، إرتضت القوى العظمى آنئذٍ، بشكل إحتفالي، إغراق عدد من سفنها الحربية بغية إبطاء سباق التسلح.

وفي العام 1928، صرّح هنري فورد: «أصبح الناس أذكى من أن يدعوا حرباً كبيرة تندلع مجدداً». وكان من حماس رئيس الولايات المتحدة أن دفعه في العام 1932 لطرح ضرورة تخفيف «العبء الثقيل الذي يرزح تحته عمال العالم». وكان قصده كما شرح «إزالة كل الدبابات، الحرب الكيميائية والمدفعية المتحركة... كل القاذفات».

وبعد ذلك بسبع سنوات، إندلعت الحرب العالمية الثانية وهي الحرب الأكثر تدميرية في ذلك التاريخ. وما إن إنتهت هذه الحرب في العام 1945 مع الرعب الذري في هيروشيما وناكازاكي، تمّ إنشاء الأمم المتحدة، ومرةً أخرى أيضاً، تعلّل العالم بأوهام سلام دائم في متناول الجميع. ثم كانت الحرب الباردة والتوازن النووي.

عندما تضغط المنافسة على الزناد

على أثر إنبثاق الإتحاد السوفياتي، راجت مجدَّداً تكهنات السلام الدائم، واستولت الدُرْجة (الموضة) فجأة على نظرية جديدة (في الحقيقة نظرية قديمة أُلبست ثياباً جديدة). وأخذت جوقة لاقت دعماً مستمراً من المثقفين الغربيين، وخصوصاً الأمريكيين، في الدفاع عن فكرة أن شكل مستقبلنا ستحدده بشكل أساسي الحرب الإقتصادية وليس العسكرية.

ومنذ العام 1986 أخذ ريشارد روزكرانس، من «مركز العلاقات العالمية» في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس، يدافع عن فكرة أن إرتهان الدول إقتصادياً في ما بينها، يقلّل من ميلها إلى

التقاتل. وبأن، من الآن وصاعداً، لم يعد مفتاح القوة العالمية في القوة العسكرية وإنما في التجارة. وفي العام 1987 قارن بول كينيدي أيضاً بين القوة الإقتصادية والقوة العسكرية مشدّداً على مخاطر «الإحتقان العسكري».

ثم أخذ الإستراتيجي إدوارد لوتواك Edward Luttwak يرافع حول أن القوة العسكرية خسرت من أهميتها في العصر الـ «جيو - الإقتصادي» الجديد. كما أنّ س. فريد برغستن، الذي يدير «المعهد الإقتصادي العالمي» في واشنطن، ردّد الموضوعة نفسها مشدداً على «أولوية» الإقتصاد بالنسبة إلى مشاكل الأمن في النظام العالمي الجديد. وضمّ الإقتصادي ليستر ثورو صوته إلى هذه الجوقة، إذ كتب «إحلال التنافس الإقتصادي محل المواجهة العسكرية هو خطوة إلى الأمام. ومن الآن وصاعداً سيصبح الرهان الحقيقي للتنافس بين البلدان إقتصادياً: من يستطيع صناعة أفضل المنتوجات سيرفع من مستوى الحياة ويعدّ «الأيدي العاملة الأكثر ثقافة والأفضل تخصصاً»؟

تفاؤلية النظرية الجيو - إقتصادية كانت أحد الأسلحة التي ساهمت في رفع بيل كلينتون إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت هذه النظرية صحيحة، يؤكّد أنصارها، بأنه يصبح بالإمكان إقتطاع ميزانية الجيوش وتمويل برامج إقتصادية معلّقة دون زيادة عجز الدولة الهائل. والأفضل من ذلك، أنه يصبح بإمكان الإدارة الأمريكية أن تركّز على مشاكلها الداخلية (كلينتون عاب على سلفه تركيزه أكثر مما ينبغي على المسائل الخارجية). وفوق ذلك، فإذا كان الإقتصاد العالمي هو الميدان الحقيقي لمعركة الغد، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى «مجلس أمن إقتصادي» لتقود الحرب الإقتصادية.

وإزاء حمّامات الدم التي تحتل الصفحات الأولى من الصحف العالمية، هدأت تلك الجوقة. ولأن العنف يتفجر من حولنا، بدأت النظرية الجيو إقتصادية تظهر أقل إقناعاً. فالمسؤولون السياسيون ليسوا محاسبين. وكما في الماضي، فإن صانعي الحرب لا يحصون المنافع ولا الأضرار الإقتصادية قبل إنطلاقهم في الحرب. وبالأحرى فإنهم يحصون حظوظهم في الإستيلاء على السلطة السياسية، أو توسيعها أو الإحتفاظ بها.

وحتى عندما تتعلق المسألة بالحسابات الإقتصادية الدقيقة، فهذه لا تكون صحيحة أكثر منها خادعة ومغلوطة وتختلط بها عوامل أخرى. وبعض الحروب كانت ثمرة اللامعقولية، الأخطاء في الحسابات، العدائية للأجانب، التعصّب، التطرف الديني أو مجرد سوء الحظ، في حين كانت كل المؤشرات الإقتصادية «المنطقية» تدفع على الإعتقاد بأن السلام كان بالنسبة إلى الجميع سياسة مفضّلة.

والأسوأ من ذلك أيضاً، أن الحرب الجيو - إقتصادية ليست بديلاً من الصراع المسلّح. فهي ليست في معظم الأحيان سوى تمهيد، بل إثارة للحرب الحقيقية، مثل التنافس الإقتصادي الأمريكي - الياباني الذي أدّى إلى الهجوم الياباني على بيرل هاربور في العام 1941. فتضارب المصالح في هذه الحالة عجّل على الأقل في الإنفجار.

ومهما كانت الحجة الجيو - إقتصادية مشجّعة للحرب، فإنها غير كافية لسببين جوهريين. إنها تبسيطية وبالية. تبسيطية لأنها تدّعي شرح القوة العالمية بعاملين فقط: الإقتصادي والعسكري. وبالية لأنها تتجاهل الدور المتنامي للمعرفة - ومن ضمنها معرفة العلم، التقنية، الثقافة، الدين والقيم - التي أصبحت الوسيلة

الأساسية لكل الإقتصادات المتقدّمة ومفتاح الفاعلية العسكرية. وهكذا فإن هذه النظرية تهمل العامل الأكثر حسماً للقوة العالمية في القرن الحادي والعشرين. فنحن لا ندخل في العصر الجيو - إقتصادي، وإنما في العصر الجيو - معلوماتي.

ولكل هذه الأسباب، فإننا لن نستغرب أن يتضاءل الحديث تدريجياً عن نظرية الجيو - إقتصادية المثقّبة بالرصاص.

وبعد موجة النشوة الجماعية الأخيرة، إستفاق العالم من سكره في صبيحة اليوم التالي. وبدا وكأن العالم يتأهّب لتفجّر «حروب محلية». واليوم يخيّم خطر محدّق، ثمة خلاف حول فهمه: الفكرة المنتشرة جيداً بأن حروب المستقبل، مثل حروب نصف القرن الماضي ستظل محصورة في بلدان صغيرة من المناطق البعيدة.

وفي هذا الصدد، يبدو نموذجياً كلام شخصية مهمة، هي نائب وزير الدفاع الأمريكي: «أقمنا في أميركا الشمالية، وأوروبا الغربية وفي اليابان «منطقة سلام»، يمكن أن نقول بنزاهة إن الحرب فيها هي حقاً غير معقولة». إلا أن التاريخ يعجّ «بالحروب غير المعقولة». إسألوا عن ذلك سكان ساراييڤو.

ربما كان الأمر مرعباً إلى حدٍ لا يمكن معه للبعض أن ينظروا إليه مواجهة. هؤلاء يصرّون على تشجيع الناس على الإستخفاف بإمكانية وقوع حروب كبيرة فوق أراضي القوى العظمى، أو على أنّ صراعات محلية قد تجر تلك القوى رغماً عنها. بيد أن الحقيقة المخيفة هي بتهميش عصر القتل واعتبار الزمن الذي كانت فيه كل الحروب صنيع الدول الصغيرة أدرك، بدون شك، نهايته. وإذا كان هذا هو واقع الحال، فعلينا إعادة النظر بمسلماتنا الأكثر جوهرية.

الفصل الثالث

صدمة الحضارات

بدأنا نفهم متأخرين قليلاً أن الحضارة الصناعية شارفت على نهايتها. وإن تمزّق نسيجها ـ الذي أوضحناه سابقاً حين أشرنا في كتابنا «**صدمة المستقبل**» في العام 1970 إلى أزمة نظام الغلبة الصناعية ـ لا يعدنا بقليل من الحروب بل بالكثير منها وبحروب من طراز جديد.

يطيب للكثيرين اليوم إستخدام عبارة «مابعد الحداثة» للدلالة على ما سيأتي بعد الحداثة. ولكننا حين تكلمنا مع دون موريللي ودون ستاري في مطلع الثمانينات، أثرنا بالأحرى الفروقات ما بين جيوش الموجة الأولى، أو الموجة الزراعية، والموجة الثانية الصناعية، والموجة الثالثة.

ولأن التغيرات الإجتماعية العظيمة لا تحصل أبداً دون صراع، فإننا نعتقد أن مجاز «أمواج» التغيير، للكلام على التاريخ، هو أكثر حيوية وإيحاءً من كل تذكير بالإنتقال نحو «ما بعد الحداثة». الأمواج حيوية. حين تتلاطم الأمواج، تحرّر تيارات قوية من العمق. وإذا ما تصادمت أمواج تاريخية، فإن حضارات كاملة تتلاطم، وهذا يوضح جيداً مظاهر من العالم الراهن، الذي قد يظلّ على شيء من العبثية أو الصدفوية.

وفي الحقيقة، حالما نفهم نظرية الأمواج هذه المطبّقة على الصراع حتى يظهر بوضوح أن الإنزياح الأساسي الذي يبدأ اليوم في العالم، لا يعني الشرق أو الغرب ولا الشمال والجنوب. فالتغييرات الإقتصادية والإستراتيجية الأكثر عمقاً هي إنقسام العالم المقبل بين ثلاث حضارات متمايزة، متباينة بل متعادية.

حضارة الموجة الأولى، كما رأينا، مرتبطة بشكل حتمي بالأرض. ومهما كانت عليه أشكالها المحلية، لغاتها المنطوقة، أديانها أو أنظمة معتقداتها، فهذه الحضارة هي نتاج الثورة الزراعية. وما زال حتى اليوم، يعيش عدد كبير من الناس ويموتون في مجتمعات زراعية وما قبل الحداثة يفلحون الأرض مثلما كان يفعل أجدادهم منذ قرون عديدة.

وأصول حضارة الموجة الثانية هي محل خلاف. فجذورها تمتد، بالنسبة إلى بعض المؤرخين، إلى عصر النهضة وحتى إلى أبعد من ذلك. ولكن بالنسبة إلى عدد كبير من الناس، فإن الحياة لم تتغيّر جوهرياً إلا منذ ثلاثمائة سنة إجمالاً. في الفترة التي تأكّد فيها علم نيوتن. حين بدأت الآلة البخارية تُستغلّ إقتصادياً، وحين بدأت المصانع الأولى تتكاثر في بريطانيا، فرنسا وإيطاليا. حينذاك أخذ الفلاحون ينزحون إلى المدينة. وبدأت تنتشر أفكار جديدة وجريئة: فكرة التقدّم، والمقولة الغريبة عن حقوق الفرد، وفكرة «روسو» عن العقد الإجتماعي، العلمانية، (فصل الكنيسة عن الدولة)، فضلاً عن الفكرة المستحدثة حول وجوب إنبثاق السياسيين عن الإرادة الشعبية وليس عن الحق الإلهي.

وطريقة جديدة في تكوين الثروات أطلقت بعض التغييرات:

الإنتاج في المصنع. وفي الحال تجمّعت عناصر عدة في نظام: صناعة الجملة النمطية المتشابهة en série، الإستهلاك الواسع، تربية الجماهير، وسائل الإعلام، وكثير من الظاهرات المرتبطة ببعضها والتي تخدمها منشآت متخصّصة، مدارس، مؤسسات وأحزاب سياسية. وبنية الأسرة تغيّرت: من الأسرة ذات النمط الزراعي الأوّلي، كان يعيش داخلها تحت سقف واحد أجيال عدة، إلى الأسرة الصغيرة النواتية الخاصة بالمجتمعات الصناعية.

وكان لا بدّ للحياة من أن تظهر سديمية للناس الذين عاشوا عملياً هذه التغييرات المتعددة، مع أن بعضها كان مرتبطاً جيداً بالبعض الآخر. ولم يكن قد تبقى سوى خطوات بسيطة إلى الأمام باتجاه تفتّح ما أسميناه الحداثة: المجتمع الصناعي الجماهيري، حضارة الموجة الثانية.

هذه الحضارة الجديدة دخلت بعنف إلى أوروبا الغربية واصطدمت، في كلٍ من مراحلها، بمقاومة شرسة.

الصراع هو السيّد

دارت في كل البلدان التي كانت في طريقها إلى التصنيع صراعات، غالباً ما كانت دامية، بين مجموعات الموجة الثانية الصناعية والتجارية والمالكين العقاريين التابعين للموجة الأولى والمتحالفين، كما كان الحال في أغلب الأحيان مع الكنيسة (هي نفسها مالك كبير للأراضي). وقد طُردت جماهير الفلاحين من الأراضي لتعمل كعمال في «المصانع الشيطانية» الجديدة، والمؤسسات التي كانت تتكاثر في كل أنحاء تلك البلدان.

وبينما أصبحت الحرب بين مصالح الموجة الأولى ومصالح

الموجة الثانية الصراع الموجِّه ـ التوتر المركزي الذي انبثقت منه الصراعات الأخرى ـ أخذت الإضرابات، التمردات، العصيانات المدنية، المواجهات الحدودية والانتفاضات الوطنية في التكاثر. وتكرّرت مثل تلك الأمور في كل البلدان التي كانت في طريقها للتصنيع تقريباً. ففي الولايات المتحدة أجبر هذه التوتر المصالح التجارية والصناعية في الشمال لخوض حرب مدنية فظيعة لإخضاع النخبة الزراعية في الجنوب. وبعد ذلك بسنوات قليلة فقط إندلعت ثورة ميجي في اليابان، ومرة أخرى انتصر أنصار حداثة الموجة الثانية على تقليديي الموجة الأولى.

وكان لإنطلاق حضارة الموجة الثانية مع طريقتها الجديدة في إنشاء الثروات، أن أخلت بتوازن العلاقات بين البلدان، خالقة فراغات وتحولات في السلطة. وآل التصنيع إلى توسيع الأسواق القومية ورافقته نظرية قومية. واكتسحت حروب التوحيد القومية المانيا، إيطاليا وبلداناً أخرىٰ. كما كان لعوامل أخرىٰ مثل وتيرة النمو غير المتساوية، التنافس على الأسواق، تطبيق تقنيات صناعية في انتاج الأسلحة، أن أربكت موازين القوى السابقة وشحذت الحروب التي مزّقت أوروبا وجيرانها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي الواقع، بدأ مركز الثقل في النظام العالمي يتحوّل باتجاه أوروبا التي كانت في طريقها إلى التصنيع، وذلك على حساب الامبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية الاقطاعية. وأدركت تغييرات الموجة الثانية الضفاف الشمالية لحوض الأطلسي حيث تجذرت بسرعة كبيرة الحضارة الحديثة.

وعلى الرغم من تصنيعها، كانت القوى الأطلسية بحاجة إلى

أسواق ومواد أولية رخيصة تأتيها من مناطق بعيدة. وهكذا أطلقت القوى الصناعية للموجة الثانية حروب توسع إستعمارية، وانتهت بإرساء سيطرتها على الدول المتبقية من الموجة الأولى والوحدات القبائلية في آسيا وأفريقيا بكاملها.

عالم منقسم إلى اثنين

نجد الصراع الموجِّه ـ قوى الموجة الثانية الصناعية ضد قوىٰ الموجة الأولى الزراعية ـ ولكن هذه المرة على مستوىٰ عالمي لا داخلي. هذا الصراع هو الذي، في الواقع، حدّد شكل العالم حتى زمن قريب. وهو الذي رسم الإطار الذي دارت فيه معظم الحروب.

استمرت الحروب القبلية والاقليمية بين مختلف المجموعات البدائية والزراعية كما كان عليه الحال على امتداد آلاف السنين الماضية. لكنها ظلّت ذات أهمية محدودة، ولم يكن لها غالباً أي تأثير سوىٰ إضعاف الفريقين المتحاربين وجعلها منهما فريسة سهلة لقوى الحضارة الصناعية المستعمِرة. هذا ما حصل، مثلاً، في أفريقيا الجنوبية حين انتزع سيسيل رودس وأتباعه بالقوة مساحات كبيرة من الأراضي من المجوعات القبائلية والزراعية التي قاتلت بأسلحة بدائية. وفي أمكنة أخرىٰ من العالم أيضاً، كانت حروب عدة لا رابط ظاهرياً بينها، تعبيراً عن الصراع العالمي الأكبر الذي لم يضع في حالة مواجهة الدول وإنما حضارتين.

بيد أن الحروب الكبرى والأكثر دموية، هي تلك التي وقعت بين دول الموجة الثانية الصناعية. هذه الحروب وضعت تلك الدول في مواجهة بعضها بعضاً، مثل المانيا وبريطانيا التي كانت كل منهما تقاتل من أجل السيطرة العالمية مبقية شعوب الموجة الأولى في

حالة تبعية. ولم يكن هناك أدنى شك على من ستدور الدوائر.

عالم منقسم ثلاثاً

تَشَكُّلُ الحضاراتِ العالمية مُختلِفٌ اليوم. إذ أننا نتَّجه بخطى كبيرة نحو بنيان سلطة مختلفة كلياً ستنشىء عالماً منقسماً، ليس إلى حضارتين وإنما إلى ثلاث حضارات متواجهة ومتنافسة: الأولى التي يُرمز إليها بالمجرفة الزراعية، والثانية بخط الانتاج، والثالثة بالحاسوب (الكومبيوتر).

ولئن كان لكلمة «حضارة» وقع طنان خصوصاً على مسمع الأمريكيين، إلا أنّه ليس هناك كلمة أخرىٰ تغطي حقلاً واسعاً لتتضمن حقولاً مجتمعية مختلفة مثل التقنيات، حياة الأسرة، الدين، الثقافة، السياسة، الأعمال، التراتبية، السلطة، القيم، الأخلاق الجنسية والمعرفية. كل هذه الحقول هي عرضة لتغييرات سريعة وعميقة.

إن قدوم حضارة جديدة يؤثر في كبير الأمور كما في صغيرها. هكذا نرى اليوم عدداً كبيراً من الأمور ما كان بالإمكان تصورّها سابقاً، أو أنها كانت غير متوفّرة أو مستهجنة اجتماعياً: أمور متنوعة جداً، من عمليات زراعة القلب ولعبة رمي الصحن البلاستيكي Frislee وإلى علب اللبن المنتجة بترخيص، واشتراك عدة أشخاص في ملكية عقار واحد، ومستشاري عدسات العين الاصطناعية مروراً بارتياد الفضاء، وخرطوشات لعبة الـ غايم بوي Game Boy واليهود من أجل المسيح وتمجيد العصر الجديد New Age، دون نسيان الجراحة بالليزر، وسي إن إن CNN، الأصولية التنقيبية ونظرية السد.

إن تغيير هذه العناصر الاجتماعية، التقنية والثقافية في آن، لا يؤدي إلى مجرد انتقال وإنما إلى تحوّل للمجتمع، أو أنّه على الأقل يتسبّب بظهور إرهاصات حضارة جديدة كلياً.

والاعتقاد بأن وصول حضارة جديدة إلى كوكبنا يتمّ بسلام وسكينة، ما هو إلا غاية السذاجة الاستراتيجية. إذ أن لكل حضارة متطلباتها الاقتصادية (وبالتالي السياسية والعسكرية).

في هذا العالم المنقسم ثلاثاً، يقدّم قطاع الموجة الأولى الموارد الزراعية والمنجمية، ويزوّد قطاع الموجة الثانية باليد العاملة الرخيصة، ويقوم بانتاج الجملة النمطية، في حين أن قطاع الموجة الثالثة الذي هو في توسّع سريع، يرسي سيطرته بطرق جديدة في ابتداع واستغلال المعرفة.

إن بلدان الموجة الثالثة تبيع للعالم المعلومات والإبتكارات، تقنيات التنظيم والإدارة، «الثقافة الراقية» وثقافة البوب، التقنيات المتطورة، برامج معلوماتية، تربية، إعداد مهني، معالجات طبية وخدمات مالية وغيرها. ويمكن أن يكون أحدها، في الحاصل، حماية عسكرية ترتكز على التحكُّم بالقوى المتفوّقة التي تملكها الموجة الثالثة. (وهذا ما فعلته، بالفعل، بلدان التقنيات العالية في الكويت والسعودية أثناء حرب الخليج).

تقطيع الفقراء

في اقتصادات الموجة الثالثة التي تتأسس على المعرفة، يصبح إنتاج الجملة النمطية En série (الذي يمكن اعتباره تقريباً العلامة المميزة للمجتمع الصناعي) شكلاً متقادماً. ويمثّل الانتاج المتشظي ـ سلع مشخصنة وبأعداد صغيرة ـ رأس رمح الصناعة. والخدمات

تتكاثر. والقيم غير المادية مثل المعلومات تصير المورد ـ المفتاح. فالعمال غير المتخصِّصين أو الذين لم يخضعوا لأي إعداد، لا يعود بإمكانهم إيجاد عمل. والشركات العملاقة ذات الطراز الصناعي تنهار تحت عبء وزنها نفسه: جنرال موتورز و IBM و «بتليهيم ستيل» التي سادت خلال عصر الانتاج في المصانع الكبيرة تتهدّد بالهدم. ونقابات قطاع الصناعة الكبيرة تنهار. ووسائل الإعلام تتشظى بموازاة الانتاج، وشبكات الإذاعات الكبيرة تنكمش على نفسها أمام تكاثر المحطات الجديدة. والنظام العائلي يتشظى هو الآخر: العائلة النواتية التي كانت سابقاً الشكل الحديث تصبح شكلاً أقلّوياً، في حين تتكاثر العائلات التي تفتقد أحد الأبوين، ويكثر أيضاً زواج المتزوجين سابقاً، والعائلات التي ليس فيها أطفال والعازبون.

الثقافة تتغيّر: يتم الانتقال من ثقافة ذات معايير محدّدة بوضوح وتراتبية إلى ثقافة تسقط فيها الأفكار، الصور والرموز في دوامة حقيقية، والفرد ينقّب عبر مختلف العناصر ليكوّن فسيفساءه أو ملصقاته الخاصة. والقيم المتعارف عليها تكون في محل خلاف بل مجهولة.

إذاً البنية الاجتماعية بكاملها تتغير. ويعقب التجانس المميّز لمجتمع الموجة الثانية تنافر حضارة الموجة الثالثة.

وتعقيد النظام الجديد يتطلب بدوره تبادلاً متزايداً للمعلومات بين مختلف وحداته: الشركات، الهيئات الحكومية، المستشفيات، الجمعيات وغيرها من المؤسسات، وما بين الأفراد أنفسهم أيضاً. وهذا يخلق حاجة هائلة للحواسيب (الكومبيوترات) ووسائل الانتقال البعيدة المدى الرقمية وشبكات إتصال ووسائل إعلام جديدة.

وفي الوقت نفسه تتسارع وتيرة التغيُّر التقني، والمعاملات التجارية، والحياة اليومية. وفي الحقيقة، فإن اقتصادات الموجة الثالثة تدور بسرعة بحيث يصعب على مورّدي الموجة الثانية اللحاق بها. وأكثر من ذلك، فبينما تحل المعلومات بشكل متزايد محل المواد الأولية، الأيدي العاملة والموارد الأخرىٰ، تصبح بلدان الموجة الثالثة أقل إرتهاناً لشركائها من الموجة الأولى أو الموجة الثانية. وتعقد صفقات متزايدة في ما بينها. وفي نهاية المطاف، فإن تقنيتها المعتمدة على الرأسمال إلى حدٍ كبير جداً والمؤسسة على المعرفة، ستقوم بمهام كثيرة تنجزها اليوم البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة، وذلك على نحو أفضل وأسرع وبأسعار أرخص.

وهذا يعني أنّ هذه التغيرات تهدّد بقطع عدد من الروابط الاقتصادية بين الاقتصادات الغنية والفقراء.

إلا أن القطع الكامل مستبعد، لأن من غير الممكن منع التلوّث، المرض، والمهاجرين من عبور حدود بلدان الموجة الثالثة. والبلدان الغنية لا تستطيع الاستمرار على قيد الحياة إذا ما خاض الفقراء ضدها حرباً بيئية باستخدامهم لمحيطهم بطريقة مضرّة بالجميع: ولكل هذه الأسباب، ستستمر التوترات في التصاعد بين حضارة الموجة الثالثة وشكلي الحضارتين الأقدم، وستكافح المدنية الجديدة لإرساء هيمنتها على كوكب الأرض، على غرار ما فعل متمدنو الموجة الثانية لمواجهة مجتمعات ما قبل الحديثة التابعة للموجة الأولى، خلال القرون الماضية.

ظاهرة حساء البط

وما إن نفهم جيداً فكرة صدمة الحضارات، حتى تساعدنا على

استخلاص معنى الظاهرات المتعددة الغريبة ظاهرياً: الإنطلاق الراهن للنزعات القومية، مثلاً.

النزعة القومية هي نظرية الدولة ـ الأمة التي هي نتاج الثورة الصناعية. وهكذا، فإن المجتمعات الزراعية، أو مجتمعات الموجة الأولى تحتاج إلى أبّهة الأمة، بينما هي تعمل على بدء أو إنهاء تصنيعها. إن جمهوريات سوفياتية سابقاً، مثل أوكرانيا، أستونيا أو جورجيا تطالب بعنف بحق تقرير مصيرها وتفرض علامات الحداثة السابقة: الأعلام، الجيوش والعملة التي عرّفت الدولة ـ الأمة خلال العصر الصناعي، أو الموجة الثانية.

في عالم التقنيات العالية يصعب على الكثيرين إدراك حوافز المتجذرين قومياً. وكيف أن أحداً لا يستهين بوطنيته الممتلئة كبرياءً. ونذكر في هذا السياق فريدونيا في فيلم حساء البط لـ ماركس براذرز التي تسخر من فكرة التفوّق الوطني حين تنطلق أمتان وهميتان في حرب، الواحدة ضد الأخرىٰ.

وفي المقابل، فإن الوطنيين لا يطيقون كيف أن بعض البلدان تترك آخرين يغتصبون استقلالها المفترض أنه مقدّس، وإن «عَوْلَمَة» الأعمال والنشاط المالي التي يتطلبها إنطلاق اقتصادات الموجة الثالثة تتلف «السيادة» القومية الغالية على قلب القوميين الجدد.

شعراء العولمة

وفي حين أنّ الموجة الثالثة تحوّل الاقتصادات ، فهذه تضطر أن تتخلّى عن جزء من سيادتها وتقبل بالتدخلات الاقتصادية والثقافية المتنامية لشركائها. فالولايات المتحدة تطالب اليابان بأن تعيد بنْينة شبكتها ذات التوزيع الصغير (مهددة هكذا بإلغاء طبقة

اجتماعية من أصحاب المتاجر الصغيرة وكذلك الثقافة والبنى التي تمثلها). وفي المقابل تطلب اليابان من الولايات المتحدة أن تدّخر أكثر وأن تفكر على المدىٰ البعيد وأن تعيد تنظيم نظامها التربوي. وكانت مثل هذه المطالب تعتبر في الماضي بمثابة تعدّيات غير مقبولة ضد السيادة القومية.

وهكذا، ففي حين أن شعراء ومثقفي المناطق المتخلّفة اقتصادياً يؤلفون أناشيد وطنية، يتغنّى شعراء ومثقفو دول الموجة الثالثة بفضائل عالم «بدون حدود» والإصطدامات التي تنتج عن ذلك، مثل حاجات متباعدة جوهرياً للحضارتين المختلفتين جذرياً، يمكن أن تتسبب في السنوات المقبلة بأحد حمّامات الدم الأكثر كارثية.

وإذا كان الإنقسام الحالي للعالم من جزءين إلى ثلاثة أجزاء، يبدو قليل الوضوح في الوقت الحاضر، فذلك لسبب بسيط: إنتقال الاقتصادات من القوة الفظّة إلى القوة الذهنية. لم ينجز بعد في أي مكان. وما زال قائماً عدد كبير من قطاعات إنتاجية ومنشآت الموجة الثانية، في حين «اللوبيات» السياسية لهذه الموجة نفسها تتشبث بالسلطة. وقد أعطتنا نهاية حكم إدارة بوش في الولايات المتحدة مثلاً رائعاً على ذلك، حين صوت الكونغرس على مشروع قانون يتعلّق بـ«البنية التحتية»، خصص 150 مليار دولار لتجديد البنية التحتية القديمة العائدة للموجة الثانية: طرقات، طرقات كبيرة وجسور، ومليار دولار فقط لتمويل بناء شبكة الكترونية وطنية للحواسيب العملاقة: قسم من البنية التحتية الخاصة بالموجة الثالثة. ولئن دعمت إدارة كلنتون بناء هذه الشبكة السريعة، إلاّ أنها لم تغيّر شيئاً في توزيع الموارد.

إن «إختلاط» عناصر الموجة الثانية والثالثة في كل البلدان ذات التقنيات العالية، يعطي كلاً منها «تشكّلها» المميّز، ومسارات تلك البلدان ليست أقّل وضوحاً منه. والبلدان التي ستنجز تحوّلها إلى الموجة الثالثة بحد أدنى من الاضطرابات والقلاقل الداخلية ستربح سباق التنافس العالمي.

والانتقال التاريخي المنتظر من عالم منقسم إلى جزءين، إلى عالم منقسم إلى ثلاثة أجزاء يمكن أن يطلق صراعات هائلة على السلطة في الكرة الأرضية، إذ سيحاول كل بلد أن يرسي موقعه في البنية الجديدة ذات الطبقات الثلاث والتي تُرْتَسَم. وهذا التوزّع الثلاثي يحدّد السياق الذي ستنشب داخله معظم الحروب. وهذه الحروب لن تشبه في شيء تلك التي يتصوّرها معظمنا.

القسم الثاني

المسـار

الفصل الرابع
باكورة التغيير الجذري

على الرغم من نزعتها المحافظة، ضمّت المؤسسات العسكرية على الدوام مجدّدين ينادون بتغيير جذري. فـ دون موريللي والضباط الآخرون المكلّفون بإعادة التفكير كيف ينبغي على الجيش أن يقاتل في عالم الغد، ينضوون داخل تقليد عسكري طويل. ذلك أن المؤرخين ملؤوا رفوف مكتباتنا بمؤلفات عن «الثورات في فن الحرب».

بيد أننا في معظم الأحيان، لم نستخدم بشكل كثيف هذه العبارة. وقد قيل إن الحرب ثوِّرَتْ حين تحدّى الإسكندر الكبير الفرس بجمعه «مشاة الغرب إلى الفروسية الشرقية». وعلى عكس ذلك. فقد استخدمت كلمة «ثورة» في الغالب للتعبير عن التغييرات التقنية: ظهور البارود، مثلاً، أو الطائرة أو الغوّاصة.

والصحيح أن تلك التغييرات آلت إلى تغييرات عميقة في فن الحرب. وكان لها بالتأكيد إنعكاس كبير على مسلسل الأحداث. وعلى الرغم من كل شيء، يبقىٰ ما يمكن تسميته بأشباه الثورات. وهي في الحقيقة تضيف عناصر جديدة أو تخلق تشكيلات مستحدثة من العناصر القديمة في إطار «لعبة» سبق وأن تحدَّدت. والثورة الحقيقية تتخطّى ذلك وتغيِّر اللعبة نفسها، بما فيه قواعدها، أدواتها،

حجم وتنظيم «الفرق»، تشكيلها، عقيدتها، تكتيكها، وكل ما تبقى تقريباً. وهي لا تعني «فريقاً» واحداً، وإنما فرق عدة وتعداد كل منها في آن. وأكثر من ذلك فهي تغيّر علاقات اللعبة مع المجتمع.

وبحسب هذا المعيار المتشدّد، لم يعرف التاريخ حتى الآن سوى ثورتين عسكريتين حقيقيتين، ولدينا أسباب حقيقية لنعتقد أن الثورة الثالثة ـ تلك التي تبدأ في الفترة الراهنة.. ستكون الأكثر عمقاً من الثورتين السابقتين. لأن بعض الثوابت paramètres الأساسية في فن الحرب، لم تبلغ حدودها القصوى إلا في العقود الأخيرة. وهي المدى والقدرة القتالية والسرعة.

الجيوش التي استطاعت أن تذهب إلى مدى بعيد، وتضرب بقوة كبيرة وتذهب بسرعة، هي التي انتصرت بشكل عام، في حين إنهزمت الجيوش التي كان مدى حركتها محدوداً، والتي كانت ضعيفة التجهيز وبطيئة. ولهذا السبب، تم بدل كنوز من الطاقة والإبداعية بغية زيادة مدى الأسلحة وتنمية قدرتها القتالية وتعزيز سرعة الأسلحة والجيوش.

التقاطع القاتل

حاول صانعو الحروب على مدى التاريخ زيادة مدى أسلحتهم. فقد ذكر مؤرخ صقليا ديودور، أن الجنرال اليوناني أبيقراط، الذي حارب لحساب الفرس ضد المصريين، في القرن الرابع قبل الميلاد، «صنع رماحاً أكثر طولاً بمقدار النصف وضاعف تقريباً طول السيوف» مُزيداً هكذا من مدى هذين السلاحين.

وثمة أسلحة قديمة مثل المنجنيق أو العرّادة يمكن أن تقذف حجارة أو كرات لمدى 350 متراً، كما أنّ القذّافة (قوس تقذف

السهام والكرات والحجارة) التي استخدمها الصينيون في القرن الخامس قبل الميلاد وأصبحت معروفة في أوروبا في العام 1100 بعد الميلاد، هي سلاح يُرمى عن بعد وذو مدى كبير. (سلاح مرعب إلى حدٍ دفع البابا في العام 1139 أن يحاول منع استخدامه). وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر، كان المدى الأقصىٰ للسهام يبلغ حوالي 380 متراً. لكن على الرغم من كل التجارب التي تمّت على مدى قرون في مجال إطلاق السهم، فإن المدى الأقصى للسهم في القرن التاسع عشر، لم يتجاوز الـ 660 متراً ـ وسجّل آنذاك الأتراك الرقم القياسي. وكان نادراً ما تحقّق الأسلحة مداها الأقصى في المعارك.

وفي العام 1942 حضّ ألكسندر دو سفرسكي في كتاب تنبؤي «النصر عبر قوة الجو» الولايات المتحدة أن تصنع طائرة يبلغ مدى طيرانها 9600 كلم، وكان ذلك مستحيلاً آنئذٍ. واليوم ـ حتى لو وضعنا جانباً طاقات الترسانات المتمركزة في الفضاء ـ ليس هناك أي نقطة من الأرض، نظرياً، لا يمكن أن تكون هدفاً للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، من حاملات الطائرات، ومن الغواصات، ومن الطائرات القاذفة ذات المدى البعيد والتي يمكن أن تزوّد بالوقود في الفضاء، أو من تشكيلة من مختلف منظومات الأسلحة المذكورة أو غيرها.

وهكذا أدرك المدى، من أجل كل الغايات العملية، أقصى حدوده فوق الكرة الأرضية.

وكذلك الحال مع السرعة، ففي حزيران (يونيو) 1991 كشفت وزارة الدفاع الأميركية عن الليزر الكيميائي ألفا (alfa)، القادر على

إنتاج طاقة تقدّر بملايين عدة من الواط، في إطار صناعة منظومة مضادة للصواريخ. والليزر الذي يُسدّد جيداً يمكن أن يصيب صاروخاً عدواً بسرعة الضوء. المعتبرة السرعة القصوى الممكنة.

أما بالنسبة إلى القدرة القتالية، فقدرة الأسلحة التقليدية على القتل إرتقت خمس مراتب منذ بداية الثورة الصناعية، الأمر الذي يعني أن الأسلحة غير النووية هي، اليوم، أكثر فاعلية في هذا المجال بمائة ألف مرة مما كانت عليه في الفترة التي أخذت فيها الآلات البخارية والمصانع تغيّر عالمنا. أما بالنسبة إلى الأسلحة النووية، فيكفي تصوّر نتائج مائة أو ألف حادثة مثل تشرنوبيل لتقدير التهديد المرعب الذي تمثله، وسيناريوهات نهاية العالم لم تصبح موضوع نقاش جدي إلاّ خلال الخمسين سنة الماضية.

وباختصار، فإن عصرنا شهد التقاطع المتفجّر للمحاور الثلاثة المميّزة لتطوّر الأسلحة، إذ أدرك المدى والسرعة والقدرة القتالية كل حدودها الخارجية في الفترة نفسها من تاريخنا: الخمسين سنة الأخيرة. وهذه الحقيقة قد تكفي وحدها لتسويغ عبارة «ثورة في فن الحرب».

بعد المرحلة الأخيرة للعبة

وهذا ليس كل شيء. لأن في العام 1957، أي بعد مرور 12 عاماً تقريباً على صناعة أول سلاح نووي، دخلت أول مركبة فضائية في العالم، سبوتنيك الفضاء، فاتحة منطقة جديدة كلياً على العمليات العسكرية. ومذّاك، طوّر الفضاء العمليات العسكرية الأرضية في مجال المراقبة، الإتصالات، الملاحة، الرصد الجوي كما في العشرات من الأمور الأخرى. ومنذ إستخدام البحر والأجواء

كنظامين للعمل العسكري، لا يمكن مقارنة أي إختراق سابق بالنتائج التي ستنجم عن هذا الحدث على المدى البعيد.

وبعد ذلك بسنوات عدة، أعلن الأمريكيون أنّهم سيرسلون رجلاً إلى القمر، وصرح الرئيس جون كينيدي أنه إذا «لم يكن بالإمكان التنبوء بيقين ماذا ستعنيه، في نهاية المطاف، السيطرة على الفضاء» فإنه من الممكن جداً «أن يمتلك الفضاء مفتاح مستقبلنا فوق الأرض».

تمّت هذه التغييرات النوعية، والخارقة في الحقيقة، في طبيعة الحرب والجيش في فترة زمنية قصيرة نسبياً - ثلاثين سنة - في اللحظة نفسها التي كانت خلالها الحضارة المسيطرة على الأرض - مجتمع الموجة الثانية أو المجتمع الصناعي - بدأت في المرحلة النهائية من تفكّكها. لقد وقعت خلال المرحلة النهائية من العصر الصناعي، تقريباً في الفترة التي أخذ يتشكل فيها نمط جديد للإقتصاد والمجتمع.

ففي حين كانت بعض الدول تبني صناعتها، أزهرت حضارة ما بعد الصناعة، أو حضارة الموجة الثالثة في الولايات المتحدة وأوروبا ومنطقة المحيط الهادىء.

كل ذلك يساعد على فهم لماذا الثورة العسكرية التي ترتسم ستكون أكثر أهمية مما تصوّره حتى الآن معظم المعلّقين. ثورة عسكرية بكل معنى الكلمة لا تحدث إلا في اليوم الذي تطلق فيه حضارة حديدة تحدّياً للحضارة القديمة، حين المجتمع بكامله يتحوّل، مجبراً كل جيوشه أن تتغيّر على كل المستويات في آن: من التقنية ومن الثقافة إلى التنظيم، مروراً بالاستراتيجية، التكتيك،

التدريب، العقيدة واللوجستية. عندما يحدث ذلك، فإن العلاقات ما بين الجيش من جهة، والإقتصاد والمجتمع من جهة أخرى تتحوّل، وتوازن القوى المسلحة على الأرض يهتز.

وندَر أن عرفنا في التاريخ ثورة بمثل هذا الإتساع.

الفصل الخامس

حرب الموجة الأولى

على مدى التاريخ، كانت الطريقة التي خاض بها الرجال والنساء الحرب صورة عن طريقتهم في العمل.

وعلى الرغم من فكرة رومنطيقية ترى أن الحياة كانت على وفاق ووئام في المجتمعات القبلية الأولى، فقد عرفت بالتأكيد المجتمعات ما قبل الزراعة، البدو والرعاة، معارك عنيفة. ويشير دافي في كتابه «عنف الحرب» إلى إنه «كانت تقع إعتداءات مستمرة بين المجتمعات وكانت تُهزم فيها قبائل بدائية». وكانت هذه المجتمعات الصغيرة تقاتل للثأر لموتاها، ولخطف النساء أو لتضع يدها على غذاء غني بالبروتينات. لكن العنف ليس مرادفاً للحرب ولم يأخذ الصراع مظهر حرب حقيقية إلا لاحقاً: المواجهات الدامية بين الدول المنظمة.

وحين أطلقت الثورة الزراعية أول موجة تغييرات كبيرة في التاريخ البشري، أنجزت تدريجاً تشكيل المجتمعات الأولى ما قبل - الحديثة. وأوجدت مستعمرات ظلّت مسكونة باستمرار، والعديد من الابتكارات الأخرى الإجتماعية والسياسية. وكانت الحرب إحدى هذه الابتكارات المهمة.

وأصبحت الزراعة رحم الحرب لسببين. إذ سمحت لمجتمعات بالإنتاج وبتخزين فائض إقتصادي جدير بأن يكون محل خلاف. كما عجلت بتطور الدولة. وكان لإتحاد كل هذه العناصر أن خلقت الشروط الأولى لما يمكن أن نسميه اليوم فن الحرب.

ومن المؤكد أنه لم يكن لكل الحروب ما قبل ـ الحديثة غايات إقتصادية، والدراسات المخصّصة لدراسة أسباب الحرب تعزوها إلى كل أنواع العوامل، من التعصب الديني إلى العدوانية الفطرية للكائن البشري. إلا أنّ الحرب بحسب كلمات الإقتصادي المميّز والمناضل السلمي كينيث بولدينغ «تختلف كثيراً عن اللصوصية غير المشروطة، والغزوات وعمليات العنف العرضية... إنها تتطلب... فائضاً غذائياً مستخلصاً من الزراعة ومجموعاً في مكان ليكون موضوعاً تحت تصرف السلطة الوحيدة».

إحتفالات، موسيقى وعبث

كان هذا الرابط بين الحرب والزراعة واضحاً كلياً بالنسبة إلى إستراتيجيي ومحاربي الماضي. في الصين القديمة، ألّف السلطان الأكبر شنغ كتاباً لرجال الدولة، كما فعل مكيافيلي بعد ذلك بـ 1800 عام. «سلام أي بلد يرتكز على الزراعة وعلى الحرب»، يشرح في مؤلفه شنغ.

خدم شنغ دولة كين من 359 إلى 338 ما قبل الميلاد. وهو في كتابه السياسي ـ العسكري، لا يكل أبداً عن نصح الملك أن يترك الشعب يرتع في الجهل، وأن يتجنب الاحتفالات، الموسيقى وكل عبث يمكن أن يلهيه عن العمل في الأرض وفي فن الحرب. «إذا عرف الذي يحكم بلداً أن ينتفع أفضل الإنتفاع من الأرض وأن يقود

الشعب ليقاتل حتى الموت يضمن لنفسه المجد والرفاه».

وحين يكون الشعب قلّة، يحضّ شنغ الملك على تشجيع نزوح جنود الأسياد الإقطاعيين المجاورين. «عِدْهم أن تعفيهم عشر سنوات من أي واجب عسكري ومُرْهم أن يعملوا في الأرض، ثم حرّر السكان الموجودين ليخوضوا الحرب».

وتعليمات شنغ لتأمين الإنضباط العسكري تعطي ملمحاً عن فكره: «يكون الرجال، في المعركة، منّظمين من زمرٍ في كل منها خمسة. إذا قُتل أحدهم، تُضرب أعناق الأربعة الآخرين». وبالمقابل يستحسن مكافأة الضباط الظافرين بالحبوب، والعبيد وحتى «بمدينة من ثلاثمائة عائلة تخضع للسخرة من دون رحمة».

وكان السيد شنغ إجمالاً معاصراً لـ صن تزو الذي أصبح مؤلفه «فن الحرب» كتاباً عسكرياً تقليدياً. وقد كتب صامويل ب. غريفيث في مقدمة نسخة حديثة لهذا المؤلف: «خلال فترة الربيع والخريف ـ كانت الجيوش قليلة العديد، سيئة التنظيم، وقد قيدت بشكل عام بطريقة عبثية، كما كانت سيئة التجهيز، ولم تكن قد خضعت لتدريب كافٍ وكانت تموّن بالصدفة. وقد هُزِمَ عدد كبير من الحملات، وذلك ببساطة لأن الجنود لم يجدوا شيئاً ليأكلوه (. . .) وكان القتال ينتهي عموماً خلال نهار واحد. ومن الطبيعي أن مدناً كانت تتعرض للحصار، وأن جيوشاً ظلّت تقاتل لفترة زمنية أطول. لكن عمليات من هذا النوع لم تكن إعتيادية.

نشاط فصلي

وبعد ذلك بقرون عدة، لم تكن الأمور مختلفة كثيراً في الطرف الآخر من العالم، في اليونان القديمة، على الأقل بالنسبة إلى

الغذاء والزراعة. كان إنتاج المجتمعات الزراعية ضعيفاً كما كان الفائض الغذائي متواضعاً، مع أن العمل في الأرض وحده كان يحتكر أكثر من 90٪ في المائة من اليد العاملة. وكان يمكن لرحيل إبن في عمل عسكري أن يكون كارثة حقيقية للعائلة. وعلى حدِّ قول المؤرخ فيليب م. تايلور، حين كان يونانيون يقاتلون يونانيين آخرين: «كانت الحرب نشاطاً فصليّاً، والجنود المتطوعون يأتون بشكل أساسي من المزارع التي لم يكن من حاجة للسهر عليها خلال شهور الشتاء».

وكان من الضروري العودة بأسرع وقت إلى المزرعة. «لم تكن تترك ضرورات جني الثالوث الزراعي اليوناني ـ الزيتون، النبيذ والحبوب ـ لهؤلاء المزارعين المتواضعين سوى شهر أو شهرين للقتال» كما جاء في مؤلف فيكتور هانسون، الحرب على طريقة الكاو بوي the western way of war.

وكان يُطلب أحياناً إلى الجنود اليونانيين أن يحملوا معهم غذاء ثلاثة أيام حين يستجيبون لواجبهم العسكري، وبعد إنقضائها يصبحون مرتهنين لموارد الحملة. وفي الحروب ما بين الدول ـ المدن، بحسب المؤرخ جون كيغن «أسوأ الخسائر التي كان يمكن لمدينة أن توقعها بمدينة أخرى بعد قتل مواطنيها ـ الجنود في ساحة المعركة، هو أن تتلف زرعها». بعد ذلك بقرون عدة، وبعد زمن طويل على طوي التاريخ للدول ـ المدن في اليونان القديمة، ظلّت اللوحة هي نفسها. لقد كانت الزراعة رهان الحرب في كل مجتمعات الموجة الأولى.

والتعميمات التاريخية التي ترى أن جيوش الموجة الأولى كانت سيئة التنظيم والتهجيز والقيادة تحتمل إستثناءات تستحق

الذكر. فلا أحد يستطيع القول بأن الجحافل الرومانية المتخصّصة «ad - hocratique»، في ذروة مجدها كانت قوات سيئة التنظيم. لكنّ ملاحظات غريفيث حول فوضى الجيوش في عهد صن تزو قد تجد مجالاً لتطبيقها على مدى تاريخ البشرية في غير منطقة من العالم.

وهذا يصح بشكل خاص بالنسبة إلى المجتمعات الزراعية اللامركزية التي تسيطر فيها الإقطاعية. وفي كل حملة مهمة، كان على الملك أن يعتمد على الأعيان ليستكمل جيشه. لكنه لم يكن يستطيع إستدعاءهم إلا على نحو محدود جداً. يكتب كارل أ. فيتفوجيل في دراسته المتقنة التي خصصها لـ «الاستبداد الشرقي»: «لم يكن ملك البلد الإقطاعي يملك إحتكار العمل العسكري. ولم يكن يستطيع، عموماً، تعبئة أتباعه إلا لفترة محدودة، ربما، في البداية لثلاثة أشهر، ولاحقاً لأربعين يوماً، ولم يكن أصحاب الإقطاعات الصغيرة يخدمون غالباً سوى عشرين يوماً، أو عشرة أيام وحتى أقل من ذلك أيضاً».

وأكثر من ذلك، لم يكن التابع عموماً ليضع كل قواته في خدمة ملكه، ولم يكن يعبىء إلا قسماً منها. وحتى غالباً لا يلتزم هذا القسم بمتابعة المعركة من أجل الملك إذا ما دفعت به الحرب إلى الخارج. وباختصار، لم يكن الملك سيداً مطلقاً إلا على جيشه الخاص. وباقي قواته كانت عادةً وحدات موقتة لا إنسجام بين أفرادها الذين لم تكن كفاءتهم أقل ضعفاً من عدّتهم وولائهم.

كتب ريشارد شيللي هرتيغان في تاريخ المدنيين في الحرب أن السيد الإقطاعي يستطيع إذا ما هوجم «أن يستدعي أتباعه للقيام

بواجبهم العسكري حتى يُدحر المهاجم، ولكنه لا يستطيع، إذا انطلق في حرب هجومية، أن يستبقيهم في ميدان القتال إلاّ أربعين يوماً في السنة. . .» وكذلك الأمر كان اليونانيون والصينيون الأقدمون يحتاجون إلى جنودهم للعمل في أراضيهم.

غياب الأجر

وفوق ذلك، كان الجندي في معظم جيوش الموجة الأولى يقبض أجره بطريقة غير منتظمة، وكان يقبضه، عموماً، عيناً لا نقداً (كان النظام النقدي لا يزال بدائياً). ولم يكن نادراً، كما في الصين القديمة، أن يكافأ الجنرالات بمنحهم قطعاً من الأرض التي كانت المورد المركزي للاقتصاد الزراعي. وفيما يصف الجيش الروماني، ينقل المؤرخ تاسيت شكوى جندي. على إمتداد الحياة «ضربات، جروح، شتاء قارص، صيف وبائي، حروب مرعبة وسلام بائس» - باختصار حياة جندي حقير - وهو من دون شك، لن يُعطى يوم تسريحه، سوى قطعة صغيرة من أرض مستنقعية أو جبلية. ولم يكن المحاربون في إسبانيا القرون الوسطى وكذلك في أمريكا الجنوبية في فجر القرن الماضي، يقبضون مالاً وإنما كانوا يُعْطَوْن أراضي.

وهكذا. كانت الوحدات العسكرية في الموجة الثانية على تنوع كبير، بحيث يمكن تقويمها بحسب حجمها وكفاءاتها أو بحسب أخلاقيتها، مستوى قادتها أو تدريبهم. إذ كان يقود بعضها مرتزقة وحتى متمرّدون. وكانت وسائل الإتصال بدائية، على غرار الاقتصاد، وكانت تُعطى معظم الأوامر مشافهةً أكثر منها كتابةً. وكان الجيش، مثل الاقتصاد، رهين الأرض.

وكما أدوات العمل في الأرض، كانت الأسلحة بعيدة من أن

تكون موحَّدة. وكانت معارك الاشتباك الجسدي يدوية على صورة العمل الزراعي اليدوي. وعلى رغم الاستخدام المحدود للأسلحة المطلقة من بعد لآلاف السنين ـ المقلاع، المنجنيق القذّافة (قوس لقذف السهام والكرات والحجارة) أو المدفعية البدائية ـ كان القتال وجهاً لوجه الشكل الأصلي لفن الحرب، في حين كان الجنود المزوّدون بالأسلحة ـ رمح قصير، سيف، قبضة، حربة، مِطرقة ـ رهائن قوتهم العضلية ومعدّين لقتال متقارب.

في سجادة بايو الشهيرة نتعرف إلى **غيوم الغازي** وفي يده دبوس، في حين كان لا بد من انتظار ما بين 1650 - 1700 لرؤية ذوي الرتب العسكرية العالية في قلب المعركة. وبحسب المؤرخ مارتن فان غريفيلد: «كان فريدريك الأكبر أول قائد محارب رُسم بشكل منتظم في بزّة بدلاً من اللأمة».

ولا شك أن الشروط الاقتصادية والعسكرية تغيّرت في المجتمعات التي ينعتها فيتفوجيل بـ«الهيدرولية»، حيث الحاجة إلى مشاريع ري عملاقة أدّت إلى تعبئة واسعة لليد العاملة، وإلى تشكل مبكِّر لبيروقراطية ولمؤسسات عسكرية أكثر وضوحاً من قبل ودائمة. وعلى الرغم من كل شيء، ظلت المعركة بشكل جوهري إشتباكاً جسدياً مشخصناً.

وباختصار، كانت حروب الموجة الأولى تحمل طابع الاقتصادات الزراعية للموجة الأولى التي أوجدتها؛ في تعبيرات التقنية بالتأكيد، وأيضاً في تعبيرات التنظيم، الاتصال، اللوجستية، الإدارة، المكافآت، أساليب الحكم والمسلمات الثقافية.

ومنذ إكتشاف الزراعة، كانت كل ثورة في نظام تكوين الثروات تطلق ثورة مشابهة في آلة الحرب.

الفصل السادس
حرب الموجة الثانية

الثورة الصناعية أطلقت الموجة الثانية من التغيير التاريخي. وهذه «الموجة» غيّرت الطريقة التي كان يكسب بها ملايين من البشر عيشهم. ومرةً أخرى عكست الحرب التغيّرات الحاصلة في تكوين الثروات والعمل.

وكما كان الانتاج الجماهيري المبدأ الأساسي للاقتصادات الصناعية، كان التدمير الشامل المبدأ الأساسي لفن الحرب في العصر الصناعي وظلّ الخاصية المميّزة لحرب الموجة الثانية.

ومنذ نهاية القرن السابع عشر، حين استُخدمت الآلة البخارية لضخ مياه المناجم في بريطانيا وحين حوّل نيوتن العلم، وأعاد ديكارت كتابة الفلسفة، وبدأت المصانع في الانتشار، وشرع الانتاج الصناعي الجماهيري في الغرب باستبعاد الزراعة المعتمدة على طبقة الفلاحين تصنعت الحرب نفسها تدريجاً.

وللإنتاج الجماهيري استجاب تجنيد الفرق ـ تجنيد إجباري لجيوش كثيرة العديد والعدة، وفيّة ليس لمالك الأرض المحلي، زعيم القبيلة أو سيد الحرب، وإنما للدولة ـ الأمة الحديثة التي تدفع أجرها. ولئن لم يكن التجنيد جديداً، إلاّ أنّ فكرة أمة مسلّحة

بكاملها ـ إلى السلاح أيّها المواطنون! ـ كانت نتاج الثورة الفرنسية التي طبعت إجمالاً أزمة النظام الزراعي القديم والنمو السياسي لبورجوازية محدِّثة.

وفي 1792 كتب مؤرخ يال د. بالمر، موجة من الأفكار المبتكرة «ثوَّرت الحرب، مستبدلة الحرب «المحدودة» للنظام السابق بالحرب «اللامحدودة» للفترة اللاحقة. وفي الحقيقة تُخْتَصَرُ الحرب ما قبل الثورة الفرنسية بمجابهات الملوك، إلا أنّها أصبحت بعد ذلك، مجابهة بين الشعوب».

حربة وآلات جمع حبات العنب

في الولايات المتحدة لم يفرض التجنيد ـ في الجنوب والشمال ـ إلا في سنتي 1862 - 1863 خلال حرب الإنفصال ـ حين تحدّىٰ الشمال، الذي كان في طريقه للتصنيع، الجنوبَ الزراعي.

وفي اليابان، ظهر التجنيد الإجباري بعد 1868 بقليل، حين أدخلت ثورة ميجي البلد في طريق التصنيع، فحلّ المجنّد محل ساموراي القرون الوسطى. وعقب كل حرب، حين يضعف التوتر وتقلّص الميزانيات، تستطيع الجيوش العودة مرة أخرى إلى التطوّع. إلا أنّ التجنيد الجماهيري كان خلال الأزمات مسألة لا بدّ منها.

وكان التغيير الأكثر مشهدية الذي أصاب الحرب، واقع الأسلحة الجديدة النمطية، التي أصبحت تُنتج بحسب طرق إنتاج السلع، بالجملة النمطية en série وفي العام 1798، في الولايات المتحدة الجديدة، عرض إيلي ويتني، مخترع آلة حلج القطن، على السلطات الرسمية عقداً «ليشرع في صناعة ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف عتاد»، ويتألف كل عتاد من بندقية فتيلة، حربة،

سيخ بندقية، حدبة، ومِفك براغٍ. وعرض ويتني أيضاً أن يصنع جعب خرطوش، مسدسات وغير ذلك من السلع، وذلك بواسطة «آلات حِدادة، صقل، ضغط، خرط وبَرْد، إلخ.».

هذا الإقتراح المدهش في تلك الفترة «عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف عتاد»! بحسب المؤرخَيْن جانيت ميرسكي وألن نيفنس هو «فكرة خارقة وغير متوقّعة مثل الطيران قبل كيتي هوك»[1].

لقد عجّلت الحرب في سيرورة التصنيع نفسها بنشرها، مثلاً، مبدأ قطع الغيار. وأُستخدم هذا الابتكار الصناعي الأساسي لإنتاج كثير من الأشياء، من أسلحة القبضة إلى البكرات الضرورية للسفن الشراعية الحربية. وفي يابان ما قبل الصناعة أيضاً، استكملت جهود المكننة الأولى والبدائية لإنتاج أعتدة.

وبعد ذلك بقليل، طُبّق المبدأ الصناعي الأساسي الآخر ـ النمطية ـ في صناعة الأسلحة) كما في التدريب، التنظيم والنظرية.

فالتحوّل الصناعي للحرب تعدّى إذن التقنية. إذ أعقبت جيوش النبلاء المرتجلة جيوش دائمة قادها ضباط محترفون تمّ إعدادها في مدارس حربية. فالفرنسيون أنشأوا نظام قيادة الأركان لتعليم ضباطهم القيادة. وفي 1875، أنشأ اليابان مدرسته الحربية على النموذج الفرنسي. وفي العام 1881، فتحت الولايات المتحدة في فورت ليفنورث، في كنساس، مدرسة تطبيقية للمشاة والخيالة.

---

(1) Kitty Hawk هي قرية بنى الأخوان: والبور وأورڤيل وريغت (Wilbur و Orville wright) أول مطار سمح بإقلاع أول طيران آلي عام 1903.

سد من المذكِّرات

تكرّر التوزيع الصناعي للعمل مع إزدهار فروع عسكرية جديدة متخصصة. وكما في مجال الأعمال نمت البيروقراطية. وخصّت الجيوش نفسها بهيئات أركان عامة. وحلّت الأوامر الخطية محل التعليمات الشفوية في كثير من الأمور. وتكاثرت المذكرات في الأعمال كما في ميادين القتال.

وقد إندرج التنظيم العلمي للإسلوب الصناعي في جدول الأعمال في كل مكان. وهكذا كتب ميرين وسوزي هاريس في تاريخهما المدهش عن الجيش الامبراطوري الياباني، «كانت السنوات التي أعقبت عام 1880 هي الفترة التي أنشأ فيها الجيش وعزّز مؤسسة له قادرة على جمع المعلومات، وصياغة سياسة، وتحضير عمليات وقيادتها، وتجنيد وتدريب، وتجهيز، ونقل وإدارة قوة مسلحة حديثة».

و «عصر الآلة» أنتج الرشّاش، والحرب المؤللة، وقوة نيران من نوعية جديدة كلياً، فضلاً عن تكتيكات لا سابق لها. وسمح التصنيع بتحسين الطرقات، الجسور، مصادر التموين بالطاقة والإتصالات. وأعطىٰ الدولة ـ الأمة الحديثة وسائل فعّالة لجباية الضرائب.

كل ذلك نمّى بشكل هائل مستوى العمليات العسكرية المحتملة.

وفي حين اكتسحت الموجة الثانية المجتمع، تآكلت مؤسسات الموجة الأولى ثم اختفت، ليظهر حينئذ نظام اجتماعي ربط الانتاج الجماهيري، التربية الجماهيرية، الاتصالات الجماهيرية، الاستهلاك

الجماهيري، التسليات الجماهيرية بأسلحة تدمير شامل وفي إزديادٍ مستمر.

الموت في خط الانتاج

الولايات المتحدة التي اعتمدت على قاعدتها الصناعية لضمان النصر، لم تكتفِ بتعبئة 15 مليون رجلٍ خلال الحرب العالمية الثانية، ولكنها صنعت بالجملة النمطية 6 ملايين بندقية ورشاش، وأكثر من 71 ألف سفينة حربية و 41 مليار (مليار وليس مليون) خرطوشة.

وقد أظهرت الحرب العالمية الثانية بوضوح الإمكانية المرعبة لتصنيع الموت. إذ قتل النازيون ستة ملايين بشري في مصانع حقيقية، مخترعين بذلك الموت في خط الانتاج. والحرب نفسها إنتهت بمقتل 15 مليون جندي من كل البلدان وبأكثر من ضعفيهم من المدنيين تقريباً.

هكـذا، وحتـى قبـل أن تـدمّـر قنبلتـان ذريتـان نكـازاكـي وهيروشيما، أدركت الحرب ذروات لا مثيل لها في التدمير الشامل. ففي 9 آذار (مارس) 1945، مثلاً، قصفت 334 طائرة أمريكية من طراز 29 - B طوكيو، فدمّرت في هجومٍ واحد 267171 مبنى وقتلت 84 ألف مدني (فضلاً عن 40 ألف جريح)، ودكّت المدينة على امتداد 40 كلم.

وضربت غارات كاسحة أيضاً كوفنتري في بريطانيا، ودريسد في المانيا، فضلاً عن التجمعات السكنية الأكثر تواضعاً عبر أوروبا.

وبعيداً من صن تزو الذي يعتبر أن الجنرال الكامل هو الذي

يحقق أهدافه من دون خوض معركة أو بحد أدنى من الخسائر، فإن كارل فون كلاوزفيتز (1780 - 1831)، أَبُ الاستراتيجية الحديثة، يعطي درساً مختلفاً. ولئن أعطى ملاحظاتٍ عدة دقيقة وحتى متناقضة في كتاباته الأخيرة، فإن عبارته التي بحسبها «الحرب هو فعل عنف يُدفع حتى أقصى حدوده» إنعكست على كل حروب العصر الصناعي.

في ما يتعدى المطلق

تكلم كلاوزفيتز على «الحرب المطلقة». ولكن ذلك لم يكفِ بعض المنظرين الذين جاؤوا بعده، وهكذا، وسَّع الجنرال الالماني إريش لودندورف، غداة الحرب العالمية الأولى الفكرة ليتكلم على «الحرب الشاملة»، هكذا قالباً كلياً إشكالية كلاوزفيتز. والحرب، بحسب هذا الأخير، استمرار للسياسة، والجيش هو أداة في يد النظام السياسي. ويرى لودندورف العكس، إذ لا يمكن حصول حرب شاملة دون خضوع النظام السياسي نفسه للجيش. وبعد ذلك وسّع المنظرون النازيون أفكار الحرب الشاملة العزيزة على لودندورف نافين حتى حقيقة السلام، ليؤكدوا أن السلام ليس سوى فترة تحضير للحرب: «الحرب ما بين الحروب».

وفي معناها الأوسع، تُخاض الحرب الشاملة على كل المستويات: السياسية، الاقتصادية، الثقافية، دون نسيان الدعاية، ويجد المجتمع نفسه وقد تحوّل بكامله إلى «آلة حرب». وهكذا دُفع التنظيم العلمي ذو الطراز الصناعي إلى نقطته الأخيرة.

والتورّط العسكري في مثل هذه النظريات أدّى إلى إيقاع الحد الأقصى من الخراب. وهكذا كتب ب. هـ. ليديل في كتابه عن

تاريخ الفكر الاستراتيجي: «كان الركن الأساسي للنظرية العسكرية خلال أكثر من قرن، هو أن الهدف الصحيح الوحيد للحرب يتمثّل في «تدمير القوى الأساسية للعدو في ساحة المعركة». وهذه الفكرة التي لاقت قبولاً عالمياً كتبت بحروف من ذهب في كل كتيّبات التعليمات العسكرية ودُرّست في كل كليات قيادات الأركان.. ونظرية بمثل هذه الإطلاقية، لا بد لها أن تدهش كبار القادة وعقائديي نظرية الحرب قبل القرن التاسع عشر.

لكن تلك الفترة سابقة بوضوح على العصر الصناعي. وعليه، فإذا أُستقبلت بشكل واسع أفكار الحرب الشاملة والتدمير الواسع بعد الثورة الصناعية، فذلك لأنها تستجيب لأخلاقية مجتمع الجماهير وحضارة الموجة الثانية.

وفي الواقع، فإن الحرب الشاملة تشوش أو تلغي كلياً التمايز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية. وبما أنّه من المقدّر أن يساهم كل شيء في مجهود الحرب الشاملة ـ يصبح كل شيء ـ من مستودعات الأسلحة إلى مساكن العمال مروراً برحْبة العتاد أو محترفات المطبعة ـ إطلاقاً هدفاً مشروعاً.

كورتيس لو ماي، الجنرال الأميركي الذي قاد الغارة على طوكيو وأصبح بعد ذلك قائد القوى الجوية الاستراتيجية، جعل من نفسه داعية نظري للتدمير الشامل. وهو يشير إلى أنه إذا إندلعت الحرب، فليس هناك متّسع من الوقت لتصنيف الأهداف بحسب أولوياتها. وأن التقنية تخفق في تحديد أهداف دقيقة. وبالنسبة إلى لو ماي، كتب فريد كبلان: «بتدمير كل شيء نربح الحرب [....]. وهدف القصف الاستراتيجي أن يكون واسعاً». وكانت القاذفات النووية الأمريكية وضعت تحت إمرته.

وفي العقد السابع حين كانت القوى السوفياتية وقوى الحلف الأطلسي متواجهة في المانيا. أُتي بأسلحة نووية «صغيرة» لتضاف إلى ترسانات القوى العظمى. وكانت سيناريوهات الحرب تقترح استخدام تلك الأسلحة ونشر «تشكيلات مدرّعة ضخمة» لتهاجم فوق «سجادة نووية وكيميائية» في حرب الاستنزاف الأخيرة.

وبسبب ذلك سيطرت على العلاقات ما بين القوتين العظميين فكرة ذروة التدمير الشامل ـ الأسلحة النووية ـ على إمتداد الحرب الباردة، بعد الحرب العالمية الثانية.

معتقد في التدمير الشامل Un Doppelgänger Meurtrier

الحضارة الصناعية عرفت أوجها غداة الحرب العالمية الثانية. وفي نهاية الأمر أصبح التدمير الشامل يمثل في النظرية العسكرية نفس الدور المركزي الذي مثله الإنتاج الجماهيري في الاقتصاد. وهكذا بات معتقد التدمير الشامل Doppelgänger يماثل الإنتاج الجماهيري.

وفي نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن أخذت تقنيات، أفكار، أشكال، وقوى الموجة الثالثة الاجتماعية تعيد النظر في مجتمع الموجة الثانية الجماهيري، وهبّت رياح جديدة. وهكذا كما رأينا سابقاً، لم يكن من الممكن لهذه الثورة أن تفلت من إنتباه مجموعة صغيرة من المفكرين في الجيش الأمريكي وفي الكونغرس، الذين كانوا يشعرون حينذاك أن النظرية العسكرية الأمريكية أصبحت عرجاء للغاية. وكانت قد بذلت كل الجهود اللازمة لتبلغ الأسلحة أقصى مداها في سباقها لزيادة مداها، سرعتها وقدرتها التدميرية. وانتهى الصراع ضد القوة السوفياتية إلى مأزق نووي وبتهديدات

مجنونة «في تدمير متبادل مؤكد». هل كان ثمة وسيلة لتفادي أي هجوم نووي محتمل من دون استخدام الرؤوس النووية؟

كان تطور الحرب الحديثة ـ حرب العصر الصناعي ـ قد بلغ تناقضه الأقصى. وإذ بثورة حقيقية في مجال النظرية العسكرية تفرض نفسها: ثورة على مستوىٰ القوى الاقتصادية والتقنيات الجديدة التي حرّرتها موجة التغييرات الثالثة.

الفصل السابع

الطريقة الحديثة في تكوين الثروة...

في العام 1956 أطلق رجل الاتحاد السوفياتي القوي نيكيتا خروتشيف تهديده الشهير: «سندفنكم قريباً». لقد أراد من ذلك أنّ الشيوعية ستسبق في السنوات المقبلة الرأسمالية في المجال الاقتصادي. هذا الوعيد جرّ معه أيضاً تهديداً بهزيمة عسكرية وتردّد صداه في كل أنحاء العالم.

وكانوا نادرين أولئك الذين شكّوا أن ثورة للنظام الغربي في تكوين الثروات ستحوّل التوازن العسكري في العالم - وحتى طبيعة الحرب.

وما لم يكن يعرفه خروتشيف (ومعظم الأمريكيين) هو أن 1956 كانت السنة الأولى التي أصبح فيها أصحاب الياقات البيضاء ومستخدمو الخدمات أكثر عدداً من أصحاب الياقات الزرقاء وعمّال المصانع في الولايات المتحدة: العلامة الأولى لسقوط الاقتصاد المصنعي العائد للموجة الثانية ولولادة اقتصاد الموجة الثالثة.

وفي الحال شرع حفنة من المنظرين المستقبليين وروّاد اقتصاديين في متابعة إنطلاق اقتصاد، لمعارفه إتساع كبير في الولايات المتحدة، وحاولوا التنبوء بأثره الحاسم آجلاً. ومنذ العام

1961 كلّفت IBM مستشاراً لتحضير تقرير عن النتائج، على مستوىٰ الشركة والتنظيم على المدى البعيد، الناجمة عن مكننة عمل المكتب (لا يزال عدد من إستنتاجاته صالحاً حتى اليوم). وفي العام 1962 نشر الإقتصادي فريتز مشلب دراسته المجدِّدة، «**إنتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة**».

وفي العام 1968 أشرفت AT & T التي كانت آنئذٍ أكبر شركة خاصة في العالم على دراسة قصدت منها أن تساعدها على إعادة تعريف مهمتها. وفي العام 1972، أي قبل أن تقرر الحكومة الأمريكية تفكيكها بعشر سنوات تلقت الشركة هذا التقرير: وثيقة مستغربة تحض الشركة على إعادة هيكلتها رأساً على عقب وعلى التجزؤ.

لخَّص التقرير بخطوط كبيرة كيف أن بيروقراطية عملاقة من الطراز الصناعي، من نموذج الموجة الثانية، تستطيع أن تتحوّل إلى مؤسسة قادرة على المناورة ومتأهبة للحركة. ولكن AT & T دفنت التقرير لفترة ثلاث سنوات قبل أن تدع الكوادر الفنية العليا يطلعون عليه. ولم تكن معظم الشركات الكبيرة قد عزمت بعد على أكثر من إعادة تنظيم هامشية. وكانت تبدو مبالغاً فيها فكرة أن العملية الجراحية الجذرية، وحدها، تسمح لها بالاستمرار في الاقتصاد الناشىء المؤسس على المعرفة. إلا أنّ الموجة الثالثة دفعت باكراً عدداً من أكبر المؤسسات العالمية للتعجيل في واحدة من عمليات إعادة الهيكلة الأكثر إيلاماً في العالم.

وهكذا، ففي الفترة نفسها تقريباً، التي شرع فيها ستاري وأتباعه في تعديل الفكر العسكري الأمريكي، بدأت أيضاً أكثر من

شركة أمريكية عملاقة في عملية إعادة هيكلة بحثاً عن مهمام جديدة وعن أشكال تنظيم جديدة. وقد ظهرت كمية كبيرة من المذاهب الجديدة في الإدارة، في حين تغيّرت طريقة تكوين الثروات نفسها.

ولنفهم جيداً التغييرات الإستثنائية التي حصلت في تلك الفترة والتنبوء بالتغييرات الأكثر استعراضية أيضاً التي يحملها لنا المستقبل، علينا تفحّص عشر مميزات أساسية لاقتصاد الموجة الثالثة الجديدة.

1 ـ عوامل الانتاج:

في حين كانت الأرض، العمل، المواد الأولية والرأسمال «عوامل الإنتاج» الرئيسية لاقتصاد الموجة الثانية، فإن المعرفة ـ تُفهم هنا بالمعنى الواسع بحيث تتضمن المعطيات، المعلومات، الصور، الرموز، الثقافة، الفكر والقيم ـ هي المصدر المركزي لاقتصاد الموجة الثالثة. هذه الفكرة التي كانت تدعو للسخرية في السابق، أصبحت اليوم مسألة بديهية. إلا أنّ نتائجها تظل غير مفهومة.

مع المعطيات، المعلومات و/ أو المعارف الملائمة، من الممكن الحدّ من كل عوامل الانتاج الأخرى المستخدمة لتكوين ثروات. فالإسهامات الصحيحة في حدود المعرفة تستطيع أن تحدّ من الحاجة إلى اليد العاملة وتخفيض المخزون والاقتصاد في الطاقة والمواد الأولية، وهي أيضاً تساعد في توفير الوقت في سيرورة الانتاج.

إن أداة قطع يُوجهها الحاسوب (الكومبيوتر) تتحرك بدقة قصوى وتهدر كمية من القماش أو الفولاذ أقل من آلة القطع التي حلّت محلها. والمطابع الذاتية الحركة «الذكية» التي تطبع وتجلّد الكتب، تستخدم كمية من الورق أقلّ من الآلات التي تعتمد على

القوة الفظة التي تطردها. وضابطة الحرارة الذكية تقتصد الطاقة بضبطها الحرارة في المكاتب. ومنظومات المعطيات الصناعية التي تربط الصانعين بزبائنهم تخفض كمية البضاعة التي ينبغي إيداعها في المستودعات.

وباستخدامها على نحو ملائم، تصبح المعرفة البديل الأخير من كل عوامل الانتاج الأخرى. وما زال الاقتصاديون والمحاسبون التقليديون يجدون صعوبة في التعوّد على هذه الفكرة، لأنه يصعب تحديدها كمياً، وسواء كان قياس المعرفة ممكناً أم غير ممكن، فإنها أصبحت العامل الأكثر كفاءةً والأكثر أهمية بين عوامل الانتاج.

وما يمكن أن يجعل اقتصاد الموجة الثالثة جذرياً في الحقيقة هو حقيقة أنه يمكن اعتبار العمل والمواد الأولى وحتى الرأسمال في العالم كموارد محدودة، في حين أنّ المعرفة هي فرضياً، غير محدودة. وبخلاف مصهر حديد أو خط إنتاج، يمكن لشركتين أن تستثمرا في آن المعرفة نفسها. ويمكنهما استخدامها بحيث تولّدان مزيداً من المعرفة أيضاً.

2 ـ قيَم غير ملموسة:

وبينما يمكن قياس قيمة شركة من الموجة الثانية في حدود الأصول الحقيقية مثل الممتلكات العقارية، الآلات، المستودعات وموجوداتها، فإن قيمة الشركات التي نجحت في الموجة الثالثة، تكمن أكثر فأكثر في قدرتها على اكتساب، توليد، توزيع، وتطبيق المعرفة بطريقة استراتيجية وعمليّانية.

القيمة الحقيقية لشركات مثل كومباك، كوداك، هيتاشي أو سيمنس، ترتهن إلى الأفكار والحدوس والمعلومات المخزونة في

رؤوس مستخدميها، أو في بنوك المعلومات وبراءات الإختراع التي تمتلكها تلك الشركات، أكثر منها إلى الشاحنات، وخطوط الانتاج وغيرها من الممتلكات المادية. والرأسمال نفسه أصبح يرتكز أكثر فأكثر على أصول غير ملموسة.

3 ـ التشظي:

الانتاج الجماهيري الذي به يُعَرَّف اقتصاد الموجة الثانية، أصبح مع مررو الزمن بالياً، في حين تنشىء الشركات أنظمة تصنيع غنية جداً بالمعلومات، تعتمد على الحاسوب في الغالب، وقادرة على تنويع لا نهائي ورخيص لسلعها، يستطيع أحياناً تلبية كل طلب خاص. والنتيجة الجذرية لهذا التحوّل هي، في الواقع تشظي الانتاج.

والتطور باتجاه التقنيات اللينة والذكية، يشجع على التنوع ويخدم خيار المستهلك، إلى حد أن مخزن وال ـ مرت يستطيع أن يقدّم اليوم إلى الزبون خياراً بـ 110 آلاف سلعة. مختلفة في طرازها وحجمها ونموذجها ولونها.

لكن وال ـ مرت بائع جملة، وسوق الجملة نفسها تتجزأ أكثر فأكثر إلى أسواق صغيرة متمايزة، في حين أن حاجات الزبائن تتعارض، ويمكن للشركة التي تمتلك أفضل المعلومات، أن تحدّد نوع السوق الصغيرة وتلبي طلباتها. كما يمكن للمخازن والمحلات والمحـلات الكبيـرة، ولأنظمـة الشـراء عـن بعـد بـواسطـة هـاتـف الكتابةMinitel أو المراسلة وغير ذلك، أن تقدّم للمنتجين شبكات متنوعة ومتزايدة لتوزيع بضائعهم على الزبائن في سوق تزداد تشظياً.

وتستهدف الدعاية، في الوقت نفسه، قطاعات صغيرة من

السوق تصل إليها بواسطة أجهزة إعلام تزداد تشظياً، وأزمة محطات المرئيات الكبيرة في الفترة السابقة ـ ABC, CBS, NBC - تلفت إلى الغياب المدهش لـ «الجمهور الكبير» بينما كانت شركة - Tele Communication في دنفر تعلن عن شبكة خيوط بصرية بمقدورها أن تعرض على المشاهدين حوالي 500 محطة مرئية متفاعلة في ما بينها. ويستطيع البائعون بواسطة تلك الأنظمة، أن يستهدفوا الشارين بدقة كبيرة. وهكذا يؤدي التشظي المتزامن للإنتاج والتوزيع وللإتصال، إلى تثوير الاقتصاد ونقله من التماثل الأكيد إلى الحد الأقصىٰ من التغاير.

4 ـ العمل:

العمل نفسه تحوّل. فالأعمال التي تعتمد على القوة ولا تتطلب إختصاصاً، والتي يمكن للعمال أن يتناوبوا على أيٍ منها، كانت محرك الموجة الثانية. فتربية جمهور العمال على نموذج المصنع أعدّتهم لعمل رتيب متكرر. وبالمقابل، ترافق الموجة الثالثة عدم إمكانية تناوب ما بين العمال متزايدة في حين تتصاعد الحاجة إلى أيدٍ عاملة متخصصة.

القوة العضلية قابلة للإستبدال، فإذا ترك عامل غير متخصص عمله أو صُرف منه، يمكن إستبداله بعامل آخر بسهولة وبأجر أقل. وبخلاف ذلك، فإن مستوى التخصّص المتزايد الذي يقتضيه إقتصاد الموجة الثالثة، يجعل إيجاد رجل مناسب لعمل محدَّد أكثر صعوبة وتكلفة بسبب الكفاءات المطلوبة.

وإذا تعرّض للصرف حارس مؤسسة تعمل للأغراض الدفاعية تحت وطأة مزاحمة العاطلين عن العمل، فإنه يستطيع أن يعمل

كحارس في مدرسة أو شركة تأمين. وفي المقابل، فإن مهندساً ألكترونياً أمضى سنوات في بناء الأقمار الإصطناعية، لا يمتلك بالضرورة الكفاءات التي تطلبها شركة متخصصة في تقنيات البيئة. وطبيب نسائي لا يستطيع ممارسة الجراحة الدماغية. وهكذا يزداد الإختصاص أكثر فأكثر والتجديد السريع للكفاءات الضرورية يقلّص إمكانية الإستبدال ما بين العمال.

وكلّما تقدّمت الإقتصادات، ظهر تغيّر آخر يُعبر عنه بعلاقة جديدة ما بين «العمل المباشر» و«العمل غير المباشر» وبتعبير تقليدي، ، (يفقد معناه بسرعة). العمل المباشر أو المنتج هو صنيع العمال الذين ينتجون بشكل محسوس سلعتهم في محترفاتهم. ينتجون القيمة المضافة، في حين أنّ كل المساهمات الأخرى تنعت بـ «اللامنتجة» أو «غير المباشرة».

وفي أيامنا، تختلط تلك التمايزات، في حين أن العلاقة ما بين العمال وأصحاب الياقات البيضاء، والتقنيين أو المتخصصين، تتغيّر حتى على مستوى المحترفات، والعمل «غير المباشر» ينتج من القيمة بمقدار ما ينتجه العمل «المباشر» إن لم يكن أكثر.

5 ـ الإبتكار:

ما إن أبلّت الإقتصادات اليابانية والأوروبية من الحرب العالمية الثانية، حتى إستهدفت الشركات الأمريكية بمنافسة شديدة، وكان لا بد لهذه الأخيرة من مواجهة منافسيها بالإبتكارات، أفكار جديدة للمنتوجات، للتقنيات، لسيرورات سياسة التسويق والتمويل. وهكذا أخذ يظهر ألف سلعة جديدة كل شهر في المخازن الكبرى الأمريكية. وحتّى قبل حلول الحاسوب (الكومبيوتر) 486 محل الـ

386، كان الـ 586 قيد الإعداد. وهكذا أخذت الشركات «الذكية» تشجع مستخدمين على أخذ المبادرة، وعرض أفكار جديدة، وحتى عند الضرورة «أن يلقوا إلى سلة المهملات بأصول المحاكمات».

6 ـ المقياس:

ضاقت وحدات العمل. وبدلاً من عمال يتدافعون بالآلاف باتجاه أبواب مصنع واحد ـ الصورة التقليدية للإقتصاد المصنعي ـ تنمنمت مستويات العمل ومعها في الوقت نفسه مستويات سلع عديدة. وحلّ محل حشد العمال الذين يقومون بشكل أساسي بالعمل العضلي نفسه فرق صغيرة متمايزة. والشركات الكبيرة لجأت إلى عمليات صرف واسعة، فيما تكاثرت الشركات الصغيرة. فـ IBM ذات الـ 370 ألف مستخدم تراجعت شيئاً فشيئاً أمام مزاحمة صانعين صغار من كل أنحاء العالم. وكان لا بدّ لها للإستمرار من اللجوء إلى عمليات صرف وإلى التشظي إلى 13 وحدة صغيرة.

وفي نظام الموجة الثالثة تتغلّب في الغالب الإقتصادات الصغيرة المعقّدة (التي تنتج عدداً قليلاً من الوحدات) على الإقتصادات الكبيرة. (التي تنتج عدداً كبيراً من الوحدات). وكلّما إزداد تعقيد المؤسسة، قلّ ما تعرفه اليد اليمنى عمّا تفعله اليد اليسرى. وتظهر تشقّقات، في حين تتكاثر المشاكل التي تهدّد بالتغلّب على المكاسب المفترضة في الإنتاج الجماهيري. وتبطل تدريجاً الفكرة القديمة التي بموجبها تعتبر الشركة أفضل تسلّحاً كلما كانت أكبر حجماً.

7 ـ التنظيم:

الشركات التي تجهد في التكيف مع تغيرات تتتالى بسرعة

كبيرة تخوض سباقاً حقيقياً لِتُفَكِّك بأسرع ما يمكن بنى الموجة الثانيه البيروقراطية. فقد كان لشركات العصر الصناعي، على نحو مميز، خطط إجمالية للتنظيم Organigramme متشابهة: كان لها جميعاً تنظيم هرمي، متراص وبيروقراطي، وفي المرحلة الراهنة تتغير بسرعة الأسواق، التقنيات وحاجات المستهلكين، وتخضع المؤسسات لضغوطات مختلفة، بحيث أن التماثل البيروقراطي هو في طريقه إلى التلاشي لصالح البحث عن أشكال تنظيم مستحدثة كلياً. و«إعادة التنظيم» «re - engineering»، مثلاً، التي أصبحت الكلمة الموجّهة في مجال الإدارة، تطرح إعادة هيكلة المؤسسة حول مسارات بدلاً من أسواق متخصصة ومقسَّمة إلى فئات.

وثمة بنى تكوّنت بحسب معايير ثابتة نسبياً تتلاشى لصالح أشكال تنظيم جديدة وفرق معدّة حول مشاريع متخصّصة adhocratique، ومراكز جدوى، كما لصالح تنوّع متزايد من التحالفات الإستراتيجية، والشركات المتعاونة حول مشروع محدّد، وإتحاد شركات (كونسورتيوم) لا تعترف، في أغلب الأحيان، بالحدود الوطنية، ولئن كانت الأسواق لا تكفّ عن التغيير فإن الموقع يصبح أقل أهمية من المرونة وهامش المناورة.

8 ـ تكامل الأنظمة:

التعقيد المتزايد للإقتصاد يتطلب أشكال تكامل وإدارة متطورة. وفي هذا الصدد، فإن لا شيء لا نموذجي في حالة نابيسكو: ينبغي لهذه الشركة التي تبيع مواد غذائية أن تلبي كل يوم خمسمائة طلب تشمل مئات آلاف السلع التي ينبغي أن ترسلها من 49 مصنعاً و 13 مركز توزيع، وعليها في الوقت نفسه أن تشرف على إبرام 30 ألف عقد بيع تشجيعي وتنفيذها مع زبائنها.

إن إدارة مثل هذا التعقيد، تتطلب أشكالاً جديدة من الإدارة ودرجة تكامل منهجي مرتفعة للغاية. لذلك يصبح من الضروري ضخ كميات متزايدة من المعلومات في المؤسسة.

9 ـ بنية تحتية:

ولضمان تماسك الشركة ـ متابعة كل مكوِّناتها وكل منتوجاتها وتسليم البضاعة في الأوقات المحدّدة، وإبقاء المهندسين والعاملين في قسم المبيعات على صلة دائمة بالمشاريع المتعلقة بهم، وإستنفار مسؤولي البحوث والإنماء حول حاجات التصنيع و، خصوصاً، لإعطاء الإدارة صورة متماسكة عمّا يجري ـ يخصّص مليارات الدولارات للشبكات المعلوماتية التي تربط الحواسيب، (الكومبيوترات) واحدها بالآخر، ولقواعد المعطيات ولغيرها من التقنيات المعلوماتية.

هذه البنية الإلكترونية المترامية الإتساع التي ترتكز غالباً على إستخدام الأقمار الإصطناعية، توحّد مؤسسات كاملة، فتجمعها غالباً بحواسيب وشبكات المورّدين والزبائن، وتربط الشبكات بعضها بالبعض الآخر. واليابان حدّد لنفسه هدفاً بتخصيص 250 مليار دولار خلال الـ 25 سنة المقبلة لإنشاء شبكات إتصال معلوماتية أفضل وأسرع من شبكاته الراهنة. وحين كان في مجلس الشيوخ الأمريكي طرح نائب الرئيس الأمريكي الغور مشروع قانون يخصّص مليار دولار على مدى خمس سنوات للمساهمة في إطلاق «شبكة وطنية للبحث والتعليم» تكون بالنسبة إلى المعلومات ما هي عليه الطرقات السريعة بالنسبة إلى السيارات. وتشكل هذه الخطوط الالكترونية البنية التحتية الأساسية لإقتصاد الموجة الثالثة.

10 ـ التسريع :

لا غاية من كل هذه التغييرات سوى تسريع إيقاع الصفقات والمعاملات التجارية. والوقت المربوح يحل محل الإقتصادات الكبيرة، فالتنافس حاد والسرعات الضرورية مرتفعة، بحيث أن المبدأ القديم ـ «الوقت من ذهب» ـ تحدّث لصالح مبدأ: «كل دقيقة تمر أثمن من الدقيقة السابقة».

وهكذا يشهد على ذلك تسليم البضاعة في «وقت محدّد» والضغوطات التي تمارس للحدّ من مهل أخذ القرار، الأمر الذي يجعل الوقت متغيّراً حاسماً. فمحل الهندسة الإدارية البطيئة، المتقطعة المتدرجة، حلّت تقنية تنظيم «متزامن». والشركات دخلت في شكل جديد من المنافسة: «السباق مع عقارب الساعة». وباستعراضه حالة الطوارىء الجديدة، يشرح كبير موظفي ميريل لانتش، دو واين بترسن أن «المال يتحرك بسرعة الضوء، فعلى المعلومات إذاً أن تتحرك بسرعة أكبر». وبفضل التسريع، أخذ تنفيذ أعمال الموجة الثالثة يزداد قرباً من الوقت الحقيقي.

هذه المميزات العشر، المختارة من بين العديد من المميزات الأخرى، ترسّخ، مجتمعةً، تغيراً هائلاً في طريقة تكوين الثروات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، واليابان وأوروبا، لم تنجز بعد تحوّلها إلى هذا النظام الجديد، فإنها تمثل من بعيد التغيّير الأكثر أهمية الذي عرفه الإقتصاد العالمي منذ إنتشار المصانع الذي أحدثته الثورة الصناعية.

هذا التحوّل التاريخي، الذي إزدادت سرعته في النصف الأول من العقد الثامن، تقدّم كثيراً في التسعينات. وخلال هذه الفترة نفسها، أخذت الحرب بالتحوّل بشكل موازٍ. وحرب الموجة السابقة، كما إقتصادها، هي في طريقها لتصبح بالية وبسرعة.

الفصل الثامن

حرب الموجة الثالثة

ذات ليلة من العام 1991، حدث شيء فوق رمال صحاري الشرق الأوسط لم يكن قد رآه العالم منذ ثلاثة قرون: إنبثاق شكل جديد للحرب يعكس بأمانة شكلاً جديداً لتكوين الثروات. ومرةً أخرى، ظهر أن طريقة تكوين الثروات وطريقة خوض الحرب مرتبطتان بشكل لا فكاك منه.

والمجتمعات الأكثر تقدّماً، في المرحلة الراهنة، من الناحية التقنية، تمتلك إقتصادات تمتد على مستويات عدة: وإن كانت ترتكز جزئياً على إنتاج الجملة النمطية.

فإنها تستند جزئياً أيضاً إلى خدمات الموجة الثالثة وتقنياتها الناشئة. ولم تنجز بعد أية أمة من الأمم ذات التقنية العالية، بما فيها اليابان، إنتقالها إلى النظام الإقتصادي الجديد.

ولم تزل حتى الإقتصادات المتقدّمة ـ إقتصادات أوروبا واليابان والولايات المتحدة ـ منقسمة بين عمل عضلي يتلاشى من جهة وعمل ذهني ينمو من جهة أخرى. والطريقة التي خيضت بها حرب الخليج في 1990 - 1991 هي بشكل واضح جداً على صورة تلك الثنائية.

ومهما كان الحكم الذي سيطلقه التاريخ على ذلك الصراع في الحدود الأخلاقية والإقتصادية والجيو ـ سياسية، فقد كان ـ وما زال ـ للطريقة التي تمت بها قيادة تلك الحرب ـ عواقب عميقة بالنسبة إلى جيوش العالم وبلدانه قاطبةً.

والذي ما يزال فهمه صعباً حتى اليوم، هو أن الولايات المتحدة وحلفاءها، خاضوا في الوقت نفسه نمطين من الحروب مختلفين جيداً ضد العراق. وهم، بتعبير أكثر دقةً، طبقوا شكلين من أشكال الحرب: واحدة من الموجة الثانية، وأخرى من الموجة الثالثة. وحمام الدم الذي جرى في الخليج بدأ في 2 آب (أغسطس) 1990 بهجوم صدام حسين ضد جاره الكويت: وليس، كما يقال غالباً، في 17 كانون الثاني (يناير) 1991، حين هاجم التحالف الذي قادته الولايات المتحدة بغداد.

وعلى مدى الأشهر اللاحقة لإحتلال الكويت، وبينما كانت الولايات المتحدة والأمم المتحدة تناقشان الرد الملائم، كان صدام حسين يؤكد أنّه سيمزّق الحلفاء في «أم المعارك». وقد استطرد في هذه الموضوعة معلقو الصحف الغربية ورجال السياسة متوقعين أن يتكبد الحلفاء خسائر فادحة يمكن أن تصل إلى 30 ألف قتيل. وكان هناك محللون عسكريون أيّدوهم في ذلك[1].

رهاب التقنية (التكنوفوبيا)

في الوقت نفسه، أطلق بعض أعداء الحرب في وسائل الإعلام

(1) بلغت الخسائر الحقيقية حوالي 340 قتيلاً، أي ما يقارب جزء من مائة من الخسائر المتوقعة.

الغربية ما يشبه حملة ضد التقنية العالية بالمعنى الحرفي للكلمة. وتردد صدى ذلك، في الحال، في الصحافة العالمية ببلاغة معادية للأجانب: العواصف الرملية ستتغلب على المروحيات الأمريكية. والقاذفة المتخفية ستفشل. والنظارات الليلية لن تعمل. والسلاحان المضادان للدبابات دراغون و Tow لن يجديا نفعاً ضد «المدرعات العراقية السوفياتية الصنع». والدبابة M - 1 ستكون غير فعّالة وستتكاثر أعطالها. وقد تساءلت نيويورك تايمز: «هل جيشنا ذو التقنية العالية هو مجرد شبح؟.

أحد المعلقين العسكريين دحض بشطحة قلم فكرة أن التقنية، تستطيع أن «تصنع الفارق» في الحرب. مخطراً قراءه، أن ذلك لم يكن سوى «أسطورة»، وأن الأمريكيين مخدوعون كلياً «باعتبارهم العتاد أكثر أهمية من العامل البشري».

ومنشدين لازمة معروفة جيداً، هاجم بعض «عسكريي الكابيتول الإصلاحيين» الترسانة المتطورة «التي هي معقّدة إلى حدٍ لا يمكن أن تكون فعّالة معه». وروّجوا لما كانوا قد فعلوه منذ سنين، وهو أن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة هو طائرات ودبابات وصواريخ بسيطة وليس أسلحة متطورة وقليلة العدد.

ولم يكن لذلك إلا أن ينشر الرعب بين الناس في الغرب من تكبّد الحلفاء خسائر فادحة. وقد حشد العراق مليون رجل معبئين. ويشكل هؤلاء، بخلاف القوى المتحالفة، جيشاً مجرباً، أثبت كفاءاته، حديثاً، خلال سنوات الحرب الثماني مع إيران. وفوق ذلك، كان أمامه ستة أشهر ليحفر، ويبني ممرات وتحصينات وخنادق، ويزرع حقول ألغام. وأعلن العراقيون أنهم سيشعلون النار

في خنادق ملأى بالنفط ليقيموا سداً من النيران لا يمكن إختراقه. ولحماية فرقهم في الخط الأمامي نشر العراقيون صفاً إثر صفٍ من حشود الرجال والمدرعات (على غرار السوريين في هضبة الجولان والسوفيات في أوروبا الوسطى). فإذا تجرأت قوى الحلفاء الأرضية على الهجوم فسيكون نصيبها الإبادة.

ولم يكن أمام العراق سوى أن ينتظر ليرى معنويات الأمريكيين تنهار لرؤيتهم عبر المرئيات صور القتلى وهم في طريقهم إلى المقابر العسكرية الأمريكية، فيتراخى عزم المسؤولين السياسيين ويستطيع بالتالي الإحتفاظ بالكويت، أو، على الأقل، بمناطقها الغنية بالنفط.

غير أنّ كل ذلك كان يفترض أن تكون حرب الخليج نموذجاً لحرب العصر الصناعي، وعلى رغم أن الأفكار القاعدية لعقيدة ايرلاند باتل Air Land Battle راجت في الأوساط العسكرية للعالم بأسره، فإن صدام الذي تظاهر بالإعتقاد أن أسرار الحرب لا تخفى عليه، بدا أنه يجهل كل شيء. صدام لم يفهم أبداً أن شكلاً جديداً كلياً للحرب كان على وشك أن يغيّر حتى طبيعة الحرب نفسها.

والحرب المزدوجة بدأت مع هجمات الحلفاء الأولى.

الحرب المزدوجة

كان ثمة منذ البداية حملتان جويتان، على رغم أنهما كانتا متكاملتين، وكانوا قليلين أولئك الذين تصوّروهما منفصلتين. الأولى لجأت إلى طرق معروفة جيداً من الحرب الحديثة، إلى حرب الإستنزاف المميّزة للموجة الثانية. إذ قامت أساطيل من الطائرات المصنوعة منذ ثلاثين سنة بقصف العراقيين المتمركزين في

تحصيناتهم، بغارات متتالية. وكما في الحروب السابقة، أُلقيت قنابل «بليدة» أحدثت أضراراً كبيرة وزرعت الخراب وزعزعت معنويات الفرق العراقية في الخطوط الأمامية والحرس الجمهوري في الخطوط الخلفية. وبحسب عبارة ملحقيه الصحافيين، كان قائد التحالف الجنرال شوارزكوف «يحضّر ميدان المعركة» حين كان نصف مليون من جنود الحلفاء يستعدون للإنطلاق لمواجهة الخطوط العراقية.

وفي باريس. سنحت لنا الفرصة غداة الحرب للتحدّث مع الجنرال المتقاعد بيار غالوا. كان سابقاً جنرالاً في سلاح الطيران ثم مساعداً لقائد قوات حلف الأطلسي، ومسؤولاً عن الدراسات الإستراتيجية، وغالوا زار العراق حالما إنتهت المعارك. قال لنا: «قطعت 2500 كلم بسيارتي الجيب. كان كل شيء خراباً في القرى. إكتشفنا قطع قنابل تعود إلى 1968، من بقايا حرب فيتنام، والقصف الذي تمّ هو من النوع نفسه الذي قمت به منذ نصف قرن خلال الحرب العالمية الثانية، كان المعسكران يفهمان تماماً هذا الشكل الأكثر فتكاً بين كل أشكال الحرب المعروفة: قتل مصنّع ولن نعرف أبداً كم كان عدد القتلى بين العسكريين والمدنيين العراقيين.

لكن منذ اليوم الأول للحرب، إنطلقت حرب من نوع مختلف جوهرياً، العالم بأسره إنذهل، في البداية، أمام الصور المرئية لصواريخ توماهوك وللقنابل الموجّهة بالليزر التي كانت تبحث عن أهدافها وتضربها في قلب بغداد بدقة مدهشة:

مركز قيادة الجيش العراقي، البناء الذي يأوي المخابرات، وزارة الداخلية (مركز الشرطة)، البرلمان ومركز حزب البعث.

ولقدرتها على الدخول إلى مناطق خطرة جداً، وإطلاق قنابل دقيقة التصويب، كانت المطاردات المتخفية نايتووك ـ المعروفة أيضاً بـ F 117A ـ الطائرات الوحيدة التي هاجمت أهدافاً في قلب بغداد. لقد ركزت هجماتها على مراكز دفاع جوي ومراكز مراقبة أو قيادة عسكرية. وإذا لم تتجاوز طلعاتها 2 في المائة من مجمل الطلعات، إلا أنّها هاجمت أربعين في المائة من الأهداف الإستراتيجية المهاجَمة. وعلى الرغم من التوقّعات المفجعة عادت جميع الطائرات المقاتلة إلى قواعدها.

ركّزت أجهزة المرئيات حتى الأيام الأخيرة من الصراع على هذا الشكل الجديد من الحرب. لم يكن ثمة أية زاوية لا تدركها الصواريخ التي دخلت من خلال النوافذ إلى التحصينات العراقية، حيث كان يتمركز الجيش العراقي ودباباته. لقد تابعنا الحرب على الشاشة كما ظهرت على شاشات الأجهزة الإلكترونية أمام الضباط والجنود في المعركة.

وقد نتج عن ذلك صورة حرب معقمة إلى حد بعيد، شكل معركة خالية ظاهرياً من إراقة الدماء تتناقض بحدة مع حرب فيتنام، كما نقلها لنا الإعلام، عارضاً أمام كل الأسر الأمريكية صور الأعضاء المقطَّعة والجماجم المكسورة والأطفال المصابين بالنابالم.

إذاً أطلقت حرب أولى بأسلحة الموجة الثانية غايتها إحداث تدمير شامل، لم يعرض منه شيء مهم على شاشات المرئيات في العالم. والحرب الأخرى أُطلقت بأسلحة الموجة الثالثة، أسلحة ذات دقة عالية صُمّمت لتؤمن تدميراً «مشخصناً» مع حدٍ أدنى من «الأضرار الجانبية». وهذه هي الحرب التي عُرضت في شتى أنحاء العالم.

وكان ثمة عدد من منظومات الأسلحة الحرجة التي استخدمتها الولايات المتحدة كما رأينا سابقاً لتستجيب لضرورات حددتها على إمتداد العقد السابق قيادة عقيدة التدريب ترادوك TRADOC Training Doctrine Command التي أشرف عليها ستاري. إلاّ أن تأثير ستاري الذي كان قد أحيل إلى التقاعد حين إندلعت الحرب، و دون موريللي الذي مات منذ قرابة عشر سنوات، كان أكثر ظهوراً في الطريقة التي إستخدمت فيها تلك الأسلحة.

منذ المعارك الأولى، مثلاً، حمل إستخدام الأسلحة طابع تفكيرهما بصدد «المعركة العميقة»، و «المنع» وأيضاً أهمية المعلومات والأسلحة الذكية.

الجبهة المتخفية

خلال الحرب العالمية الأولى وجد ملايين الجنود أنفسهم وجهاً لوجه متمترسين في تحصينات في الأراضي الفرنسية. كانت خنادق موحلة وعرضة لمهاجمة الجرذان ومغمورة بنتانة القُمامة وعفونتها. كانت تمتد كيلومترات وكيلومترات عبر الأرياف وخلف سلسلة من الأسلاك الشائكة. وظلّت جيوش بكاملها جالسة القرفصاء لشهور كاملة، تخاف أن ترفع رؤوسها فوق مستوى الأرض. وحين كانت تُعطى الأوامر بالهجوم، كانت الفرق «تنهض» للإقتحام في مواجهة نيران الرشاشات والأسلحة الصغيرة. ولكن كان الرجال يظلّون في معظم الأحيان جالسين دونما حراك، في حين كان المرض والضجر ينتشران في صفوفهم.

ولم يكن يخطر في بال أي جندي أن يتساءل أين توجد «الجبهة». ويمكن قول الشيء نفسه عن الجنود العراقيين في

تحصيناتهم في قلب الصحراء، بعد ذلك بحوالي ثمانين عاماً، باستثناء أن الجبهة لم تعد موجودة في المكان الذي دارت فيه المعركة الكبرى، ومثلما أرادت، بالتحديد، عقيدة أيرلاند باتل Air Land Battle عمّق الحلفاء القتال في كل الأبعاد: المسافة، العلوّ والزمن، وباتت الجبهة في الخلف، وعلى الأجنحة وفي الأجواء. كما أن تنفيذ المهام كان يتم تحضيره قبل 12 أو 24 أو 72 ساعة على التوالي وبشكل مترابط كأنه إيقاع ملحَّن.

ضربات جوية وقصف طويل المدى بغية صد أو «منع» تقدّم إحتياط العدو، تماماً، كما كان يستعد الحلفاء للقيام به في ألمانيا في حالة وقوع هجوم سوفياتي. وشكل حرب الموجة الثالثة الذي كان لا يزال جنينياً، حين أجمله لنا موريللي قبل ذلك بعشر سنوات في غرفة من فندق كريستال سيتي، غير بعيد عن البنتاغون، كفّ عن أن يكون مسألة نظرية. وحين ظهرت صور حرب الخليج على الشاشات في العالم، نظرنا إليها بذهول: ما أعلنه لنا موريللي ثم ستاري في بداية الثمانينات، يدخل أكثر فأكثر في نطاق الحقيقة في بداية التسعينات.

تدمير مراكز قيادة العدو. تعطيل أنظمة إتصالاته لمنع انتقال المعلومات عبر التراتبية العسكرية. استباق المبادرة. الضرب في العمق. منع صفوف العدو الخلفية من المشاركة في القتال. تكامل العمليات الجوية مع العمليات البرية والبحرية. تزامن العمليات المتنوّعة. تجنّب الهجوم المواجه ضد نقاط القوة لدى الخصم. وفوق كل ذلك، معرفة ما يفعل العدو ومنعه من معرفة ما تفعل. كل ذلك بدا يشبه جيداً أيرلاند باتل Air Land Battle وتعديلها تبعاً للتطورات المستجدة.

وبالتأكيد، فإن حرب الخليج، تجاوزت بعيداً، وفي أكثر من ناحية، ما كانت توقّعته عقيدة أيرلاند باتل Air Land Battle فبدلاً من أن تكتفي بدورها التقليدي في المساندة، لعبت القوى الجوية الدور الرئيسي في القتال. كان هذا التغيّر المفاجىء إستعراضياً بحيث أن الكثيرين إستخلصوا منه أن سلاح الجو وفّى في النهاية وعود روّاده الأُوَل مثل الإيطالي جيليو دوهيت (1869 - 1930)، والأميركي بيلي ميتشل (1879 - 1936) والبريطاني هيو ترنتشارد (1873 - 1956).

كان العراق مسرح التطبيق الأول الواسع لعقيدة Air Land Battle. وعبارة Air Land Battle، لا تروق للجنرال شوارزكوف، جنرال القوى المتحالفة، ويمكن فهم ذلك لأن شوارزكوف كان منفّذاً لامعاً وماهراً. ولكن لن ننتقص شيئاً من دوره بتذكيرنا أن ستاري وموريللي كانا المؤلفين اللذين كتبا قبل ذلك بعشر سنوات، في الكواليس، التقاسيم التي أعطت النصر العسكري للحلفاء.

العقيدة العسكرية لا تني تتغيّر في جيوش العالم بأسره. ولكن إذا نظرنا إليها عن كثب، وسواء أكانت مصاغة باللغة الصينية، الإيطالية، الفرنسية أو بالروسية، فإن الموضوعات المركزية هي موضوعات Air Land Battle وعملياتها.

خلال لقائنا الأول، إتضح لنا أنّ دون موريللي كان قد فهم جيداً أنّ التغييرات التي أصابت الإقتصاد والمجتمع كان يتعرض لها الجيش أيضاً. وكما رأينا، أصبحت المعرفة مفتاح إنتاج كل قيمة إقتصادية. والدور الذي لعبه ستاري وموريللي إرتكز، دون أن يكون ذلك واضحاً بالضرورة على وضع المعرفة أيضاً في مركز فن

الحرب. وكما أعطانا نزاع الخليج الفرصة لرؤيتها، إشتركت حرب الموجة الثالثة بمميزات عدة مع الإقتصاد المتقدّم.

ويظهر التشابه للعيان إذ نقارن الخصائص الجديدة المميزة للحرب مع خصائص الإقتصاد الجديد.

1 ـ عوامل التدمير:

ومثلما لا نستطيع أبداً أن نهمل كلياً أهمية المواد الأولية أو اليد العاملة في الإنتاج، مثلاً، يصبح من المحال التظاهر بتجاهل مساهمة العناصر المادية في القدرة التدميرية. كما أنه لم يكن للمعرفة في أي يوم من الأيام دور ثانوي في الحرب.

بيد أن ثورة بدأت بالفعل تقوم بتسخير المعرفة في مختلف أشكالها للقوة العسكرية. فسواء في عملية الإنتاج أم في عملية التدمير، فإن المعرفة تحيل الحاجات إلى عوامل أخرى غير انتاجية بالضرورة.

كانت حرب الخليج، كتب ألن د. كامبن «حرباً قُدّر فيها أن يكون لأونصة من السيليسيوم في حاسوب (كومبيوتر) تأثير أكبر مما لطّنٍ من الأورانيوم». وكان كامبن في موقع يسمح له بمعرفة ذلك. فهو كولونيل في سلاح الجو متقاعد، ومدير سابق لـ Command and patrol policy في وزارة الدفاع الأمريكية. ويعمل اليوم في Armed Forces Communications and Electronic Association وهو أيضاً أحد أهم المساهمين في The first information war، مصنّف قيّم يتضمن دراسات تقنية عن حرب الخليج. وقد أُقتبس منه بعض من التوضيحات اللاحقة.

يشرح أنه خلال الحرب «نافست المعرفة في الأهمية الأسلحة

والتكتيك، معطية هكذا صدقية لفكرة أنّ من الممكن تركيع عدو من خلال المثابرة بشكل أساسي على تحطيم وسائل قيادته وخلخلتها ومراقبته».

وإستخدام الحاسوب هو مؤشر لحصة المعرفة المتزايدة في فن الحرب. وبحسب كامبن «فإن كل مظاهر الحرب تقريباً أصبحت مؤتمتة، الأمر الذي يجبر على إمتلاك وسائل نقل كميات كبيرة من المعلومات بأشكال متعددة». وعند إنتهاء عملية عاصفة الصحراء، كان يوجد في منطقة الحرب أكثر من 3 آلاف حاسوب موصولة بحواسيب في الولايات المتحدة.

رأت الجماهير على الشاشات المرئية طائرات، مدافع ودبابات، لكنها لم تر الدفق غير المرئي وغير الملموس للمعلومات، للمعطيات وللمعرفة التي أصبحت ضرورية حتى للمهام العسكرية العادية. ولاحظ كامبن «أن معظم المهام كانت مؤتمتة في قواعد سلاح الجو الثابتة. وعلى خط الطيران، كانت الحواسيب تدير بشكل تلقائي مهام التموين والصيانة».

كتب ت. ج. جيبسن الإختصاصي في المخابرات العسكرية: «كان في المراتب العليا للقيادة حواسيب تتابع أثر العدو وتتفحّص تشكيلاته وقواته، وكانت برامج ترتكز على الذكاء الإصطناعي تدرس مختلف الأعمال الممكنة، في حين كانت برامج حسابات عُهد بها إلى الحاسوب تتابع المعلومات اللوجستية والبشرية وتجمعها».

وكان سلاحان معلوماتيان قويان ـ الأواكس AWACS وجي ستارس J - STARS ـ يحلقان فوق الخليج.

الأواكـــــــس (Airborne Warning and Control System)

AWACS هي طائرات 707 تزدحم بالحواسيب، بأنظمة الإتصال، بالرادارات وبالكواشيف تكتسح السماء بزاوية 360 درجة، في كل الإتجاهات، بغية كشف الطائرات أو الصواريخ المعادية، ومن ثمّ إرسال مؤشرات تصويب للطائرات المعترضة أو للوحدات البرية.

والسلاح المشابه، المكلّف باكتساح الأرض هو جي - ستارس J - STARS:
(Joint Surveillance and Target Attack Radar System)

كانت مهمته كشف المراتب المتتابعة لقوى العدو العسكرية وخلخلتها وتدميرها: وتحديداً الهدف الذي حدده ستاري.

محيّياً الدور الذي لعبه الـ TRADOC في إنشاء J - STARS وغيره من الأنظمة الحاسمة التي إستخدمت في الخليج، لاحظ الجنرال توماس س. سوالم من سلاح الجو أن J - STARS كان يعطي القادة على الأرض «صورة دقيقة لتحركات العدو وكما هي، حتى ما يقارب مسافة 250 كلم» وذلك مهما كانت عليه الأحوال الجوية.

وكانت طائرتا J - STARS قد قامتا بـ 49 طلعة ما سمح لهما بتحديد ألف هدف منها قوافل، دبابات، شاحنات، عربات مدرعة لنقل الجنود وقطع مدفعية، وفي الوقت نفسه راقبت 750 طائرة مطاردة. «واستطاعت الطائرات التي كانت توجهها جي ستارس أن تجد هدفها من المحاولة الأولى بنسبة 9 إلى عشرة» كما ذكر سوالم.

وعدا إنهماكهما بجمع وتحليل المعلومات وتحليلها وتوزيعها عملت القوى المتحالفة أيضاً على تدمير مراكز مخابرات العدو

وإرساله. وآخر تقرير رسمي من البنتاغون إلى الكونغرس حول سير حرب الخليج ـ «تقرير cow» يشير إلى أن الغارات الأولى إستهدفت «أجهزة إرسال الموجات القصيرة، الإتصالات الهاتفية، مراكز الإتصالات، عقد الأسلاك والجسور التي تلتقي عندها عِقد كابلات الإتصالات». وتأثير ذلك يؤدي إما إلى إسكات أو إجبار «المسؤولين العراقيين على اللجوء إلى أنظمة الإتصال الإحتياطية الضعيفة إزاء أنظمة الكشف، وبالتالي بث معلومات ثمينة». ورافق هذه الهجمات ضربات مباشرة ضد مراكز قيادة الجيوش العسكرية والسياسية بغية تدمير القادة العراقيين أو عزلهم وقطع إتصالهم بجنودهم على أرض المعركة.

وبكلام آخر، هدفت المهمة إلى زعزعة الجهاز الذهني والعصبي للجيش العراقي، وإذا كانت في بعض جوانبها حرباً «جراحية» فهي في الحقيقة جراحة مخ.

وبقدر إتضاح هذا الواقع، أدرك العالم بأسره أن إقتصاد قوة ذهنية، مثل إقتصاد الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، دفع إلى المعركة بجيش يعتمد هو أيضاً على القوة الذهنية، وكما سنرى فإن حتى البلدان غير المتقدّمة إقتصادياً ستعمل كل ما في وسعها لتنمي قدرات جيشها المعرفية.

ربما كانت المغربية فاطمة مرنيسي، عالمة الإجتماع ونصيرة قضايا المرأة، التي تتمتع بمستوى عالٍ من الذكاء، ولكنها أيضاً ناقدة إسلامية عنيفة لدور الولايات المتحدة في حرب الخليج، أفضل من لخّص جوهر الفكر الجديد إذ قدّرت: «أن تفوق الغرب لا يرتبط إلى هذا الحد بعتاده العسكري إلا لأن قواعده العسكرية

ومختبراته وجنوده، أدمغة وجيش من الباحثين والمهندسين».

ربما سيأتي يوم يكون فيه عدد الجنود الذين يحملون حواسيب أكثر من أولئك الذين يحملون بنادق. ووزارة الدفاع الأمريكية قامت بالخطوة الأولى في هذا الإتجاه، في العام 1993، حين وقّع سلاح الطيران عقداً لشراء 300 ألف حاسوب شخصي.

وبإختصار، أصحبت المعرفة الوسيلة المركزية للتدمير، كما أنها الوسيلة الأساسية للإنتاجية.

2 ـ قيم غير ملموسة:

إذا كان الرجال المحشودون، كما أكّد ستاري وموريللي بقوة، أقل أهمية من أخذ المبادرة أو حيازة معلومات وأجهزة إتصالات من أفضل مستوى، وجنود أفضل تدريباً وحماساً، فإن العوامل غير الملموسة، التي يصعب قياسها كمياً، تحدّد، بدون شك، التوازن العسكري أكثر من العوامل العادية التي يمكن قياسها كمياً بسهولة والتي أعتاد عليها جنرالات الموجة الثانية. وكما هو عالم الأعمال ما زال محتفظاً بمنهجه الحسابي غير القابل للقفزات النوعية، نجد المنشورات العسكرية محشوّة بتراكيب كميَّة معقّدة تدّعي مقارنة القوات العسكرية زمنياً من خلال تعداد الرجال والمعدات. فمعهد الدراسات الإستراتيجية (International Institute for Strategic Studies) يعتبر أحد أفضل مصادر المعلومات العسكرية في العالم وأكثرها صدقية. وينكبّ الإستراتيجيون العسكريون والصحافة في العالم أجمع على قراءة تقريره السنوي، ميزان القوى العسكرية The Military Balance. ويجدون فيه معلومات مفصّلة حول تعداد الرجال، الدبابات، الطوّافات، العربات، الطائرات، قاذفات

الصواريخ أو الغواصات التي يمتلكها كل جيش في العالم. ونحن أيضاً إستعنا به كثيراً. إلا أن هذا التقرير لا يعطينا أبداً مؤشرات حول الأهمية المتنامية للعوامل غير الملموسة. وربما، سيحدد لنا في المستقبل عدد الأنظمة المعلوماتية وأنظمة الإشارة التي يمتلكها كل جيش.

وطرقنا في قياس «القيمة» في الحرب، كما في الأعمال متأخرة كثيراً عن الحقائق الجديدة.

3 ـ التشظي:

خلال لقائنا الأول معه في العام 1982، لاحظ دون موريللي أننا أدخلنا تصوّر «التشظي» في كتابنا، الموجة الثالثة، لكنه شرح لنا «لقد فاتكم شيء أساسي». فكل هذا التشظي في الإقتصاد والمجتمع لا بدّ له من أن يصيب الجيش أيضاً. «إننا نتقدّم في صيغة تاريخية نحو تشظي التدمير موازاة لتشظي الإنتاج».

ولئن كان التشظي في صناعة الثياب يتلخّص باستخدام أشعة ليزر موجّه بالحاسوب لقص الثياب بحسب الطلب، فهو يتمثل في ميدان المعركة باستخدام الليزر لتحديد هدف فردي.

الصناعة الصيدلانية إبتكرت جسماً مضاداً anticorps monoclonal يستطيع التعرّف إلى مولّد مضاد antigène مسؤول عن مرض، ويدخله من خلال منفذ خاص ثم يدمره. والصناعة الحربية إبتكرت صاروخاً يستطيع التعرّف إلى تحصين، ويدخله من خلال بابه ثم يدمره. فالأدوات الإقتصادية الذكية تنتج أسلحة ذكية للحرب.

في الإقتصاد المدني قد تفشل التقنيات المتطورة، وهذا

يحصل بالطبع مع الأسلحة المتطورة في ساحة المعركة ومنها صاروخ باتريوت المهم والذي يعتبر محل خلاف أيضاً. وصاروخ توماهوك نفسه تكشّف عن عيب خلال الحرب، ولاحقاً، خلال الغارة الجوية التي قررها كلينتون ضد مركز قيادة الإستخبارات العراقية. فصانعو الأسلحة يبالغون، عادةً، في تقدير فاعلية منتوجاتهم. ومن الواضح والمؤكد أهمية التحوّل الحاصل. فالغاية هي بتوخي دقة أكبر وإنتقائية أفضل (الإنتقائية هي خاصية جهاز الإستقبال في الإستجابة لذبذبات كهربائية ذات تردد معين).

وباعتمادها على قاعدة الميكرو ـ ألكترونيك نفسها التي يعتمد عليها الإقتصاد المدني، تستطيع الأسلحة الذكية كشف مصدر الضجة والحرارة، ووجود رادار، في حين إشارات ألكترونية أخرى تجمع هذا الدفق من المعطيات في برنامج معلوماتي (لوجيسيال) ذي قدرة كبيرة على التحليل، وتنبش «الإمضاء» الذي يعيّن هدفاً محدداً وتدمرّه. ما إن يحدد الهدف حتى يدمر.

ولتثمين المدى المدهش الذي بلغته هذه القدرات، لا بأس من إلقاء نظرة إلى الخلف. ففي العام 1881، مثلاً، أطلق الأسطول البريطاني ثلاثة آلاف قذيفة على الحصون المصرية في ضواحي الإسكندرية. ولم تصب أهدافها سوى عشر من كل مائة قذيفة.

وفي حرب فيتنام، قام طيارون أمريكيون بثمانماية طلعة وخسروا عشر طائرات في محاولة غير مجدية لتدمير جسر تان هوا. وفي وقت لاحق إستطاعت أربع طائرات من طراز f-4 مجهزة ببعض الأسلحة الذكية الأولى أن تنجح في المهمة نفسها في المحاولة الأولى.

وكان لا بد لدبابة M-60 الأمريكية أن تجد مخبأ لها ثم تتوقف وتصوِّب قبل إطلاق النار. وكانت حظوظها «معدومة تقريباً» لإصابة هدف في الليل يبعد 1800 متر بحسب الخبير رالف هالنبك. أما اليوم، فيستطيع طاقم M-1 أن يطلق النيران دون أن يتوقّف. فالمصوِّب العامل بالأشعة ما تحت الحمراء، والليزر والحاسوب تقوم تلقائياً بالتصحيحات الضرورية وتؤمن لها إصابة هدفها في تسع من كل عشر محاولات.

طائرة من طراز F-117 تقوم بطلعة واحدة وتقذف قنبلة، تستطيع إنجاز ما كانت تقوم به قاذفات عدة من طراز B - 17 في 4500 طلعة وبإطلاقها 9 آلاف قنبلة خلال الحرب العالمية الثانية، أو ما كانت تقوم به 95 طلعة و 190 قنبلة في فيتنام.

يشرح جايمس ف. دغبي، خبير راند كوربوريشن ومتخصص في الأسلحة الدقيقة جداً «إن ما ساعد على تحقيق كل ذلك، ليس حجم كمية النار وإنما أسلحة ترتكز على المعلوماتية. وذلك يحدّ إلى حدٍ بعيد جداً من حمولة المتفجرات التي ينبغي التزوُّد بها.» وقد لاقى هذا الكلام صدىً حسناً لدى مديري المؤسسات التي تستخدم الحواسيب بغية تخفيض الهدر في المواد الأولية ونمنمة المنتوجات، مع تخفيضهم في الوقت نفسه لتكاليف إدارة المخزون والنقل.

ومهما بلغت توقّعاتنا، سيظل التدمير الشامل مسألة مطروحة. فبعض الأسلحة لن تعمل كما ينبغي وسيُرتكب أخطاء مميتة ما دام هناك حرب. لكن من المقدّر للتدمير المتشظي، الذي يحسب على القياس للحدّ إلى أقصى ما يمكن من الأضرار الجانبية أن يزداد

تطبيقاً في ساحة المعركة. وفي الحقيقة، فإن الشَّبَهَ كاملٌ مع التغيّرات التي شهدها الإقتصاد المدني.

4 ـ العمل:

أصبح الأمر مفهوماً الآن: الإقتصاد «الذكي» الجديد يتطلب عمالاً هم أيضاً أذكياء. وبقدر ما يضمحل العمل العضلي، فإن وحدات من العمال الأقوياء تخلي المكان تدريجاً لأعداد قليلة من العمال العاليي الإختصاص وللآلات الذكية.

هذه السيرورة تجد مثيلها بالضبط داخل الجيش، حيث الأسلحة الذكية تتطلب جنوداً أذكياء. فجنود محدودو الثقافة يستطيعون أن يقاتلوا ببسالة في معارك المواجهة الجسدية التي ميّزت حرب الموجة الأولى، ويستطيعون أن يقاتلوا وينتصروا في حروب الموجة الثانية، ولكنهم لن يكونوا بالنسبة إلى جيوش الموجة الثالثة سوى وزن ميت، تماماً كما هم العمال العاديون بالنسبة إلى إقتصادات الموجة الثالثة.

وفكرة أن حرب الخليج كانت حرب تقنية عالية إستبعد منها العنصر البشري، ما هي إلا نزوة من نزوات المخيلة. ففي الحقيقة أن القوات التي أرسلها التحالف إلى الخليج شكّلت الجيش الأكثر ثقافة والأكثر خبرة تقنية بين كل الجيوش التي حاربت على مرّ التاريخ، وكانت ترادوك (قيادة عقيدة التدريب) ستاري قد أعدّت عدداً من تلك القوات. وقد إقتضى عشر سنوات لتحضير الجيش الأمريكي للشكل الجديد للحرب المرتكز على معتقد Air Land Battle.

والجيوش المتقدّمة نفسها ما زالت تضم في صفوفها رجالاً ما

زالوا من الناحية الأخلاقية بمستوى الإنسان الأول النياندرتالي: المعاملة السيئة التي تعرّضت لها النساء حين أبرمت البحرية الأمريكية الإتفاقية المخزية في تايهوك وإنفجار عنف الجنود ضد المطالبين باللواط، هما دليلان على ذلك. إلا أن تغيّر طبيعة الحرب يعطي أهمية متزايدة للتربية وللمعرفة التقنية على حساب إستخدام الآلة والقوة الفظة اللتين ميزتا الجيش سابقاً.

الجيش الجديد يحتاج إلى جنود يستخدمون عقولهم، ويستطيعون التكيّف مع مختلف الشعوب والثقافات، ويتقبّلون الإزدواجية ويأخذون المبادرة ويطرحون أسئلة. إلى حدٍ وضع السلطة نفسها موضع تساؤل. «شعار الستينات: «جادل السلطة» ضرب بجذوره حتى في الأمكنة التي كانت تعتبر الأقل تقبّلاً له»، لاحظ ستيفن د. ستارك في صحيفة لوس أنجلس تايمز وهو يصف الحالة الذهنية التي حلّت في الجيش الأمريكي. فالمبادرة إلى طرح أسئلة وإلى التفكير، يمكن أن تكون أكثر وضوحاً في القوات العسكرية الأمريكية مما هي في أكثر من مؤسسة.

الدراسات العليا هي بالتأكيد أكثر إنتشاراً في الجيش مما في أوساط مديري المؤسسات. وقد أظهر تحقيق حديث لـ Centre for Creative leadership de Caroline du Nord أنه إذا كان 19 في المائة فقط من المدراء تابعوا دراساتهم بعد الإجازة، فهناك 88 في المائة من جنرالات الألوية تنطبق عليهم هذه الحالة.

مستوى الإعداد لدى الطيارين هو أعلى بكثير جداً مما كان عليه في أي وقت مضى. وقد شاهدنا في الحرب العالمية الثانية طيارين زجَّ بهم في المعركة بعد تمضيتهم بضع ساعات فقط في

قُمرية الطائرة. أما اليوم، فكل طيار يقود F-15 خضع لإعداد بلغت تكلفته ملايين عدة من الدولارات ويلزمه سنون، لا أياماً ولا شهوراً من الإعداد.

وبحسب كلام ضابط من سلاح الجو الأمريكي، «ليس للأسلحة إلا ذكاء الذين يستخدمونها». والطيار اليوم، ليس مقاتلاً منفرداً في قمريته. إنه جزء من نظام واسع، معقّد، متفاعل ويسانده العاملون على رادارات الأواكس المكلّفون بإخطاره بأسرع ما يمكن عن إقتراب العدو، والإختصاصيون في الحرب والحرب المضادة الإلكترونية فوق الأرض وفي الأجواء، وضباط مسؤولون عن التخطيط وعملاء مخابرات، ومحلّلون للمعطيات وفريق الإتصالات اللاسكلية. وعلى الطيار أن يعالج في قمريته كميات هائلة من الثوابت paramètres وأن يعرف تماماً كيف يتكامل مع هذا النظام الواسع الذي يتغيّر في كل لحظة.

وبحسب ضابطين برتبة كولونيل من سلاح الجو، روزان بيلي وتوماس كيرني، «يظل العنصر البشري عامل النجاح الحاسم في إستثمار التقنيات»، وذلك كما أوضحته نتائج طياري المطاردات بصواريخها جو - جو AIM -7. لقد سجّلوا نتيجة أفضل بأكثر من خمس مرات مما في فيتنام. [يجب أن يُرى في ذلك] النتائج المباشرة لإعداد خاص من طراز Top Gun و Red Flag وإستخدام أجهزة إبتكار المثيل الصوري Simulateurs ما فوق الواقعية التي تستثمر تقنيات المعلوماتية، وفوق كل ذلك، تضع كل رجل في الوظيفة المعدّ لها أفضل من غيره.

ومن الواضح أيضاً أن المستوى إرتفع أيضاً في القاعدة، ففي فترة حرب الخليج، كان لأكثر من 98 في المائة من جنود سلاح البر

مستوى الثانوية العامة. لم يعرف التاريخ إطلاقاً مثل هذا المستوى. وتابع الكثيرون دراستهم بعد ذلك. ولا بدَّ للصورة المرئية لصحفي يمد بمكبر الصوت نحو رقيب أفرو ـ أمريكي كان واقفاً أمام دبابة في عزّ الحرب من أن تشكل لنا رمزاً للفارق ما بين مجند فيتنام «الناقم» ومتطوع عملية «عاصفة الصحراء». سأله الصحفي: «يقال إنه ستقع معركة برية. ألست خائفاً؟».

ودون أن تخونه رباطة جأشه، وجّه إليه الرقيب الشاب نظرة تأملية ثم أجاب: «خوف؟ لا. ربما بعض الخشية».

التمييز الفطن واللغة نفسها تقول عن كفاءة الجنود ما لا تستطيع قوله مجلَّدات ضخمة. وبحسب الكولونيل ف. س. غريغسون من سلاح البحرية، وعضو في Council on Foreign Relations، الجندي في المعركة «ليس مجرد حامل عتاد وقادر فقط على تسلّم الرصاص. إنه يفهم تكتيك سلاح الآليات والمشاة. وهو متعوّد جداً على مناورات الطوافات والطائرات، لأنه في أغلب الأحيان عنصر مراقبة. وتوجيه الطائرات يفترض أنه يفهم الأسلحة المضادة للطيران. وهو كفء في الهندسة وفي الملاحة، ليستطيع توجيه الهاون والمدفع... التصفيح والمضاد للتصفيح، الألغام، الحواسيب، العربات ذات المحركات، الدليل العامل بالليزر، المصوِّب الحراري، أنظمة الإتصال بواسطة الأقمار الإصطناعية، تنظيم التموين واللوجستية هي عناصر من تكوينه». ففي معارك الموجة الثالثة لا يكفي معرفة الضغط على الزناد، الأمر أبعد من ذلك.

قوة العمل وقوة الحرب تغيّرتا بالتساوق. فالمقاتلون البلهاء هم بالنسبة إلى الموجة الثالثة كما العمال غير المتخصصين بالنسبة

إلى اقتصاد الموجة الثالثة: جنس مهدّد.

وكما رأينا سابقاً، فبمقدار ما تتقدّم الإقتصادات، تتغير نسبة «العمل المباشر»/ «العمل غير المباشر». ونشهد، راهناً، تقدّماً مشابهاً في الجيش.

باستثناء أن المصطلحات العسكرية تختلف بعض الشيء، فإن الجندي لا يتكلم على العمل المباشر وغير المباشر وإنما عن «الأنياب» و«الذيل». وذيل الموجة الثالثة أطول مما كان عليه في أي وقت مضى. يلاحظ الجنرال بيار غالوا أن «الولايات المتحدة أرسلت 500 ألف رجل إلى الخليج، وكان بينهم ما بين 200 ألف و 300 ألف لأغراض ميدانية. لكن في الحقيقة لم يتجاوز عدد الذين ربحوا الحرب مباشرة الألفي جندي. لقد أخذ الذيل أبعاداً عملاقة». وهذا الذيل ضمّ برامج ـ رجال أو نساء ـ بقوا في الولايات المتحدة، وبعضهم عمل في بيته على حاسوب شخصي pc.

ومرة أخرى أيضاً، ما يجري في الإقتصاد يجد ترجمة له في الجيش.

5 ـ إبتكار:

ومن مزايا حرب الخليج الأخرى، روح المبادرة التي برهن عليها الجنود والمدنيون وعلى أعلى المستويات. «الشبكة المعلوماتية التي كانت تزوّد الجيوش الأمريكية بمعلومات، ذات مصادر متعددة، وهو على أهبة إجتيازه لحدود السعودية في 24 شباط (فبراير) 1991 لم تكن موجودة قبل ذلك بستة أشهر، حين إجتاح العراق الكويت» كما شرح الكولونيل ألن كامبن.

«لقد إرتجلها [. . .] فريق من المجدّدين الذين عرفوا كيف

يتجاوزون القوانين ويلتفون على البيروقراطية ويستفيدون من الأجهزة والبرامج الخارجة من الإحتياط ليقوموا بعملهم وبسرعة».

وأيضاً جمع تقنيون فوق أرض المعركة أنظمة على أهمية كبيرة «بعد أن عرفوا أن أجهزة الإتصال اللاسلكي والحواسيب ستتأخر [. . .] فتخيلوا شبكات وطبقوا طرقاً غير تقليدية على أدوات معلوماتية مدنية وعسكرية».

وثمة كثير من الطُرف المشابهة عن حرب الخليج. إذ أن الجيش رحّب بالمبادرات ترحيباً غير عادي، ومثل هذا الأمر يحصل أكثر فأكثر داخل المؤسسات الذكية وذات القدرة التنافسية.

6 ـ المقياس:

المقياس أيضاً يتغيّر بشكل موازٍ، في كثير من البلدان (وليس في جميعها)، فتخفيضات الميزانيات تجبر القادة على تخفيض عدد قواتهم. إلا أن هناك عوامل أخرى تدفع في الإتجاه نفسه.

ذلك أن مفكرين عسكريين إكتشفوا أن للوحدات الصغيرة ـ مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحرب التنافسية ـ إمكانات كثيرة لإنتزاع القرار.

ثمة ميل إذاً لتبني منظومات أسلحة ذات غزارة نيران عالية، ولكن مع أطقمة صغيرة. القائد العام لقيادة الأطلسي، الأميرال الأمريكي بول ميللر يشرف حالياً على تجربة غايتها «جمع جنود بتشكيلات أصغر وأكثر مرونة».

منذ وقت غير بعيد، كان يقدّر أن الفرقة التي يتراوح عددها بين 10 آلاف و 18 ألف رجل كانت أصغر وحدة قتالية تتحرك بأمرة

قائدها لفترة طويلة، وهي في حالة الولايات المتحدة، تضم عموماً ثلاثة أو أربعة ألوية، يضم كل منها ما بين كتيبتين وخمس كتائب، دون حسبان مختلف عناصر المساندة وقيادة الأركان. وأصبح قريباً اليوم الذي لن يضم فيه لواء من الموجة الثالثة ذو إمكانات كبيرة أكثر من 5 آلاف رجل، وسيكون بوسعه القيام بما كانت تقوم به سابقاً فرقة كاملة، أو أن تقوم وحدات صغيرة، مسلحة جيداً، بعمل لواء.

وكذلك أيضاً في الإقتصاد المدني، قليل من الرجال المزوّدين بتقنية ذكية يستطيعون إنجاز ما لم يكن بمقدور جمهور من العمال إنجازه بواسطة أدواتهم المرتكزة على القوة الخالصة.

7 ـ التنظيم:

التطور الذي يصيب عالم الأعمال يجد أيضاً شبهاً له في تغيرات البنية التي تصيب منظمة القوات المسلحة. فأمين سلاح الجو، دونالد رايس شرح، وهو يعلن عن إعادة هيكلة، أن الأهمية المتراجعة المرتبطة بالرؤوس النووية والضرورة المتنامية لجواب مرن، يسيران في إتجاه هيكلية جديدة تعزّز الإستقلالية الذاتية لدى القيادة المحلية. «سيكون لقائد قاعدة جوية السلطة المطلقة بصدد كل ما يتعلق بمنشآته: من الطائرات المطاردة إلى الطائرات المتجسّسة مروراً بعلماء الأرصدة الجوية.» وعلى غرار شركات الموجة الثالثة، طوّع الجيش جمودية تنظيمه التراتبي.

بيري سميث، جنرال سابق في سلاح الجو مكلّف بالتخطيط على المدى البعيد، أصبح وجهاً مألوفاً بالنسبة إلى مشاهدي CNN لتعليقه وشرحه سير الهجمات ضد العراق. يتحقّق سميث: «الآن وبعد أن أصبح بحوزة وزارة الدفاع الأمريكية تجهيزات كبيرة للقيادة والرقابة والإتصالات تسمح لها بالإتصال الفوري بكل قواتنا في

العالم أجمع، تكوّن لدى الكثيرين إنطباع بأن كل الحروب ستُقاد إنطلاقاً من وزارة الدفاع نفسها... والحال فإن ما حصل في حرب الخليج هو عكس ذلك بالضبط.». كان القادة يتمتعون في مساحة المعركة باستقلال ذاتي كبير. «كان مركز القيادة العامة يساند القائد دون أن يكون له أدنى مساهمة في توجهه».

هذه الطريقة في العمل لم تكن فقط متناقضة مع الطرق التي قاتلت بها الولايات المتحدة في فيتنام. لقد شكّلت أيضاً تناقضاً حاداً مع التطبيق السوفياتي الذي إستفاد من منظومات C^3I الجديدة[1] لتعزيز السلطة التراتبية في نظام «قيادة متقدّمة إنطلاقاً من الخلق» بحسب التعبير الذي وصفت به.

تفويض السلطة باتجاه الأسفل، يتناقض أكثر أيضاً مع الطريقة التي قاد بها العراق جيشه، إذ كان القادة في ميدان المعركة يخشون الإتيان بأدنى بادرة دون موافقة التراتبية. وفي جيش الموجة الثالثة، تماماً كما في شركة الموجة الثالثة، يُعهد بالقرار إلى أدنى مرتبة ممكنة.

8 ـ تكامل الأنظمة:

التعقيد المتزايد للجيش يعطي وزناً أكبر من أي وقت مضى لكلمة «تكامل».

في حرب الخليج الجوية، كان على «إداريي»

---

(1) وهي إختصار لكلمة القيادة Commandement والرقابة contrôle وكان يرمز إليهما سابقاً بـ C^2، وباعتماد الجيوش على أنظمة الإتصالات Communications أصبح رمز C^3 يعني: القيادة والرقابة والإتصالات وأُضيف إليها الذكاء Intelligence فتحوّلت إلى C^3I ثم الحاسوب (الكومبيوتر) فصارت C^4I.

(gestionnaire)، الأجواء، كما يُطلق عليهم أن يحولوا دون إمكانية الصراع في الجو. أي أن يتحققوا من أن الطائرات الحليفة لن تتعرض للمضايقة، ومن أجل ذلك، كان عليهم القيام بآلاف الطلعات كجوابٍ على أوامر المهمة الجوية اليومية وبحسب كامبن كان ينبغي القيام بتلك الطلعات بسرعات عالية على «122 طريق تزويد بالوقود خلال الطيران، و 660 منطقة عمليات محدودة و 312 منطقة دخول الصواريخ، و 78 ممر قصف، و 92 نقطة دورية جوية مقاتلة وفقط 36 منطقة تدريب، موزّعة على 150 ألف كلم». وكل ذلك كان يتطلب أيضاً «التنسيق المنهجي المتجدّد باستمرار مع ممرات الطيران المدني لستة بلدان مستقلة».

وعمليات الحرب الميدانية كان فيها أيضاً ما يدوّخ. فحتّى إنسحاب القوات الأمريكية بعد القتال كان مهمة ضخمة. فقد كان الجنرال ويليام ج. بغونيس مسؤولاً عن ترحيل نصف مليون رجل إلى الولايات المتحدة. وتضمّنت مهمته أيضاً تنظيف وتحضير ونقل أكثر من مائة ألف شاحنة، وجيب وغير ذلك من العربات السيارة، وكذلك عشرة آلاف دبابة وقطعة مدفعية و 1900 طوّافة. وفي المحصّلة النهائية كان ينبغي نقل أكثر من 40 ألف حاوٍ.

أخيراً، وللمرة الأولى، إستطاعت شركات نقل كبيرة، متابعة مشحوناتها في كل مرحلة من مراحل مسارها. وبغونيس ـ الذي ليس من الصدفة أن يكون حاملاً لشهادتين في الإدارة ـ يتحقق: «هذه أول حرب في الأزمنة الحديثة توجّب فيها التحقّق من كل مِفك براغٍ وكل مسمار».

وإذا إستطاع الجيش القيام بهذه المهمة، فهو ليس مديناً بذلك للحواسيب ولقواعد المعطيات فقط، وإنّما أيضاً لتكامل قواعد

المعطيات والأقمار الإصطناعية.

9 ـ بنية تحتية:

وكما شركة الموجة الثالثة، تطلَّب جيش الموجة الثالثة بنية تحتية ضخمة ومتشعبة وبغياب ذلك يصبح تكامل نظامها مستحيلاً. وهكذا شهدت حرب الخليج ما يمكن تسميته بـ «أكبر تعبئة للإتصالات في التاريخ العسكري».

وعلى قاعدة إمكانات المنطقة المحدودة، أُقيم وبسرعة، مجموعة معقّدة من الشبكات المتصلة مباشرة بعضها بالبعض الآخر. وبحسب لاري ك. وينتز من ميتر كوربوريشن، تقوم هذه الشبكات على 118 قاعدة أرضية متحركة للإتصالات بواسطة الأقمار الإصطناعية، يكملها 12 طرفي Terminal لأقمار إصطناعية تجارية تضم 81 عاكساً للتيار Commutateur يصبح بفضلها جاهزاً 329 خط محادثة هاتفية و 30 شبكة نقل مراسلات.

وقد أقيمت خطوط إتصال في منتهى التعقيد لربط قواعد معطيات وشبكات أمريكية عدة في الولايات المتحدة بتلك الموجودة في منطقة الحرب. وفي المحصلة وفرّت هذه الأجهزة حتى 700 ألف مخابرة هاتفية و 152 ألف مراسلة يومياً، واستخدمت 30 ألف ذبذبة راديو. والحرب الجوية وحدها اقتضت 30 مليون مخابرة.

ودون هذا «الجهاز العصبي» لما كان التكامل النسقي للجهود ممكناً، ولكان ضحايا التحالف أكثر عدداً بكثير.

10 ـ التسريع:

في عمليته الشهيرة للإلتفاف حول الطرف الغربي لدفاعات

العراق الأساسية، إكتفى الجنرال شوارزكوف، بتنفيذ مناورة تقليدية. وكان يمكن لكل من يكلّف نفسه بتفحّص خارطة أن يتوقع هذا «الإحتواء»، مع أنه كان قد تمّ القيام بكل ما من شأنه أن يخدع صدام حسين وإيهامه بأن هجوماً مواجهاً أصبح وشيكاً.

وما لم يكن تقليدياً وأدهش العراقيين، هو سرعة تنفيذ المناورة. ذلك أن أياً منهم لم يتصوّر أن القوات البرية الحليفة تستطيع التقدم بمثل تلك السرعة التي لا سابق لها في التاريخ. هذا التصاعد في سرعة الحرب (مثل السرعة المتزايدة في المعاملات الإقتصادية) إستفاد من سرعة الحواسيب والإتصالات اللاسلكية وإلى حد بعيد من الأقمار الإصطناعية.

كانت هذه السرعة التي لا سابق لها واضحة أيضاً في كثير من مظاهر حرب الموجة الثالثة (مثل الأعمال اللوجستية وبناء أجهزة إتصالات). وبالمقابل لم يتذمر أحد بعد إنتهاء المعارك من تأخر الذكاء التكتيكي في الوصول إلى حيث كان ثمة حاجة إليه. وفي بداية عملية درع الصحراء[1]، يشرح ألن كامبن «أن طلبات المعلومات المعدّة عن الوضع في الكويت والعراق» كادت تتجاوز إمكانات المكتب الثاني.

كان يتدفق سيل من الإشارات من الأقمار الإصطناعية وغيرها من المصادر، ولكن بسبب بطء تحليلها وغياب وسائل الإتصال الملائمة، كان لا بد من: ما بين 12 يوماً و 14 يوماً حتى يمكن للمسح التصويري للعراق الذي يظهر المواقع على الأرض وبناء

---

(1) التسمية الأولى لحرب الخليج قبل أن تُعطى إسم الرمز الذي إحتفظت به، عاصفة الصحراء.

الجسور أن ينقل إلى الوحدات التي كانت بحاجة إليه. وكان لا بدّ أيضاً من نقل معلومات Intelligence and Threat Analysis Center de l,armée والحال فإن هذه الوحدات كانت تنتشر في منطقة بمساحة شرق الولايات المتحدة.

وقد أمكن تخفيض هذه المهلة في بداية الحملة الجوية إلى 13 ساعة. وفي ذلك تقدم عظيم لكنه غير كافٍ.

وكان عدد من الأنظمة المستخدمة لجمع المعلومات ومعالجتها لا يزال في طور الإعداد في بداية الهجوم، وفي بعض الحالات أُرسلت نماذج تجريبية إلى الشرق الأوسط.

لكن ما يهمّ في المعركة ليس بالضرورة السرعة المطلقة، وإنما التسارع النسبي بمقارنته مع تسارع العدو. وفي ميدان المعركة لم يكن هناك أدنى شك بالنسبة ألى تفوق القوات الحليفة. (وبشكل مفارق كان التأخر في نقل المعلومات سيكون أقل إزعاجاً إذا لم تتحرك أيضاً القوات الأمريكية نفسها بسرعة.

وعلى الرغم من هذه الثغرات كانت الصحيفة الإقتصادية Forlies على حق إذ كتبت أن «أمريكا ربحت الحرب العسكرية بالطريقة نفسها التي ربح فيها اليابانيون الحرب التجارية والصناعية ذات التقنية العالية ضدنا: باعتمادها على إستراتجية تنافس ترتكز على الوقت وعلى دورةٍ متسارعة».

الشركة والجيش هما بالطبع كائنان مختلفان جوهرياً. إذ لا يُطلب إلى رئيس مجلس إدارة الشركة أن يغامر بحياته أو أن يعرض حياة مستخدميه للخطر. ولكن الطريقة التي تكوّن بها الثروات هي نفسها التي نخوض بها الحرب.

كانت حرب الخليج على موعد مع طريقتين عسكريتين، طريقة الموجة الثانية وطريقة الموجة الثالثة. وكانت آلة الحرب العراقية، في الحقيقة «آلة عسكرية» تقليدية خصوصاً بعد تعطيل القسم الأكبر من راداراتها وغيرها من أنظمة المراقبة. والآلات هي تقنية الثانية: إنها قوية بالتأكيد، ولكن حمقاء. وبالمقابل لم تكن قوات التحالف آلة، وإنما نظام مع قدرات تفاعل داخلي، وإتصال وتصحيح بواسطة ضبط ذاتي أعظم بما لا يقاس بالمقارنة مع الآلة العراقية، إنه نسبياً «نظام مفكّر من الموجة الثالثة».

وما إن نفهم جيداً هذا المبدأ حتى نتنبأ بمستقبل العنف المسلح: وبالتالي بنوع الحرب المضادة التي سيتطلبها المستقبل.

الفصل التاسع

تصادم أشكال الحروب

لنستعرض باختصار ما رأيناه حتى الآن في سياق الماضي والمستقبل.

أن تنتج كل حضارة طريقتها الخاصة في خوض الحرب ليس بالفكرة الجديدة. كلاوسفيتز نفسه، المنظر العسكري البروسي لاحظ أنه «كان لكل عصر الأشكال الخاصة بحروبه [. . .]. وكان إذن لكل عصر أيضاً نظريته الخاصة في الحرب» إلا أن كلاوسفيتز ذهب إلى أبعد من ذلك. فبدلاً من أن يستغرق في دراسة قلقة للتفاصيل الصغيرة، فلا بد للذي يريد أن يفهم الحرب «أن يحيط بالعصر المطلوب دراسته إحاطة عامة بحيث يستطيع إمتلاك رؤية ثاقبة لمميزاته الأساسية. . .».

لكن في زمن كلاوسفيتز، أي في فترة مبكرة نسبياً من العصر الصناعي، لم يكن، كما رأينا سابقاً، سوى نموذجين رئيسيين من الحضارات. أما اليوم فالعالم، كما نعلم، ينتقل من نظام سلطة ذات طبقتين. . . إلى نظام ذي ثلاث طبقات مع إقتصادات زراعية في القاعدة، وإقتصادات مصنعية في الوسط وإقتصادات الموجة الثالثة، المرتكزة على المعرفة، والمؤهّلة، على الأقل لفترة من الزمن،

لإحتلال قمة هرم السلطة العالمي، والحرب هي أيضاً ذات طبقات ثلاث.

هذا الوضع سيؤول إلى نتائج عدة متوقّعة بينها تنوّع جذري لأنواع الحروب التي سنكون مدعوِّين لمعرفتها في المستقبل. والقول بأنّ كل حرب تختلف عن غيرها من الحروب هو أمر بديهي، ولكنْ قليلون أولئك الذي يفهمون إلى أي حدٍ ستكون مختلفة حروب المستقبل - وإلى أي حدٍ يمكن لهذا التنوّع المتزايد أن يعقّد الجهود الرامية إلى إرساء السلام في المستقبل.

ويلزمنا حتى ننجح، لغة أفضل لوصف شكل فن الحرب الذي ينبجس بطريقة خاصة جداً في تكوين الثروات. وإذا كان كارل ماركس قد تكلم منذ قرن ونصف القرن على مختلف «طرق الإنتاج»، فإننا نستطيع هنا أن نتكلم على مختلف «طرق التدمير» وكل طريقة تميّز حضارة معيّنة. نستطيع أن نتكلم ببساطة على «شكل الحرب».

وما إن نبدأ التفكير في حدود تفاعل مختلف أشكال الحرب، حتى نمتلك أداة جديدة ومفيدة لنحلّل في آن تاريخ ومستقبل الحرب.

حربة ضد رشّاش

يتقاتل الفريقان في بعض الحروب بطريقة واحدة بشكل أساسي: الإثنان يلجآن إلى الشكل نفسه من الحرب. فقد حفلت الصين القديمة وأوروبا القرون الوسطى بحروب تواجه فيها مملكتان أو ممالك عدة زراعية. ولنأخذ مثلاً آخر، في العام 1870، تحاربت فرنسا وألمانيا، وكان البلدان يتصنعان بسرعة، وقد أدركا المرحلة نفسها من النمو.

وكانت أشكال الحروب، في فئة أخرى منها، متباينة إلى حدٍ مأسوي، كما في حالة الحروب الإستعمارية في القرن التاسع عشر. إذ خاض الأوروبيون في الهند وأفريقيا حرباً مصنّعة ضد مجتمعات زراعية وقبلية. وكانت الأسلحة في أوروبا بدأت بالتصنّع على الأقل منذ الحروب النابوليونية. وفي نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر كان قد بدأ إستخدام الرشاشات (فقط ضد الشعوب المستعمَرة).

وإذا إستطاع المستعمر إحتلال أراضٍ واسعة، فليس فقط بسبب حيازته على رشاشات، إذ ساندت مجتمعاته - التي كانت في غمرة إنتقالها من الزراعة إلى الإنتاج الصناعي - جيوشها التي إنتمت إلى الموجة الثانية وإستطاعت القيام بعمليات إتصال سريعة وجيدة ولمسافات طويلة. لقد كانت جيدة التدريب ومنظمة على نحو منهجي، إلى غير ذلك من نقاط القوة. وحملت إلى ميدان المجزرة شكل حرب جديد كلياً: حرب الموجة الثانية.

في آسيا، وبدءاً من آذار (مارس) 1919، ثار الوطنيون الكوريون ضد السيطرة الإستعمارية اليابانية. وفي ذكرياته عن سنوات العشرين ذكر الرجل الذي قاد كوريا الشمالية كيم إيل سونغ أنه خشي «إذا كنا [...] نستطيع قهر جيش بلد إمبريالي كان ينتج دبابات وقطع رشاشات وسفناً حربية وطائرات وغيرها من الأسلحة الحديثة، وكذلك عتاداً ثقيلاً في خطوط إنتاج (مصانع).

وفي صراعات من هذا النوع، لا يمثّل الخصمان بلدين فحسب. إنما يمثلان حضارتين مختلفتين وطريقتين مختلفتين في تكوين الثروات: واحدة ترتكز على المحراث وأخرى على خط

الإنتاج. وجيشهما كان على صورة هذه الصدمة الحضارية.

ثمة عملية أكثر تعقيداً تضع في المواجهة شكلاً وحيداً للحرب مع شكل مزدوج. وهذا ما رأيناه أثناء حرب الخليج. ولكن ليست هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها جيش شكلين من الحرب في آن.

ساموراي[1] وجندي

كان الأوروبيون قد إحتلوا مناطق شاسعة من آسيا حين دخلت اليابان مرحلة تصنيعها بعد ثورة ميجي في العام 1868. وكان المحدّثون اليابانيون عقدوا العزم ألاّ يصنّعوا الإقتصاد وحده، وإنما الجيش أيضاً كيلا تكون بلدهم الضحيّة القادمة للتوسع الأوروبي.

وبعد ذلك بقليل، أي في العام 1877 إنطلق عصيان ساتسوما: خاض الساموراي المتمرسين على إستخدام السيف معركة شرف ضد الجيش الإمبراطوري وبحسب ميريون وسوزي هاريس مؤلفا Soldiers of the sun شهدت الحرب آخر حالات «المجابهة الجسدية بين الساموراي». لكنه شهد أيضاً إحدى التظاهرات الأولى للحرب بشكلها الصناعي.

وإذا كانت قوات الإمبراطور لا تزال تضمّ بعض ساموراي الموجة الأولى، فإنها كانت تتألف وبشكل واسع من مجنّدي الموجة الثانية المسلحين برشاش غتلنغ، وبمدافع وبنادق. وهنا، كما في حرب الخليج، لجأ فريق إلى شكل واحد من الحرب، في حين خاض الآخر حرباً مزدوجة.

---

(1) الساموراي هو جندي السلاح الأبيض الياباني.

نجد في أشكال أخرى من الحروب ـ ومنها الحرب العالمية الأولى ـ تحالفات كبيرة، حيث كانت دول من الموجة الأولى والثانية في جهة بل في الجهتين.

وكانت الحروب، بالتأكيد، في كل من تلك الفئات على صورة مروحة واسعة من التكتيكات، القوى، التقنيات وغيرها من العوامل. وكل هذه التغيّرات تتعلق إلى حدٍ ما بشكل أو بآخر من الحرب.

لكن إذا كان الماضي قد حمل دمغة تنوع ضخم، فإن زيادة شكل حرب خاصة بالموجة الثالثة تزيد التنافر المحتمل للحروب التي علينا أن نخوضها أو نحول دون إندلاعها. وعدد التبديلات permutation الرياضية الممكنة تزداد بشكل واقعي.

وكما رأينا سابقاً، فإن الأشكال القديمة للحرب لا تختفي كلياً في كل مرة يظهر فيها أشكال جديدة. وكذلك فإن إنتاج الجملة النمطية في الموجة الثانية لم يختفِ بظهور منتوجات بحسب الطلب في الموجة الثالثة، ومن المحتمل أن يكون ثمة عشرون بلداً يمتلكون جيوشاً من الموجة الثانية ذات أهمية منطقية كبيرة. وبعضهم على الأقل سيرسل جنوداً من المشاة للهلاك خلال الصراعات القادمة. وستستمر الإستعانة بكل طرق الموجة الثانية وأسلحتها: الخنادق وتحصينات تحت الأرض، حشد الجنود والهجمات المواجهة ما دامت أسلحة غير دقيقة وتقنيات رديئة، ودبابات وقطع مدفعية حمقاء أكثر منها «ذكية» تملأ ترسانات الدول الفقيرة والمستثارة.

ولمزيد من التعقيد، ستحاول، من الآن وصاعداً، بعض دول

الموجة الثانية والموجة الثالثة، الحصول على أسلحة الموجة الثالثة - إبتداءً من أنظمة الدفاع وحتى الصواريخ البعيدة المدى.

وبما أن في كل سنة تمزّق كوكبنا ثلاثون حرباً متباينة الإتساع، فيمكن جيداً أن تعرف العقود القادمة بين خمسين ومائة حرب مختلفة الإتساع، وستندلع حروب جديدة كلّما أُخمدت أخرى، إلا إذا كان بمقدورنا أن نعمل، جماعياً، للسلام ونحول دون جريان حمامات من الدم. وستكون هذه المهمة معقدة لا سيّما وأن تنوّع الحروب يزداد بسرعة.

نجد في أحد طرفيّ الطيف الشمسي الحروب المدنية الصغيرة وصراعات العالم الفقير العنيفة، حيث ظلّت التقنيات بدائية دون حسبان موجات الرعب المتقطّعة، وتجارة المخدرات وتخريب البيئة وغير ذلك من الجرائم المشابهة. لكن، وكما ذكرنا سابقاً، فليست الحروب الصغيرة المحصورة في أطراف النظام العالمي للسلطة هي النموذج الوحيد الذي يبعث على الرعب. فإذا إستمر تفكك روسيا، مثلاً، فإنه قد يجرّ إتنيات مختلفة أو مناطق ذات تقنية متوسطة، إلى صراعات من الموجة الثانية، بحشود كبيرة من الجيوش والدبابات وحتى الأسلحة النووية التكتيكية.

ودول «التقنيات العالية» التي هي في مستهل تطوير إقتصادات تعتمد على القوة الذهنية، يمكن أن تشترك مباشرة في هذه الصراعات أو أن تسارع إلى الحرب على أثر خضّات سياسية داخلية. والعنف الديني أو الإتني خارج حدودها، يمكن أن يشتعل عنفاً مشابهاً داخلها. وحتى أنه لم يعد بالإمكان إستبعاد قتالٍ بين دولتين من الموجة الثالثة، أي «التقنيات العالية». فالجو يعجّ

بسيناريوهات الحروب التجارية التي يمكن إذا ما أُديرت بحماقة، أن تترجم بحروب حقيقية بين الدول التجارية الكبرى.

وباختصار، ثمة على الأقل دزينة ممكنة من خليط الحروب وتزاوجها، وكل حالة تفترض تغييرات إلى ما لا نهاية. وأكثر من ذلك، فإن هذا الإعتبار لا يصحّ إلاّ بالنسبة إلى الصراعات التي يتواجه فيها خصمان أو حليفان فقط.

وبسبب هذا التنافر المتزايد للحرب، فكل بلد سيجد صعوبة لا حدّ لها في تقدير قوة جيرانه العسكرية، أصدقاءً كانوا أم خصوماً. وسيتواجه المحضرون للحرب أو الذين يعملون على عدم إندلاعها، بتعقيد وشك لا سابق لهما. والتنوع الهائل يعطي أفضلية لحرب التحالف (وكذلك للردع المرتكز على تحالفات).

وكذلك الأمر، فحين نفكر بتحالفات تجمع دولاً ذات مستويات تطور إقتصادي وعسكري مختلفة جداً، فإن تدرجّاتها وتنوّعاتها تزداد بسرعة، وكذلك إمكانات تقسيم العمل داخل التحالفات.

وقد بلغ التنوّع، اليوم، مستوىً بحيث لا يستطيع أي بلد أن ينشىء جيشاً يتمتع بكل القدرات. فالولايات المتحدة نفسها تعتبر أن من المستحيل أن تموّل أو تخوض كل أنواع الحروب. وتؤكد واشنطن على ذمة تجربتها في الخليج، أنها في المستقبل ستحاول كلّما كان ممكناً إنشاء تحالفات متغيرة حين تنشأ أزمة، وتتوزع المهام على الجميع. بحيث يقدِّم كل حليف القوى المسلحة والتقنيات المتخصصة التي لا تتوافر لدى الآخرين. (وبالمناسبة تجد هذه المقاربة شَبَهاً حقيقياً لها في جهود الشركات الكبرى في العالم

الرامية إلى إنشاء «تحالفات إستراتيجية» وكونسورتيوم (إتحاد شركات) تسمح لها أن تواجه بفاعلية الشركات المنافسة.

والانتقال من نظام سلطة عالمي ذي طبقتين إلى عالم بثلاث طبقات، يترافق بتنوع عسكري متزايد بسرعة، يجبر جيوش العالم أجمع أن تعيد التفكير في عقائدها الأساسية. وهكذا يعيش المفكرون العسكريون، راهناً، مرحلة إختمار ثقافي. وكذلك فإن الحضارة التي تحملها الموجة الثالثة، لم تجد بعد شكلها اليانع، وشكل حرب الموجة الثالثة لم يبلغ بعد تفتّحه. فعقيدة Air Land Battle لم تكن سوى البداية.

وفي الحقيقة، إن كل ما أُتيح لنا رؤيته بدائي. فشكل حرب الموجة الثالثة الذي بدأ بعمل الجنرالين ستاري وموريللي وتمّت مراجعته ثم طُبّق في ميادين القتال في العراق، يوشك أن يوسّع ويعمّق جذرياً. فالتخفيض الصارم للمصاريف العسكرية لن يحول دون ذلك، وإنما سيعجل في إعادة تكوين المفاهيم reconceptualisation العميقة هذه، بينما تحاول الجيوش أن تعمل أكثر بعدد أقل من الجنود والمعدات.

تصوّر أشكال الحرب والطريقة التي يرتبط فيها واحدها بالآخر سيكونان أحد مفاتيح هذا الجهد لإعادة التفكير في الحرب.

وإلقاء نظرة على التغيرات الراهنة تعطي فكرة مدهشة عن طبيعة الحرب والحرب المضادة في فجر القرن الواحد والعشرين. وإذا لم يفهم الجنود ورجال الدولة والديبلوماسيون والمفاوضون المكلّفون بالسيطرة على التسلح، ودعاة السلام ورجال السياسة ما ينتظرنا، فإننا سنوشك أن نجد أنفسنا نخوض - أو نمنع إندلاع - حروب الماضي بدلاً من حروب المستقبل.

القسم الثالث

إستكشاف

الفصل العاشر

حروب الخدعة

كل ما رأيناه حتى الآن ما هو إلاّ مجرد تمهيد. فثمة تغيّرات أكثر أهمية أيضاً توشك أن تحوّل الحروب والحروب المضادة، وتطرح على كل أولئك الذين يحاولون تحقيق السلام أو إرساءه أسئلة جديدة وغريبة، بعضها يتاخم الخيالي.

كيف سيكون على العالم مواجهة «الحروب الصغيرة» التي لا تكفّ عن الإندلاع؟ من سيسيطر على الفضاء الخارجي؟ هل يمكن التنبؤ أو إحتواء حروب دامية تخاض في ميادين قتال تزدحم بـ «الحقائق الصورية»، و«الذكاء الاصطناعي» وأسلحة مستقلة بذاتها ـ أسلحة ما إن تبرمج حتى تقرر من تلقاء نفسها متى تضرب ومن تضرب؟ هل على العالم أن يحظر ـ أو يعانق ـ فئة كاملة وجديدة من الأسلحة المعدّة لحرب من دون إراقة دماء؟

إن شكلاً جديداً من الحرب لا ينبثق كاملاً مكمّلاً من فكرة، مهما كانت صحتها. ولا يخرج من دراسة بعد فوات الأوان بوقوع حرب واحدة. وبما أنه على صورة نظام جديد في تكوين الثروات وفي الحقيقة على صورة حضارة جديدة، فإنه يظهر ويتطور أيضاً بمقدار ما يتشكّل هذا النظام وتلك الحضارة ويغيران العالم. ويمكننا

أن نتنبّأ، اليوم، بمسار الحرب نفسها، في حين أن شكل حرب الموجة الثالثة يمتد ويتعمّق.

إقتصاد الموجة الثالثة، كما رأينا سابقاً، يطرح مجدّداً البحث في النظام الصناعي القديم بتجزيئه الأسواق إلى عناصر أكثر صغراً واختلافاً. وهكذا تظهر أسواق متخصصة، يتبعها منتوجات متخصصة، وتمويل متخصص ولاعبون متخصصون في سوق البورصة. وإعلانات متخصصة تكتسح وسائل الإعلام المتخصصة مثل المرئيات المتصلة بالأسلاك.

هذا التشظي للإقتصادات المتقدّمة يجد شبهاً له في تشظي التهديدات عبر العالم، إذا سيحلّ عدد كبير من «التهديدات deniche» محل تهديد واحد عملاق بنشوب حرب بين القوى العظمى.

ج. أ. كيورث، المستشار العلمي السابق للبيت الأبيض يعرض الأمور على نحو مغاير، مشيراً إلى أنّ الإنتقال من نظام معلوماتي فائق المركزية إلى حساب «موزّع» بـ «حشد من الحواسيب الشخصية pc المتواضعة» يجد شبهاً له في «بيئة التهديدات» التي تواجهها البشرية. «أمبراطورية الشر» أخلت المكان لتهديدات متفرّقة.

سخرية في التحنيط

في مكان ما من التحنيط «infosphère»، حيث يتّجه علماء الإجتماع حين يموتون، يوجد إيطالي يُدعى غيتانو موسكا يضحك بسخرية.

لماذا، يتساءل، صُدم عدد من العقول المزعوم أنها نبيهة ـ

رجال سياسة، صحافيون، إختصاصيون في السياسة الخارجية، شخصيات كبيرة من كل الأنواع ـ أو فُوجئت لرؤيتها العالم يشتعل بعد نهاية الحرب الباردة؟

«حين ستنتهي حرب واسعة الإنتشار، كان كتب موسكا في العـام 1939 فـي The Ruling Class، ألـن تُبعـث بمقيـاس أكثـر تواضعاً على شكل خصومات عائلية، طبقية وقروية؟». وهكذا لم يكن موسكا بعيداً من الحقيقة، مع أن الحرب التي إنتهت لم تكن ساخنة وإنما باردة.

نشهد اليوم تنوّعاً محيّراً من الحروب الانفصالية، العنف الإتني والديني، الإنقلابات السياسية. الصراعات الحدودية، الثورات المدنية، والهجمات الإنتحارية، التي تدفع موجات من المهاجرين المعدمين الذين قست عليهم الحرب (وأيضاً من مهربي المخدّرات) لإجتياز حدودهم الوطنية. وفي إقتصاد عالمي يزداد ترابطاً، يمكن لعدد من هذه الصراعات التي تبدو ظاهراً قاصرة، أن تطلق تأثيرات ثانوية قوية في البلدان المجاورة (وحتى البعيدة). وهكذا، فإن سيناريو «العديد من الحروب الصغيرة» تضطر مخططي جيوش عدة، أن ينظروا بعين جديدة إلى ما يسمونه «العمليات الخاصة» أو «القوى الخاصة»: مقاتلون متخصصون في المستقبل.

إن القوى أو وحدات العمليات الخاصة هي على الأرجح المعدّة أكثر من كل وحدات الجيوش الراهنة لخوض حرب من الموجة الأولى. فتدريبهم يولي رعاية خاصة للقوة الجسدية، والترابط ـ إنشاء روابط شعورية متينة بين أعضاء كل وحدة ـ وكذلك ولكفاءة عالية في معارك المواجهة المباشرة. ونوع الحرب التي تمارسها هي أيضاً أكثر إرتهاناً للعوامل غير الملموسة: الذكاء،

الحافز، الثقة، حسن التصرف، الالتزام العاطفي المعنويات والمبادرة الفردية.

باختصار، القوات الخاصة ـ مؤلفة عموماً من متطوعين ـ هي مجموعات نخبة معدّة للتدخل، كما شرح ضابط «في مناطق عدوة، محميّة، بعيدة أو حساسة ثقافياً». وعبارة «عمليات خاصة» نفسها تغطي مروحة واسعة من المهام: من تموين القرويين إثر كارثة، إلى تدريب جنود قوة صديقة لتكافح تمرداً. وجنود القوات الخاصة يستطيعون القيام بغارات سرية لجمع معلومات، القيام بمهمات تخريب، إستعادة رهائن أو قتل مجرمين. ويستطيعون أيضاً أن يشرعوا في عمليات إرهابية أو تهريب المخدرات، أن يعلنوا حرباً نفسية أو حماية وقف إطلاق النار.

يستطيعون أن يشكّلوا كتائب للقيام بعمليات خاطفة أو، على العكس، أن ينظموا أنفسهم في وحدات مؤللة من حفنة من الرجال.

وهؤلاء يخضعون لتدريب طويل. وهذا ضابط القوات الخاصة السابق يكاد لا يبالغ حين يقول: «يلزم عشر سنوات لإعداد فردٍ ليصبح بالمستوى المطلوب. فهو يتابع برنامجاً تعليمياً من الثامنة عشرة وحتى الثامنة والعشرين». ويُنتظر من كل جندي في فريق صغير أن يتحكّم بالعديد من الكفاءات، وخصوصاً أن يتكلم بطلاقة أكثر من لغة أجنبية. وعلى الجنود أن يتابعوا دروساً في كل المجالات: من عمل الأسلحة الأجنبية إلى حساسية المثاقفة.

نشرت مجلة Infantry في عددها في أيار ـ حزيران (مايو ـ يونيو) إعلاناً يطلب تطوع جنود مكلفين بـ «عمليات عبر العالم، إما بشكل فردي وإما بمجموعات صغيرة». ورأى الخبراء في ذلك

عرض عمل من Delta Force (القوات الخاصة الأولى في سلاح البر الأمريكي) للقيام بعمليات إستعادة رهائن. و Delta Force ليست سوى إحدى الوحدات المشهورة في قيادة الجيش الأمريكي للعمليات الخاصة. فالبحرية، وكذلك سلاح الطيران، يملكان قواتهما الخاصة.

في 17 كانونا الثاني (يناير)، وحتى قبل أن تقوم طائرات F - 117 بأولى غاراتها على بغداد، قادت ثلاث مروحيات من طراز Pave Low من جناح العمليات الخاصة في سلاح الجو رتلاً من تسع مروحيات هجومية عبر الحدود العراقية. وطارت على إرتفاع تسعة أمتار عن الصحراء مدمرةً قاعدتي رادار للإنذار المبكر، وفاتحة هكذا خط طيران دون مخاطر لمئات الطائرات التي تبعتها. وكان ذلك طلقات النار الأولى في عاصفة الصحراء. واستولت قوات خاصة أخرى على قواعد نفطية عائمة، كانت في أيدي العراقيين، قامت بمهمات إستطلاع خلف خطوط الأعداء، أنجزت عمليات بحث وإنقاذ ونفّذت مهام أخرى حرجة.

وفي نهاية المطاف، تضم القيادة الأمريكية للعمليات الخاصة 42 ألف جندي وإحتياطي موزعين على مختلف الوحدات الجوية والبحرية والبرية ومنتشرين في أحد وعشرين بلداً، منها الكويت وبنما، وكذلك باد تولز في ألمانيا وفي محطة توريي، في الجزيرة اليابانية أوكيناوا.

وكثير من الجيوش الأخرى تضم بالتأكيد، قوات مشابهة. ففرق سبيتناز القديمة في الإتحاد السوفياتي نظّمت أنصاراً معادين للنازية خلال الحرب العالمية الثانية. وكانوا قد كلّفوا خلال الحرب الباردة بتحديد أسلحة الغرب النووية والكيميائية وتدميرها وقتل قادة

حلفاء معينين. ثم هناك بالتأكيد مخابرات Spécial Air service أو SAS في بريطانيا، وكذلك ففي فرنسا اللواءان المظلّيان الأول والثاني وفوج الخيالة الثالث عشر وهي قوات خاصة. وبين - 1991 1978، لم يقل ما أرسلته فرنسا إلى الخارج عن 17 حملة عسكرية، معتمدة بشكل أساسي على جنود من هذا النوع.

والدول الصغيرة نفسها تتعهّد مقاتلين متخصصين، تقدّم أحياناً كشرطة أكثر ممّا كجنود. وللدانمارك قواتها جاجركوربس ولبلجيكا قوات شبه القوات الخاطفة، كما لتايوان قوات خاطفة برمائية.

ونظرياً، يمكن إستخدام القوات الخاصة في كل أنواع الحروب، من المجابهة النووية إلى الإشتباكات الحدودية والقبلية. ولكن لها مكانها بالتأكيد في ما يسميه العسكريون «الصراعات المحدودة الإنتشار» التي تعرف بـ Low - intensity conflicts أو LIC: وهي عبارة تطلق على الأعمال الحربية التي «تشكّل حرباً محدودة دون أن تأخذ أبعاد حرب تقليدية أو عامة».

مجموعة ضغط للصراعات المحدودة الإنتشار

رئيس مجلس الدفاع الوطني National Defense Council Foundation، القائد السابق للقوات الخاصة والذي يبلغ عمره 46 عاماً أندي مسينغ لا يفارق أبداً بنطاله القصير الكاكي وقميصه ذا الياقة المفتوحة. لا يقرّ له قرار في مكتبه الصغير المزدحم بالأثاث والواقع في طرف واشنطن. لقد تعلّم على الأرض الصراعات المحدودة الإنتشار. وأثناء مراقبته 25 منطقة صراع عبر العالم - من فيتنام إلى أنغولا مروراً بكشمير، الفيليبين وسلفادور - «إنخرط خمس مرات في المعارك».

ميسنغ اليقظ والذي تعلّم في مدرسة الحياة، ربما كان الأكثر عناداً بين «مجموعة ضغط» القوات الخاصة: يقضي وقته في نشر منابر حرة في الصحافة، وإصطحاب أعضاء الكونغرس في المناسبات ووعظ من يصغي إليه.

يطلق مراسلة مفاجئة: خليط من الوطنية، والشعبوية والصراحة العسكرية ممزوجة بتمسك متقد بحقوق الانسان، والدعوة إلى العمل لوضع حدٍ للفقر والبؤس في البلدان التي تمزقها الحروب المحدودة، وبالخطابات النظرية عن عبث الصراعات المحدودة الإنتشار حين لا يُخصّص لها إهتمام مساوٍ لما نخصّصه للإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

والعالم، كما يراه ميسنغ، يضم عدداً من الأنظمة القمعية أو غير المستقرة التي زوّدت بأسلحة كيمائية وبيولوجية والتي ينبغي دون شك استئصالها ببساطة باللجوء إلى عمليات جراحية. ويشرح بأنه ربما ينبغي توسيع حرب المخدرات. ولكن ثمة صراعات ستنشأ أيضاً عن «الطاقة، الأمراض، التلوّث والتوسع السكاني [...]. ويتابع ميسنغ، «زرت 17 بلداً من بلدان المخدرات، البيرو بلد مخدرات، لاوس بلد مخدرات. ولكنك سوف ترى أيضاً حروباً في إفريقيا، في بلدان مثل زامبابوي أو الموزامبيق بسبب الايدز».

وثمة أيضاً حالات أخرى، مثل الصومال أو زائير، حيث الحكومات منهارة وتسود الفوضى. وهناك بلدان ستتدخل لتحمي نفسها، وتوقف تجارة المخدرات وتمنع تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة، أو لتضع حداً للعنف العرقي الذي يتفجّر إلى الجهة الأخرى من حدودها.

إنه عالم يستعد لحرب متخصصة خاصة بالموجة الثالثة أكثر من حروب الموجة الثانية الشاملة. ومع تكاثر المحاربين المتخصصين يستحسن تعديل العقيدة العسكرية لإعطائها وزناً إضافياً. ويستحسن في الوقت نفسه تحديد الحاجات في حدود التقنية الحديثة.

الأفلام التي تعطي القوة العضلية أهمية أكثر من المخ أصبحت لاغية. فالمحاربون المتخصصون في المستقبل سيخوضون حروباً ذات كثافة معلومات عالية مستعينين بكل تقنيات الموجة الثالثة الحديثة التي بدأت ترتسم في الأفق.

وبحسب تقرير البنتاغون النهائي عن حرب الخليج، لم يكن ممكناً نجاح أول غارة للمروحيات ضد رادارات الإنذار المتقدّمة إلا «بفضل التقدم التقني المتحقق في مجال أدوات الرؤية الليلية وفي الإضاءة الضعيفة، وكفاءات الملاحة الدقيقة الناتجة عن أنظمة فضائية مثل الأقمار الإصطناعية لنظام التموضع GPS وفرق ذات تدريب عالٍ».

لكن هذا التقدم لا يسمح إلا بتوقع غير واضح لمجموعة التقنيات المتقدّمة التي تمتلكها من الآن وصاعداً القوى الخاصة. ويشرح أندي ميسنغ أنه كان بإمكان المظليين أن يتحملوا خسارة 30 في المائة خلال الحرب العالمية الثانية لدى ارتطامهم بالأرض. إذ كانت معداتهم تتبعثر فوق منطقة واسعة، وكان على الجنود، غالباً، أن يكافحوا ليتجمعوا.

في عام 1979 حين اعتقل الطلبة الإيرانيون أميركيين رهائن في طهران، فتّشت الولايات المتحدة دون هوادة عن وسيلة لإطلاق

سراحهم. فقد استبعدت فكرة إطلاق مُفْرزة من المظليين لإنقاذهم مخافة أن يتشتّتوا فوق منطقة شديدة الإتساع.

«يشرح ميسنغ، أننا نملك اليوم الإمكانية لإرسال مجموعة وإطلاقها من على إرتفاع 10 آلاف متر، وعلى بعد 40 كلم عن الهدف، وفي الليل، والرجال يوجّهون بعينٍ مظلّتهم وتنشغل العين الأخرى بنظام أشعة ما تحت الحمراء. يستطيعون قراءة خارطة وهم هابطون. يمكن أن يوّجه واحدهم للآخر رمز تحديد يعمل بالأشعة ما تحت الحمراء - يومض شاب مرتين في الثانية، وآخر خمس مرات - ويستطيعان أن يلتقيا في منطقة حيث لا يبعد واحدهم عن الآخر عشرة أمتار».

إن مظلات FXC Guardian تسمح للمظلّي أن يتحرك إلى الأمام 120 سنتم كلّما هبط 30 سنتم، بحيث من الممكن إطلاق قوات خاطفة من القوات الخاصة فوق المياه الدولية: ولن يكون عليهم سوى الإستفادة من الليل ليتسللوا بصمت إلى البلد المستهدف، دون أن يستطيع الرادار كشفهم.

توم بومباك، وهو ضابط صف قديم في القوات الخاصة وحالياً مدير لعمليات قوات خاصة Spec - Ops المنظمة فوق القاعدة الجوية في ماكديل، في فلوريدا، يذكر إستعراضاً حديثاً قفز خلاله مظلي 3600 متر. وعلى إرتفاع أكثر بقليل من 300 متر أخذ يناور باتجاه نقطة هبوطه في قناة جون تامبا. غطس في الماء ثم سبح حتى اليابسة مزوّداً بقناع يحول دون ظهور أية فقّاعة فوق سطح الماء. وحين وطأ الأرض رشّ الناس برصاص أبيض من بندقية إقتحام من طراز 5,56 كاليكو وبعد ذلك إستخدم راديو لا يخترقه

الماء، دعا مروحة أنزلت حبلاً ورفعته إلى إرتفاع يزيد على 900 متر (أي خارج مرمى الأسلحة النارية الخفيفة قبل أن تهبط به وتضعه في مكان آمن. «ومن قفزته وحتى هروبه، يضيف بومباك، دامت العملية 15 دقيقة».

حين أطلقت طائرات أمريكية مواد غذائية للقرويين المحاصرين في البلقان، وقع عدد من الحزمات بعيداً من نقطة الهبوط المقصودة. ولكن تقنيات اليوم تمّ تجاوزها. وهكذا أعلنت AAI Corporation عن إختراقات حديثة في مجال تقنيات الإطلاق. إذ صرح بوك روجرز: «أطلقنا 10 آلاف كلغ. من الحمولة المفيدة من طائرات ـ شحن كانت تنتقل بسرعة 150 عقدة. وقد أُنجز كل من تلك الإطلاقات بدقة مدهشة حيث لم يتعد الخطأ المليمترات.

«هذا النظام الوحيد يستخدم عنقوداً من صواريخ الكبح تلتهب حين تقترب الحمولة من الأرض، ومِرفاعاً (مقياس الإرتفاعات) يعمل بالليزر وجهازاً يحدد للصواريخ اللحظة التي يشتعل فيها [...]. وسيمكننا قريباً أن نطلق طروداً يصل وزنها حتى 30 ألف كلغ وكذلك عربات قتال، مثل دبابة شيريدان مجمّعة وجاهزة للجري.

طبيب جوّال

بعض المتخصصين من القوات الخاصة ينظرون بعيداً في المستقبل. إذ أن الحرب المتخصصة في المستقبل كانت موضوع إجتماع إنعقد في قاعة محاضرات صغيرة مخبوءة في طرف طريق متعرّج خلف أولد كولوني إن، في الكسندريا في فيرجينيا.

كان هناك نحو خمسين مساهماً ـ رجال أعمال متفاوتو الأعمار مع حفنة من النساء ـ إنحنوا جميعاً إلى الأمام فوق كراسيهم القابلة للطي، في حين كان يتكلم المقدم ميكايل سامبسون من قيادة العمليات الخاصة للجيش البري. وكان الحضور يمثل شركات بينها عدد يصنع منتوجات متخصصة يبيعها (أو يأمل بيعها) للجيش.

كبيراً وواضحاً في كلامه، يحظى المقدم سامبسون بكفاءتين: الأولى في العلاقات العالمية، والأخرى في الدراسات الإستراتيجية، ولكنه أمضى 14 عاماً «يتجرجر بكيس على ظهره» في مختلف مناطق العالم لتنفيذ «عمليات خاصة».

وحين شرع في وصف حاجات قيادته في المستقبل خربش مستمعوه بعض الملاحظات.

كان من بين أشياء عدة أخرى، عربات تجري فوق الثلج والجليد، آلات تصوير فيديو الكترونية، مراكز قوة محمولة وخفيفة، تمويهات حرباوية (تتغيّر بحسب الضرورات)، وأدوات هولوغرافية (طريقة في التصوير تظهر فيها تضاريس الأرض بفضل تدخل الليزر) ثلاثية الأبعاد للتدريب وتجربة المعارك، وكذلك أجهزة ترجمة صوتية أوتوماتيكية (كانت وحدات القوات الخاصة الأمريكية في الخليج تضم كتيبتين تتكلمان العربية: وهذا قليل جداً بالمقارنة مع الحاجات).

فضلاً عن ذلك، أضاف سامبسون «نود أن نمتلك وحدة إذاعية خفيفة وصلبة مزوّدة بجهاز ترميز وفك الرموز مباشرة». وينبغي لهذه التجهيزات، أضاف، أن تخفّف حمولة الجندي 15 كلغ».

وذكّر خطيب آخر بالحاجة إلى تقنيات قابلة للإستخدام في

تحضير المهمات، وتمثيل التهديدات، والتدريب وإعادة العمليات: كل ذلك على متن طائرة تنقل جنوداً من الوحدات الخاصة حتى مكان مهمتهم. فيحضرون ويتمرنون ويعيدون خلال إنتقالهم إلى منطقة تدخل خطرة.

وقد شُرح للمتعهدين بأنه ينبغي أن تكون معدات الوحدات الخاصة بسيطة بشكل عام، بحيث يمكن «للقوات المحلية» أن تستخدمها في شروط رقابة مطلقة، وينبغي أن تكون إمكانية إعتراضها ضعيفة (LPI) وأن تكون إمكانية كشفها ضعيفة (LPD) أيضاً.

يضيف العقيد كريغ تشيلدرس، المتخصص في القوات الخاصة في البنتاغون: «نحن بحاجة إلى طائرات تقلع عمودياً وقادرة أن تطير أفقياً حتى ألف ميل بحري» وكذلك «سيكون علينا الإستعانة بالحقيقة الصورية والذكاء الإصطناعي» سواء للإعادات أو أثناء التدخل. «نعرف اليوم مثلاً أن نضع هدَّافاً في قاعة ونبدع حقيقة صورية نظنها حقيقية». ولكن، من الآن ولسنوات عدة «سيكون علينا وضع طاقم كامل في وضعية حقيقة مماثلة مبتكرة صورياً. وبفضل الإعادة، ستبدو المعركة الفعلية وكأنها قد شوهدت من قبل، وبفضل الذكاء الإصطناعي المضاف للحقيقة الصورية، سيكون علينا أن نقدر على "تغيير ردات فعل الأخصام": مثلاً إيهامهم أن باباً إنفتح إلى الجهة اليمنى حين يكون في الحقيقة إنفتح إلى الجهة اليسرى».

نحو التخاطر العسكري

وثمة إمكانات أكثر إدهاشاً أيضاً هي تحت الدراسة. في تموز (يونيو) 1992 عرض جنرال فرقة، سيدني شاشنو من قيادة العمليات

الخاصة «جدولاً تنبؤياً للتقنيات» حتى العام 2020 يتنبّأ بإيضاح أشياء عدة مثل «تحديد هوية الحمض النووي الريبي المنقوص الأوكسجين (ADN) المكتسب خفيةً»، «الإستبدال الكامل للدم» وحتى تقنيات «التخاطر التركيبي».

سيكشف المستقبل ربما أن ذلك لم يكن في جزء منه إلا محض خيال. ولكنه أيضاً يخبىء لنا من دون شك إبتكارات أخرى هي أيضاً عجيبة. وعلى العالم أن يباشر في التفكير، ليس فقط بتقنياته، وإنما بمستقبل الحروب الخاصة، بشكل عام، وبشكل حرب الموجة الثالثة التي هي جزء من تلك التقنيات.

الحكومات، دعاة السلام، أو حتى معظم المفكرين العسكريين إنكبوا لتوّهم، أو أنهم لم ينكبوا بعد على دراسة العواقب العميقة للحرب الخاصة بالموجة الثالثة. ما هي النتائج الإجتماعية والجيوسياسية للتطور السريع للتقنيات المتطورة الملائمة للحرب الخاصة؟ ما هو مصير عشرات آلاف الجنود المدربين على العمليات الخاصة والمتروكين في المجتمعات المدنية في العالم؟

هل القوات الخاطفة سبتناز الذي عرفت تدريبات مدهشة في جيش الإتحاد السوفياتي السابق الذي أصبح نصف مفتَّت سيبيع كفاءاته لبلدان أخرى. وماذا عن آلاف الشبان العرب والإيرانيين الذين تدفقوا إلى أفغانستان لمساعدة المجاهدين في قتال السوفيات؟ فعدد منهم أُعدّ على حرب العصابات وتقنيات العمليات الخاصة. إلا أنّ حكوماتهم ـ ومنها مصر، تونس والجزائر ـ حالت دون رجوعهم إلى بلدانهم مخافة أن يستخدموا مؤهلاتهم الجديدة لقلب السلطات القائمة.

القوات الخاصة هي جزء من النخبة العسكرية. ولكن هل النخبة العسكرية، كما هي عليه، تشكل تهديداً للديمقراطية كما يدّعي البعض؟

والعمليات الخاصة التي تعتمد إلى حد بعيد على الخديعة، هي بذاتها في نظر البعض عمل لا أخلاقي. ولكن هناك كثير من المواقف يمكن أن تتدخل فيها القوات الخاصة في مستقبل يقترب بخطى سريعة. التصفية الإتنية، الإعتداءات عبر الحدود، الجرائم، إحتجاز رهائن، تهريب أسلحة التدمير الشامل. سرقة الأدوية والمواد الغذائية من المؤسسات الإنسانية الموجودة في مناطق المعارك، إعتداءات مهربي المخدرات، الخ لا تنطوي على أي بعد أخلاقي.

وأنصار القوات الخاصة يدافعون بقولهم إنها جيش مرهف يمكن إستخدامه للوقاية: لتجنب قتال واسع، إحتواء حروب صغيرة، تدمير أسلحةِ تدميرٍ شاملٍ، فضلاً عن العديد من الغايات الإيجابية.

وبعيداً من الأخلاق، ستأخذ الحرب الخاصة أهمية، لأن الحكومات سترى فيها خياراً قليل التكلفة نسبياً - بالمقارنة مع القوات التقليدية الضخمة التي ينبغي حشدها فوق أرض المعركة - لتحقيق أهدافها. ويمكن أن تخدم غايات تكتيكية واستراتيجية أيضاً. ربما ذات يوم، ستلجأ إليها الحكومات، والمنظمات العالمية أيضاً مثل الأمم المتحدة نفسها، وحتى أطراف غير دولية في المسرح العالمي: شركات متعددة الجنسية تستعين سرياً بخدمات المرتزقة.

على الذين يحلمون بعالم أكثر سلاماً أن يضعوا جانباً كوابيس

«الشتاء النووي» القديمة ويبدأوا بالبرهنة على قدرتهم على التخيّل ليفكروا، منذ اليوم، بالسياسة، بالأخلاق وبالحقائق العسكرية للحرب الخاصة في القرن الواحد والعشرين.



الفصل الحادي عشر

حروب الفضاء

حمّى الاكتشافات ما وراء المحيط الأطلسي كبَّرت وصغّرت القوى الأوروبية، ولكن ما إن تم إكتشاف العالم الجديد حتى أصبحت العودة إلى الوراء مستحيلة. وبالطريقة نفسها اليوم، فإنه يمكن لرحلتنا في الفضاء أن تكبّر وتصغر، ولكن الجيوش المتخاصمة لعدد كبير من البلدان، أصبحت شديدة الإرتهان للصواريخ وللأقمار الإصطناعية، بحيث لا يمكن التصوّر أن بوسعها تجاهل الفضاء. فاتساع الفضاء عامل أساسي في شكل حرب المستقبل.

حرب الخليج، كتب الجنرال ألن كامبن، المدير السابق لسياسة القيادة والرقابة في البنتاغون «شهدت للمرة الأولى قوات في المعركة منتشرة على نحو واسع، مساندة، موجّهة ومراقبة بواسطة أقمار إصطناعية للإتصالات».

وبحسب السير بيتر أنسن ودينيس كومنغس، من شركة ماترا Matra Marconi space UK ltd في بريطانيا، «كانت المرة الأولى التي يجري فيها إختبار حقيقي، في شروط حرب، لآلة الفضاء الأمريكية التي بلغت تكلفتها 200 مليار دولار، ويتم فيها أيضاً أول

تسويغ في المعركة للمليار دولار الذي كان الفرنسيون والبريطانيون قد إستثمروه في الفضاء العسكري».

كان الأمريكيون قد أطلقوا أول قمر إصطناعي للتجسس في آب (أغسطس) 1960. وخلال حرب الخليج كانت «الآلة» الفضائية العسكرية الأمريكية تضم أقماراً إصطناعية KH -11 تسمح أن تلتقط من الفضاء صور حبة في منتهى الصغر، وأقماراً إصطناعية ماغنوم السرية جداً للتنصّت للمخابرات الهاتفية الأجنبية، وأقماراً إصطناعية لاكروس مهمتها جمع صور رادار من الأراضي الأجنبية، والمركبة الفضائية بروجكت وايت كلاود (مشروع غيمة بيضاء) لكشف السفن العدوة، والقمر الإصطناعي جمبسيت السري جداً لكشف الإرسالات الإلكترونية الأجنبية، فضلاً عن العديد من «عصافير» الإتصالات، والرصد الجوي والملاحة الأخرى، وفي المحصَّلة حشد التحالف مباشرةً حوالي ستين قمراً إصطناعياً. وكانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يراهن فيها جيش إلى هذا الحد على وقائع تتم على هذا البعد من سطح الأرض.

البعد الرابع

«أضاف الفضاء بعداً رابعاً للحرب»، هذا ما لاحظه أنسن وكومنغس. «حوّل المجرى العام للمعركة وأنقد بشراً. الفضاء [. . .] أعطى صوراً تفصيلية للقوات العراقية وللخسائر التي سبّبتها غارات التحالف الجوية. لقد أنذرت بشكل مبكر عن إطلاق صواريخ سكود. والفضاء أمّن نظام ملاحة ذا دقة مدهشة أثر عل أداء كل مقاتل، وكذلك الصواريخ، الدبابات، الطائرات والسفن.».

الأقمار الإصطناعية حدّدت الأهداف، ساعدت أفواج المشاة على تجنّب العواصف الرملية وقاست رطوبة التربة، محدّدة بدقة

لشوارزكوف جنرال التحالف، أي مناطق من الصحراء يمكن أن تتحمل إنتقال الدبابات.

وحتى أن الوحدات الخاصة الفائقة السرية إستفادت من المعطيات المأخوذة من الفضاء. كتب كين يورك، رئيس تحرير رسالة أنباء Tactial Technology، أن الأقمار الإصطناعية ساعدت القوات الخاصة على «تحديد عمق المياه من أجل عمليات النزول من المراكب، ومناطق الهبوط الممكنة للمروحيات بحمل الجيوش إلخ» وهكذا لعب الفضاء دوراً حاسماً بالنسبة إلى مجمل الطيف العسكري، من التحركات الأرضية الكاسحة إلى «النشر» الخفي لمجموعات صغيرة من المظلّيين منقولة بالمروحيات.

موجة تخفيض الميزانيات الحالية لا تحدّ على الإطلاق من أهمية الفضاء، وعلى العكس يلاحظ جنرال فرقة، توماس مورمان «قيادة الفضاء هي إحدى القيادتين في سلاح الجو الأمريكي التي تزداد أهمية، والأخرى هي قيادة العمليات الخاصة». وكذلك بحسب جنرال من سلاح الجو دونالد ج. كوتينا، رئيس القيادة الأمريكية للفضاء: «في مستقبل تكون فيه الجيوش مخفّضة ومبتورة، سنعتمد أيضاً إلى حدٍ أكبر على الفضاء. فالأنظمة الفضائية ستكون دائماً في واجهة المسرح». هذا الإلحاح المتزايد على الفضاء يغيّر كل توازن القوى المسلحة في العالم.

من غير معرفة الجمهور والصحافة تقريباً، يتكوّن اليوم صُدع أساسي بين «القوات الفضائية» والقوات الأخرى. وهذه الأخيرة تؤكد أن الفضاء ينتمي إلى كل العالم وأنّ النتائج النافعة لعمل فضائي، بصرف النظر عن البلد الذي يموّله، هي جزء من «التراث

المشترك» للإنسانية. والبعض يريد إنشاء وكالة فضائية مهمتها مراقبة النشاطات في الفضاء وتوزيع فوائدها. وستشتد المعارك للسيطرة على الفضاء لغايات مدنية بموازاة إستخدامه لغايات عسكرية.

وسيكون من الصعب أحياناً الفصل بين الغايتين. فبينما تشتعل المنافسة العالمية، تركّز إستخبارات العالم أجمع جهودها أكثر من أي وقت مضى على التجسس الإقتصادي والتقني، فأنظمة الأقمار الإصطناعية العسكرية التي تسمح للبلدان بالتنصّت، التصوير، ومراقبة الخصوم بوسائل أخرى، ستصبح أسلحة للحرب الإقتصادية والعسكرية معاً.

لكن المغزى العسكري للفضاء قلّما ينحصر بالمراقبة بواسطة القمر الإصطناعي. فقد شهد العام 1987 ما مجموعه 850 عملية إطلاق صواريخ ـ أو لأجسام فضائية، منها 700 أطلقتها الولايات المتحدة وما كان يعرف حينها بالإتحاد السوفياتي. ولم تقم مجموعة الدول الأخرى إذن إلاّ بما بين 100 و150 إطلاق. وفي العام 1989 تضاعفت عمليات الإطلاق ـ العالمي لتبلغ 1700، بينها أكثر من ألف أطلقتها الدول الأخرى. وهذا يعني أن العمليات التي قامت بها الدول الأخرى، غير القوى العظمى، تضاعفت عشر مرات خلال سنتين.

وتتسع بسرعة قائمة البلدان التي نشرت صواريخ أو هي في طريقها لنشرها، وهي تمتد من إيران إلى تايوان مروراً بكوريا الشمالية. هذه الصواريخ هي من طبيعة مختلفة. فاليمن، وسوريا نشرتا فورغ7 (Forg 7) مداها أكثر من مائة كلم وقادرة على حمل شحنة تزن خمسماية كلغ. وفي العام 1989، جرّبت الهند الصاروخ العملاق أنيي Agni القادر على إرسال شحنة تزن طناً إلى مسافة 4

آلاف كلم، أي إلى مسافة كافية ليس فقط لضرب باكستان، جارها وعدوها إلى الشمال، وإنما لضرب أيضاً أفريقيا، الشرق الأوسط، روسيا، الجمهوريات الإسلامية للإتحاد السوفياتي السابق، فضلاً عن الصين وبلدان عدة من جنوب شرق آسيا.

كوريا الشمالية تغرق الشرق الأوسط بصواريخها ـ التي تصنعها بأعداد كبيرة باستعانتها بتقنيات الإنتاج في المصنع ـ ومشكلة الدول المسلحة بصواريخ، ليست قريبة من أن تتناقص: على العكس ستمضي في التزايد. فالتوتر يتصاعد. وصواريخ سكود C ـ المسمَّاة أيضاً رودونغ 1 ـ تعطي لزبائن عديدين إتجاهات ذات مدىً أبعد وأدق وقوة أكبر مما لصواريخ سكود القديمة. وإذا كان مداها مبدئياً يتراوح ما بين 500 كلم و 600 كلم فإنه يقدّر أن بالإمكان مضاعفته بفضل بعض التحسينات. وإذا كان هذا هو واقع الحال، فإن إيران ـ التي حصلت على 150 صاروخاً من هذا النوع ـ تستطيع اليوم، ولأول مرة أن تضرب أهدافها. وكوريا الشمالية تستطيع أن تضرب اليابان.

وهذا على الرغم من الجهود التي تبذل لإبطاء تزايد الصواريخ. وفي العام 1987 إتفقت الدول الإقتصادية السبع الكبرى على مجموعة من الإجراءات المشتركة لمراقبة التصديرات، لكي تمنع بلداناً أخرى أن تمتلك صواريخ قادرة على إرسال شحنة نووية تزن أكثر من 114 كلغ لمسافة تتجاوز الـ 280 كلم. وعرفت هذه الاتفاقية باسم نظام مراقبة تقنية الصواريخ أو MTCR. لكن، بحسب كاتلين بايلي، الموظف السابق لدى الوكالة الأميركية لمراقبة السلاح ونزع التسلح MTCR. يمكن أن تقدّم هذه الوكالة مساعدة متواضعة، بالتأكيد، والواقع أن «تكاثر الصواريخ تفاقم دونما شك

منذ إنشاء الـ MTCR»، وسنعود بطريقة أكثر تعمّقاً إلى هذه المسألة في الفصل القادم.

البلدان الكثيرة التي كانت تشعر على الدوام أنّها مهدّدة - أخذت تفكر جدياً ببناء أو الحصول على أنظمة رقابة بواسطة الأقمار الإصطناعية خاصة بها حتّى تبقي عينها ساهرة على خصوم محتملين. وحتى أن الذين يقيمون في ما بينهم تحالفاً قوياً، لا يريدون أن يكونوا مرهونين لأيٍ كان للحصول على معلومات حيوية يمكن أن تقدّمها الأقمار الإصطناعية.

وهكذا حضّ وزير الدفاع الفرنسي أوروبا أن تتزوّد بنظامٍ خاصٍ بها للرقابة بواسطة الأقمار الإصطناعية، لتكون أقل إرتهاناً للولايات المتحدة. وفي السياق نفسه فإن قرار الإمارات العربية لشراء قمر إصطناعي للتجسس من شركة في ماساشوستس، ليتون إتيك أوبتيكال سيستمس Litton Itek Optical Systems، أثار إحتجاجات حادة من جانب بعض الضباط الأمريكيين الذي يخشون أن تُطلع الإمارات العربية قوات عربية أخرى غير صديقة على صورها. وأكّد الضباط المؤيدون للبيع، أن العديد من الدول الأخرى، مثل كوريا الجنوبية وإسبانيا مثلاً عازمة أيضاً أن تتزوّد بأنظمة خاصة بها، وإن إنتشار أقمار التجسس الإصطناعية سيستمر بلا قيد أو شرط، سواء رضيت الولايات المتحدة أم لم ترض.

عالم بمنأى عن الصواريخ

رونالد ريغن عرض في 23 آذار (مارس) 1983 مبادرة الدفاع الإستراتيجي (IDS)، وهي كناية عن برنامج غايته حماية الولايات المتحدة بواسطة درع من خطر الصواريخ. ولا مجال هنا

لتلخيص النقاش العقيم الذي يستمر منذ عشر سنوات. وفكرته الأساسية أن تستطيع الأسلحة المركّزة في الفضاء إسقاط صاروخ باليستي سوفياتي قبل أن يكون بمقدوره إطلاق شحناته النووية المتعددة. لكن خصوم المشروع حوّلوه إلى موضوع سخرية، معتبرين أنه غير قابل للتحقق ومهدّد للإستقرار.

اختفى تقريباً خطر نشوب حرب نووية أمريكية ـ سوفياتية شاملة، الأمر الذي دفع خلف ريغان، جورج بوش إلى أن يعرض في 29 كانون الثاني (يناير) تعديل المشروع جذرياً. ومنذ ذلك الوقت، بدأ التركيز على الحماية ضد الهجمات النووية المفاجئة أو المحدودة، بالإعتماد بشكل أساسي على أسلحة مركّزة على الأرض.

وفي 13 أيار (مايو) 1993 أعلن ليس أسبن وزير الدفاع الأمريكي في إدارة كلينتون «نهاية مرحلة مشروع حرب النجوم» ليحل محله مشروع أقل أهمية منه بكثير سمّي الدفاع ضد الصواريخ الباليستية. وغايته حماية الجيوش الأمريكية والحليفة من صواريخ من طراز سكود في معارك إقليمية ـ مثل حرب الخليج. وهكذا توقفت الأعمال الرامية إلى تركيز أسلحة في الفضاء. والمسلّمة الخبيئة للبرنامج الراهن المحدود، هو أن التهديد الرئيسي اليوم مصدره الصواريخ ذات المدى القصير الموجودة في حوزة أنظمة معادية.

إلا أن تلك المسلّمة هي نفسها قصيرة النظر، إذا حالف الصواب الجنرال شارلز هورنر، مدير القيادة الفضائية لسلاح الجو الأمريكي، إذ يقول: «يمكن لتقنيات SS -25 [فئة الصواريخ السوفياتية الهائلة والمتحركة وذات المدى الطويل] أن تصبح في

حوزة من يدفع أكثر [...] من الآن وحتى عشر سنوات». ويتطابق تقديره مع تقدير وكالة الإستخبارات الأمريكية التي دقّت جرس الإنذار: من الآن وحتى عشر سنوات سيكون بمقدور بلد واحد على الأقل من العالم الثالث أن يزوّد برؤوس نووية صواريخ قادرة على ضرب الولايات المتحدة.

والحجة الأساس هو أنه على الرغم من التكاليف المرتفعة، والميزانيات المتواضعة والمعارضة القوية، ستستمر وتتسع الضغوط المبذولة لحيازة أنظمة دفاع ضد الصواريخ، في حين ستتضاعف الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية، الكيميائية والبيولوجية. (وسنعاين لاحقاً حظوظ إيقاف الإنتشار المميت لتلك الأسلحة).

وفي الواقع إذا ما نظرنا إلى الأمر، فإننا لا نتنبأ بنظام واحد مضاد للصواريخ وإنما بأنظمة عدة. وهكذا نستطيع أن نتصوّر نسخة عربية، نسخة صينية وحتى نسخات أوروبية - غربية ويابانية، وذلك إذا ما تُركت الهوّة تتسع بين تلك البلدان والولايات المتحدة. فاليابان إندفعت مع جارتها كوريا الشمالية في سباق لتطوير نظام باتريوت الأمريكي الصنع. ووزير الدفاع البريطاني طرح للدراسة نظام دفاع محدوداً مضاداً للصواريخ (A B M) لحماية المملكة المتحدة من هجمات، يمكن أن تأتي من شعاع طوله 3 آلاف كلم (السلطات أبرزت، أن صاروخاً صينياً CSS -2 مركّزاً في الجماهيرية مثلاً يمكن أن يضرب شمال اسكتلندا). أمّا فرنسا فإنها عازمة أن تتزوّد بـ «نظام دفاع تكتيكي مضاد للصواريخ».

وكان أكثر وضوحاً أيضاً تحوّل الرأي في الإتحاد الأوروبي الذي بقيت دُوله سنوات عدة تنظر بريبة إلى الدفاع المضاد للصواريخ. وقد أعرب المداخلون في روما. في ربيع 1993،

الواحد بعد الآخر عن قلقهم العميق. وقد أشار وزير الدفاع الإيطالي إلى «تهديد خاص لكل الخاصرة الجنوبية الأوروبية» بسبب الإنتشار السريع للصواريخ وأسلحة التدمير الشامل. وقد حذّر أن إيطاليا «في منتهى الهشاشة أمام تهديد عسكري يغذيه الإنتقام العنيف والطموحات القومية [. . .] والنزاعات الإتنية» ففي الجنوب، هناك حركات إسلامية عنيفة تهدّد الحكومات المتعاقبة إنطلاقاً من كل شمال أفريقيا وحرب البلقان المستعرة بعيداً قليلاً إلى الشرق، في حين أن صراعات سياسية وإتنية تمزّق أوروبا. وقد كان لكلامه صدىً مدوٍّ.

ربما أصبحت فكرة ريغان الأولى ميتة، والعالم إذن، مع واشنطن أو بدونها، هو في صدد تسلحه ليدافع عن نفسه ضد الصواريخ البعيدة وصواريخ المستقبل الأكثر أهمية ودقة.

إطلاق رأس نووي على فرجينيا

أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ ستركز الإنتباه مجدداً على الأسلحة المضادة للأقمار الإصطناعية (ASAT) المعدّة لحرمان الخصم من عينيه وأذنيه.

وفي نيسان (إبريل) 1993، حينما كان الكونغرس يضاعف الإقتطاعات في ميزانية البنتاغون، ألقى رئيس أركان سلاح الجو خطاباً عنيفاً أعلن فيه: «علينا بكل بساطة أن نجد وسيلة لمتابعة بناء الإمكانات المخصصة لضمان ألا تستطيع أية دولة أن تنازعنا على جزء من هذا التفوّق الفضائي الذي إنتزعناه عنوةً». ومطالباً بإعادة صياغة مفاهيم réconceptualisation كاملة للإستراتيجية الفضائية الأمريكية، أضاف أنه ينبغي أن نضمن لأنفسنا «الوسائل التي تحدّ

من إمكانات خصومنا في إستخدام الفضاء ضدنا».

وشـرح أن الـولايـات المتحـدة تحتـاج مـن أجـل ذلـك إلـى مجموعة «أدواة»، بينها أنظمة مضادة للأقمار الإصطناعية، وقد وقعت كلماته في آذان صماء. وبعد شهر من ذلك أُلغي بالقوة برنامج صغير بشأن الأسلحة مضادة للأقمار الإصطناعية ASAT.

وبالمقابل، لن يكون ممكناً حل المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة. وقد كتب إليوت أ. كوهين في نيو ريببلك: «في حرب الخليج، لم يكن بمقدورنا صد محاولات تهدف تعمية أقمارنا الصناعية أو تعطيلها، وعدونا لم يكن يستطيع الوصول إلى الفضاء لتحقيق ذلك. إلا أن الأمر يمكن أن يتغير في مستقبل غير بعيد». وأصبح الآن واضحاً أنَّ ما ستحاول فعله أي قوة مناطقية، تدخل في صراع مع الولايات المتحدة، هو سمل عينيها من الفضاء. ولئن كانت الولايات المتحدة مدينةً جداً لوسائلها المركزة في الفضاء ولإتصالاتها المتقدّمة، فإنها سريعة العطب أيضاً أمام كل خصم قادر على تعطيل تلك الوسائل أو تخريبها.

ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) 1961، كان الماريشال روديون ي. مالينوفسكي وزير الدفاع السوفياتي، يشرح أمام شخصيات مهمة من الحزب الشيوعي أن «مشكلة تدمير الصواريخ وهي طائرة قد حلّت بنجاح» وقد بشّر خروتشيف في شهر تموز (يوليو) اللاحق أن بـإمكـان الصـواريـخ السـوفيـاتيـة أن تصيـب ذبـابـة فـي الفضـاء الخارجي. وبالفعل أجرى السوفيات إختباراً على سلاح مضاد للأقمار الإصطناعية في الفضاء ASAT.

وكانوا إختبروا في منتصف العقد التاسع عشرين مرة على

الأقل نظاماً ضد أهداف فضائية. وقد أصابوا أهدافهم تسع مرات من أصل مجموعة من 14 محاولة. وبالمقابل فإن الولايات المتحدة التي تستطيع على الأرجح أن تنشر وبسرعة سلاحاً مضاداً للأقمار الإصطناعية ASAT، فضلت الإستنكاف حتى الآن مهملة دراساتها على هذا النوع من الأسلحة.

كل هجوم مباشر يستهدف قمراً إصطناعياً إمريكياً سيعتبر معادلاً، أو تقريباً معادلاً لهجوم نووي. وبحسب أحد الباحثين «لا يعتبر، ربما، بخطورة إطلاق رأس نووي على واشنطن وإنما على ريشموند في فيرجينيا؟ ربما.»

موت بطيء من أجل الأقمار الإصطناعية

ولتجنّب تورّط مشابه، تعهد السوفيات السابقون والأمريكيون ضمناً ألا يتخذ كل طرف منهما أقمار الآخر الإصطناعية أهدافاً له، وذلك على سبيل الإكرام. وإسقاط قمر إصطناعي هو، ربما، بمثابة إستخدام القوة لإنزال العمى بصاحبه. فمن الأسهل والأرخص تكلفة وحتى الأكثر فاعلية إدارة «موت بطيء»: أي إيقاع الضرر، تشويه، تحطيم أو إعادة برمجة المعلومة التي يعالجها القمر الإصطناعي ويرسلها. وهكذا لا يكون المرء قد جافى الصواب إذا إعتقد أن السوفيات بجحوا سابقاً في «تزوير» قمر إصطناعي أمريكي أُعلن في حينه عن موته لأسباب غامضة. وكان ذلك قد حصل قبل أن تقرر القوتان العظميان أنه من الخطورة بمكان أن يمارسا لعبة «السيارات المعلّقة» «autos tamponneuses» في الفضاء.

إنّ بعض مكوّنات أنظمة الأقمار الإصطناعية الأمريكية هي أكثر هشاشة مما يظن الناس. وبحسب التقرير النهائي للبنتاغون

حول حرب الخليج، كانت الإتصالات الأمريكية بواسطة الأقمار الإصطناعية «هشّة جداً إزاء التشويش، الإعتراض، المراقبة والخداع، لو كان بمقدور العدو أن يفعل أو يريد ذلك».

وبحسب رونالد إليوت، المتخصص في الإدارة والقيادة في القيادة العامة لـ Marine Corps، ثمة ما هو أسوأ من ذلك أيضاً، فبقدر ما نستخدم مكوِّنات غير نمطية non standardisés في الحواسيب وشبكات الإتصالات، يصعب كشف «العناصر الغريبة» التي تزرع فيها. وكذلك الأمر «فإن شبكات الأقمار الإصطناعية المتحركة وشبكات الراديو ـ المعلوماتية» تزيد الإمكانات المتاحة «للآذان المنصتة وللمهاجمين». وكانت على الدوام كثيرة الشعوب التي تريد تصميم، تركيب وإدارة مثل تلك الأنظمة ـ في حين أن البنى السياسية تتفتت أو تغيّر تحالفاتها ـ ومشاكل التجسس المضادة للأقمار الإصطناعية ولهروب الأدمغة ستستمر وتتضاعف.

كان العدو معروفاً خلال الحرب الباردة. وغداً سيصبح حتى تصور من سيكون الخصم أمراً مستحيلاً، كما هو الحال راهناً مع بضع الهجمات الإنتقامية.

ثقوب سوداء وأفخاخ

أولاً، الخصوم المحتملون يزدادون ويتنوّعون. ثانياً، طرق تخريب أو تزوير أقمار الخصوم الإصطناعية والحواسيب أو الشبكات المشتركين فيها تزداد تطوراً. («الثقوب السوداء» الشهيرة، «الفيروسات» و«الأفخاخ»، وتقنيات القراصنة الرائدة للدخول إلى الأنظمة المعلوماتية وإيقاع الضرر بها، لم تكن أبداً سوى تقنيات بسيطة). ثالثاً، من الممكن تخريب نظام خصم بجذب الشكوك نحو

آخر. فالصينيون، مثلاً، يستطيعون مهاجمة قمر إصطناعي أمريكي للإتصالات، دافعين للإعتقاد بأن وراء ذلك عملية تجسس تقوم بها دولة أخرى، أو على العكس. رابعاً، تكفي قطعة متواضعة جداً - متوافرة عموماً في المخازن الصغيرة للمكوّنات الإلكترونية - لمعالجة إشارات الأقمار الإصطناعية، المحطات الأرضية والشبكات المرتبطة أو المتداخلة معها.

وفي النهاية، كيف يمكن اللجوء إلى «إنتقامات كاسحة» ضد العصابات أو أحد أسياد الحرب narcoguerre وحتى دولة صغيرة لا تملك بنية تحتية كبيرة أو مركز قيادة للهجوم؟ أو ضد عملية خاطفة تنزل في الولايات المتحدة لتخريب العِقَد الحاسمة لنظام إتصالاتها وروابطها بالأقمار الإصطناعية الهشة للغاية؟ أو في الحقيقة ضد الذين، دون أن يتحركوا ويظلوا جالسين أمام شاشات حواسيبهم في الطرف الآخر للعالم، يدخلون الشبكات التي تعالج وتنقل المعطيات الآتية من الأقمار الاصطناعية؟ سنعود بعد قليل إلى هذه المسألة.

بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وعى العالم أهمية أن يقوم السوفيات المتخصصون في الأسلحة الذرية بعد خسارتهم لوظائفهم ولميزانياتهم، على بيع خبرتهم إلى باكستان أو أية دولة أخرى متعطشة للحصول على رؤوس نووية، وذلك مقابل أموال أو فرص عمل. وهل مهندسو الأقمار الإصطناعية وإختصاصيو الصواريخ هم بمنأى عن مثل هذا الإغراء؟

ليس هناك أي شخص يحتاج إلى جهد ضخم ليتوقع أن يلجأ هؤلاء المتخصصون بالأقمار الإصطناعية والصواريخ وهم مطرودون من وظائفهم، بَرِمِين ومتوتري الأعصاب إلى تقديم أسرارهم إلى الصين أو غيرها.

وبوسع المرء حتى أن يتخيل أن تتعلم الصين، مثلاً، بمساعدة المتخصصين السوفيات السابقين معرفة إستخدام لإغراضها الخاصة شبه نظام واسع لشبكة الأقمار الإصطناعية للإتحاد السوفياتي السابق. وهل يُعقل في هذا السياق، إفتراض أن «الآلة الفضائية الأمريكية التي بلغت تكلفتها 200 مليار دولار» هي بمنأى عن هذا النوع من الإستخدام؟

وفضلاً عن ذلك، فأمن الأقمار الإصطناعية ليس هماً عسكرياً فقط، فهناك عدد من معاهدات إرساء السلام ومن بعض الأكثر أهمية بينها ـ المعاهدات التي تحد إنتشار الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية، وتضبط تحركات الجيوش، والتي هدفها خلق جو ثقة بين البلدان المتخاصمة، التي تتناول بعض عمليات إرساء السلام أو تهدف منع أي حرب بيئوية في المستقبل ـ ترتكز على إمكانية التحقق من صحة تطبيقها. والمعاهدة ليست لها قيمة إلا إذا كان من الممكن مراقبة كيف يتصرف موقّعوها، وأهم شكل للتفتيش والتحقق هو المراقبة بواسطة الأقمار الإصطناعية.

لكل هذه الأسباب، لا أحد يعلمنّ بدقة المنحى الذي ستتخذه حرب الفضاء والحرب المضادة إنطلاقاً من الفضاء في العقود المقبلة، ومن الواضح أنهما ستلعبان أيضاً دوراً أكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين.

قبل نهاية هذا القرن، وفيما لو لم يستطع المضادون ـ للحرب دفع العالم للاتفاق على تدابير وقائية، فإن أطفالنا سيرون بدون شك التنافس الفضائي يأخذ أبعاداً أكثر عظمةً وخطورة بكثير مما هو عليه راهناً.

المركز الإستراتيجي في الفضاء

ليس هناك أي بلد ـ بما فيها البلدان الأكثر تقدماً إقتصادياً ـ تمتلك اليوم إستراتيجية عسكرية على المدى الطويل للفضاء، حتى وإن كانت غير منهجية. تلك هي معاينة جون كولنز، مؤلف دراسة ذات أهمية قصوى وشهرة محدودة، تحلل في منظور عسكري مجمل نظام القمر ـ الأرض. وهذا الكتاب الذي موّله الكونغرس ونشر بعنوان: القوات العسكرية الفضائية: السنوات الخمسون المقبلة، يستحق قراءة متأنيّة.

وكمحلّل محنّك لمكتبة الكونغرس، يستشهد كولنز بالعالم الجيو ـ سياسي هالفورد ج. ماكندر (1861 - 1947) الذي طوّر عند منعطف القرن النظرية التي بموجبها ستشكل أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وروسيا «المركز الإستراتيجي» للقوة العالمية. أمّا أفريقيا وما تبقّى من أوروبا وآسيا، فليست سوى «جزيرة العالم».

صاغ ماكندر إذن مبدأه غالباً ما أستشهد به:

- من يسيطر على أوروبا الوسطى يسيطر على المركز الإستراتيجي.
- من يسيطر على المركز الاستراتيجي يسيطر على جزيرة العالم.
- من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم.

إنقضى ما يقارب القرن ولم يعد شخص واحد يحمل نظرية ماكندر على محمل الجد، لأن القوات الجوية والفضائية أبطلت المسلمات الجيوسياسية لمنعطف القرن. لكن كولنز يطور مقارنةً آسرة مع نظريات ماكندر. «يشرح [...] المحيط ـ الأرضي يغلّف

الأرض حتى إرتفاع 80 ألف كلم». ذلك سيصبح - كما يدعنا نفهم مفتاح السيطرة العسكرية في منتصف القرن الحادي والعشرين.

من يسيطر على فضاء المحيط - الأرضي يتحكّم بكوكب الأرض.

من يسيطر على القمر يتحكم بفضاء المحيط - الأرضي.

من يسيطر على L4 و L5 يتحكّم بنظام الأرض - القمر.

L4 و L5 هما نقاط تمايل القمر (إهتزاز القمر حول قطبه). مواضع في الفضاء تتساوى فيها جاذبيتا القمر والأرض تساوياً مطلقاً. ويمكن، نظرياً أن تحافظ القواعد العسكرية التي تركّز فيها على وضعيتها لفترات طويلة جداً بحدٍ أدنى من الوقود. وربما هذه المواضع هي معادلة «للمرتفعات» بالنسبة إلى مقاتلي المستقبل.

وحتى الآن، ما زالت كل الخطابات من هذا النوع تُعامل كصرخة في وادٍ وتأخذ طابع العلم الخيالي، وكانت قد أستقبلت بمثل هذه الروحية التنبؤات الأولى المتعلّقة بحرب الدبابات والطيران، ويكون المرء مصاباً بقصر النظر إذا إستبعد بإيماءة أفكاراً من هذا النوع، معتقداً أن إستخدام الفضاء لغايات عسكرية قد إنتهى أو أنه سيخبو بسبب غياب إعتمادات للميزانيات.

هكذا فإن حرب الموجة الثالثة كما الحرب - المضادة للموجة الثالثة سترتهنان أكثر فأكثر بالأعمال التي ستجري في ما يتعدى الأرض. وإرساء السلام على سبيل الوقاية يجبرنا أن ننظر إلى ما يتعدى الزمن الحاضر. وليست المسألة تتعلّق ببساطة بالدولارات وإنما تتعلق بقدر الإنسانية.

الفصل الثاني عشر

حروب الآلات المبرمجة

حكايات الآلات المبرمجة في ميدان المعركة ليست جديدة، فمنذ الحرب العالمية الأولى ومحاولات بنائها عسكرياً تنتقل من مأزق إلى مأزق. والجمهور الجاهل ما زال يربط ما بين معارك هذه الآلات في أفلام الخيال ـ العلمي مثل روبكوب أو ترميناتور 2 أما الضباط التقليديون فإنهم ما انفكوا ينظرون إلى الأمر بارتياب.

لكن المفكرين العسكريين في جميع أنحاء العالم، يلقون نظرة جديدة على هذه التقنية، ويقولون إن ظروفاً جديدة ستتمخّض عن موجة برمجة آلية robotisation[1] أقوى من أي وقت مضى. وهكذا، فإن نائب رئيس قسم الفضاء والدفاع في TRW، إحدى أهم الشركات التي تعمل للدفاع، ليفيس فرانكلين، يقدر أنه بمقدورنا أن نتوقّع من الآن وحتى عشر سنوات، أن تغرق الحياة العسكرية في طوفان صغير من الأنظمة الآلية المبرمجة.

---

(1) Robotisation -Robot: وترجمتها الإنسان الآلي أي الآلة المبرمجة ذاتياً وتتمتع «بذكاء» مشابهاً لذكاء الإنسان وجرت ترجمتها بنقلها من الأجنبية مع اشتقاقاتها (الرابوط والرابوطية). ونرى أن الأصح ترجمتها بأنسال وأنسلة التي تعني النسج بين الإنسان والآلة وكذلك تدل اللام الأخيرة على الآلة فيما تدل باقي الأحرف على الإنسان ومنها تتوافر الاشتقاقات.

وكيلا نأخذ سوى مثل واحد، فإن حرب الخليج أعطت دفعاً جديداً للأجسام الفضائية المسيّرة عن بعد أو الـ RPV (طائرة صغيرة بدون سلاح وبدون قبطان). وبحسب مجلة أخبار الدفاع Defense News ـ فإن الحرب أعطت مثل ذلك الصدى لتلك الأجسام بحيث «ينبغي توقّع إنفجار حقيقي للطلب العالمي على طائرات بدون طيّار».

وعلى الرغم من تخفيض ميزانية الدفاع، فإن صانعي الآلات المبرمجة من كل الأنواع، يتنبأون بسوق بـ 4 مليارات دولار قبل نهاية العقد. وهم يعتقدون أن المصاريف الأمريكية ستتضاعف عشر مرات؛ وسواء تأكّد هذا التوقع المتفائل أم لم يتأكد، يشرح الملازم جوزيف بيل، الأستاذ في الأكاديمية البحرية الأمريكية، فإن بلداناً أخرى ستلجأ إلى مثل تلك الأسلحة في معارك قادمة ضد الولايات المتحدة.

ثمة عوامل مختلفة على المدى البعيد تعطي صدقية لهذه التوقعات. الأول هو محض تقني، فمع إنتشار تلك الآلات في المصانع والمكاتب، يتقدّم البحث بسرعة في ميدان البرمجة الآلية la robotique المدنية. فمن الأجهزة المعالجة puces التي تراقب الشبكات الهاتفية «الشافية ذاتياً» إلى «البنايات والطرق السريعة الذكية، تعتبر القاعدة التقنية ناضجة لبرمجة آلية متسارعة لإقتصاد المستقبل. وهذه البرمجة ستفضي من دون شك إلى العديد من التطبيقات العسكرية الممكنة.

تجارة لميادين القتال

إن تقدّم البرمجة الآلية بطيء بل غير موجود في الإقتصادات

المدنية حيث اليد العاملة رخيصة. لكن مع إزدياد تكاليف العمل، فالأتمتة automatisation عموماً والبرمجة خصوصاً تصبحان مربحتين في ميدان المنافسة. ويذهب الأمر المذهب نفسه وإلى حدٍ أبعد داخل الجيوش. فجيوش المجنّدين ذوي الرواتب المتدنية، تحدّ من الحثّ على الإستبدالات التقنية. وبالمقابل فإذا تكوّنت الجيوش من متخصصين مرتفعي الأجر وكثيري العدد، تصبح الآلات المبرمجة عملاً تجارياً بالنسبة إلى ميادين القتال.

وانتشار الأسلحة الكيميائية، البيولوجية والنووية في العالم، هو أيضاً مؤهل لتشجيع البرمجة بإنشائه حقول قتال مفرطة في تسميمها للجنود والبشر. إذ يمكن للآلات المبرمجة لمهام المقاتلين أن تتعدّل وتتحرّك بحسب الطلب في مثل تلك الحقول.

لكن العامل الأكثر أهمية للبرمجة ربما هو تغيّر موقف الجمهور من مستوى الخسائر «المقبولة»، وبحسب جنرال فرقة، جيري هاريسون، المدير السابق لمختبرات البحوث والإنماء في الجيش البري الأمريكي، فإن مستوى خسائر التحالف المتدني جداً في حرب الخليج «ثبّت معياراً لم يعد يفاجىء أحداً. والبرمجة وحدها ستسمح بتجديد المأثرة في حرب المستقبل».

يعدّ التجسس بالمروحية ومهمات الإستطلاع من بين الأعمال الأكثر خطورة خلال القتال. وإحدى الطرق في تخفيض خسائر المروحيات قد ترتكز، مثلاً، على إطلاق أساطيل من الآلات المبرمجة لها شكل وحجم تصاميم maquettes الطائرة، وكل منها مزوّد بكواشيف من طرز مختلفة. تزوّد قيادة العمليات في المعركة بالمعطيات وبحسب تقرير Strategic Technologies for thg Army of the 21st Century «التقنيات الإستراتيجية للجيش في

القرن الواحد والعشرين» التي أُعدت لسلاح البر الأمريكي بعد تجربة حرب الخليج، فإن هذه الطائرات الذاتية القيادة تقدّم «حل إستبدال أقل هشاشة وأقل تكلفة، ولا يعرض للخطر حياة الطواقم».

ولدى هنري سي يوين فكرة أخرى (ويوين معروف خصوصاً، ربما، كمخترع للمِسجال السمعي البصري الزائد+ (magnétoscope +plus) وهو نظام يسمح لك أن تبرمج جهازك دون أن تكون قد قمت مسبقاً بدراسات الكترونية، وهذا لم يكن سوى هواية بالنسبة إليه. فـ يوين المتخصّص بالحرب المضادة للغواصات، عمل في الـ TRV وهو يدافع في وثيقة داخلية دبّجت بعد حرب الخليج بقليل عن «أن أحد الأهداف الأولى في تطور ترسانة جديدة ينبغي أن يكون تخفيض المخاطرة البشرية أو إلغاءها كلياً. ولقول الأشياء ببساطة، فإنه ينبغي للأسلحة أو المعدات المكشوفة أن تكون ما أمكن غير مسكونة».

أي أن تكون مبرمجة آلياً، ووضع يوين مخططاً لمشاريع دبابة بدون قبطان تناور بتشكيلات مفارز تحت إشراف قاعدة بعيدة.

حماية النخب

الجنرال هاريسون يعيد الأفكار نفسها : «تحمون نخبكم، تحمون فصائلكم الأفضل كفاءة - جنودكم، وقباطنكم - حتى لا تصبحوا مضطرين إطلاقاً لزجهم في المعركة. وتفعلون ذلك وأنتم تستخدمون آلات مبرمجة... يمكن أن يكون لديّ دبابة موجّهة إنطلاقاً من المركز ويتبعها ست عربات بدون قباطنة».

فرانكلين، يوين وهاريسون ليسوا سوى حفنة من أولئك الذين رفعوا أصواتهم، بأعداد كبيرة، مطالبين ببرمجة سريعة. وهذه الآلة

تستطيع أن تفعل أكثر من أن تحل محل طياري مروحيات الإستطلاع أو سائقي الدبابات. وهي، فضلاً عن جمع المعلومات وتعيين الأهداف، يمكن أن تستخدم لخداع رادارات الأخصام أو تحطيمها، لجمع معطيات عن الخسائر التي تكبّدها خصم، لتصليح العتاد والقيام بدوريات في أماكن معينة. ويمكن أيضاً إضافة لائحة طويلة لإستخدامات أخرى. وهذه تغطي كل مجموعة الأعمال العسكرية: من إستعادة أو نزع شُعَيْلة شحنات التفجير التي لم تنفجر، إلى نقل دعم هندسي مروراً بتطهير مناطق مسمّمة. وزرع كواشيف تحت الأرض أو في البحر، نزع الألغام، إصلاح المدرجات المتضررة من القنابل، الخ. وفي بحث مقتضب قُدّم بمناسبة محاضرة حديثة «جمعية أنظمة العربات غير المجهزة» التي تعد 2500 عضو، عدَّد هارفي ميران على الأقل 57 عملاً للمعركة يمكن أن تقوم بها آلات مبرمجة. والمبرمجون robotiseurs العسكريون يغتبطون بالتأكيد من الإحترام الجديد الذي يحيط بعملهم، وتلهبهم أيضاً الوعود المرتبطة بكل جوانب التقدم الحديثة في مجال الذكاء الإصطناعي، الحقيقة الصورية، قوة الحواسيب، نُظم عرض المعطيات والنتائج والتقنيات المتعلقة بها. وبالمقابل يختصمون حول ما سيحدث بالتالي. والمشكلة التي تثيرهم ليس كيفية جعل الأسلحة المبرمجة ذكية، وإنما إلى أين ينبغي أن يصل هذا الذكاء.

ويدور نقاش هادىء بين هؤلاء المهندسين: نقاش يثير بعضاً من المسائل الأكثر أهمية التي يواجهها الجنس البشري. والرهان ليس السلام أو الحرب فحسب، وإنما تبعية الجنس البشري المحتملة إلى هذه الآلات القاتلة، فائقة الذكاء وتزداد وعياً باستمرار.

الآلات المبرمجة فوق الصحراء

الحظوة التي عرفتها لوقت طويل مجلات الخيال العلمي الرخيصة وأفلام مثل «العقل الفولاذي» «The Forbin Project»، والآلات التي تفكِّر حقاً من تلقاء ذاتها(أو تقلّد التفكير) يحملها للمرة الأولى على محمل الجد الرجال والنساء الذي يعدّون تقنيات حرب مستقبل غير بعيد، بحيث نشأ عن ذلك صراع فكري يضع أنصار آلات «يظل الإنسان حاضراً في دائرة عملها» في مواجهة «أسلحة مستقلة بذاتها» ذكية إلى حدٍ يمكّنها أن تتصرف من تلقاء نفسها.

لم تلعب الأسلحة الآلية المبرمجة سوى دور متواضع في حرب الخليج إذ ظلَّ الأكثر ظهوراً بينها تحت إشراف الإنسان، فقد كانت أجواء الكويت والعراق مغطاة بـ RPV - Pionner ـ طائرات صغيرة بدون سلاح وبدون طيار ـ تحت إشراف «مديري عمليات عن بعد» جالسين أمام شاشات حواسيبهم على بعد كيلومترات عدة عنها، وإذا قامت الآلات بعملها، فإن الرجال هم الذين إتخذوا القرارات.

وهذه الطائرات pionner لم تلمحها وسائل الإعلام تقريباً فضلاً عن العراقيين. وقد أُطلق بعضها من فوق جسر البارجة USS Wisconsin فيما أطلق US Army and Marine corps البضع الآخر. وبحسب إدوارد أي. دافيس، المدير المساعد لبرنامج «العربات الفضائية غير المأهولة» في سلاح البحرية، فإن طائرات بايونير قامت بـ 330 طلعة وأمضت ألف ساعة في الأجواء حالما بدأت عملية عاصفة الصحراء. وقد ظلّت إحداها طائرةً على مدار

الأربع وعشرين ساعة في النهار وطيلة فترة المعارك.

هذه الأجسام الموجّهة عن بعد نفّذت مهمات إستطلاع، تأكّدت من الخسائر التي سبّبها القصف، وفتّشت عن الألغام في الخليج، راقبت الدوريات العراقية وقامت أيضاً بأعمال أخرى. وقد أُصيبت ثلاث منها بأعيرة أسلحة نارية خفيفة وسقطت واحدة منها فقط.

وكانت طائرات بيونير تتبع في طيرانها مُطلقات الصواريخ العراقية المتحركة وهي عائدة إلى قواعدها، وتعيّن مواقع قواعد صواريخ سيلكورم وتحدِّد ما إذا كانت عاملة أو غير عاملة، كما كشفت حشود القوات البرية العراقية وهي تتأهب لهجومها الخاطف ضد الخفجة في السعودية. فقد كانت المعلومات التي تجمعها آلات التصوير والكواشيف في الطائرات التي لا يقودها طيارون، تنقل إلى القواعد الأرضية، ثم الكوبرا و AV - 8B التي كانت تقلع لتضرب التشكيلات العراقية. وفي موضع آخر كانت طائرات بايونير تتعرف إلى الطرق وتحدّد مخططات الطيران التي كان ينبغي أن تسلكها مروحيات أباش.

لكن بايونير لم تكن الآلات المبرمجة الوحيدة «التي يظل الإنسان حاضراً في دائرة عملها» والتي تمّ إستخدامها. فالفرقة الثانية والثمانون الأمريكية المجوقلة إستخدمت آلة مبرمجة إختبارياً، بوانتر، يمكن أن ينقل في رزمتين ويركّب في خمس دقائق، وقد أُستخدم في أعمال الدورية فوق محيطات القواعد. كما أن عربات جوية أخرى بدون طيار مثل CL - 89 الكندية ومارت الفرنسية، أُستخدمت أيضاً لتحديد أهداف، مثل الأهداف الخادعة أو لغايات أخرى. وكذلك لم يقتصر إستخدام الآلات المبرمجة على العمليات

الجوية، إذ كان نازعو الألغام الألمان سينشرون كاسحات الألغام «ترواكا» غير المأهولة.

سرّ ميبل (Retract Maple)

ومثل تلك التجارب تحفّز للقيام بمشاريع أكثر طموحاً أيضاً. إذ خصصت البحرية الأمريكية أكثر من نصف مليار دولار لمشروع سري عرف باسم... Retract Maple سيسمح لقائد سفينة أولى أن تتلقى معلومات فورية، معلومات رادار وغيرها، من سفينة ثانية وأن تطلق تلقائياً صواريخ من سفينة ثالثة، رابعة وحتى عاشرة أو عشرين. ويمكن، لمشروع Retract Maple أن يرسل أيضاً أهدافاً خادعة ويشوّش جهاز توجيه صواريخ الأعداء في ساحة المعركة. ويسمح لقائد قوة التدخل أن يراقب من مسافة، أسطولاً يضم سفناً عدة، طرّادات، مضّادات للسفن النسّافة وحتى السفن الأكثر تواضعاً.

وإستطراداً، يمكن ترقّب حشود أكثر تعقيداً أيضاً من المروحيات، الدبابات وطائرات لمساندة العمليات الأرضية، وذلك في «هيئة مركزية للبرمجة» واحدة ووحيدة تُوضع تحت إشراف مديري العمليات. وهكذا يمكن بالتالي تصوّر ميدان قتالٍ مبرمج.

ثمة مئات عدة من مشاريع البحث والإنماء المبرمجة تشهدها بلدان عدة. من إيطاليا إلى جنوب أفريقيا وروسيا وألمانيا واليابان. ولكن حتى المشاريع التي تعدّ في الواقع، لغايات مدنية يمكن أن تنشىء تقنيات «مزدوجة».

وكانت شركة Japan Aviation Electronics Industry Ltd بنت مروحية تُقاد عن بعد، يمكن أن تُستخدم، بحساب كلام توشيو شيمازاكي من الشركة المذكورة، «لأخذ صور وجمع معطيات حول

درجات الحرارة، وعمليات البث، أو غير ذلك من العوامل بالقرب من ناقلة نفط تحترق أو براكين تحت البحار». وياماها، المشهورة بآلة البيانو ودراجاتها النارية إبتكرت مروحية R -50. التي تُقاد عن بعد وهي مخصّصة لرش المحاصيل الزراعية. وبنت جامعة كيوتو ووكالتان حكوميتان طائرة صغيرة مبرمجة آلياً تستطيع القيام بوظائف عدة: رصد جوي، بيئة وبث إذاعي. وهي مصمّمة لتبقى في الأجواء إلى وقت غير محدّد إذ تزوّد بالطاقة من الأرض بواسطة ميكرو ـ موجات. وفي الوقت نفسه إبتكرت كوماتسو آلة مبرمجة ذات أذرع متعددة معدّة للبناء تحت سطح الماء.

ولئن كان القانون الياباني يمنع تصدير الأسلحة، فمن يمنع إستخدام هذه الآلة المبرمجة الغوّاص لوضع ألغام أو كواشيف في أماكن لا يمكن الوصول إليها بغير هذه الوسيلة. وكما هو الحال مع الشاحنات والجيبات، يمكن إستخدام كل تلك الآلات لغايات عسكرية أو محض مدنية.

وقد تمّ إنتاج عدد من الآلات المبرمجة بحسب الطلب لحماية المصانع ـ دون التطرق إلى قواعد صواريخ وتجهيزات نووية ـ وربما كان أفضل عرض للآلات المبرمجة العسكرية، راهناً، الكتاب الصغير، «حرب بدون رجال» الذي ألّفه الباحثان ستيفن م. شاكر وألن ر. وايس. وبحسب هذين الباحثين اللذين إقتبسنا عنهما هذه الأمثلة، صنعت شركة من الدورادو، «نظم الدفاع الآلي» عربة تزن عجلاتها طنين «الجوّال» prowler لتقوم بمهام حارس.

الجوّال

يمكن أن يستخدم الجوّال من على بعد ثلاثين كلم. هذا الجسم الممتلىء بالحواسيب وآلات التصوير «الفيديو» المتحرّكة،

يمكن أن يجول عبر معسكر أو أن يسهر على مدخله. وهو مزوّد بأجهزة تصويب تعمل بأشعة الليزر وأدوات أخرى تسمح له أن يتموضع، وخصوصاً الكواشيف التي تشير إلى التغيرات فوق الأرض التي تجتازها. ومدير العمليات عن بعد «يرى» ما تكتشفه آلات التصوير التي تكتسح المنطقة موضوع الحراسة.

ويمكن أن يزوّد الجوّال أدوات رؤية ليلية، scanner تعمل بالأشعة ما تحت الحمراء، برادارات وكذلك بكواشيف الحركات الكهرمغناطيسية وبمؤشرات الزلازل. فضلاً عن مروحة واسعة من الأسلحة. وقد إقترحت «بكتيل ناشيونال» وهي شركة عملاقة تعمل في صناعة الأسلحة الدفاعية أن يستخدم «في مهام أمنية لحماية منشآت في بلد في الشرق الأوسط».

والمعني بهذا البلد إسرائيل رغم أن لديها مصنع برمجة غير بعيد عن البحر الميت يصنع أدوات خِراطة معدّة للتصدير. وقد إستخدمت الآلات المبرمجة لأغراض عسكرية من نوع RPV ضد سوريا في لبنان في 1982، كما إستخدمتها في عمليات ضد المقاومة واغتيالهم. ففي إحدى الحالات، لحقت طائرةٌ، مُقادة عن بعد، سيارةً تنقل رجالاً مدنيين إلى أن أُعطي الأمر بالقيام بغارة جوية لقصفهم.

آلة الرعب المبرمجة

لكن وبحسب ما يلاحظ الباحثان شاكر ووالیز «المقاومة العنيفة مزوّدة بوسائل أكثر تطوراً لمجابهة التقنية الآلية». وبهذا المعنى يستشهدان بحالة آلة موجّهة عن بعد لتفكيك قنبلة، إلا أنّ ثوريين «توصلوا للسيطرة على إذاعة مدير العمليات وبالتالي

استخدام الآلة المبرمجة ضده. وكان يقتضي لحظات ليطير بآلته الخاصة».

يتابع المؤلفان: «دونما خوف من مهمام إنتحارية تستطيع الآلة المبرمجة أن تكون [...] بمثابة مهاجم إنتحاري. واللجوء إلى مقاتل آلي لا يفوته زرع الرعب والقلق في قلوب الأعداء ويعطي للمقاومة الدعاية والنجاح اللذين تفتش عنها».

وحتى الآن، لم نتكلم إلا على الآلات المبرمجة التي «يظل الإنسان حاضراً في دائرة عملها» وهي ليست إلا الخطوة الأولى بل نصف خطوة في السير نحو آلات مبرمجة مستقلة بذاتها أكثر تقدماً، وهي موضوع خلاف كبير جداً. والآلات المسيّرة عن بعد ليست بالمقارنة معها سوى نصف ذكية. إنها نظم ذكية جداً مثل الصواريخ المتوسطة توماهوك التي، بعد أن تُطلق تكفّ عن تلقي تعليمات، إذ أنّها مبرمجة مسبقاً لتنقاد بطريقة مستقلة.

المرحلة الأخيرة هي مرحلة الأسلحة التي ما إن «تُولد» أو تُطلق حتى تأخذ أكثر فأكثر قراراتها الخاصة. إنها الأسلحة التي تُدعى «المستقلة بذاتها»، ويؤكد مارفين إس. ستون المدير العام للقسم الالكتروني والتقني في TRW، أنّ في المحصّلة النهائية «ستصبح كل الأسلحة أكثر استقلالاً ذاتياً».

المشكلة مع الأسلحة المبرمجة المأمورة عن بعد، أنها مرتهنة باتصالات سريعة العطب تربط رجالاً بنتائج تلقائية من ذواتها، ليست قليلة الكفاءة ولكنها حساسة جداً. فإذا تعطل الاتصال، أو إذا توصّل الخصم لتشويشه، وتخريبه، أو أن يستخدمه، تصبح غير مفيدة بل قنبلة تنفجر في يد مطلقها.

وللآلات المستقلة ذاتياً ميزة أخرى هي السرعة، إذ تستطيع أن تأخذ قرارات أسرع من الإنسان: وهذه نقطة قوة أساسية في الوقت الذي تتسارع فيه الحرب. ويلاحظ شاكر ووالز بهذا الصدد بأن مختلف أجزاء نظام الدفاع المضاد للصواريخ «ينبغي أن تتبادل المعطيات بسرعة، لصد هجوم استراتيجي، بينما لا يستطيع الرجال أن يساهموا كمتخذي قرار «في المواقع».

وإذا أمكن أن يُعهد إلى الآلات اتخاذ قرارات بشكل مستقل ذاتياً، فالأفضل أن تكون فائقة الذكاء. من هنا بدأ البحث لإبتكار آلات قادرة على استخلاص التعاليم من تجربتها. وقد ابتكرت شركة Us Naval Research Laboratory برنامجاً معلوماتياً بحسب أخبار الدفاع Defense News «يسمح لعربات آلية مبرمجة أن تصدر أحكاماً بدائية وتتعلم كيفية مواجهة ظروف غير متوقعة». واختباره بجهاز إبتكار المسائل الصوري للطيران Dimulateur de vol، تعوّد البرنامج المعلوماتي أن يجعل F/A - 18 تحط فوق جسر حاملة طائرات بنسبة 100% من النجاح. وهذا البرنامج المعلوماتي نفسه سمح للطائرة «أن تفلت بسهولة كبيرة من الصواريخ المضادة للطيران: إذ ارتفعت نسبة النجاح من 44 في المائة إلى 99 في المائة».

وهو بحسب أنصار الترسانة المستقلة ذاتياً، يقدّم أفضل مستوى من الأمن وسرعة عالية، وفي بعض الحالات يستخلص دروساً من التجربة. وهذه الترسانة تتميّز عن الآلات الموجّهة عن بعد بامكانية ربط أسلحتها لتشكل نظماً عملاقة.

وكما كانت قد صُمّمت في الأصل، يمكن أن تعتبر مبادرة

الدفاع الاستراتيجي، شبكة أقمارها الاصطناعية العالمية وكواشيفها وقواعدها الأرضية بمثابة «آلة ضخمة مبرمجة» مستقلة ذاتياً، تعمل على الأقل في بعض أجزائها بشكل مستقل ذاتياً. هذه المشاريع نفسها قلّما نقّبت تحت سطح الممكنات.

ووكالة مشاريع الأبحاث المتقدّمة في مجال الدفاع التابعة لمجلس الشيوخ DARPA المستقلة كلياً عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي IDS، بدأت منذ سنوات بتمويل أبحاث عربات قادرة أن تقرّر بنفسها. وقد اهتمّ برنامجها SHARC بالدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعة من العربات المبرمجة التي يتصل كل منها بالآخر. وحتّى يمكن تصوّر أن ينبثق منها نوع من «الوعي» الجماعي أو شبه توارد الخواطر.

خصوم الآلات المبرمجة

هذا يشرح، ربما، على الأقل جزئياً المقاومة التي يلقاها دعاة الآلات المبرمجة. وهنا أيضاً ثمة شبه مع الاقتصاد المدني. فالبرمجة الآلية ـ العسكرية تبدو، كما في عالم الأعمال، كتهديد لمصالح مكتسبة. ولنستشهد مرة أخرى بـ شاكر وواليز: «الأتمتة في المصنع تهدد باستبعاد العمال اليدويين [...] كما أنّ ذوي المراتب العالية الذين يديرون في الغالب يدوياً نُظم أسلحة، سيتهدّد بعض أدوارهم بسبب الإدخال المحتمل لجسم آلي، وستكون مقاومتهم، على الأرجح، أكثر شراسة مما كانت في المصانع.

وفي الولايات المتحدة، يلاحظان «أن جنرالات سلاح الجو يجندون كثيراً من الطيارين. أما في سلاح البحرية، فيحتل الطيارون وآمرو السفن قمة المؤسسة. وتعود القيادة في سلاح البر، في

الوقت الراهن، بشكل خاص إلى الرجال المرتبطين بالمقاتلين. وقس على ذلك في المؤسسات العسكرية في الدول الأخرى. إذ من النادر أن يصل إلى قمة السلطة المخططون، ضباط المخابرات، ضباط الاتصالات، مسؤولو المشتريات والمتخصصون الآخرون الذين لا يشتركون في المعارك». إلا إن الانتقال إلى حرب الموجة الثالثة وخصوصاً الانتقال إلى البرمجة الآلية يستطيع أن يغيّر كل ذلك، ويقضم المكاسب الصغيرة وسلطة الضباط الذين يقودون اليوم النظم التي يسيَّرها رجال.

وهناك على الدوام من يهتم للمرافعة ضد الآلية المبرمجة والاستقلالية الذاتية. فخصوم الآلات المبرمجة يعترضون بأن الأسلحة المبرمجة لا تستطيع التكييف مع العديد من التغيرات المفاجئة التي تحصل في ميدان القتال. فهل يمكن استكمال كل مرحلة بامكانات التدخل المساعد؟ ما هي أخلاقية الآلة القاتلة التي يمكن ألاّ تكون قادرةً على التمييز بين عدو خطر وعدو يحاول دونما أمل، الإستسلام؟ ألا يمكن لإضطراب وظيفة الأسلحة المبرمجة أن تسبّب مخاطر بلبلة وتطلق تصعيداً لا يمكن إيقافه؟ هل البرامج البشرية ذكية إلى حدٍ يمكن معه التصور المسبق لكل التغيرات المحتملة الوقوع في ساحة القتال والرد عليها؟

هذه هي بدقة نقطة إنطلاق عرض الدكتور فولامور (الدكتور سترانجلف). ألا يعني وضع الإنسان خارج دائرة عمل الآلة المبرمجة، المغامرة بحرب يفلت زمامها؟ أنصار الآلة المبرمجة يثبتون ـ ما لم يكن يعرفه الجمهور ـ أن بعضاً من الأسلحة النووية الأكثر فتكاً مرتهنة منذ فترة طويلة إلى مكوّنات على شيء من الاستقلالية الذاتية. إذ كانت السرعة والخطر المرتبطان بهجوم نووي

كبيرين، بحيث أن إمكانية الردع لم تكن ممكنة دون اللجوء إلى هامش ما من الاستقلالية الذاتية. وعلى الرغم من ذلك، لم نفجع بحادث ولا بإطلاق غير مسيطر عليه لأسلحة ذرية من فجر العصر النووي الذي مضى عليه نصف قرن. والرجال الذين يتخذون القرار - هل من الضروري التذكير بذلك - يمكن أيضاً أن يفقدوا صوابهم.

إلا أن ذلك لا يقنع كل الناس. والفرق كما يقال، هو أنه إذا فقد الرجال صوابهم، يظل هناك وقت لإيقافهم أو للحدّ من عواقب قراراتهم. ولا يكون الحال هكذا بدون شك إذا زوّدنا نظم الأسلحة المبرمجة بذكاء بشري متفوق، وإذا أعطيناها سلطة القيام بخيارات فورية، وأن تعلّم بعضها بعضاً وتتصل في ما بينها.

يمكن لأفضل مصمّمي الآلات المبرمجة أنفسهم أن يرتكبوا أخطاءً، وقد حصل لهم ذلك. ولا يستطيع فريق المصممين الأكثر ذكاءً أن «يفكروا بكل شيء». والخطر يكمن في نقصٍ في جهاز السلامة الإيجابية، وبعدم إمكانية مواجهة خطأ، مفاجأةً أو أمر طارىء: وبالتحديد الظاهرات التي تتكاثر في «ضباب الحرب»، بحسب تعبير كلاوسفيتز.

وقادت هذه الاعتبارات المشؤومة معلوماتيين لامعين ليعلنوا عداءهم الكامل لآلة البرمجة العسكرية. لكن الحقيقة ليست واضحة، فعدد التشكيلات المتصورة - نظم تجمع إدارة العمليات عن بعد إلى درجاتٍ مختلفة من الاستقلالية الذاتية - لا نهائية تقريباً. ولمثل تلك التشكيلات حظ كبير في التكاثر في بداية القرن الحادي والعشرين. وسواء كنا مستعدين أم لم نكن، فإن الآلات

المبـرمجـة، مثـل الأقمـار الاصطنـاعيـة، الصـواريـخ، والحـرب المتخصّصة ستجد مكاناً لها في شكل الحرب الناشئة من حضارة الموجة الثالثة.

ودفع النقاش حول الأسلحة المستقلة ذاتياً إلى منتهى نتائجه يقودنا إلى ماوراء الماوراء. وإذا كان لا بد للأعمال في تخوم الآلة المبرمجة العسكرية أن تتقاطع مع الأبحاث الراهنة في ميدان علوم الأحيـاء (البيـولـوجيـا) والتطـور التلقـائـي computational، فكـل الرهانات الراهنة ستكون خاسرة. إذ أن باحثي مشروع «الحياة الاصطناعية» في المختبر الوطني في لوس ألموس يدرسون نظماً إصطناعية تقلّد النظم الحية التي تتطور وتكتسب الوسائل لتنقاد بشكل مستقل. ولا يكفّ العلماء الذين يعملون في هذا الميدان عن إبداء قلقهم من عواقبه الأخلاقية والعسكرية. ودوين فيرمير، الفيزيائي السابق في لوس ألموس، الذي ترك المشروع المذكور لينشىء شركته الخاصة، يفترض، في مقالة كتبها بالاشتراك مع أليتا دا بيلين، «أنه حين تُبتكر آلات حرب قادرة على التوالد، فسيصبح من دون شك من غير الممكن تفكيكها، حتى لو غيّرنا رأينا [..] - إذ يمكن أن تلفت كلياً من سيطرتنا.

سنجد في الفصل المقبل بعض «آلات الحرب القادرة على التكاثر». ولكن، وقبل أن تصبح تلك الآلات جاهزة، هناك سؤال يجب طرحه: كيف وإلى أيّ مدى يمكن أن نطبّق على السلام كما على الحرب خلاصة عمل المخيلة والذكاء البشريين المستثمر في الآلة المبرمجة؟ هل يمكن أن تساهم الآلة المبرمجة في الحرب - المضادة في الموجة الثالثة بمقدار مساهمتها في الحرب؟

الفصل الثالث عشر

أحلام ليونارد دافنشي

كان هناك عقول مبدعة تخيّلت أسلحة المستقبل قبل أن يلهو ليونارد دافنشي بفكرة الآلات الطائرة بزمن طويل، وكذلك قبل الروّاد المدهشين للدبابة والصاروخ والسهم الناري.

واليوم، على الرغم من تخفيض المصاريف العسكرية في بلدان عدة (ولكن لم يحصل ذلك فعلياً في أي بلد)، فما زالت المخيلة العسكرية تعمل بكامل طاقتها. وإذا ما سألنا عسكريين فطنين عمّا ستحتاجه قواتهم في السنوات المقبلة، فإنهم سيخرجون من دروجهم لائحة مدوّخة من أسلحة الحلم. والقليل منها سيرى النور فعلياً، ولكن بعضها سيتحقق ويلعب دوره في حرب الموجة الثالثة.

معظم الأمم تريد اليوم أسلحة ذكية، بدءاً من الكاشوف. ومخططو الجيش الأمريكي متعطشون لكواشِيف من الجيل المقبل قادرة على التعرّف إلى أهداف ثابتة أو متحركة حتى مسافة تتراوح بين 800 كلم و 1600كلم. وبمثل تلك الآلات ستتزود الطائرات والعربات الفضائية، ولكنها ـ وهذا يهم أكثر ـ ستوضع تحت السلطة اللامركزية لقيادات القوات في مسرح العمليات التي تستطيع تغيير

موضعها بحسب حاجاتها وجمع المعلومات التي تقدّمها لها. وهذه الكواشيف الذكية المقدّر أن تعمل في مستقبل قريب، قد تجمع أو «تخلط» معطيات صغيرة جداً من كل نوع، تركّبها وتتحقّق منها مستعينة بقواعد معطيات من كل نوع. وقد ينجم عن ذلك أفضل إنذار مبكر، وتحديد أكثر دقة لهوية الأهداف وأفضل تقدير للخسائر. وهكذا فالأولوية المطلقة هي للكاشوف.

وفي ميدان المعركة، يتمنّى الجيش أن يستبدل الألغام الجامدة، والغبية بألغام ذكية لا تنتظر أن تجري فوقها دبابة عدوة. وبدلاً من ذلك، فإن «لغم الحلم» يجتاح سمعياً محيطة ويقارن ما بين هدير المحرك وضجة الأرض بلائحة لأنواع عدة من العربات، فيحدّد هوية الهدف، ويحدّد موضعه بواسطة ملتقِط يعمل بالأشعة ما تحت الحمراء ثم يطلق شحنة مناسبة.

ويتصور أيضاً الجيش البري «تصفيحاً ذكياً» لدباباته فعند إقتراب قذيفة من الدبابة، تقيس شبكة من الكواشيف المركّبة على الغلاف الخارجي لتلك الدبابة نوع الذخيرة وتحدد نوعه، وتنقل فوراً المعلومات إلى حاسوب على متن الآلية نفسها، فيفجّر «قرميدات» صغيرة جداً لتحويل الشحنة المهدّدة أو تدميرها. ومثل هذا التصفيح المتقدّم يتجنّب الشحنات الحركية Cinétique أو الكيميائية.

وهناك مخططون آخرون يتخيلون ميدان معركة كهربائي كلياً، معلنين نهاية عصر البارود في مجال المدفعية. وفي هذا الإستعراض، الكهرباء تدفع القذيفة والإلكترونيك يقودها إلى هدفها. وستعمل كل العربات بالطاقة الكهربائية، وسيعاد شحنها، ربما بواسطة طائرات تحلّق فوقها مرسلةً إليها الطاقة الكهربائية.

مجموعة هوليوودية

الجنـــدي نفســـه سيخضـــع لإعـــادة صيـــاغـــة مفهـــوميـــة Reconceptualise وبحسب جنرال فرقة، جيري هاريسون، المدير السابق لمختبرات البحث والإنماء في سلاح البر الأمريكي، يجب التوقف عن النظر «إلى الجندي كشيء نعلّق به بندقية أو إذاعة وإنما ينبغي النظر إليه كنظام».

يخضع تصوّر - Solider Integrated Protective Ensemble - SIP (أي مجموعة الحماية المدمجة للجندي) للدراسة. وهو كناية عن «بذلة» قد يضمن حماية ضد الأسلحة النووية، الكيميائية أو البيولوجية، ويقدّم للجندي نظارات للرؤية الليلية وموجّه طيران. وقد يضم أيضاً نظام تسديد يتبع حركة العين بحيث تصوّب البندقية تلقائياً في الإتجاه الذي ينظر إليه الجندي.

كل هذه الأجهزة وغيرها ستدمج في بذلة تخرج مباشرة من قسم الملابس الخاصة في هوليوود: بذلة الهيكل الطائر ذكية، تعرف القيـام بمهمـام الجنـدي المتكـرّرة وتستسلـم دونمـا إنقطـاع للعـب دوره... بذلة تضاعف قوة من يرتديها. «أريد إدخال هذا الشاب في نوع من بذلات الهيكل الطائر تسمح له بالقفز مرة واحدة فوق بنايات عالية» يضيف الجنرال هاريسون. وفي ذلك إشارة واضحة إلى الرجل الطائر «سوبرمان».

لكن الجندي الذي يجد نفسه داخل هذه المجموعة الذكية، ليس شخصية من الرسوم المتحركة ذا بنية هائلة ورأس طائش. إنه رجـل ذكـي ـ أو امـرأة ذكيـة ـ قـادر علـى معـالجـة كميـات مـن الملعومات، وعلى تحليلها والتصرف بالتالي بمهارة.

وقد حمل باحثون على محمل الجد وإلى حدٍ كافٍ هذه الرؤية لجندي على غرار سوبرمان أو شوارزنجر ـ أو بشكل أكثر دقة على غرار تيرميناتور ـ ليشكلوا مجموعة عمل حول هذا التصوّر في مختبر الهندسة البشرية لسلاح البر في أبردين في ماريلند.

وبحسب جنرال فرقة، ويليام فورستر، مدير إحتياجات المعركة في البنتاغون، فإن الهدف الأخير من الأعمال حول الـ SIPE هو «زيادة فاعلية الفرد ليكون هناك حاجة إلى عدد أقل من الجنود. فكلّما قلّ عدد الجنود "ذوي البشرة الناعمة" المكشوفين قلّ عدد الضحايا».

وسواء أكان ذلك خيالاً علمياً أم لم يكن، يلاحظ فورستر، «يجري الحديث كثيراً عن الهيكل الطائر أو الرجل الطائر Exo- Man، وإن كان في ذلك شطط، فإن كل تلك الأشياء هي من إختصاص علوم الفيزياء المعروفة.

غزوة «نِمال»

إطار القوانين المعروفة يكشف عن إمكانات أكثر أهمية أيضاً. الميكرو ـ آلات مثلاً، التي سُجلت منذ فترة قصيرة براءة إختراع أُولاها: هذا المحرك الكهربائي الذي يقلّ طوله عن المليمتر والذي، بحسب الأستاذ جوهانس ج. سميتز يستطيع أن يقود آلة مبرمجة بحجم النملة.

«تخيّل ما تستطيع أن تفعله بنملة إذا كان بإمكانك أن توجهها» يشرح سميتز، المهندس الكهربائي في جامعة بوستن والذي يملك براءة إختراع المحرك الجديد. «تستطيع إدخالها إلى مركز قيادة

المخابرات المركزية الأمريكية CIA». والطاقة الضرورية لتحريك هذه الآلة الصغيرة المبرمجة يمكن أن تأتي من طاقة متناهية بالصغر يحوّل الصوت إلى طاقة.

ولا يحتاجنّ أحد إلى مخيلة كبيرة ليقدّر ما يمكن أن تفعله غزوة نِمال مبرمجة بتجهيزات رادارات العدو، بمحركات الطائرات أو بمركز معلوماتي.

لكن تظل هذه الميكرو الصغيرات آلات عملاقة هائلة وثقيلة بالمقارنة مع النانو ـ آلات (النانو هو جزء من مليار من الوحدة) المستقبلية. ولئن كانت الميكرو ـ آلات صغيرة بحيث يمكنها معالجة الخلايا، فإن النانو آلات تستطيع معالجة الجزيئات Molécules التي تتألف منها. وقد توجد نانو ـ مبرمجة صغيرة تعمل في الدم البشري مثل الغوّاصات في البحار، ويمكنها أن تقوم بأشياء عدة، بينها عمليات جراحية على المستوى الجزيئي.

وقد بدأ العمل في النانو ـ تقنية في الولايات المتحدة واليابان حيث كرّس الباحثان يوتارو هاتامورا وهيروشي ميروشيتا دراسة مزاوجة مباشرة بين العالم الـ مانومتري والعالم البشري. وبحسب بحث أُجري مع 25 إختصاصيّاً في النانو ـ تقنياً، فمن الآن وحتى ما بين 15 سنة و 20 سنة، لن يكون بالإمكان إبتكار أجسام بمستوى جزيئي (من جزيء والجزيء يساوي ذرات عدة) فقط، وإنما سيمكن أيضاً جعلها تتكاثر: أي بمعنى آخر سيمكن تربيتها.

نقترب هنا من «آلات الحرب التي تتكاثر» التي سبق ذكرها في الفصل السابق. والكواشيف الذكية التي تكلمنا عليها حتى الآن، مثلاً، هي نتائج مباشرة للتقنية الراهنة.

ولكـن مـن الآن وحتـى جيـل، يشـرح فيـزيـائـي مـن رانـد كوربوريشن Rand Corporation «سنبدأ برؤية كواشيف [...] قادرة أن تتطفَّل على نظم الاتصالات، أو كواشيف تستطيع أن تنام عشرين سنة وهي تنبض، وتكون مستعدة لمعاودة عملها. ويمكن أن تكون بحجم حبة رمل صغيرة تلمع تحت الأرض».

تصوّروا إذن كواشيف وألغاماً فائقة الذكاء يكاد حجمها لا يتجاوز بضعة نانومترات وقادرة، كما سبقت الإشارة، على التكاثر. ثم تخيّلوا عرضاً يقضي بأن ينشرها شرطي عالمي تحت أرض دولة غير مرغوب فيها ويبرمجها لتتكاثر حتى تبلغ كثافة معينة في مناطق حساسة عسكرياً. ويمكن أن تسلّح هذه الألغام، غير القابلة للكشف تقريباً وغير الهجومية من الخارج بذبذبات صغيرة من الطاقة، وفي هذه المرحلة ستكون الدول العظمىٰ مُطالبةً بإقفال مصانع أسلحتها تحت طائلة تفجير كل قواعدها العسكرية، إلا إذا لم يعد الخصم برمجتها، أو إذا استمرت في النمو والتكاثر. وليس كل ذلك، بالتأكيد، سوى محض خيال. ولكن كذلك كانت أيضاً حالة آلات ليونارد الطائرة التي رسمها.

آفة خارقة

ما من أحد بحاجة إلى انتظار النانو ـ تقنية المتكاثرة ذاتياً لمجابهة أهوال جديدة. ولكن وقبل تبلور مثل ذلك المنظور بوقت غير قصير، فإن نشر المعرفة العلمية التي تتقدم بخطى عملاقة توشك أن تحوّل الترسانة الكيميائية والبيولوجية التقليدية إلى «قنبلة الفقراء الذرية».

فـي كـانـون الثـانـي (ينـايـر) 1993، وبعـد ربـع قـرن مـن

المفاوضات، إجتمع في باريس 120 بلداً ليوقّعوا إتفاقية حول الأسلحة الكيميائية. وكان كل هذا العالم الصغير فخوراً بنفسه. ومن حيث المبدأ، يمنع نص الإتفاقية إنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها. وقد أُنشئت وكالة (OPCW):
L'Organization for the Prohibition of Chemical Weapons
خصيصاً لمراقبة تنفيذ الاتفاق وسيكون لمفتشيها سلطة أكبر من تلك التي تملكها حتى الآن الوكالة العالمية للطاقة الذرية (AIEA). إلاّ أن واحداً وعشرين عضواً من الجامعة العربية رفضوا توقيع النص ما دامت اسرائيل ترفض توقيعه، والعراق لم يرسل أيّ ممثل إلى الاجتماع. كما أن إسرائيل رفضت الكشف عن برامجها الكيماوية فضلاً عن المنشآت النووية. والاتفاقية لم تصبح سارية المفعول إلا بعد مضي ستة أشهر على إقرارها طبقاً للأصول الواجبة من قبل 65 بلداً.

وروسيا نفسها التي حلفت أغلظ الإيمان بأنها ستزيل الأسلحة الكيميائية، أوقفت أخيراً العالمين، فيل ميرزاينوف وليف فيودورروف بتهمة إعلانهما للصحافة أن مختبراً في موسكو أنتج سلاحاً كيميائياً جديداً، بعد أن كان الرئيس الروسي بوريس يلتسين إتفق مع الأمريكيين على إزلة مثل تلك الأسلحة.

أما بالنسبة إلى معتمدي الحرب البيولوجية ـ وهي مِن نواحٍ عدة، أسوأ أسلحة التدمير الشامل ـ فإننا نعرف اليوم أن الإتحاد السيوفياتي كان قد استمر في العمل على أسلحة هجومية بيولوجية بعد توقيع معاهدة العام 1972 التي تحظر هذا النوع من الأسلحة، وبعد أن نفى ذلك بشكل قاطع غورباتشوف، وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي الذي أخلى المكان لروسيا، وحتى بعد أن أمر يلتسين علانيةً بإيقاف الحرب الجرثومية. وهذه الأعمال قامت ـ وما زالت

تقوم أيضاً، ربما ـ على إبتكار، بواسطة هندسة الجينات قادرة على القضاء على نصف سكان مدينة صغيرة في أقل من لمح البصر.

وفي بلد ممزّق سياسياً وعلى حافة الفوضى، من هو سيد الميكروبات المرضية التي تمكث دون شك في مختبرات الإتحاد السوفياتي سابقاً؟ وهل هي حقاً في مكانٍ آمن؟

وقد طالب السوفيات في العام 1976بمنع عالمي للأسلحة الغرائبية. وفي تلك الفترة، حذّروا من الامكانية الكريهة للأسلحة العنصرية المعبأة على مستوى الجينات لتكشف وتبيد فقط أفراد مجموعات إتنية معينة: السلاح الأخير للإبادة في حرب الأعراق، وكان بوريبيك، مدير معهد الأبحاث السويدي للدفاع الوطني، لاحظ في العام 1992 أننا في اليوم الذي نستطيع فيه تحديد هوية تغيّرات الـ ADN (الحمض النووي الريبي المنقوص الأوكسجين) لدى مختلف المجموعات العرقية والإتنية، «سنستطيع أن نحدّد ما الذي يميّز العنصر الأسود عن العنصر الأبيض، الشرقيين عن الغربيين، السويديين عن الفنلنديين، وان نبتكر عاملاً agent مرضياً، لن يقتل إلا مجموعة» محدّدة جيداً. ويمكن أن يتخيل المرء الاستخدامات التي تجعل من تلك التقنيات «مطهراً إتنياً» في المستقبل.

والإنذار المعلن المتعلّق بالترسانة العرقية يكتسب خطورة جديدة في ضوء مظاهر التقدم العلمي الحديث المرتبط بـ المبادرة بصدد الجينوم (مجموع صبغيات الذكر أو الأنثىٰ) البشري التي حدّدت مهمتها باختراق أسرار الـ ADN (الحمض النووي الريبي المنقوص الأوكسجين) وبعد خطوة واحدة يمكن تصور اللجوء إلى الهندسة البيولوجية أو إلى الهندسة الجينية لتغيير الجنود أو لتربية

«أشباه ـ بشر» مرصودين للقتال. رائع؟ دون أي شك. وذلك لم يعد خارج نطاق الممكنات.

ثم هناك الترسانة البيئوية (الإيكولوجية)، فعندما اشتعلت آبار النفط في الكويت أدّت إلى ما ما فعله الرومان حين ملّحوا حقول قرطاجة، أو الروس في أريافهم الخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ تابعوا سياسة «الأرض المحروقة» ليحرموا المحتل النازي من المواد الغذائية، وكما فعل الأمريكيون باستخدامهم مواد تسقط أوراق الغابات في فيتنام.

تلك أعمال بدائية بالمقارنة مع بعض ما يمكن تخيّله من أسلحة بيئوية متطورة. مثلاً، إحداث هزّات أرضية أو ثورانات بركانية عن بعد من خلال بعث بعض التموّجات الكهرمغناطيسية، تحويل بعض الرياح، إرسال بواسطة ناقلة حشرات مغشوشة جيناتها لتخرّب زراعة معينة، استخدام أشعة الليزر لإحداث ثقب بحسب الطلب في طبقة الأوزون فوق أرض الخصم وحتى تغيير المناخ.

منذ 1977، لاحظ ليستر براون من معهد ورلد وتش (أحد أهم المجموعات التي تبحث في البيئة في واشنطن) أن «الجهود المتعمّدة لتغيير المناخ أصبحت أكثر فأكثر متواترة» فاتحة منظور «حرب مناخية، في حين أن البلدان التي تشكو من حاجة طارئة إلى زيادة إنتاجها الغذائي، بدأت تتنازع الهواطل المتوافرة». وبدا حتى الآن إحداث تغييرٍ مناخي على مستوى صغير أمراً في منتهى الصعوبة، لكن ذلك لم يضع حدّاً للمراهنة على تغييرات على مستوى كبير جداً. فالنقاشات حول تحمية الأرض تستحضر الصورة المرعبة لارتفاع سطح البحر عبر العالم بمقدار ذوبان الجبال

الجليدية في القطبين الشمالي والجنوبي.

كانت المشكلة الاستراتيجية التاريخية لروسيا على الدوام، إفتقادها إلى مرافىء يستطيع أن يرسو فيها أسطولها. وإذا كانت تمتلك سواحل هائلة، فإن معظمها يقع في الشمال السيبيري. فالمياه غير قابلة للإستخدام بسبب الجليد، والأرض مكسوة بالجليد. إلا أن هناك أنهاراً من المياه الباردة تأتي من سيبيريا لتصب في المحيط المتجمد الشمالي. وكان مشروع لينين يقضي إذن بحصرها وتحويلها إلى الجنوب، ما يطلق كميات كبيرة من الطاقة المائية ـ الكهربائية لتطوير الصناعة، وتدفئة المناخ السيبيري، وبالتالي زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. والحدّ من تدفق المياه الباردة في المحيط، يغيّر في الواقع، نسبة ملوحته ويؤدي إلى تذويب الجليد، وهو ما يفتح إذن مرافىء أمام البحرية الروسية ويوصلها بمرافىء العالم الأخرى.

ولئن لم يتحقق شيء من هذا المشروع، فإن الإتحاد السوفياتي إستطاع أن يعرض أيضاً على الولايات المتحدة في العام 1956 مشاركتها في بناء سدٍ عبر مضيق بهرنغ. وكان الهدف من المشروع، كما في خطة لينين، تحمية المحيط المتجمد الشمالي. وكانت مضخات ذرية ستدفع المياه باتجاه الشمال، فتستفيد هكذا الشواطىء الروسية وشواطىء آلاسكا.

يقال إن الولايات المتحدة إنتهت إلى رفض المشروع، بعد أن اعتبر خبراء البنتاغون أنه سيغرق كل الساحل الغربي الأمريكي، إذ أن مستوى المياه سيرتفع قرابة مائة وخمسين سنتم من كاليفورنيا الجنوبية حتى اليابان.

لم يحتر الإتحاد السوفياتي في أمره، وإنما قدّم عرضاً مشابهاً لليابان، ولكن هذه المرة لتحمية بحر أخوتسك. وهذان المشروعان يقدّمان فوائد إستراتيجية مهمة لسفن وغواصات الأسطول الروسي.

إن الاتفاقات الدولية تحظّر استخدام التقنيات لتغيير البيئة، كما يترك تأثيرات سلبية على المناخ العام أو مخاطر دائمة، سواء كان هذا الاستخدام للإفادة العسكرية أو غيرها «لكن المسؤولين السياسيين والعسكريين، لا تقلقهم قراءة هذه المادة من معاهدة جنيف بشأن التسلح حين يختارون هدفاً عسكرياً، ومن المرجح أن تفتح تقنيات الموجة الثالثة آفاقاً جديدة لتدمير البيئة إذا لم يتسنّ لها منذ الآن الانتباه لهذه المخاطر والعمل على تلافيها.

إن شكلاً جديداً من حرب الموجة الثالثة، أخذ يرى النور، فهل يمكن الاقتناع جدياً أن معالجات الأمس ما زالت صالحة لتلافي المخاطر الجديدة؟ في جلسة أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميركي، كان موضوعها الأمم المتحدة، سئل نورمان كوزان Normans Cousins الكاتب والمناضل المعادي للتجارب النووية، ما يجب أن يتم عمله لمنع استخدام الأسحلة النووية فأجاب مقتولاً من اليأس «كان على العالم أن يهتم بهذا الموضوع قبل ثلاثين سنة». وبدورنا نشهد اليوم قلقاً مشابهاً من أسلحة الثلاثين سنة المقبلة، ولا شك أن المثيلة نفسها تتكرر، إذ أن محاربي الغد مبتلون اليوم بالحَوَل وفقدان التفكير.

الفصل الرابع عشر

حرب من دون إراقة دماء؟

إكتشفت وسائل الإعلام في العالم أجمع الأسلحة الموصوفة بـ «الذكية» بعد استخدامها للمرة الأولى بعقود عدة، وبعد أن شرح لنا الجنرال موريللي مدى ذكائها بوقت طويل. ووسائل الإعلام لم تكتشف حتى الآن صنفاً جديداً كلياً من الأسلحة، التي تستطيع حين يقتضي الأمر، إمتلاك مدى ذكاء أكبر أيضاً: أسلحة صُمّمت للقتل وإبقاء الناس أحياءً. يمكن تسميتها الأسلحة الصامتة بحيث لا تظهر الدماء في وسائل الإعلام.

لقد دخلنا في مرحلة من التاريخ؛ لنقل منذ خمسين سنة - وصلت فيها الطاقة الإفنائية أقصى درجاتها الخارجية: مرحلة تستطيع فيها الأسلحة النووية على الأقل، مبدئياً، أن تهدّد وجود كوكب الأرض نفسه، حيث الإغراء بزيادة درجة زوال سلاح تدمير شامل، إنقلب على نفسه، حيث أستنتجت القوتان العظميان أن سلاحهما الإستراتيجي كان، إذا أمكن القول، مفرطاً في قدرته الإفنائية. هذه المرحلة هي في الواقع نقطة النفي الجدلي، اللحظة التي يبدأ فيها التاريخ بالإنقلاب.

لا شكّ أن العالم على وشك أن يشهد ظهور سباق تسلح جديد: البحث عن أسلحة تسجّل حداً أدنى لا حداً أقصى في درجة

قتلها. وإذا كان ذلك كذلك، فالعالم يكون قد تسلّف ديناً من ثنائي لم يألُ جهداً منذ سنوات، وفي جو من السرية، لجعل فن الحرب «صامتة» وأقل إفناءً للأفراد إلى حدٍ لا نهائي.

في أيار (مايو) 1993، عرض جانيت رينو، وزير العدل الأمريكي أمام الكونغرس، الدور الذي لعبه مكتب التحقيق الفيدرالي في التجربة الكارثية التي استخدمت فيها القوة لمواجهة مذهب في واكو في تكساس. الحريق الذي أشعل بناء المذهب الداودي تسبّب في موت 72 شخصاً، وأطلق الإتهامات من كل جانب. شرح رينو إلى أعضاء الكونغرس أنه، أثناء التشاورات التي أدّت إلى الهجوم الذي أمر به مكتب التحقيق الفيدرالي، أسفَ لعدم إمكانية استخدام أسلحة «سحرية» غير قاتلة، بحيث يتم إنقاذ بعض الأشخاص وخصوصاً الأطفال الذين كانوا في حوزة الداوديين.

هذا الأمر سيصبح ذات يوم، ممكناً جزئياً بفضل جانيت موريس وزوجها كريس.

جانيت وكريس موريس اللذان يتمتعان بذهن ثاقب وصراحة قوية، ليسا خبيرين بحفظ النظام، بل إنهما منكبّان على الشؤون العسكرية. بادىء الأمر، ليس لديهما أي إعتراض حول أخلاق الدول ـ الأمم وصدقيتها. لن نلقاهما في صفوف المناضلين السلميين الذين يرفعون لافتات لشجب الحرب، وكان يمكن إيجادهما منذ بعض الوقت في الطبقة الأرضية من البنتاغون أو في مكاتب US Global Strategy Council de Washington وهذه هيئة خاصة يديرها راي كلاين مع رجل ذي لحية بيضاء هو المدير المساعد لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA. وفي العام 1950 أيّد «مذكرة ـ 68» **مجلس الأمن الوطني** التي عرفت بالمرحلة

المكارثية الشهيرة، التي جعلت للمرة الأولى من القمع بحجة محاربة المد الشيوعي السوفياتي، المهمة الرسمية للسياسة الأمريكية.

وفي اليوم الذي قررت فيه جانيت موريس وزوجها، أن يكرّسا بعض سنوات من عمريهما للحؤول دون قتل الأفراد في المعارك، ذهبا لرؤية كلاين، صديق العائلة، فأدخلهما في جمعية US Global Strategy Council de Washington وساعدهما في إنشاء مجموعة مستشارين شديدي المراس بينهم جنرال فرقة، كريستوفر أدامس، الرئيس السابق لقيادة أركان القوات الجوية الاستراتيجية، الجنرال إدوارد ماير، الرئيس السابق لأركان سلاح البر ولويل وود، الباحث في Lawrense Livermore National Laboratory لورنس ليفرمور ناشونال لابوراتوري. وهكذا، أخذ الزوجان موريس يعملان بمساندة أولئك ذوي الرتب العائلية، والشخصيات الكبيرة و «الأدمغة»، وذلك على الأقل لبعض الوقت كمحاميين عنيفين وبليغين لنصرة قضية اللا ـ قتل.

جانيت موريس عمرها 47 عاماً : امرأة نشيطة ذات شعر طويل أشيب يتدلى حتى قامتها. وكانت في ذلك اليوم الحار من الصيف حين تعرّفنا إليها، تنتعل جزمة سوداء وترتدي سروال رياضة رمادياً، سترة صغيرة إسكتلندية وتضع على عينيها نظارتي قبطانة شمسيتين. ثرثارة، سادرة، تفكّر وتعبّر بسرعات الكترونية. وكريس ذو التربية الصاحبية هو موسيقي سابق وجد صوته في عالم الحواسيب. متكلّف في لطفه، ورأسه ذو الصلعة الخفيفة يحمل شعراً معقوداً في ضفيرة تمتد فوق رقبته، تبعاً للدُرجة (الموضة) السائدة. ويشكل هذان الزوجان فريقاً ثقافياً متماسكاً جداً.

وفي سياق هجران نظريات التدمير الشامل، يحب العسكريون أن يرددوا اليوم هذه الكلمات الشهيرة لصن تزو: «تحقيق مائة إنتصار في مائة معركة ليس ذروة الخبرة، لكن ما له أهمية كبرى في الحرب هو إخضاع العدو، دون خوض معركة». جانيت وكريس يرفعان هذا الحدس إلى مستوى نظرية إستراتيجية مستحدثة.

باختصار، إنهما يدافعان عن فكرة وجود أو إمكانية أن ترى النور قريباً مجموعة من التقنيات الجديدة التي يمكن إستخدامها لهزيمة عدو ـ وليس مذهباً إنتحارياً فحسب ـ بسفك كمية قليلة جداً من الدم. هذه التقنيات ما زالت متفرّقة، غير مدمجة وخارج الإطار المرجعي للعسكريين، الذين يؤثرون تقليدياً إبادة العدو. وما نحن بحاجة إليه، بحسبهما، هو إعادة كاملة لمفْهمة الحرب كما الديبلوماسية. وهكذا تقضي مهمتهما بإعداد إستراتيجية وعقيدة حرب غير مرئية توصف بـ «اللامميتة» التقنيات التي يمكن أن تستبق، تكشف، تتوقع أو تبطل اللجوء إلى وسائل مميتة للأفراد، وهي في فعلها هذا تخفض عمليات القتل أمام وسائل الإعلام إلى حدها الأدنى.

أخذ الثنائي موريس إذن في وضع اللائحة الطويلة من التقنيات النافعة عسكرياً، والتي تستجيب لمعاييرهما في اللا ـ إفناء. ولتشقّ أي تقنية طريقها، ينبغي أن تكون «ذات ميزانية معقولة، ولا تهدّد حياة الأفراد ولا تشكل خطراً على البيئة». وينبغي ألاّ يكون هدفها الأول «نزع الحياة» من البشر.

وما كان منهما إلا أن يجعلا العالم الآخر مفروشاً بالورود ينبغي أن تتوافر تقنيات «جاهزة مباشرةً، في متناول اليد [..] وألاّ

تكون غالية جداً». ويؤكدان أنّ لائحتهما تستبعد «مشاريع البحث التي تبلغ تكلفتها 800 مليون دولار وتمتد لعشرين عاماً، وباحثها غير ضامنٍ أن تؤتى ثمارها خلال حياته». وإذا كان البعض يعتبرهما مفرطين في تفاؤلهما، فإن الثنائي موريس يردّان أنه يمكن إعداد ترسانة عملاقة من الأسلحة الصامتة «غير المميتة» من الآن وحتى خمس سنوات. وفي تقريرهما لـ Global Strategy Council يصفان تقنيات لائحتهما بأنها تحتاج إلى أكثر من خمس سنوات لتنضج وتتضح.

وأخيراً استبعدوا أيضاً من لائحتهما الأسلحة الكيميائية، البيولوجية أو غيرها التي حُدّد إستخدامها بقوانين وإتفاقيات ومعاهدات عالمية.

مختبرات فائقة السرية

ولا يخفي الثنائي موريس حذرهما إزاء بعض الأعمال المستمرة في المختبرات العسكرية الفائقة السرية تحت راية عدم الإفناء ويمكن، بحسب تعبير جانيت موريس «أن تُبتكر نماذج مشوّهة للأسلحة غير المميتة [. .] أشياء صغيرة وفعّالة مثل [أسلحة] بطبقتين، الأولى تقتصر على أن تصيب بالشلل أُناساً يملؤون قاعة، في حين تتكفّل الثانية في قتل من يتعرّض للطبقة الأولى». وينبغي أن نكون يقظين بشكل خاص حيال كل ما له علاقة بالمواد البيولوجية والكيميائية المرعبة، وتضيف: **غير مميتة**.

والثنائي موريس لا يظلان على غموضهما ويكتبان: «لا يمكن جعل الحرب البشرية نظيفة أو سهلة. الحرب ستظل على الدوام فظيعة».

وبسبب الإنعكاسات العميقة للترسانة غير المميتة، قلّما نندهش إزاء إنقسام الرأي في صفوف الجيش. «يوجد في الجيش فريق مناصر لها بحرارة وفريق آخر يعارضها بعنف». يرى قائد الأركان السابق أدوارد ماير، أحد مستشاري Global Strategy Council؛ أن «الحرب هي بالنسبة إلى البعض من حيث التعريف دموية، واللاإماتة ليست شديدة «الرجولية».

لكن تلك القناعة هي من بقايا أشكال الحرب الغابرة ولا تتوافق مع الأخلاقية والتقنية الناشئتين اللتين تنطويان على شكل حرب الموجة الثالثة. وتستشفّ الروحية الجديدة من خلال كلمات بيري سميث الذي كان محلّلاً عسكرياً على شاشة الـ سي إن إن CNN أثناء حرب الخليج، بعد أن أمضى فترة كقائد مساعد للتخطيط على المدى البعيد لسلاح الطيران الأمريكي: «ينبغي للمحللين العسكريين أن ينظروا إلى ما يتعدّى استخدام القنابل والصواريخ لضرب أهداف محدّدة بدقة. وفي وقت قريب، ستسمح التقنيات من دون شك بتدمير العناصر الرئيسة لهدف عسكري دون أن تقتل جنوداً أو تدمِّر الهدف كلياً. وإذا أمكن جعل دبابة عدوة غير قادرة على الهجوم بمنع محركها من الدوران أو بتخريب حواسيبها الموجّهة للتسديد، يصبح من دون شك بالإمكان ربح حروب بوسائل، هي في جوهرها، غير قاتلة للأشخاص.

العميد جون واردن الذي كان لنظرياته حول القوات الجوية تأثير عميق على الإستراتيجية الأمريكية في العراق، يسهب في هذا المعنى. فصراع الخليج يكرّس، بنظره منعطفاً تاريخياً سجّل تغييراً عظيماً: التخلي عن «التصوّر القديم للقتل» والدخول «في مرحلة إنتقالية حيث يمكن القيام بالعمل بطريقة أكثر فاعلية وبتكلفة أقل في

مجال خسارة الأرواح البشرية، البيئة وحتى الميزانية».

وبعد مضي سنة على نهاية حرب الخليج، إعتنقت وزارة الدفاع على نحو رسمي، فكرة إبتكار تقنيات وإعداد أفكار من أجل حرب «منهجية غير قاتلة» أي: «موت ناعم». كما يقال أحياناً. والاهتمام في تلك الحرب يتزايد، إذ أن شركة US Naval War College صممت على الأقل لعبتي حرب Kriegspiels بيّنتين لخوض معركة دون أموات.

لكن الموجة الأخيرة للإقتطاعات المتسرّعة في المصاريف العسكرية الأميريكية، خدّرت موقتاً المبادرة، إلا أن تخفيض الميزانية نفسه سيشجع البحث عن أشكال للمعركة أقل تكلفة، وأكثر إنتقائية تحديداً.

الأسلحة الصامتة!

من المعروف أنّه تمّ إختبار مولّدات أصوات تحت ـ سمعية متطوّرة، في فرنسا وبلدان أخرى، مُعدّة للاستمرار في مراقبة التجمعات. هذه الأجهزة ترسل موجات صوتية ذات ذبذبة منخفضة جداً تتغيّر إرادياً لإحداث حالات طرش وتقيّوء ونوبات إسهال. وأمكن التحقّق أن هذه التأثيرات موقتة وتتوقّف حالما تُطفأ المحوّلات، كما أنّ ليس لها عواقب مستديمة.

ويستطيع سائقو السيارات الأمريكيون، في الوقت الراهن، تزويد سياراتهم بجهاز صغير لمنع الأيائل من السقوط تحت عجلاتها. ويرتكز الردع تحت ـ السمعي على المبدأ نفسه الذي يرتكز عليه حارس الأيائل. وتعرف تقنيات هذا النوع إنتشاراً أكثر مشهدية أيضاً.

مثلاً، تستطيع قوات خاصة مظلية أو منقولة بواسطة المروحيات، التدخل مباشرة ضد مجموعة مقاومة دون جرح أي شخص. تشرح جانيت موريس: «نعتقد بإمكانية تحديد إجراءات مضادة مهمة، يمكن أن تسمح لجنودنا بمهاجمة منطقة معادية ودخولها دون خسائر، وأن يسحبوا عدواً بعد شلّ قواه أو رهينة من بين مجموعة من الأشخاص [. . .] ثم ينسحبون».

ويضيف الثنائي موريس أنه يمكن تصوّر أن أجهزة حماية أُدمجت مباشرة داخل سفارة، محوّلة كل البناء إلى نوع من الأجهزة الملتقطة والمحوِّلة[1] يبرمج بحيث ينشىء عند الحاجة درعاً إلكترونياً دفاعياً.

ونظراً لاحتمال تكرار عملية السفارة الأميركية في طهران رداً على سياسات البيت الأبيض في بلدان العالم الثالث، يرجح أن تلجأ بعض الدول لاختيار هذه التقنيات سريعاً.

وفي هذا المجال، لا يمكن تأكيد أي شيء، ولكن مجابهة مأزق مثل، مأزق واكو في المستقبل، يسمح على الأقل بتصوّر أن ينصب مكتب التحقيق الفيدرالي حول حرم المذهب مجموعة من المولّدات الصوتية المشلّة ويمنع أي عملية إنتحارية.

وتجاوباً مع هذه الأفكار، يرى ويليام ج. تايلور جي آر، من مركز الإستراتيجية والدراسات العالمية في واشنطن، أن الصراعات البلقانية هي أمثلة نموذجية لضرورة إبتكار أسلحة صامتة. ويكتب

---

(1) جهاز يحوّل إلى البث أو الاستقبال ظاهرة فيزيائية بقصد نقلها: المذياع ومكبِّر الصوت مثلاً هما Transducer, Transducteur .

«تخيّلوا ماذا سيعني أن يستطيع المجتمع الدولي إرسال قوات لتفصل ما بين الأطراف المتقاتلة وتنزع سلاحها [...] بدلاً من قتلها. تخيّلوا ماذا سيعني إذا كان لدى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وسائل أخرى غير الرصاص الكاوتشوكي والغاز المسيّل للدموع». ويلاحظ أن السلطات الأمريكية استخدمت في واكو «تقنيات تعود إلى العام 1928: وكانت النتيجة جحيماً حقيقياً».

أسياد المخدر المنوِّم:

تصوروا الآن عملية إغارة على أي هدف تقوم بها مجموعة مدرّبة، تستطيع استخدام بنادق ليزر لتعمية الحراس موقتاً، ثم ترش موادَّ «مهدّئة» في الغرف قبل أن تقبض على الأفراد المستهدفين وهم دائخون تماماً.

وواقع الأمر أن أسلحة الليزر ليست من بنات الخيال. إنها تستطيع أيقاع الضرر بعتاد العدو البصري والعامل بالأشعة ما تحت الحمراء. وإذا ما استخدمت ضد الرجال، تستطيع أن تعميهم موقتاً، بحسب القوة المستخدمة ، حتى ولو كان الأشخاص المستهدفون يضعـون علـى أعينهـم أو لا يضعـون آلات بصـريـة، مثـل النظـارات الليلية، من النوع الذي يكبّر الضوء. وبحسب لينورد هـ. بيروتس، المدير السابق لـ وكالة الدفاع الأمريكية «هذه النظم تحظى بالدعاية المباشرة لدى جيوش العالم أجمع». وثمة عشرات الآلاف منها قيد التـداول. وكـان الجيـش السـوفيـاتـي قـد استعـان بهـا أحيـانـاً، ضـد المجاهدين الأفغان.

وإذا كانت الموادّ المنوِّمة لا توجد إلا في أفلام جيمس بوند، إلا أنّ لائحة خيارات تقنية غير مميتة رفعها Global Strategy

Council يقترح فيها صنف «المواد المهدِّئة» شارحاً: «إذا كان علينا شلّ رجال ومعدّات، فإن مهدِّئات أو مواد منوّمة مختلطة مع DMSO (الذي له خاصية الإدخال السريع لمواد كيميائية من خلال الجلد وإيصالها إلى الجهاز الدموي) تستطيع تغطية العنف والحد من عدد الضحايا في كل الأمكنة التي لا تستخدم فيها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وفي العمليات ضد العصيانات المسلحة ومظاهر العنف الإثني أو الفتن، بل في حالة العمليات الخاصة، تعتبر المواد المهدّئة تكتيكاً مغلّف القيمة، وتتوقف فعاليتها فقط على دقة أنظمة الإطلاق الحديثة».

ويلاحظ أن كل التقنيات غير المميتة التي وُصفت حتى الآن تتخذ أهدافاً لها الكائنات البشرية. ولكن هناك تقنيات أخرى صامتة تستهدف عتاد العدو، وبرامجه المعلوماتية، يصبح معها عديم الجدوى عدد طائرات العدو، أو دباباته وجودة راداراته، إذ لا يستطيع استخدامها حين يكون بحاجة إليها. وفي الواقع، بقدر ما يمتلك العدو عتاداً، وبقدر ما يكون قد قام بتضحيات للحصول عليها، تكون خسارته فادحة إذا ما تمّ تعطيل ذلك العتاد ولو موقتاً. وهكذا فإن «تعطيل استخدام المعدات» هو تصوّر محوري لنظرية الحرب الصامتة. لنأخذ مثل المضاد للجرّ. كما يشرحه مستند من GSC «المضاد للجرّ يجعل الأرض مزحلقة وبواسطة نظم إطلاق مجوقلة أو عناصر بشرية، يمكن نشر مواد زيتية ليس لها تأثير على البيئة، من طراز تيفلون Téflon، أو رشِّها، وذلك فوق خطوط السكك الحديدية، الانحدارات، مدرجات الهبوط ومدرجات الطيران وحتى فوق السلالم والعتاد، الأمر الذي يتسبّب بعدم إمكانية استخدامها لفترات طويلة». وبخلاف ذلك يمكن لصق الأشياء

لحرمانها من الحركة. «إن العناصر الكيميائية اللاصقة التي تطلق من الجو أو توضع مباشرة فوق الأرض، يمكن أن «تلصق» العتاد في مكانه وتحول دون استخدامه».

يمكن إيقاف محرك أو تعطيله. ومن الممكن أيضاً شلّ دبابات، عربات نقل الجنود المدرّعة وشاحنات، بواسطة ذخيرة خاصة «تُعدي» موقتاً أو تغيّر نسبة لزوجتها بحيث تضر المحرك». وأسلحة ذات طاقة موجّهة تستطيع تغيير بنية جزيئات أهدافها وتسمّر الطائرات بالأرض.

ثمة أيضاً «خلخلة بالمعدن السائل». إذ يمكن خوض نوع من حرب «الكتابة» باستخدام خطّاط أو مِرْذاذ لوضع مادة كيميائية لا لون لها على قطع أساسية من بنية معدنية مثل أعمدة جسر، تجهيزات مطار، مصاعد أو أسلحة. فالسائل يجعلها سريعة العطب، سريعة الإنكسار وبالتالي غير صالحة للإستخدام.

وسنرىٰ في ما سيأتي أنّ تصوّر «منع الاستخدام» بواسطة أسلحة صامتة، يكشف عن إمكانات أوسع بكثير مما افترحته هذه اللائحة الصغيرة. ويكفي الآن الاعتراف بالمدى المتزامن للإفناء بشكل عام. ومن دون شك، لا تعوز الأسباب ليحتدم الجدل حول التكلفة وإمكانية التطبيق التقني للأسلحة الصامتة. ولكن لم يعد مسموحاً العمل كما ولو أنه لا يمكن ابتكار تقنيات جديدة من الموجة الثالثة لتخفيض عدد الضحايا الأفراد إلى الحد الأدنى بين كل الفرقاء. ولا شك أن ليس بمقدورنا استبعاد الحرب من مستقبلنا، ولكن يبدو أن لدينا الوسائل لجعلها أقل مشهدية.

كريس وجانيت موريس نفساهما لا يعتقدان أن من الممكن

وقوع حرب دون إراقة دماء. في كل نزاع مسلح ثمة بالضرورة قتلى وجرحى. وتشرح جانيت: «ستُصابون بخسائر مجانية وأخرى مفاجئة وثالثة عادية، كما سيكون الأمر مع أي شيء ثقيل ترمونه فوق رأس أحد الأشخاص. إننا لا نضمن بيئة تستبعد أي سقوط للقتلى والجرحى.

وليس ثمة مستقبل متوقّع تطرد فيه الأسلحة الصامتة، الأسلحة الصارخة. «إننا لا نقترح وحدات غير مميتة، مجموعات إنتحارية، ولا شيء من هذا القبيل. وهذا ليس بديلاً، في هذا الوقت [..] لقوة تقليدية حيث يتعرض جنودنا للخطر». غير أن مجموعة التقنيات الجديدة الجاهزة - من فيروسات المعلوماتية إلى «المهدئات» - تسمح برصد مبالغ لها بشكل منهجي الأمر الذي يزيد من مفعولها ويجعلنا أقل إرتهاناً للوسائل العلنية. الحرب الصامتة تتسرب شيئاً فشيئاً إلى التفكير. ولكن ينبغي عمل الكثير لإزاحة الحقائق المتأصّلة في الأذهان. في أيلول (سبتمبر) 1992، وبعد سنة من النقاشات الداخلية، نشر الجيش الأمريكي مشروعاً أولياً عنوانه «Operations Concept For Disabling Measures» وكان الهدف منه تخفيض الخسائر بين السكان الموجودين في منطقة تشهد حرباً، وكذلك تخفيض خسائر البيئة والبنية التحتية إلى الحد الأدنى. وقد نصّت الوثيقة على توسيع الأبحاث في إطار برنامج «ذخائر توقع أضراراً جانبية ضعيفة»، ولكن في حزيران (يونيو) 1993، لم تُعر مراجعة المعتقدات الرسمية تقريباً أي اهتمام للحرب الصامتة، فالتصور - كما يبدو واضحاً - ما زال محل خلاف.

إلا أن ما تنبغي الإشارة إليه، هو أن الحرب الصامتة والمعتقدات الجديدة التي ترى النور في الجيوش، هي في الحالتين،

من منتوجات مجتمعات الموجة الثالثة التي يتمثل قلبها الاقتصادي بالمعلومات، الإلكترونيك، الحواسيب، الاتصال والنشر عبر وسائل الإعلام: وجود وسائل الإعلام في كل مكان وأهميتها المتزايدة.

سياسة الحرب الصامتة

ومثل كثير من ظاهرات الموجة الثالثة، من أجهزة التلفزة المتفاعلة، إلى الهندسة الجينية، فإن التقنيات الصامتة تواجه مخاطر وإرتباكات تتعدّى حيازتها لملكية الدول القوية.

بادىء الأمر، لا بد لهذه الأسلحة بالطبع، من أن توجد في حوزة مجموعات مقاومة أو عصابات بدلاً من أن تكون في حوزة «أُناس النظام» إذ يمكنها مضاعفة قواتهم. وعلى مستوى ضيق، ماذا يمكن أن يفعل مجموعة أو أفراد في بُنى مدينة في غاية الهشاشة، في مطار أُوصِدَ بواسطة قلم لبدي Feutre أو مِرشاش يحتوي على مادة «مخلخلة»؟ تصوّروا شرطة السير ومعها مراشش ملأى بهذه المواد الكيميائية. لا بأس من الكلام على تثبيت دبابات بمواد مضادة للجر. وماذا يمكن أن يفعل بها ثوار في مدينة يهاجمون سيارات الشرطة المتوقّفة أمام مركزها المحلي؟ وإذا كانت وحدات من المعادين لقّحوا الحواسيب بالفيروسات، فماذا سيحصل حين يكون في حوزتهم، أو في حوزة غيرهم أسلحة تطلق ميكرو موجات؟

وحتى لو استخدمتها سلطات الأنظمة، فإن الأسلحة الصامتة تطرح أسئلة أخلاقية وسياسية عميقة. كانت جانيت رينو ستستطيع من دون شك، السيطرة على مذهب كوريش في واكو الأميركية دون مظاهر عنف معلنة وهو ما كان سيسمح بانقاذ، على الأقل، بعض الأطفال الذين قُتلوا.

لكن يمكن للحكومات أن تستخدم عدداً من هذه الأسلحة ضد مواطنيها مهما بلغت سلمية إحتجاجاتهم. وبعض هذه التقنيات تصلح جيداً للسطيرة على التجمعات والمظاهرات بحيث يُوحى، ربما، للحكومات أن تُخضع استخدام الشرطة لها لقوانين جديدة مكتوبة.

ويطرح بالتالي السؤال حول معرفة لأي فئة يعود هذا أو ذاك النوع من الأسلحة. أية أسلحة هي حقاً صامتة؟ فلبعض الأسلحة «طاقة إفنائية متكيّفة»: توقع حداً أدنى من الخسائر الموقتة بقوة ضعيفة، ويمكن أن تقتل بقوتها القصوى. هل هي مميتة أم لا؟ الثنائي موريس وجمعية Global Strategy Council لم يستسلموا لحماس أعمى، إلى حد التظاهر بتجاهل هذه المشاكل أو غيرها.

ولوعيهما المخاطر ـ وخصوصاً على الديمقراطية ـ التي تنطوي عليها إحاطة هذه السلالة من الأسلحة بسرية من قبل «المسؤولين عن الحصول عليها في الخفاء» من المختبرات والمكاتب الفائقة السرية، أراد الزوجان موريس رفع الستار عن تلك السرية. لكن هذه ظلت طي الكتمان، بحيث أن الزوجين موريس نفسيهما، اللذين يقدّم كل منهما كل ضمانات السلامة، لم يستطيعا التعرّف إلى بعض الأبحاث.

ولئن كان الاحتفاظ بالسرية لأسباب عسكرية هو أمر متعارف عليه إلى حدٍ ما، فإن كريس وجانيت موريس هما من الأوائل الذين يقبلون ذلك، لكنهما يرفعان عقيرتهما أن الحرب غير المميتة مهمة بالنسبة إلى المستقبل، بحيث أن نقاشاً عاماً حولها يفرض نفسه. لقد أبعدا عنهما بعض المسؤولين في وزارة الخارجية مطالبين أن

يخضع تطوير الترسانة الصامتة للرقابة. ويدافعان عن رأيهما بحجة أن الأمر يتعلق بمشاكل خطرة على حقوق الإنسان: يجب ألا يُترك للعسكريين التفرد بالحكم بصددها.

ألا يؤدي هذا إلى إيجاد خصومات جديدة، لخوض البلدان سباقاً لنشر الأسلحة غير الصامتة في كل مكان؟ ويؤول في المحصّلة إلى عدد من المذابح، وإلى فضح الديمقراطية أيضاً، إذا استطاعت الدول أن تعمي وتصم أو أن تسكت منتقديها بوسائل صامتة؟ وإذا ما تطور سباق نحو الأسلحة غير المميتة، فمن هي الأمم التي يقدّر لها أن تفوز؟ من هي الأكثر استعداداً لإنتاج هذا النوع الجديد من الأسلحة المتطورة؟ ألن يفتح اللا إفناء مجالاً هائلاً للتقنية اليابانية؟ الدستور الياباني يحظر بمادته التاسعة، في الوقت الراهن، تصدير الأسلحة ولكن كيف يعرّف السلاح؟ هل الأجسام غير القاتلة تدخل في مجال الأسلحة؟

عندما تفشل الدبلوماسية...

حين كانت الدبلوماسيات تسكت في الماضي، كانت البنادق تنوب عنها غالباً في الكلام. وغداً، بحسب US Global Strategy Council إذا فشلت الدبلوماسية، تستطيع الحكومات أن تلجأ إلى إجراءات «صامتة» قبل أن تخوض حرباً دموية تقليدية.

«هذه المنطقة التي تفصل فشل الدبلوماسية عن أول طلقة هي منطقة لم يمكن قياسها حتى الآن، برأي جانيت موريس. لقد ظلّت في لا ـ فضاء». لم يظهر اللا إفناء، إذن كمجرد بديلٍ من الحرب ولا كإستمرار للسلام، وإنما هو شيء مختلف ـ جديد جوهرياً في القضايا العالمية: ظاهرة وسيطة، نقطة توقّف، ميدان تنافس حيث

يمكن حسم مزيد من الخلافات دون إراقة دم. إنها شكل ثوري للعمل العسكري: الصورة الأمينة لحضارة الموجة الثالثة التي تبزغ.

لكنها تطرح المقدار نفسه من الأسئلة بصدد الحرب ـ المضادة كما بصدد الحرب: وفي ما يتعلق باللا إفناء، هل يمكن صياغة نظرية حرب وكذلك نظرية حرب مضادة؟ لا بد لهذا السؤال من أن يدفع رجال السياسة، الشركات التي تعمل في الشؤون الدفاعية، العسكريين، الدبلوماسيين والمناضلين السلميين في كل أنحاء المعمورة لتجديد تفكيرهم، في الوقت الذي يدخل العالم فيه بكل سرعة في مرحلة إضطرابات إتنية وقبلية، حركات إنفصالية، حروب مدنية وعصيانات مسلحة: باختصار في الأهوال الدامية لمخاض عالم الغد.

ما يصبح واضحاً، الآن، هو أن الثورة التقنية العسكرية التي بدأت مع Air land Battle والتي ظهرت علانية للمرة الأولى أثناء حرب الخليج لم تزل في خطواتها الأولى. وعلى الرغم من التخفيضات في الميزانيات العسكرية والخطب البليغة عن السلام في كل أنحاء العالم، ستشهد السنوات المقبلة تطور النظريات العسكرية كجواب على تحديات جديدة وعلى تقنيات جديدة. وفي عالم الحروب المتخصصة، يمكن إنتظار تزايد المحاربين المتخصصين. وفي عالم يزداد إرتهاناً للفضاء في اتصالاته وفي مؤشرات حالة الطقس والعديد من الأشياء الأخرى، سيكون الجيش أيضاً أكثر إرتهاناً للفضاء. وفي عالم مصانع يزداد اعتمادها على المعلوماتية والأتمتة، يمكن أيضاً انتظار أن يرجح اعتماد الحرب على الحواسيب والأتمتة ومن ضمنها الآلات المبرمجة. ومع الانتصارات التقنية الجديدة لمختبرات المعمورة، ستحاول الجيوش في السرّاء

والضراء الاستفادة من كل شيء، من علم المورِّثات génetique إلى النانو تقنية، منتهية، بل متجاوزة الأحلام الأكثر جنوناً، كالحالمين على طريقة ليونارد دافنشي، في عصرنا. وفي الوقت نفسه سيستمر متسارعاً إبتكار الأسلحة غير المميتة في عالم يكون أحياناً لمجازره المدنية عواقب سياسية وخيمة. وتجميع الأسلحة المصطفاة بعناية فائقة وغيرها من الأجسام ذات التأثيرات غير المميتة يعلن على نحو متفائل إمكانية تراجع الموت الأعمى.

كل من هذه التطورات، سيتكامل مع شكل حرب الموجة الثالثة الذي ما زال جنينياً، على صورة اقتصاد وحضارة الموجة الثالثة اللذين ما زالا جنينين. والاعتقاد أن شكل الحرب السائد سيتحدد حصراً بالأقمار الإصطناعية، الآلات المبرمجة، الأسلحة غير المميتة أو غير ذلك من هذا النوع يؤدي إلى إرتكاب خطأ كبير. ذلك لأن النقطة المشتركة التي تعطي لكل هذه العناصر تماسكها ليس العتاد، ليس الدبابات، الطائرات أو الصواريخ أكثر من الأقمار الإصطناعية، النانو أسلحة أو بنادق الليزر. الخيط المشترك لا يمكن لمسه. إنه الوسيلة نفسها التي تحدد النظام المنبثق من تكوين الثروات ومجتمع الغد: المعلوماتية.

وهكذا بدأنا نلمح تدرّجاً واضحاً. فحرب الخليج لم تقدّم لنا سوى نبذة شاحبة عن التطورات اللاحقة للشكل الجديد للحرب. وهذا الشكل مدعو للإمتلاء خلال العقود المقبلة، ليدمج الإمكانات الجديدة التي تقدمها مظاهر تقدّم التقنية. ولكن الأمور لن تتوقف ولن تستطيع أن تتوقف هنا.

ذلك أن تطور شكل حرب الموجة الثالثة لن ينتهي إلا حين

تُفهم وتنشر جيداً وسيلته المركزية. وهكذا ربما تكون المرحلة الأخيرة من حرب الموجة الثالثة، الإعداد الواعي لشيء لم ير مثله العالم حتى الآن: إستراتيجيات معلوماتية منافسة.

وحينذاك تصل الحرب إلى عتبة جديدة كلياً.

القسم الرابع

المعلوماتية

الفصل الخامس عشر

جنود المعلوماتية

بينما يتكون شكل حرب الموجة الثالثة، تبدأ سلالة جديدة من «جنود المعلوماتية» بالإنتشار: مثقفون، بلباس عسكري أو من دونه يكرّسون أنفسهم لفكرة أنه يمكن للمعرفة أن تربح حروباً أو تحول دون إندلاعها. وإذا تفحّصنا ما يفعلونه، نجد أنهم تقدّموا خطوة خطوة بهموم تقنية محصورة نحو مفهوم يتضمن بشدة ما سيطلق عليه ذات يوم «إستراتيجية المعلوماتية».

نَدين للمعلوماتي ذي الأصل التشيكي، بول ستراسمان. المفكِّر الماهر والمتّقد الذكاء المسؤول السابق عن الإستراتيجية ومدير مصلحة المعلومات في Xerox Corporation، ندين له بدراسات متنوعة ومهمة حول العلاقات بين الحواسيب، إنتاجية العمل ومردودية الشركة في الإقتصاد المدني. وفي الفترة الأخيرة أدار مكتب المعلومات والدفاع في البنتاغون، ما جعل منه أكبر موظف معلومات في كل الجيش الأمريكي.

ستراسمان هو بنك متجوّل للتقنيات المعلوماتية: أنواع الحواسيب، البرامج المعلوماتية، الشبكات، بروتوكولات الإتصالات البعيدة المدى وكثير من الأشياء الأخرى أيضاً. وكأكثر

مفكِّر تقني بالمعنى الضيق للكلمة، فكّر كثيراً باقتصاد المعلومات، وفضلاً عن ذلك، فإن أعماله تخالف على الدوام رؤية تاريخية واسعة. وهذا ليس بالشيء المألوف. (وبموازاة عمله لدى Xerox، أنشأ ستراسمان، بالتعاون مع زوجته مونا، متحفاً رائعاً مكرّساً لتاريخ الإتصالات، منذ إختراع الكتابة حتى الحاسوب). كما أن مساره الشخصي أثّر أيضاً بأفكاره حول الحرب، إذ قاتل، وهو مراهق، النازيين في صفوف الثوار التشيكيين أثناء الحرب العالمية الثانية.

يشرح ستراسمان بقوله: «تاريخ الحرب هو تاريخ النظرية [...]. لدينا نظرية حول النزول فوق الشواطىء، نظرية للقصف، عقيدة لخط Air Land Battle [...] وما ينقصنا [...] هو نظرية للمعلومات.»

ومن دون شك، لن تنقصنا لوقت طويل. ففي شباط (فبراير) 1993 دعت الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت ستراسمان، لإعطاء دروس في إدارة المعلومات. وفي الوقت نفسه أنشأت الجامعة الوطنية للدفاع National Defense University، فورت ماكنر، في واشنطن أول مادة عن حرب المعلومات.

ولم يقتصر الأمر على الجامعة الوطنية والأكاديمية العسكرية، إذ يضم مركز أمانة سر الدفاع وحدة سُميت «التقويم الصافي»، ومهمتها الأساسية تقويم القوة النسبية للمجموعات المسلحة التي تتصارع. وقد أظهرت هذه الوحدة تحت إدارة أندي مارشال إهتماماً كبيراً بحرب المعلومات وما يمكن تسميته معلومات ـ نظرية. وبمعزل عن البنتاغون تستعد مجموعة تفكير خاصة تدعى The Analytic Sciences Corporation للخوض في المسألة. وكجواب

على حرب الخليج، ثمة جيوش أخرى تفكّر أيضاً في نظرية المعلومات، وذلك في حدود الدفاع ضد أميركا المتفوّقة عليها في هذا المجال.

وما زال الجدل حتى الآن مركّزاً إلى حدٍ بعيدٍ على تفاصيل الحرب الالكترونية: تعطيل رادارات الخصم. إدخال فيروسات إلى حواسيبه، إستخدام صواريخ لتدمير مراكز عتاده عن طريق إرسال إشارات خاطئة، والاستعانة بوسائل أخرى لتضليله. وفي ما يتعدّى مشاكل النظرية العملية، فإن ستراسمان، مارشال والمثقفين الآخرين يتساءلون أيضاً حول مجال أوسع هو الإستراتيجية «البهلوانية».

«إن أندروس هو المدير السابق لستراسمان في البنتاغون، وأندروس هذا الذي كان أميناً مساعداً في وزارة الدفاع مكلّفاً بالقيادة، الرقابة، الإتصالات والمخابرات، قد أظهر بوضوح تمايزه حين تكلم على المعلومات كـ "نقطة قوة إستراتيجية"، وهو ما يعني أنها ليست مجرد مسألة إستخبارات عن ميدان المعركة، ولا هجومات تكتيكية ضد شبكات رادارات أو هواتف المعسكر الخصم، وإنما هي أيضاً مؤثّر عظيم قادر على تغيير القرارات التي يتخذها العدو على أعلى المستويات. وتكلم أندروس، أخيراً، على "حرب المعلوماتية" التي يجهد فيها كل معسكر لتحويل أعمال الأعداء عن غاياتها، من خلال التلاعب بدورة الإستعلامات والمعلومات».

وثمة وصف أكثر رسمية في وثيقة نشرها في 6 أيار (مايو) قسم قيادة أركان الربط ما بين الأسلحة. هذه «مذكرة سياسية رقم 30» تعرّف «القيادة والرقابة كنظام يمارس من خلاله القادة الشرعيون سلطتهم ويعطون الأوامر».

حربا القيادة والرقابة تُعرّفان مذّاك كـ «إستخدام مدمج للسلامة [. . .] للخديعة العسكرية، للعمليات النفسية [. . .]، للحرب الإلكترونية [. . .] وللتدمير المادي، وتساندهما المخابرات بقصد حرمان الخصم من مصادر معلوماته، والتأثير في كفاءات قيادته ورقابته وإذلالها وتدميرها، وفي الوقت نفسه حماية تجهيزات قيادة ورقابة الحلفاء من أعمال مشابهة». وتوضح الوثيقة أن الحرب إذا ما نفّذت بلياقة «تعطي القائد الفرصة لإنزال الضربة القاضية بالعدو قبل بدء العمليات العسكرية التقليدية».

المذكرة توسّع الثوابت paramètres الرسمية حول تصوّر حرب المعلومات بتركيزها أكثر على الإستعلامات وفتحها مجال العمليات إلى حد تضمّنها لعمليات نفسية موجّهة للتأثير بـ «عواطف، حوافز، المحاججة المنطقية، وفي النهاية بـسلوك» الآخرين.

ولأن المسألة تتعلّق بعرض رسمي لسياسة البنتاغون كانت الوثيقة بالضرورة ملأى بعبارات مصاغة بعناية وتعريفات قانونية وتعليمات أو مغالطات خاصة. إلا أن الجدل الثقافي حول حرب المعلومات يتعدى تلك الحدود في أوساط الدفاع.

وهكذا يجد المرء «مشهداً» نظرياً أوسع بكثير من المسألة في عمل الباحثين في (راند كوربوريشن) Rand Corporation في سانتا مونيكا في كاليفورنيا. وفي إلمامة أولية لما سمّياه علم الحرب Cyberguerre، ، يقارب دافيد رونفيلدت وجون أركيلا مسائل إستراتيجية عامة. وقد كان أركيلا الذي يمتاز بالدقة والصراحة، مستشاراً في القيادة المركزية لدى الجنرال شوارتزكوف طيلة حرب الخليج. أما رونفيلدت الذي يرتدي قميصاً مخططاً بمربعات، والملتحي على الدوام، فهو عالم إجتماع، وقد إنكبّ على التأثيرات

السياسية والعسكرية للثورة المعلوماتية.

وعلم الحرب بالنسبة إليهما يقتضي «محاولة معرفة كل شيء عن الخصم ومنعه في الوقت نفسه من تجميع كثير من الإستعلامات. فالمقصود تغيير «توازن المعلومات والمعرفة لصالحك، خصوصاً إذا لم يكن توازن القوى لصالحك» وبالضبط كما في الإقتصاد المدني، ينبغي «إستثمار المعرفة بغية الحد من مصاريف الرأسمال والعمل».

وتبادل المصطلحات ـ معلومات ـ عقيدة infodoctrine وعلم الحرب Cyberguerre، وحرب الـ C^2 (حربا القيادة والرقابة) وغيرها من العبارات التي نعفي القارىء منها الآن، هي على صورة لرحلة النقاش التي ما زالت بدائية. ويبدو أنه لم يستطع أحد حتى الآن إجتياز المرحلة النهائية لهذه المسيرة، أي صياغة تصور منهجي ويتضمن «إستراتيجية المعلوماتية» العسكرية.

وثمة بعض الأشياء ليست أقل وضوحاً. كل جيش ـ وكذلك كل مؤسسة وشركة ـ ينبغي أن يضطلع بأربع وظائف حاسمة. ينبغي أن يمتلك، يعالج، يوزع ويحافظ على المعلومات حائلاً بينها وبين خصومه وحتى بينها وبين حلفائه، أو مسرّباً إياها بشكل إصطفائي لخصومه وحلفائه. وإذا فككنا كلاً من هذه الوظائف، نستطيع حينذاك البدء في أن نعدّ لإستراتيجية المعلوماتية إطاراً منهجياً: مفتاح عدد من الإنتصارات العسكرية إن لم يكن معظمها.

سرُّ سيليكون فالي (Silicon Valley)

لنأخذ «الإقتناء»: إنتاج أو شراء المعرفة التي يحتاجها الجيش.

الجيوش مثل كل الناس تحصل على معلومات بطرق متعددة. بواسطة وسائل الإعلام، بالبحث والإنماء. بالاستعلامات، بالثقافة في مجملها ومن مصادر أخرى أيضاً. وإستراتيجية منهجية للإقتناء ترتكز على فهرسة تلك المعلومات لتحديد القطاعات التي تتطلب تعزيزاً».

فعلى سبيل المثال فإن «الحاسم» التقني البيّن في فن الحرب يكمن إلى حد بعيد، في حقيقة أنّ وزارة الدفاع تخصّص كل سنة حوالي 40 مليار دولار لأعمال ولعقود في البحث والإنماء.

خلال الموجة الثانية تقدّمت التقنية العسكرية بسرعة صاعقة في الولايات المتحدة، مطلقةً موجة إبتكارات مدهشة في الإقتصاد المدني. وفي الفترة الراهنة، تغيّرت الأدوار. ففي إقتصاد الموجة الثالثة التي تتقدم بخطى كبيرة. تحدث الإختراقات التقنية بسرعة أكبر في القطاع المدني منعكسةً على إقتصادات الدفاع. وهذه الحالة تستدعي إعادة فحص الأولويات وإعادة صياغة للعلاقات بين العلم والتقنيات المدنية والعسكرية.

التجسس والإستخبارات هما بكل تأكيد، طريقة أخرى للحصول على معلومات نفيسة. ومن البديهي أن للإستخبارات موضعاً مركزياً في أي مفهوم للحرب قائم على المعلوماتية. إلا أنّ التشوّش المداهم للإستخبارات هو من العمق بحيث يسوّغ تحليلاً أكثر تنقيباً من ذلك الذي نستطيع أن نعرضه هنا (أنظر الفصل السادس عشر، «مستقبل الجاسوس»).

وفي النهاية، يمكن أن يمر التملك من خلال أمور مثل تنظيم هروب «الأدمغة» الإستراتيجية، فخلال الحرب العالمية الثانية

أفسحت القوة الذهنية العلمية المجال لسباقٍ فظ (أحياناً قاتل). والنازيون جازفوا بخطورة بفاعليتهم العسكرية، إذ طردوا أو قتلوا بعضاً من أفضل العقول العلمية في أوروبا. والحلفاء الذين كانوا لهم بالمرصاد، شغّلوهم في مشروع مانهاتن الذي أنتج أول قنبلة ذرية. ولعب آخرون أدواراً بارزة في ميادين مختلفة، من الدراسات الإستراتيجية إلى التحليل النفسي مروراً بالعلوم السياسية. وبخلاف الألمان، حاول الحلفاء خطف العلماء الذريين الألمان لمنعهم من الحصول على قنبلة ذرية.

وللمؤدّى العسكري والتجاري لمثل هذا الهروب للأدمغة، الإيجابي أو السلبي، كل الحظ في التزايد طالما أن المعلومات والخبرة تذاع عبر العالم. وبحسب شهادة توم بيترز، المنظّر المسموع الكلمة من الإدارة. «أحد أكبر أسرار سيليكون فالي Silicon Valley هو سرقة الرأسمال البشري من العالم الثالث. ومن المؤكد أن أهالي الهضبة [de la vallé] يرحلون. ولكن يعوّض ذلك النزوح وصول الهنود والتايوانيين.

وإستراتيجيو المعرفة العسكرية المستقبلية، يستطيعون جيداً تصوّر سياسات مرهفة وعلى المدى الطويل، بغية إمتصاص، لمصلحة بلدهم، جزءٍ من القوة الذهنية للبلدان المستهدفة. وبخلاف ذلك، ستتضمن إستراتيجيات المعرفة أكثر فأكثر مشاريع معدّة لتثبيط عزيمة أو منع رجال العلم أو مهندسين لا يُستغنى عنهم من الإلتحاق بمعسكر الخصوم المحتملين. وجهود روسيا لمنع علمائها من السفر إلى إيران أو كوريا الشمالية. في الفترة الأخيرة، هي المحاولة الأخيرة وليست الآخرة في معركة تنطوي على رهانات إستراتيجية خطيرة.

والإستراتيجيون الأذكياء سيولون غداً «تملّك المعرفة» إهتماماً مساوياً لما يُولى اليوم لتملّك المعدات.

جنود البرنامج المعلوماتي

وكما الشركات، ينبغي للجيوش أيضاً أن تخزّن وتعالج كميات هائلة من المعلومات. ويتطلب ذلك أكثر فأكثر، كما نعرف، استثمارات ضخمة في المعلوماتية.

ولكل أنظمة الحواسيب من كل الأحجام ومن كل الأنواع الممكنة والمتخيَّلة، محلها في المعلوماتية العسكرية. وستتميّز الجيوش المتقدّمة، الواحد عن الآخر، بطبيعة، توزيع، كفاءة، طواعية ومرونة هذه الأنظمة، وخصوصاً بعلاقاتها بالرادارات، والدفاعات الجوية وشبكات الأقمار الاصطناعية والإتصالات.

وفي الولايات المتحدة، قسم كبير من العمل الذي أنجزه دوان أندروس وبول ستراسمان وساعداهما الأيمنان في البنتاغون، شارلز أ. هوكنز ج ر وسينتيا كيندال إرتكز على محاولة ترشيد وتحسين هذه الأنظمة الهائلة (هوكنز مهندس خدم في الاستخبارات العسكرية. وكيندال، المساعد لنائب الأمين العام في وزارة الدفاع، مكلّفة بالأنظمة المعلوماتية وهي ذات إعداد عالم رياضيات وباحثٍ عملياتي. وقد دخلت وزارة الدفاع في العالم 1970.

لكن القائمة المتجدّدة باستمرار للبرامج المعلوماتية التي يرتهن العمل بها، تفوق بأهميتها العتاد الذي يمضي هوكنز وكيندال وقتيهما في مراقبته. فآلات التصوير النَهِمة للصور المشهدية خلال حرب الخليج، ركزّت على الطائرات المطاردة F - 14 تومكات التي كانت تغادر كالأعصار جسور حاملات الطائرات، وعلى دبابات M1A1

أبرامس التي كانت تزمجر فوق الرمال، وصواريخ توماهوك التي كانت تختار أهدافها. وبين ليلة وضحاها أصبحت بعض الأعتدة «نجوماً» حقيقية. ولكن «النجم الحقيقي كان البرنامج المعلوماتي غير المرئي الذي كان يعالج ويحلل ويوزع المعطيات على الرغم من أن أحداً من مشاهدي المرئيات لم يرَ إطلاقاً الذين أنتجوا وأمَّنوا صيانته: جنود البرامج المعلوماتية». هؤلاء كانوا بمعظمهم مدنيين.

البرنامج المعلوماتي هو في طريقه إلى تغيير التوازنات العسكرية في العالم، وأنظمة الأسلحة، اليوم، تُركّب على ـ أو تطلق بواسطة «قواعد» «Plates Formes»، كما يقال في اللغة التقنية. ويمكن أن تكون القاعدة صاروخاً، طائرة، سفينة وحتى شاحنة. والجيش هو الآن في صدد تعلّم أنّه بإمكان قواعد رخيصة وتقنيات بدائية في أيدي بلدان فقيرة وصغيرة، أن تطلق حمولات ذكية وتقنيات راقية، ما إن تجهّز الأسلحة نفسها ببرنامج معلوماتي ذكي. وإضافة المكوّنات المعدّلة تبعاً للبرنامج المعلوماتي المعدّ لصناعة القنابل الغبية أو لعملها الوظيفي ترفع من حاصل ذكائها.

خلال الموجة الثانية، أعار التجسس العسكري إهتماماً خاصاً لِـ آلات ـ أدوات الخصم، لأنها كانت ضرورية لصناعة الأدوات الأخرىٰ التي لا غنىً عنها لانتاج أسلحة. و «الآلة ـ الأداة» التي تحظىٰ بالأهمية الكبرى، اليوم، هي البرنامج المعلوماتي الذي يستخدم لصناعة البرنامج المعلوماتي، لأن هذا ما تتوقف عليه معالجة المعطيات بغية تحويلها إلى معلومات ومعرفة عملية. فَلِتَطَوُّر قاعدة البرنامج المعلوماتي العسكري ومرونتها وسلامتها أهمية حاسمة.

والسياسات التي تدير تطور المعلوماتية واستخدامها عموماً،

والبرنامج المعلوماتي خصوصاً، هي عنصر رئيسي في استراتيجية المعلوماتية.

هل العم سام يتنصّت؟

وإذ تُمتلك المعرفة وتعالج بلياقة، تظلّ مع ذلك غير نافعة إذا وقعت بين أيدٍ غير ماهرة أو في رؤوس غير كفؤة في اللحظة غير المناسبة، من هنا أهمية حيازة الجيش على وسائل مختلفة لتوزيعها بحسب الاحتياجات.

يقول قائد فيلق في الجيش، جيمس إس كاسيتي: «وَضَعَتْ الجيوش من الجمل العصبية Connectivité للإتصالات الالكترونية في الخليج خلال تسعين يوماً أكثر مما وضعناه خلال أربعين سنة في أوروبا». وتعني الجملة العصبية في اللغة التقنية، الشبكات وطبيعة الشبكات المبنية، واختيار الرجال الذين يستطيعون الدخول إليها. وهذه الأمور هي من صلب الاهتمامات الاستراتيجية على أعلى المستويات.

وهكذا، مثلاً، تمّ إقامة مشاريع طموحة لتكوين شبكة واحدة متواصلة للاتصالات العسكرية التي تغطي العالم والتي لا تُعنى بالقوات الامريكية وحدها: نظام متغيّر تشترك فيه قوات دول عدة في آن. وكذلك الأمر، تزداد باستمرار الشركات الكبرى التي تعمل على دمج عملياتها على المستوى العالمي، وتكوين اتحاد شركات وربط أنظمتها المعلوماتية وشبكات اتصالاتها بأنظمة وشبكات أعضائها، والجيش نفسه يتطور في هذا الاتجاه، وإنما على مستوى أكبر بكثير. ذلك لأن مشكلة التحالفات ـ التجارية والعسكرية ـ تتمثل في كون عملية التنسيق صعبة للغاية.

وحتّى في البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة الحلف الأطلسي، وعلى الرغم من تنسيق أربعة عقود، لا تستطيع أنظمة إدارة ميدان المعركة أن تتبادل الإشارات التكتيكية في ما بينها بسبب عدم تطابقها. ومع أن المنظمة الأطلسية حدّدت معايير مشتركة، فلا الأنظمة البريطانية Ptarmigan ولا أجهزة اللاسلكي الفرنسية RITA تتطابق معها. وهذه المشكلة البابلية هي أسوأ أيضاً في حالات أخرى. وبعد احتلال الكويت كان يلزم أسابيع عدة لربط أجهزة الاتصالات العسكرية السعودية، القطرية، العُمانية، البحرينية والإماراتية مع أجهزة الاتصال العسكرية التابعة للولايات المتحدة.

وقد أُعدت الشبكة الجديدة تحديداً لتجاوز تلك المشاكل، ولجعل العمليات المشتركة مع قوات التحالف أسهل ممّا في الماضي. وبحسب ماري راسكايفدج المديرة المساعدة لقيادة إلكترونيك والاتصالات في الجيش في فورت منموث في نيوجرسي «حاولنا إنشاء هندسة داخلية عامة وأن نأخذ في الاعتبار كل طُرُزِ المعدات التي يمتلكها كل بلد».

وطبيعة شبكات الاتصالات تفترض غالباً مصطلحات استراتيجية ضمنية. وفي هذه الحالة المحدّدة، فإن تصوّر الشبكة العالمية المشتركة التي تستطيع أن تنضمَّ إليها دول أخرى، هو بكل تأكيد تعبير المصطلح الاستراتيجي الخاص بالولايات المتحدة: وستقاتل الولايات المتحدة في المستقبل إلى جانب حلفائها، بدلاً من أن تلعب وحدها دور «شرطي العالم».

والنظام المقترح يثير صور مستقبل يتصف بتحالفات موقتة، ذات هندسة متغيّرة، ومتوافق مع تبدّل الظروف التي تسود في عالم

ما بعد الحرب الباردة. ويمكنه تبسيط العمليات في المستقبل.

وبينما تصمم الولايات المتحدة الخطوط الكبرى لهذا النظام، يُطرح السؤال لمعرفة ما إذا كانت أمريكا ستستطيع قراءة كل المرسلات المنقولة بواسطة الشبكة. (ليس بالضرورة، كما يقال، لأن مختلف البلدان تستطيع أن تعيّن الرمز «الكريبتو» الخاص بها، كما يقال اليوم بدلاً من «كود» إلا أن الشكوك تقضّ المضاجع طويلاً).

المهندس المعلوماتي اللندني، والمحلّل العسكري لِـ فوركاست إنترناشيونال، ستيوارت سلايد، يلفت النظر إلى تأثيرٍ آخر، سياسي أكثر عمقاً لأنظمة القيادة ورقابة الاتصالات الجديدة. فكل جيوش العالم ليست على المستوى الثقافي ولا السياسي (وأقل أيضاً التقني) حتّى لاستخدامها. ويشرح: «إن هذه الأنظمة تتوقف على شيء: المقدرة على تبادل الاستعلامات، إستبدال المعطيات وتشجيع حرية حركة المعلومات حول الشبكة، حتى يستطيع الناس جمع صورهم التكتيكية وأن يشركوا بعضهم بعضاً في أجهزتهم. وما حصلنا عليه هو في الحقيقة نظام أسلحة «صحيح سياسياً».

«والمجتمعات التي تجمّد حركة الاتصالات، حرية الحركة والمعطيات لن يتسنّى لها من حيث التعريف استخدام هذه الأنظمة [...].

وبما أنّ الشبكات المتقدّمة تسمح لمستخدميها أن يقيموا اتصالات في ما بينهم على كل مستويات التراتبية، فهذا يعني أنه يمكن أن يتصل نقيب بنقيب آخر، وعقيد بعقيد آخر، دون أن تمر المرسلات بادىء الأمر برأس الهرم. والحال، هذا ما لا يريدونه

بالضبط، دونما شك رؤساء ورؤوس وزراء الحكومات المحافظة.

يشير سلايد «أن ثمة كثيراً من البلدان، ترى أنّ مثل هذا النظام خطِر سياسياً». ويضيف: «ثمة بلدان، إذا أعطيت لآمري كتائبها إمكانية التحادث في ما بينهم. دون أن يكون أحد فوقهم، فقد يصبح أحدهم بعد ستة أشهر رئيساً وآخر وزير دفاع».

ولذلك فإن شبكات الاتصالات الحديثة، برأيه، تقدّم تفوقاً للبلدان الغنيّة.

مسح التعليم وإعادة التعليم

لكن، مهما كانت أهمية الاتصالات، فهي ليست سوى جزء من نظام توزيع معرفة القوات المسلّحة. ذلك أن جيوش الموجة الثالثة، تولي أهمية بالغة للإعداد والتربية على كل المستويات، وأنظمتهم تشكّل جزءاً من سيرورات المعرفة وتوزيعها ليتسنّى لها إعطاء الإعداد المناسب للشخص المناسب.

وكما في الشركات الكبيرة، فإن التعليم ومسح التعليم وإعادة التعليم أصبحت تشكل سيرورة مستمرة في كل أنواع النشاطات العسكرية. كما أن منظمات الإعداد هي في أوج صعودها في التسلسل التراتبي لمختلف الأسلحة. فقد تمّ توضيح تقنيات متقدِّمة في كل الفروع، ما عجّل في عملية التعلّم. وبينها إبتكار المماثل بواسطة المعلوماتية، والذي يلعب دوراً متزايداً في أهميته. فمثلاً بفضل التصوير الذي أُدخل على نحو حاسم في حرب الخليج، أُدخلت كل حركات دبابات المعسكرين إلى حاسوب ليتسنى للأطقم تكرار المعركة في مختلف الشروط المبتكرة. ويمكن تصوّر أن يأتي يوم تصبح فيه طرق الإعداد المعلوماتي وتقنياتها نفسها، من الأهمية

بحيث تحاول الجيوش أن تتسارقها. وجنرالات الموجة الثالثة يعلمون أن الجيش الذي يملك أفضل طريقة في الإعداد، يعلّم بوقت أقصر ويملك الوقت الكافي ليعوّض عن ثغرات عديدة. فالمعرفة هي البديل الأخير عن سواها من الكفاءات.

وبالطريقة نفسها، فإن الجنرالات الأذكياء يفهمون تماماً أنّ ربح الحرب يتمّ على شاشات المرئيات كما في ميدان المعركة.

وهكذا، تزوّد الجيوش بعضها بعضاً بأشياء كثيرة، منها المعلومات الخادعة، والدعاية والحقيقة (عندما يخدمها ذلك) وبصورة إعلامية مؤثّرة: باختصار، بالمعرفة كما بالمعرفة المضادة.

وستلعب الدعاية ووسائل الإعلام دوراً حاسماً في حرب المعرفة في القرن الحادي والعشرين. وقد خصّصنا لها فصلاً (أنظر الفصل السابع عشر - تلفيق الدعاية). فمع سياسة الاتصال والتربية، ستجمع سياسة وسائل الاعلام إذن أهم عناصر توزيع أي استراتيجية شاملة للمعرفة.

اليد المقطوعة

لكن ليست أي استراتيجية معرفة كاملة دون بعدٍ رابع وأخير: الدفاع عن مصادر معرفتها ضد هجوم معادٍ: ذلك إن لسيف المعرفة حدّين. يمكن استخدامه للهجوم. إذ يمكن أن يحطم خصماً قبل آن خطوته الأولى، ولكنه يمكن أيضاً أن يقطع اليد التي تشهره.

ليس هناك أي أمة في العالم لا تضعفها خسارة مصادرها في هذا المجال، كما أنّ ليس من أمة إلا ولديها ما تخسره.

هذه نقطة يركّز عليها كثيراً نيل مونرو، ابن دبلن ذو الواحد

والثلاثين عاماً، الذي انتقل في العام 1984 إلى أمريكا وتحت ذراعه شهادة كفاءة عن الحرب. وهو، حالياً، أحد الخبراء الأفضل إطلاعاً على إزدهار التفكير حول حرب المعلومات، منذ بداياته في الحرب الالكترونية حتى آخر تحوّلاته في البنتاغون.

ومونرو مؤلف The Quick and the Dead. وهو كتاب أساسي عن المعركة الإلكترونية، كما أنه عضو في هيئة تحرير Defense News أخبار الدفاع، وهي مجلة فصلية مشهورة تعد 1315 جنرالاً واميرالاً أمريكياً بين قرائها، فضلاً عن 2419 من ذوي الرتب العالية من الجيوش والأساطيل الأجنبية عبر العالم. ويقرأها أيضاً قادة صناعة الدفاع، رجال السياسة والوزراء وحتى ـ وهذا ما يشدّد عليه التحرير ـ بعض رؤساء الدول. وباختصار حين مونرو يلاحق آخر تطورات التفكير النظري حول حرب ـ المعلومات info - guerre، البرامج المعلوماتية أو الاستعلامات، فإن تقاريره تحط فوق مكاتب أصحاب القرار المعنيين.

مونرو هذا، يغلي غلياناً، إذا صحّ القول، كلماته تتزاحم في فمه حين يتكلم على حرب المعلومات مغنياً نقاشه بمراجع من أعلام التاريخ العسكري. إنه على صورة الطاقة الثقافية التي تتكون حول المجموعات المفهومية التي تؤدي إلى الهدف الأخير لإستراتيجية المعرفة. ومونرو يردّد تحذيراً ثابتاً يُسمع في أوساط حرب المعلومات info - guerre.

التفوّق في مجال المعلومات أو المعرفة يمكن أن يصنع القرار. ولكن هذا التفوّق شديد الهشاشة. يقول مونرو: «إذا كان لديك في الماضي خمسة آلاف دبابة وليس لدى عدوك سوى ألف دبابة، فيمكن أن يكون تفوّقك بنسبة خمس دبابات مقابل دبابة

واحدة. ويمكن أن يكون لديك في حرب المعلومات تفوّق بنسبة مائة مقابل واحد، إلاّ أنّه يمكن للصهور Fusible الكهربائي أن يعيد المساءلة حول كل شيء، وكذلك الكذبة أو استعدادك لحماية نقاط قوتك ضد أولئك الذين يريدون سرقتها».

والسبب الأساسي لتلك الهشاشة هو أن المعرفة، كوسيلة، تختلف عن كل الوسائل الأخرى. إنها لا تنضب. ويمكن استخدامها من قبل الطرفين. وهي ليست خطية Linéaire وهذا يعني أنّه يمكن أن يكون لعمليات دخول متواضعة إلى مصادر المعلومات عواقب متفاوتة. وجزء محدود من المعلومات يمكن أن يعطي أفضلية استراتيجية أو تكتيكية هائلة. ويمكن أن يؤدي حجزه إلى نتائج كارثية.

في آخر مفارق الهجوم الأمريكي في الخليج، تركّز إنتباه الأمريكيين على وسائل «إعماء» الجيش العراقي بوضع مصادره في ميدان المعلومات والاتصالات خارج ميدان المعركة. ومنذ هذه اللحظة لم ينِ القلق الذي يحاذي الإحساس بالخطر أحياناً من إدراك الأوساط العسكرية القلقة من إمكانية أن يستطيع العراق بدوره أن يعمي الولايات المتحدة.

المعلومات ـ الرعب

في 19 كانون الثاني (يناير)، وخلال غارة جوية لقوات التحالف على بغداد، استخدم الأسطول الأمريكي صواريخ توماهوك لإطلاق، بحسب تعبير أخبار الدفاع Defense News، «نوع من الرؤوس ذي تأثير إنفجاري ذري، غير نووي وبالغ السرية» وذلك لإرباك النظم الإلكترونية العراقية أو تدميرها. ويمكن لهذه الأسلحة

ومن دون أن تتسبب بأضرار مادية ظاهرة، أن «تحرق» مكوّنات الرادارات، والشبكات الالكترونية والحواسيب.

وفي 26 شباط (فبراير) إنفجرت قنبلة بدائية في المركز العالمي للتجارة في مانهاتن موقعة ستة قتلى ومربكة نشاطات مئات المؤسسات القريبة من المركز المالي في نيويورك.

تصوّر ماذا كان يمكن أن يحدث لو أن بعض الفيزيائيين النوويين قد صنع رأساً بدائياً ذا تأثير إنفجاري ذري، وأطلقه «معلوماتيّ» خلال حرب الخليج على المركز العالمي للتجارة أو على حارة وول ستريت. كانت الفوضى المالية التي ستنجم عن ذلك - مع إرباك شبكات التحويلات المصرفية أو تحطيمها، سوق الأسهم والسندات، بورصة البضائع، شبكات البطاقات المصرفية، الخطوط الهاتفية ونقل المعطيات، ماكينات كوترون Quotron والاتصالات التجارية العامة - ستحدث موجة صدمة عبر العالم. ولا يحتاجنَّ أحد إلى أسلحة متطورة ليحصل على تأثير مشابه، . كما يمكن لرؤوس بدائية إذا زُرعت في «عِقد معرفة» غير محمية أن تحدث خراباً إذا كانت الأوالية غير مزوّدة بأواليات تعزيز ذات سلامة مدمجة أو باحتياطات.

ويشير وِن شوارتو مستشار الاتصالات لدى إنترباكت Inter - pact إلى أن «مع أكثر من مائة مليون حاسوب تربطنا بعضاً ببعض على نحو معقّد تعقّد التيه من خلال انتشار بالغ التعقيد لنظم الاتصالات الأرضية وبواسطة الأقمار الاصطناعية [. . . .]، فإن النظم المعلوماتية العامة والتجارية هي، حالياً، غير محمية جيداً بحيث يمكن إعتبارها في الحقيقة من دون دفاع. فكل شيء جاهز لمعركة برل هاربور الكترونية».

وثمة تقرير لـ US General Accounting Office (GAO) يعبر عن مشاعر القلق نفسها. ويخشى الـ GAO ألا تكون فيدوير Fedwire، شبكة تحويل أموال، أدارت في سنة 1988 وحدها تحويلات بـ 253 بليون دولار في حالة غير مرضية على مستوى السلامة، وتستلزم «أجهزة حماية صارمة». كما أن بول ستراسمان الذي لا يميل عادة إلى الإنفعال أو الحماس يحذّر من «عصابات تخريب ـ معلوماتيين».

بوز ألن وهاميلتون، وهي شركة استشارة، درست الاتصالات في نيويورك وتحققت أن المؤسسات المالية الكبرى تعمل دون أدنى حذر. كما أن نظيراتها في فرانكفورت، باريس، طوكيو أو لندن ليست أفضل حالاً. وإنها على العكس كما يشير التقرير.

والنظم العسكرية، وإن كانت أكثر أماناً، ليست عصيّة على الاختراق. ففي 4 كانون الأول (ديسمبر) 1992 وجّه البنتاغون مرسلة سرية إلى القادة العامين في المناطق لإعطائهم أمراً بالسهر بشدة على حماية شبكاتهم الإلكترونية وحواسيبهم. ولكن ليست الرادارات ونظم الأسلحة وحدها هشّة، كما رأينا سابقاً، فتلك أيضاً هي حال قواعد المعطيات المعلوماتية التي تضمّ خطط تعبئة أو لوائح قطع غيار مع أمكنتها. «حال سلامتنا المعلوماتية مؤسفة، [سرنا] العملياتي مؤسف، سلامة اتصالاتنا مؤسفة»، بحسب دوان أندروس. وكما لو كان مقصوداً تعزيز ذلك الحكم العنيد، ففي حزيران (يونيو) 1993 توصّل «قرصان الكتروني» لإعتراض مكالمات من محيط أمانة الدولة وارن كريستوفر إلى عدد من زعماء في العالم. كان يقصد من تلك المكالمات أن ينبّههم إلى إطلاق صواريخ ضد المقر العام للإستخبارات العراقية في بغداد.

وقصص القراصنة الذين يدخلون شبكات الاتصال لاقت إهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام، بحيث لم يعد من الضروري تكرارها هنا. غير أن مظاهر سوء الفهم ما زالت عديدة. فبينما ألصقت بالقراصنة سمعة سيئة تروّج أنهم يقومون بهجمات واسعة أو تدمير النظم المعلوماتية، فإن معظمهم، في الوقت الراهن يحاذر أشد الحذر كيلا يتلف المعلومات أو يتصرف بشكل غير قانوني، إلى حد أنهم ينعتون بـ«المجانين» أولئك الذين يسيؤون إلى النظم المقرصنة.

لكن الكلمات غير مهمة. فقد أصبح الآن بإمكان أي هاوٍ في تدخلات الحاسوب أن يوقع أضراراً جسيمة بشعوب بلدانٍ وحتى بجيوش، وإن كان ذلك بصعوبة أكبر، مع أنها قد تبعد عنه 16 ألف كلم. «ويمكن أن نقرأ غداً في مجلة Computer in Crisis تقريراً من National Research Council، أن تقنياً ماهراً أصبح بإمكانه، من دون شك، أن يوقع أضراراً بواسطة لوحة مفاتيح الحاسوب أكثر مما بواسطة قنبلة».

كُتب كثيراً عن الفيروسات المعلوماتية القادرة على تدمير معطيات أو إتلاف أسرار وأموال. وعلى زرع مرسلات مزيّفة، تشويه تسجيلات والقيام بعمليات تجسس مفتّشة عن معطيات لنقلها للخصم. وهي، إذا دخلت إلى الشبكات الحقيقية، تستطيع، مبدئياً على الأقل، تسليح، نزع سلاح أو إعادة توجيه أسلحة.

وحين دخلت الفيروسات الأولى إلى شبكات عامة، انتقلت من آلة إلى آلة دونما تمييز. و «فيروس الطواف» ـ سلاح ذكي وجِّه بشكل محدّد ـ يقلق أشدّ القلق «المتربصين» وهدفه ليس زرع

الفوضى بشكل أعمى وإنما انتزاع كلمة سر خاصة، وسرقة معلومات محدّدة أو إتلاف قرص ثابت Disque dur معين، إنه يعادل، في مجال البرامج المعلوماتية، الصواريخ المتوسطة المدى الذكية.

وما إن يدخل إلى شبكة يتفرّع منها عدة حواسيب، هي يستطيع الفيروس أن يظلّ قابعاً أو متجوّلاً ببراءة، منتظراً مستخدماً لا يرتاب بشيء - نوع من حامل فيروس يجهله - أن يشغّل الحاسوب المستهدف. وفي هذه اللحظة يقفز الفيروس إلى متن ذلك الحاسوب ويدخل متنزّهاً. ويطلق في الحال حمولته التدميرية.

في مايند تشلدرن Mind Children يصف هانس مورافيك سلاحاً دفاعياً يسميه «القانص الفيروسي»، وهو ينتشر عبر شبكة مثل.. في النظام المناعي، ملاحقاً ومبيداً الفيروسات. لكنه يشير إلى أن «الطريدة الفيروسية يمكن أن تكون مموّهة إلى حدٍ يصعب التعرّف إليها من قبل قانص معيّن». بيد أن ذلك لا يستنفد الإمكانات.

وقد صار متوافراً برنامج يستطيع، مبدئياً، ليس فقط أن ينزرع في شبكة ليتكاثر داخل آلاف الحواسيب، أو أن يتموّه بمقتضى تعليمات مبرمجة، وإنما يمكن أيضاً أن يكون منظماً، بحيث يتطور على مرّ الزمن: تماماً مثل جسم بيولوجي يستجيب لطفرة عارضة. فيروس يتطور بحيث أن الصدفة تدير تغيّراته، إلى حدٍ أن قاتلات الفيروسات الأكثر تطوراً ما زال يصعب عليها إيجاده، إنها الحياة الاصطناعية على طريق الاستقلال الذاتي.

والدول المتقدّمة تقنياً في الموجة الثالثة هي، حقاً، شديدة اللامركزية وتتميز بتطور مسهب أهم ممّا في السابق. كذلك فإنها

تمتلك مرونة اجتماعية واقتصادية عظيمة. لكن هذا لا يخلو من العيوب، مثلاً، بمقدار ما تزداد تطوراً ونمنمة حواسيب والكترونيك البرنامج، تنقص الطاقة الكهر ـ مغناطيسية اللازمة لتشويشه. وفوق ذلك، فإن شركات الموجة الثالثة أكثر إنفتاحاً، ويدها العاملة أكثر حركةً، ونظمها السياسية والاجتماعية أكثر تساهلاً، وإكتفاءها الذاتي أكبر مما في حالة الدول والمجموعات التي تريد مقاومتها. ولكل هذه الأسباب، إن لم يكن لغيرها أيضاً، فإنه يجب على كل استراتيجية معرفة عسكرية جديرة بهذا الاسم، أن تتصدى لمشاكل السلامة، وفي الوقت نفسه لمسائل تملك المعرفة، ومعالجتها وتوزيعها.

الخلاصة، على الاستراتيجية الشاملة للمعرفة للجيش ألا تتجاهل أيّاً من الوظائف الأربع الأساسية: التملك، المعالجة، التوزيع والحماية. وكلّ منها هي في الحقيقة مرتبطة بالأخرى. ينبغي أذن توسيع الحماية لتشمل كل هذه الوظائف، وهي كلها أيضاً مرتبطة في نظم معلوماتية المعالجة. وهكذا قد يكون ممكناً فصل اتصالات الحواسيب. وحماية نظام المعرفة العسكرية تفترض تحصيل استعلامات مضادة. وستظل طريقة دمجها تشغل استراتيجية المعرفة وقتاً طويلاً.

وفي ما يتعدّى هذه المسألة ـ وفي ما يتعدّى مجال هذا الكتاب ـ لا ترال توجد حقيقة لا يمكن الإلتفاف عليها. فلكل من هذه الوظائف العسكرية الأربع للمعرفة، شبيه موجز في الحياة المدنية، وقوة جيش الموجة الثالثة يرتكز، في النهاية، على قوة النظام المدني التي تخدمه، وهذه القوة ترتهن بدورها أكثر فأكثر باستراتيجية المعلوماتية للمجتمع موضوع الحديث.

وهذا يعني أن الجندي والمدني معنيّان في السراء والضراء في

مجال المعلومات. فالسعادة التي تغمر العالم المدني ـ الشركات الكبيرة، الحكومة والجميعات التي لا تبتغي الكسب المادي ـ وهو يحصل، يعالج، يوزّع ويحفظ موارده التي تؤثر عميقاً بنجاح الجيش في تنفيذ مهامه.

وتقوية هذه الموارد والدفاع عنها، هما من الأمور الأولية لاستمرار مجتمعات الموجة الثالثة في النظام العالمي المنشطر ثلاثاً في القرن الحادي والعشرين.

نتحقّق منذ الآن وصاعداً من تقدّم التفكير العسكري إلى ما يتعدّى المفاهيم الأولى للحرب الإلكترونية، وما يتعدّى التعاريف الشائعة لـ «حرب القيادة والرقابة» بل إلى ما يتعدّى التصوّر الأكثر عمومية لـ «حرب المعلومات».

وفي خلال العقود المقبلة، سيضطلع عدد من أفضل الأدمغة العسكرية بمهمة تعريف أفضل لمكوّنات حرب المعرفة، وتحديد هوية اللوحة المعقّدة لعلاقاتها المتبادلة وإعداد «نماذج معرفة»، فاتحين بذلك أمام خيارات إستراتيجية. وستولد من هذا الرحم إستراتيجيات معرفة طبقاً للأصول الواجبة.

فإعداد إستراتيجيات المعرفة، هو المرحلة المقبلة لتطور شكل حرب الموجة الثالثة: هذا الشكل الذي ينبغي، كما سنرى، أن يعكس شكل سلام الغد.

لكن سيكون على كل بلد وكل جيشٍ، ليستطيع إمتلاك إستراتيجية معرفة مناسبة، أن يرفع تحدّياته الخاصة به. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإنها تمرُّ راهناً بإعادة هيكلة رأساً على عقب لمؤسسات «الأمن الوطني» الأكثر أهميةً والأبعد جذوراً في الموجة الثالثة.

الفصل السادس عشر
مستقبل الجاسوس

على مسافة أربعين دقيقة من فندق متروبول في موسكو إقتربنا من إحدىٰ البنايات، تخلّصنا من الثلج العالق بأحذيتنا، بضرب أرجلنا بالأرض ثم دخلنا، كان ثمة خط من صناديق البريد ـ بعضها محشو بالجرائد ـ يمتد على جهةٍ من بهو الدخول. استقلّينا مصعداً لنلقى استقبالاً حاراً لدى خروجنا منه. وبعد لحظات جلسنا برفاةٍ في صالون أوليغ كالوغين. إنه رجل ذو بنية قوية جاوز الخمسين قليلاً، كالوغين يتكلم إنكليزية لا غبار عليها. يبتسم ويقدّم بطاقة زيارته التي تقدِّمه بشكل ملغّز كـ «خبير». هذا لا يعطي أية فكرة عن نوع إختصاصه.

أوليغ كالوغين كان أهم جاسوس للإتحاد السوفياتي في واشنطن في السنوات الساخنة من الحرب الباردة. لقد تغيّرت منذ زمن طويل المرحلة حين كان «يقبع» جون أنطوني ووكر، ضابط البحرية الأمريكي الذي كان يهرّب الرموز Codes الأمريكية وحين كان كالوغين، المستقر في مكاتب السفارة السوفياتية، في الشارع السادس، يقرأ وثائق كانت لا تزال مسروقة بسرّية فائقة من وكالة الأمن الوطني National Security Agency وحين، لاحقاً، كان لا يزال يثرثر مع كيم فيلبي، أحد معلمي جواسيس القرن. وكالوغين

الذي كان فيما مضى أصغر جنرالٍ في الإستخبارات السوفيتية يظهر اليوم على شاشة سي إن إن CNN، ويلتقي بمسؤولين كبار من وكالة الإستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيق الفيدرالي ليعاود الكلام على مهنته.

وعلى إمتداد مقابلة استمرت ساعات عدة، طرحنا الإمكانية التي اعتبرها قليلة الإحتمال، في أن يغيّر بعض الجواسيس والشبكات السوفياتية جنسياتهم وينتقلوا للعمل لصالح دول أخرى. وقدّم لنا أيضاً تقويمه للإنقلاب الذي انتهى بسقوط غورباتشوف وأسرّ لنا بآماله في مستقبل سلمي.

كالوغين لم ينتقد بكلام مجرّح الاستخبارات كما مورست في غضون الحرب الباردة. وهو أيضاً أكثر تحفّظاً حول ما يجري اليوم: وخصوصاً حول القرار الذي اتخذته الحكومة الروسية لإنشاء «أكاديمية سلامة الدولة» حيث سيتم تعليم جيل جديد «المقاربات القديمة نفسها، والدروس نفسها» التي كانت في زمن الاستخبارات السوفيتية كما قال. ويستشيط غضباً بعض زملائه السابقين لدى رؤيته ينتقد علانية مكاتب التجسس التي خدمها سابقاً. لكن كالوغين هو رمز حيّ للتغيّرات العظيمة التي تحوّل التجسس العالمي.

وليس هناك من بين كل مؤسسات «الأمن الوطني» ما هو أكثر حاجة لإعادة هيكلة وإعادة نظر من تلك المنذورة للتجسس. فالاستعلام، كما رأينا، هو جانب أساسي لكل استراتيجية عسكرية للمعرفة. ولكن، بينما يتكوّن شكل حرب الموجة الثالثة، فإمّا الاستعلام نفسه يأخذ شكلاً خاصاً بالموجة الثالثة، على صورة الدور الجديد الذي تلعبه المعلومات، الاتصالات والمعرفة في المجتمع، أو أنه يصبح غالياً، مرتبكاً وخادعاً إلى حدٍ خطر.

مخابرات وسيارات رياضية

واشنطن تضجّ في الفترة الراهنة بأصوات ترتفع مطالبة بتخفيضٍ هائل، بل بتفكيك كامل للوكالات الأمريكية. ولكن كما هو الحال بالنسبة إلى المصاريف المرتبطة بالدفاع عموماً، فإن معظم اقتطاعات الميزانية المطلوبة تعاني ضغوطاً سياسية على المدى القصير أكثر منها استراتيجية عالمية أو إعادة مفهمة للإستعلام بالمعنى الحرفي للكلمة.

وهكذا طالبت نيويورك تايمز المسموعة بشدة، إيقاف عمل الأقمار الاصطناعية التي تراقب المكالمات الهاتفية وتقيس المسافة التي تقطعها الصواريخ، مبتهجةً في الوقت نفسه كون وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية، CIA، لم يعد لديها سوى 9 محلّلين (مقابل 125 في الماضي) ليهتموا بالجيش الروسي، وشارحة أن إيران تستحق النظر، وتؤكد بالمناسبة أن بقية العالم «مغطّي إلى حد لا بأس به».

وإظهار مثل تلك الثقة، يبدو في غير محله، بينما لا يزال الجيش السوفياتي السابق يسيطر على مئات عدة من الأسلحة النووية الإستراتيجية والتكتيكية، وأن البلد لا يزال قابلاً للتفجُّر، وأن عناصر غير مراقبة من الجيش السابق لا تزال تستطيع أن تلعب دوراً ثورياً وتحدّد إذن المستقبل. والتظاهر بالصمم لا ينطوي على فطنة كبيرة في عالم تنتشر فيه الصواريخ والرؤوس بسرعة كبيرة، وفي حدود عامل إطلاق موجة من عدم الاستقرار في العالم، وكما تثبت صفحات تايمز نفسها، فإن «بقية العالم» لا يمكن أن يكون «مغطىً كفايةً».

فمنذ السبعينات على الأقل، كان كل العالم مقتنعاً أن كيم إيل سونغ، كان حضّر ابنه، كيم يونغ، لخلافته. لكن باستثناء الميل الذي ينسب إليه للسيارات المستوردة وللنساء السويديات، فلا يُعرف شيء مهم عن هذا الابن. وفي آذار (مارس) 1993 أشارت تايمز إلى أن «الـ CIA لم تكتشف إلاّ حديثاً جدّاً أنّ له طفلين: واقعة ذات أهمية في حكومة ذات تقليد سلالي». وأن تتأخر أجهزة المخابرات الغربية هذا الوقت لتكتشف واقعة سياسية بهذه الأولية لهو دليل على غباء «التغطية».

مشكلة جنرال موتورز

التجسس يكلّف الولايات المتحدة ثلاثين مليار دولار في كل سنة. كانت مؤسساته الأساسية ـ وكالة المخابرات المركزية Central Intelligence Agency، وكالة الأمن الوطني National Security Agency ومكتب الاستطلاع الوطني National Reconnaissance - Office منظمات تقليدية من الموجة الثانية هائلة الإتساع، بيروقراطية، مركزية، مع ميل واضح للسرية. والتجسس السوفياتي ـ الـ كا جي بي KGB، والـ ج ر و GRU، نظيره العسكري ـ كان مثله وأكثر.

واليوم، هذه المنظمات ليست أقلّ تقادماً في عالم الإستخبارات مما هي عليه في الاقتصاد. وتماماً مثل جنرال موتورز أو إي بي إم IBM، فإن كبار صانعي الإستعلامات في العالم يجتازون أزمة هوية، محاولين يائسين إكتشاف الشيء الذي ضلّ طريقه، وما هي حقاً طبيعة نشاطاتهم. ومثل ديناصورات العالم الصناعي لا بدّ لها من التساؤل حول مهماتها القاعدية وحول أسواقها.

فعلى صورة منظّري الإدارة في عالم اقتصادي يتغيّر بسرعة، تنبثق سلالة جديدة من النقّاد الراديكاليين الواثقين، ليس لتحطيم التجسس، وإنما لإعادة صياغة تصوره في الحدود الخاصة بالموجة الثالثة.

وفي ما يتعدّى المسائل العسكرية وحدها، فإن فكرة «الأمن الوطني» التي تدّعي هذه المؤسسات خدمتها، قد إتّسعت إلى حد اشتمالها على مظاهر اقتصادية، ديبلوماسية وحتى بيئوية. يدافع جون ل. بيترسن العضو السابق في قيادة أركان US National Security Council بأنه لمعالجة المصاعب قبل تفجرها، لا بدّ للولايات المتحدة من أن تستخدم مكاتب إستخباراتها وقواتها المسلحة للإفادة من مشاكل عدة مثل الجوع، الكوارث الطبيعية والتلوّث، التي يمكنها أن تجرّ شعوباً في حالة ضيق إلى صراعات عنيفة. ومن أجل ذلك، يلزم المزيد من الاستعلامات وليس القليل، وإنما أيضاً استعلامات من طرز مختلفة. ومرة أخرى أيضاً تدهش الموازاة مع عالم الأعمال. ويقول بيترسن: «بمقدار ما تتطوّر السوق وتتسع، سنحتاج إلى «منتوجات جديدة لتغطية قطاعات جديدة».

وفي حديث يمكن أن نعتقد أنّه لإختصاصي في سياسة التسويق Marketing يحضّ أندرو شيبارد، المحلّل والمسؤول الكبير في الـ CIA، مسؤولي الإستعلام على تشطية إنتاجهم «لملاءمة التجسس الرتيب مع مصالح المستهلكين، علينا أن نكون قادرين على إعطاء عروض مختلفة لكل زبون أساسي وأن نفكر بالتوليف النهائي وبتسليم المنتجات المنجزة للإستعلامات الرتيبة عند «نقطة البيع».

وكذلك، فعلى صورة إدارة الموجة الثالثة، يتكلم مفكرو

إستخبارات عن إصغائهم للـ «زبائن»، وعن تشذيب «ملاك الضباط الأوسط»، عن اللامركزية، خفض التكاليف ونزع البيروقراطية.

أنجلو كوديفيلا من مؤسسة هوفر (ستانفورد) يرى «أنه لا بد لكل فرع من الإدارة، من جمع الأسرار وتحليلها التي يحتاج إليها»، يُحالُ إذن دور الـ CIA إلى مجرد دور غرفة مقاصة. ويناشد كوديفيلا الولايات المتحدة إلى سحب آلاف الجواسيس والعملاء السريين المعيّنين في السفارات والذين، تحت غطاء الديبلوماسية، يجمعون إستعلامات يمكن أن يستحصل عليها بسهولة كل رجل أعمال، صحافي أو ديبلوماسي حسن الإطلاع. أما الـ 10 في المائة من الجواسيس المفيدين والعاملين تحت غطاء الديبلوماسية، فينبغي إعادة تعيينهم في إدارات محدَّدة جيداً مثل وزارة الدفاع وخزينة الدولة.

ينبغي الإستعانة أكثر بمكاتب المخبرين العاملين بدوام غير كامل والناشطين في أوساط الأعمال والمهن الحرة في البلدان المستهدفة. وإذا كانت عمليات سرية ـ عمليات في الخارج يُمكن نفي تبنيها ـ ضرورية، فينبغي أن يكلّف بها الجيش أو هيئات أخرى وليس مكاتب الاستخبارات.

وأكثر من ذلك يرى كوديفيلا أن الوسائل التقنية لجمع المعلومات، ومنها بعض نظم الأقمار الإصطناعية، تعمل مثل «سقّاطات الكترونية» غير قادرة على القيام بالفرز فتلتهم إذن القش والحب في الوقت نفسه. وكما الترسانة العسكرية يجدر أن توجّه إلى أهدافها بدقة.

أما «الحَب» الذي يريده المستخدمون، فإنه يتغيّر حتى في

الجيش. وهكذا ففي كانون الثاني (يناير) 1993، دار في الدوائر العليا من البنتاغون مستندمهمّ يأخذ على محللي الاستخبارات العسكرية «الاستمرار في أن يجتروا بعمق» أفكار المعارك الأرضية الكبيرة، وأن يركّزوا بإفراط على العوامل العسكرية، ويغمطوا أهمية الإستراتيجية السياسية. «والمحلّلون، كما يمكن أن يُقرأ في الوثيقة، يبدون قليلي الاهتمام بقوى معارضة في العالم الثالث يمكن مصادفتها وهم غير مطلعين على أوضاعها»، وكذلك يبدون أنهم لا يرون كيف أن «خصوماً غير مهمين عسكرياً (مثل القوات الصربية في البوسنة) يمكن أن يخلقوا مشاكل في منتهى الدقة».

أسواق جديدة

«وبدلاً من كشف وتحليل طائرة نفّاثة ترسل إشارة بصرية، ما تحت الحمراء تسمح بقياس مدى بعدها»، يشرح بروس د. بركوفيتز، المحلل السابق في الـ CIA، وألن إي. غودمان، الذي كان فيما مضى منسقاً للمعلومات الرئاسية لدى هذه الوكالة، «يمكن أن يكون على مكاتب الاستخبارات كشف وتحليل أجهزة صغيرة قديمة تنقل مخدّرات». وبدلاً من أن تكشف كتائب دبابات وهي تتحرك، يمكن أن يكون عليها كشف الثوّار. وبدلاً من أن تشرِّح عرضاً سوفياتياً للسيطرة على التسلح، ربما يقتضي الأمر أن تقوّم موقف هذا البلد أو ذاك من العنف، وهذا يتطلب معلومات في منتهى الدقة، ولكن أيضاً تقنيات جديدة معلمتة informatisé للحصول عليها. حديث الكونت مارنش، المدير السابق للمخابرات الفرنسية يؤكد خبرة زميله بقوله : «الإستعلامات الشخصية الدقيقة يمكن أن تكون أكثر حسماً من الذخيرة التي توجّه بدقة».

في آذار (مارس) 1993، وخلال اجتماع الـ AIPASG

(مجموعة إدارة معالجة وتحليل المعلومات المقدّمة للإستخبارات)، عرض كريستوفر ويستفال وروبرت بلمان من ألتا اناليتكس ALTA Analytics، برنامجاً معلوماتياً جديداً لمساعدة المخابرات على استهداف مجموعات ثورية من خلال البحث عن علاقات مخبوءة في قواعد معطيات عدة. وبفضل هذا البرنامج يمكن لمجموعة ثورية، مثلاً، أن تطلب إلى الحاسوب تحديد كل الأمكنة التي يرتادها ستة أشخاص أو أكثر. وتقوم الفكرة على السماح للمستخدم أن «يكتشف بسرعة ويستوفي تداعيات حاسمة يمكن أن تمرّ من غير أن يؤبه بها».

الإستدلال واضح. «حين يُكتشف عربات، هواتف أو مواقع لدى مجموعة، تُطْرَح أسئلة: "لماذا هذه العقدة هنا"؟، "من يوجد وراءها، من يرتبط بهذه العقدة"؟. هذا البرنامج الذي سمّي NETMAP يستطيع حتى اكتشاف مجموعة "ناشئة"».

وعلى ما يبدو، فبجمع معطيات من هذا الطراز إلى استعلامات مأخوذة من حسابات مصرفية، وبطاقات مصرفية ولوائح مشتركين وغيرها من المصادر، يمكن لهذا البرنامج أن يساعد على تحديد مواضع مجموعات ـ أو أفراد ـ تستجيب للمواصفات الشخصية المطلوبة. (العرض يستبعد طرح إمكانية أقل خطورة: أن يستطيع البرنامج نفسه مساعدة حكومات على كشف منشقين سياسيين غير عنيفين، وحركات دينية على شيء من الغرابة أو جماعات شرعية للنضال من أجل الدفاع عن الحقوق المدنية).

وفي المؤتمر نفسه عرض مارك ر. هالي ودينيس مورفي من The Analytic Sciences Corporation (TASC) برنامجاً معلوماتياً يسمح بمتابعة مبيع الأسلحة في العالم. وقصدهما بذلك أن يجمع

نظام البرنامج معطيات عن المشترين والبائعين والبضائع والتواريخ والكميات. لكن في فترة الحرب التي لا يسمح فيها المساس بكثير من الأمور، يمكن أن يكون أيضاً الإهتمام بمراقبة «العوامل التي تهم المعرفة، مثل التصوّرات الدينية لجيش العدو، ثقافته، نظرته إلى الوقت، مستوى ثقافته وتدريبه، مصادر معلوماته، محطات الإذاعات التي يشاهدها خارج أوقات الخدمة، وغير ذلك من العناصر المرتبطة بسلطة المعرفة. وباختصار، ستكون المعلوماتية بالنسبة إلى جيوش الموجة الثالثة كما كانت الجغرافيا والتأثيرات المناخية مؤثرة في سير المعركة التقليدية.

العامل البشري

إن الاهتمام بشبكة هائلة، مؤتمتة إلى حد بعيد، من الأقمار الاصطناعية والآلات الكاشفة لمراقبة نشر الأسلحة النووية والصواريخ السوفياتية، أدّى إلى إهمال جمع الاستعلامات لدى المصادر البشرية. وبكلام آخر تم التركيز بإفراط على وسائل الخصم دون نواياه.

ومن الصحيح أن نشر «الكفاءات» أو توزيعها ـ أي الدبابات، الصواريخ، الطائرات، الفرق وغيرها من العناصر المادية ـ تسمح أحياناً بمعرفة نوايا معسكر الخصم. ولكن أفضل الأقمار الاصطناعية لا تقدر أن تقرأ ما يدور في رأس الإنسان. ولا هي قادرة على كشف نواياه.

والانتقال إلى نظام استخبارات من الموجة الثالثة يعني، بشكل مفارق، أنه ستعطى أهمية أكبر للجواسيس البشر: النوع الوحيد الذي عرفه عالم الموجة الأولى. والفارق هو أن جواسيس الموجة

الأولى مسلحون اليوم بتقنيات متطورة من الموجة الثالثة.

الجودة في أزمة

تركيز الموجة الثانية على الجمع الشامل للمعطيات بوسائل تقنية ساهم أيضاً في «شلل التحليل». فأدوات الكشف والأقمار الاصطناعية والسونارات (السونار جهاز لإكتشاف وجود الأشياء تحت الماء بواسطة موجات صوتية) المتوافرة، سمحت بدخول كثير من القش، بحيث صار من الصعب إيجاد «الحَب» الذي يختلط به. إلاّ أنّ برنامجاً معلوماتياً في منتهى التطور يساعد على إكتساح المكالمات الهاتفية للحبث عن كلمات مفاتيح. إنه يراقب مختلف طرز النشاط الإلكتروني ومستوياته، يكشف الصدى الإصطناعي للصواريخ، يصوّر التجهيزات النووية ويجيد القيام بأشياء أخرى أيضاً. ولكن المحلّلين لم يكونوا قادرين على متابعة إيقاع «الأخذ» وتحويله إلى استعلامات ملائمة ومفيدة.

ودفعة واحدة، تمّ تفضيل الكمية على الكيفية: حيث نجد بالضبط المشلكة نفسها التي واجهت جنرال موتورز وغيرها من الشركات التي تحاول الاستمرار في وجودها إزاء التنافس العالمي. وبسبب من التصنيف الهائل التدرج للمعلومات، صار من النادر للمنتوج التحليلي، حتى ذي الجودة العالية، أن يصل للشخص المناسب في اللحظة المناسبة، فالنظام السابق لم يعرف أن يسلّم استعلامات «في وقت مناسب» لأولئك الذين يحتاجون إليها أكثر من غيرهم.

ولكل هذه الأسباب، فإن المنتوج «الاستعلامات» خسر من قيمته في نظر عدد من «زبائنه». لماذا التعجّب، مذ ذاك، من أن

عدداً من المستخدمين ـ بدءاً برئيس الولايات المتحدة ـ يجهلون جهلاً مطبقاً التقارير الخاصة التي تتكدّس فوق مكاتبهم، ومدوّنات الأخبار السرية التي يتلقونها؟ ففي الحقيقة، إن السر نفسه ـ وكل ما يستلزمه ـ أعُيدت المساءلة حوله.

«لقد نما إجلال كبير حول السر، كما يرى موظف كبير في مكتب وزير الدفاع، والسر نفسه أصبح معياراً لصلاحة الأفكار». فالمعلومة التي لا تكون سرية لا يمكن أن تكون مهمة ولا صالحة.

في العام 1992، أنتجت الإدارة الأمريكية 6.300.000 وثيقة «مصنّفة». تلك ذات التوزيع الأقل محدودية ـ غير المصنفة بالمعنى التقني للكلمة ـ حملت تنويه Fouo «For Official Use Only» أي مقتصرة على استخدام رسمي. والفئة التالية، التي أُخضعت لحصر أكبر والمصنّفة فعلياً، هي فئة المستندات «الحميمة». ثم تأتي المستندات «السرية» بعضها موسوم بـ «Secret OTAN» أي سر لحلف شمال الأطلسي، وهذا يعني أنها يمكن أن تنقل إلى بلدان أخرى من الحلف الأطلسي. وغيرها لا يمكن أن تكون مشتركة. ويتبعها فئة سرِّي جداً «Top Secret» وسري جداً أطلسي «Top Secret OTAN». ولكننا لا نزال إلا على مستوى نصف ارتفاع الجبل وبعيدين تحت ارتفاعات سماوات السر. وفوق السري جداً «Top Secret»، ثمة الفئة المعروفة بالشعار «SCI» أو «Sensitive Compartmented Intelligent» أي استعلامات حساسة مقسّمة إلى خانات، وهي أيضاً تقل امكانية مطالعتها. ولا توجد إلاّ في قمة الهرم الاستعلامات المقتصرة على اللوائح المسماة BIGOT: للأشخاص المزوّدين برموز خاصة.

وخشية أن يظهر هذا النظام شديد البساطة، وُسِم أيضاً بعدة

مظاهر حصر من نوع: «NOFORN»، أي ينبغي ألاّ تنقل إلى جانب و «NOCONTRACT» وتعني أن من بينها الشركات التي تعمل للأعمال الدفاعية والتي ينبغي ألاّ تطلع عليه و «WNINTEL» وتعني «إنتبه ـ مصادر أو طرق استعلامات متورطة» أو «ORCON» أي «الباثّ هو حكم التوزيع».

هذا الجبل الباهظ التكلفة والمدوِّخ، أخذ يتعرّض لسيل دائم من النقد. متى السر يعزّز القوة العسكرية؟ متى يضعف الأمن؟ لنأخذ معاينة ج. آ. كايورث 2، المستشار العلمي السابق في البيت الأبيض، «ثمن الحفاظ على المعلومات هو مرتفع بحيث يصبح تصنيفه عقبة». والريبة الجديدة التي تحيط بالسر ما هي إلا النتيجة المباشرة للتغيّرات الجديدة في الموجة الثالثة والتنافس الذي أحدثته.

المتجر المنافس

في نهاية المطاف، كان تأثير الموجة الثالثة أن زادت على نحو متفجّر كمية المعلومات (بما فيها المعلومات المغلوطة) التي تنتقل حول العالم. فالثورة المعلوماتية، وتضاعف الأقمار الاصطناعية ورواج الآلات الناسخة، والمسجل السمعي البصري Magnétoscope والشبكات الالكترونية وقواعد المعطيات والبريد والإذاعة عبر الكابل والأقمار الاصطناعية التي تعيد البث مباشرة، دون حسبان عشرات وعشرات تقنيات معالجة وتوزيع المعلومات، كل ذلك خلق أنهاراً عدة من المعطيات، المعلومات والمعرفة التي أصبحت تصب في محيط هائل الإتساع يزداد باستمرار حبوراً، رموزاً، إحصاءات، كلاماً وأصواتاً. الموجة الثالثة، بتعبير آخر، فجرت نوعاً من التبادل ـ على غرار لعبة البينغ بونغ ـ المعلوماتي، خالقة بذلك عالم

معرفة يستمر توسعه إلى ما لا نهاية.

وما كان له، في الحقيقة، تأثير لفتح متجر منافس يقع تماماً إلى جانب متجر الجواسيس: منافس الموجة الثالثة الذي يجعل المعلومات جاهزة على نحو أسرع وأرخص مما تفعله مصانع استعلامات الموجة الثانية. وهو بالطبع، لن يستطيع تقديم كل ما تحتاج إليه حكومة أو جيش. لكن لديه أشياء هائلة ليعرضها.

الموجة الثالثة وانفجارها بالمعلومات ووسائل الاتصالات تعني أيضاً أن أصحاب القرار يستطيعون أكثر فأكثر إيجاد ما هم بحاجة إليه من خلال مصادر «مفتوحة». وهكذا فإن قسماً كبيراً من الاستعلامات العسكرية هو قيد التناول الحر في «المحل» المجاور. والتظاهر بتجاهل كل ذلك، وتأسيس المعلومات على المصادر «المقفلة» وحدها، ليس عملاً باهظ التكلفة فحسب وإنما ينطوي على حماقة أيضاً.

ثمة قليل من الناس فكّروا بالعمق والمخيلة التي فكر بهما روبرت د. ستيل في تلك المسائل. وستيل ذو الواحد والأربعين عاماً، الضابط السابق في البحرية والمتخصص بالاستعلامات وذو الذهن المتقد، دافع في العام 1976 في Lehigh University عن أطروحة حول موضوعة «التنبوء بالثورة». وسمحت له المناسبة في الحال أن يكتشف للمرة الأولى ما هو رهان ثورة. وكان ستيل الطويل القامة والضخم ذا صوت صاخب، وقد عيّن جاسوساً كملحق سياسي في سفارة الولايات المتحدة في السلفادور خلال الحرب الأهلية، لكن تتمة عمله تدفع للإعتقاد بأنه كان هناك لجمع الاستعلامات، وحين عاد إلى واشنطن سلك طريقاً آخر وأصبح مدير مجموعة مكلّفة بتطبيق المعلوماتية على مسائل السياسة الخارجية.

وبينما كان يستمر في دراسته Naval War College ويتابع سياسة الاستعلامات، مثّل الـ Marine Corps لدى Foreign Intelligense Priorities Committee وغيرها من هيئات التجسس المرتبطة بالمخابرات. وأخيراً وبصفته كموظف كبير في استخبارات Marine Corps إستغرق في الحواسيب، الذكاء الاصطناعي ومسائل سياسة المعرفة الأكثر عمومية.

وستيل لا يوافق كاتب إفتتاحية في التايمز حيث يقول إن العالم «مغطى تغطية لا بأس بها» من قبل الاستخبارات الأمريكية، وقد أكدّ أن الولايات المتحدة تشكو من نقص الألسنيين (علماء الألسنية) ومتخصصين لديهم تجربة جيدة وعملية في المناطق التي تعنيهم وتحتاج أيضاً إلى عملاء «محليين» - جواسيس - في المناطق الحرجة من العالم. وفي المحصّلة يحدّد أن الأمريكيين لا يملكون الصبر لتثقيف مثل تلك الإمكانات.

وبنبرات تذكّر بنبرات السلالة الجديدة من رؤساء الإدارة في الشركات الأمريكية، يأسف لقصر نظر المنظمين. إذ يقول إن التجسس الأمريكي يفرط كثيراً في الاهتمام الذي يوليه للنتائج المباشرة، في حين أنه لا يولي اهتماماً كافياً على مدى طويل لثقافة نقاط قوته السرية في الخارج.

وستيل يحمل على محمل الجد التهديدات الجديدة للعالم الراهن. يعتقد أن الولايات المتحدة سيئة التسلّح إلى حدٍ لا يعوّض حيال حقيقة تطواف مقاومين مجرّبين في العالم، وحيث يستطيع متخصصون في المعلوماتية أن يصلوا إلى بلدان عديدة ويضعوا مواهبهم في خدمة مقاومة السيطرة الأميركية.

رغبة ستيل لا تقضي إذاً أبداً بإحالة الجواسيس الأمريكيين إلى البطالة. كما أنه لا يريد أن يزيل الشحم عن الديناصورات المتورّمة ليجعل منها ديناصورات صغيرة. ولكن على العكس، فإن ما يدعو إليه هو إعادة هيكلة جذرية ربما يخرج منها شيء ما صغير، أو صغير جداً، كل شيء باستثناء ديناصور.

عالم الاستخبارات الأمريكي - تلك هي قناعته - هو في النتيجة مدعو ليغرق في جزء كبير منه في الثقب الأسود لتخفيضات الميزانية والجزء الثاني يصار إلى خصخصته. فالـ US Foreign Broadcast Information Service مثلاً تصغي إلى مئات عدة من برامج الإذاعات والتلفزة الأجنبية وتسجلها للمحللين السياسيين والديبلوماسيين والعسكريين. وبرأيه، إن كثيراً من المهام ينبغي أن تتكلّف بها مؤسسات خاصة. ولا حاجة لجواسيس، بالضرورة، ليصغوا إلى الإذاعة أو يشاهدوا التلفاز. ويطلب أن يصار إلى اعتماد اللامركزية في جزء ثالث - التحليل - من نشاطات الاستعلامات الراهنة، فبدلاً من تجمعات عملاقة لمحللين يعملون في وكالة لامركزية، يعاد تعيين الكثيرين في وزارات عدة؛ التجارة، الخزينة، الخارجية أو الزراعة، بحسب اقتراح شيبرد، كوديفيلا أو آخرين، ليقوموا بتحليلات بحسب الطلب وتبعاً لحاجة المستخدمين.

لكن في الحملة التي يقوم بها ستيل، لا شيء من كل هذا أولوي. ويحاول أن يصطاد بصنّارته حوتاً كبيراً: لفياتان[1] Le

---

(1) مؤلف لهوبس يحمل هذا العنوان، يعرض فيه نظرياته الفلسفية والسياسية: الحسّوية، المنفعية والاستبدادية. وما إذا كانت حالة الطبيعة الإنسانية حالة حرب دائمة. وغريزة البقاء تقود البشر إلى عقد اجتماعي =

léviathan السر، وهو ومن دون شك يحمل حملة السِّرّ في واشنطن.

مثلاً، الجيوش تفضل المحافظة على السرية المتعلقة بـ «نواقصها» حتى لا يستطيع العدو استغلال مكامن ضعفها. لكن التقييدات نفسها التي تُبْقي العدو على جهله، تؤدي في الغالب إلى أن يُحرم من المعلومات أولئك الذين يستطيعون معالجة تلك النواقص. وعلى أي حال فالثغرات ستكتشف ذات يومٍ مهما كان بعيداً. وإذ تصنّف المعلومات كأسرار، فإن مختلف مجموعات وكالة يفتشون عن حلول مختلفة لمشاكل متشابهة، والمعلومات التي يظهّرونها صعبة التركيب والنشر والاستخدام. والأسوأ من ذلك، برأي ستيل، أن المحللين مقطوعون عن العالم الخارجي ويعيشون في ما يسميه «اللاحقيقة الصورية».

ومنذ عمل ستيل كجاسوس في خدمة مخابراته، فإن وحدته Marine Corps قررت أن تعطي محلّليها مراكز عمل SPARC، وبكلام آخر حواسيب تقدّم لهم فوراً المواد الفائقة السرية. إلا أن Corps de Marine أنشأت أيضاً بمحاذاتهم قاعة صغيرة، جدرانها من زجاج ويعمل فيها حاسوب PC عادي. وبفضل هذه الآلة، يستطيع المحلل أن يتواصل مع شبكة إتصال انترنت Internet فيصبح في متناوله آلاف قواعد المعطيات عبر العالم. كلها ملأى بمعلومات يمكن أن يحصل عليها الجمهور العريض دون أن تكون مغطاة بأي نوع من السرية. لكن مراكز عملهم، وبسببٍ من السرية،

= يتخلّون فيه عن حقوقهم الطبيعية ويحيلونها إلى المجتمع. وأن سلطة مطلقة فقط يمكن أن تضمن تنفيذه.

لم تكن موصولة بالشبكات العامة، أو التي يمكن أن يصل إليها أي كان. كما أنهم يرتدّون إلى الحاسوب الصغير المتواضع PC، المرتبط بالعالم الخارجي والذي يسمح لهم إيجاد جزء كبير ممّا هم بحاجة إليه مغترفين من قواعد المعطيات السهلة التناول.

وخلُص الجاسوس ستيل إلى الاقتناع بأن المعلومات العلنية هي مفيدة للإستخبارات التي أقنعت البحرية أن تسمح لها بتنظيم فرع للمعلومات المفتوحة Open Sources Symposuim وذلك بالاعتماد على مالها ووقتها هي. وقد عُقد المؤتمر في فيرجينيا في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1992. ولم يكن لسخرية التشابه واللعب على الأحرف الأولى من Office Of Strategic Services (0ss) سيئة الذكر وسلف المخابرات الحالية الـ CIA ، أن تفوت الحاضرين ومختلف المداخلين، وكان بينهم رئيس أركان الدفاع Defence Inlelligence Agency، وهو مستشار علمي سابق للرئيس، والمدير المساعد للـ CIA ولخليط مفاجىء من الصناعة المعلوماتية وأعضاء أو مراقبين على تخوم عالم القرصنة المعلوماتية. وكان من بين الحضور أيضاً جون بيري بارلو مؤلف كتاب Grateful Dead وهوارد رينغولد مؤلف الحقيقة الصورية Virtual Reality و The Virtual Community.

وعلى ما يبدو ما كان لرجل أقل ارتباطاً بمبدأ المصادر العلنية وأقل جموحاً أو أقل تقيداً بالمألوف من الذي يدير عالم الجيش والمخابرات، أن ينجح في ذلك المشروع. غير أن ستيل كان مدفوعاً برؤية تتعدى الهموم المباشرة فقال:

«تصوروا، (يحضّ جمهور الندوة الأولى)، تصوّروا شبكة عريضة من مواطنين محلّلين، محلّلين من القطاع الخاص التنافسي

ومحللين من الإدارة، حيث يستطيع كل منهم أن يتواصل مع الآخر، يشاركه ملفّات غير مصنّفة، ينشىء بسرعة لوحات [معلوماتية] حول موضوعات ذات فائدة مشتركة، ويجمع بسرعة آراءً وحدوساً ومعطيات من الوسائط المتعددة، لا سيما وأنه يمكن بثها مباشرة دونما قيود. واعتقد أن علينا أن نتجه نحو مثل هذه الحال». وأمنيته هي أن تغترف الاستخبارات من كل المعرفة «الموزّعة» والجاهزة في المجتمع. وباختصار فإن ستيل يريد تحويل المجتمع بأسره إلى موظفين للمخابرات دون أجر رسمي. وهذه الرؤية ستكتسح إن آجلاً أم عاجلاً أسلوب الإدارة الأميركية المخابراتية.

ستيل يريد أكثر من ذلك، إنه يقترح «ربط الاستخبار الوطني بالتنافسية الوطنية [...] وجعل الإستخبارات رأس البنية التحتية للمعرفة». لا ينبغي للإستخبارات فقط أن تغترف من المصادر العامة، وإنما لا بدّ لها، جوهرياً، من أن تكون في خدمة الجمهور. إنه يتكلم على استغلال الإستخبارات لإعطاء معلومات «نفيسة» «من المدرسة حتى البيت الأبيض».

والإستخبار في نظر ستيل، حسبما يقول: «يندرج في استمرارية وطنية واسعة، عليها أيضاً أن تتضمن نظامنا التربوي الصريح وقيمنا الثقافية غير الصريحة، وهندستنا الداخلية المعلوماتية المبنْية، وشبكات تبادل الإستخبار بين شبكاتنا المجتمعية والمهنية غير الرسمية، ونظامنا السياسي الحكومي». وباختصار، الاستخبار بالنسبة إليه ليس فقط قضية مخبرين سريين يجبلون معلومات «تقديرية» من أجل حفنة من الموظفين السياسيين الكبار، وإنما هو عنصر مؤثر ينقل مشاركته إلى نظام «المعرفة» الذي يقوم عليه المجتمع الأميركي.

لقد أسرت رؤية ستيل أكثر من شخص ـ وناغشت كثيرين. وحملته هي إحدى القوى، التي تطمح إلى ملاءمة الاستعلام مع حقائق الموجة الثالثة.

إن الاهتمام بالحرب والحرب المضادة في القرن المقبل، يبدأ من إعادة صياغة إستراتيجية المعرفة العسكرية والمخابراتية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة بدأت السعي إلى إغراق المجتمع بالمعلوماتية حيث يتصوَّر كل فرد أنه قادر على المعرفة، لكنه لا يستطيع الإفادة منها. في حين يستطيع تداولها، ما يسمح للسلطات أن تجنّد هذا التداول في أجهزة المخابرات دون أن يتسنَّى للفرد إدراك الدور الذي يقوم به أو أن يكون قادراً على تقرير رغبته في هذا الدور.

الفصل السابع عشر

تلفيق الدعاية Spin

الناس الذين يفكرون بجدية كبيرة في الحرب المقبلة، يعرفون أن جزءاً من المعارك الأكثر أهمية في المستقبل، سيدور فوق حلبة وسائل الإعلام.

وتعتقد الولايات المتحدة أنها لن تقدر على إنشاء إستراتيجية معلوماتية منهجية ما دامت لم تنظم وسائل إستخبارها، وأن تحلّ أيضاً مشكلة السيطرة على وسائل الإعلام. وهكذا فإن الجيش الأمريكي، بحسب نيل مونرو من أخبار الدفاع Defense News، سيصطدم بـ «حائط من الآجر» لأن وزارة الدفاع لا تملك سوى سلطة محدودة لتتدخل في وسائل الإعلام. فدستور الولايات المتحدة يعيّن حدود الرقابة، في حين أن «الدعاية» كلمة غير محبّبة برأي معظم الأمريكيين.

وعليه، فبينما يعرف الجيش أنه يمكن أن يكون لإعطاء تلفيق الدعاية Le Bon Spin عن معلومات الجيش أهمية توازي تدمير مدرعات العدو، فإن «الملفّقاتي» لا يكون مرتاحاً في ثياب عمله وخصوصاً مع الصحافة الأمريكية.

بعد حرب الخليج، نشب خلاف عنيف بين وسائل الإعلام

الأمريكية والبنتاغون حول دور هذا الأخير بتوزيع المعلومات وهمه المتعمد في إبقاء الصحافيين بعيدين من ميادين المعركة. ومهما بدت حادة هذه المواجهة، . ففي السنوات المقبلة يمكن للتوتر أن يزداد بين الفريقين وسيكون على استراتيجيي المعرفة أن يأخذوا ذلك بالاعتبار.

الميدالية الألمانية

الدعاية، بحسب المؤرخ فيليب تايلور، «صارت أمراً هاماً في زمن اليونانيين الأقدمين». ولكنها عادت لتصبح مهمة مرة أخرى بعد أن ولّدت الثورة الصناعية وسائل الإعلام. وهكذا ترافق شكل حرب الموجة الثانية بمعلومات أحادية الجانب وصور ملفّقة مشغولة بعناية أطلق عليها الروس اسم فن الخداع الـ Maskirovka والتعمية Dezinformatsia من خلال وسائل الإعلام. ومع تطور شكل حرب الموجة الثالثة، فإن إنقلاباً ينتظر غداً الدعاية ووسائل الإعلام التي تنشرها.

ولنعرف كيف تعطى الدعاية الملفّقة، ينبغي أن يكون لدينا فكرة واضحة عن مختلف المستويات التي تعمل فيها الدعاية العسكرية. على المستوى الإستراتيجي، مثلاً، يمكن بالفعل لدعاية حاذقة أن تقيم أو تكسر تحالفات.

في غضون الحرب العالمية الأولى، حاول كل من الألمان والبريطانيين الحصول على تأييد الأمريكيين. لكن عملاء المخابرات البريطانيين كانوا أكثر حذقاً من الألمان، فأبرزوا كل الرموز التي تؤكد على نزعة الألمان المعادية للأمركة. وحين نسفت غواصة المانية سفينة أمريكية، لوزيتانيا، Lusitania، التي تبيّن أنها كانت

من دون شك، تنقل ذخائر للبريطانيين، غضب الأمريكيون. ولكن الغضب الحقيقي هو ما شعر به البريطانيون . وما نظموه غاية التنظيم بعد مرور سنة على الحادثة.

وإذ اكتشفوا أنّ فناناً ألمانياً كان قد أصدر ميدالية من البرونز للإحتفال بإغراق السفينة، صكّ البريطانيون نماذج مطابقة للميدالية ووضعوها في صندوق وأرسلوا منها مئات الآلاف للأميركيين مرفقين معها ورقة دعاية مضادة للألمان. وفي نهاية المطاف، دخلت أميركا الحرب، بالطبع، إلى جانب البريطانيين: مذّاك صدر الحكم ضد الألمان. ومعتمداً على المصالح الأميريكية، المالية أو غيرها، ما كان للقرار أن يُعزى للدعاية البريطانية وحدها. لكن هذه الدعاية ساعدت على جعله مستساغاً لدى الجمهور الأمريكي.

مؤخراً في حرب الخليج، ترافقت تعبئة بوش المحمومة لنظام عالمي جديد، ودور الأمم المتحدة مع دعاية فُهم منها أن الولايات المتحدة وبعيداً من تصرفها بوحي مصالحها، إنما لم تفعل سوى تنفيذ أمر منظمة الأمم المتحدة. وكان الهدف الإستراتيجي لهذه الحملة يرمي إلى عزل العراق ديبلوماسياً، وقد أمكن تحقيقه.

وجهد الدعاية تناول أيضاً مسرح العمليات. فبينما كان النظام العراقي ينادي عالياً وبقوة بعلمنته، فإن وزير إعلامه لم يتوقف عن لعب ورقة الإسلام، مقدّماً العراق كمدافع عن الإيمان في مواجهة العربية السعودية المدعومة من أميركا عدوّة الإسلام.

أخيراً على المستوى التكتيكي، أطلق متخصصو الحرب النفسية الأميركية 29 مليون منشور، تحمل 33 مرسلة مختلفة فوق القوات العراقية في الكويت، مقدّمين لهم تعليمات ليستسلموا،

واعدين بمعاملة الأسرىٰ بإنسانية، مشجعينهم على مغادرة آلياتهم ومخطرينهم بالهجمات المقبلة.

«الملفّقاتيون» الأذكياء يعرفون تماماً إذا ما كانت أهدافهم إستراتيجية، عملياتية أو تكتيكية ويعملون بمقتضى ذلك.

ستة مفاتيح لإفساد العقول

«الملفّقاتيون» استخدموا واستنفدوا وهم في ثياب عملهم ست أدوات على مر السنين. ويقال إنها أدوات صنعت لإفساد العقول.

إحـدى الأدوات الأكثـر رواجـاً هـي الإتهـام بـالفظـاعـة. حيـن وقفت فتاة كويتية ذات خمسة عشر عاماً أمام الكونغرس أثناء حرب الخليج وصرّحت أن القوات العراقية في الكويت قتلت الرضّع المولّدين قبل الأوان سارقة الأدوات الحاضنة لنقلها إلى العراق، حرّكت أكثر من وتر حساس. وما ظلّ طي الكتمان هو أن تلك الفتاة لم تكن سوى ابنة سفير الكويت في واشنطن ـ عضو الأسرة الحاكمة ـ وبأن شركة العلاقات العامة هيل ونولتن Hill & Knowlton هي التي قامت بإخراج الدور لصالح الكويتيين.

وبالطبع، الدعاية ليست بالضرورة كلها ملفّقة. فالصحافيون الذين وصلوا بعد طرد العراقيين من الكويت أكدوا روايات متعدّدة عن «الفظاعة العراقية». وسواء كانت صحيحة أو ملفّقة، فإن قصص الفظاعة كانت مواد أولية لدعاية الحرب. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، كتب تايلور في ذخائر العقل Munitions of the mind قصة رائعة عن دعاية الحرب، فمروجو الدعاية الحلفاء لم يكفّوا عن استحضار «صور "الغول" البروسي المنتفخ [....] المنهمك غاية الإنهماك في قتل الجنود، واغتصاب النساء وتقطيع الرضّع، وتدنيس الكنائس ونهبها».

وبعد ذلك بنصف قرن لعبت قصص الفظاعات دوراً مهماً في حرب فيتنام، حيث روايات مذبحة ماي لاي التي قام بها الجنود الأمريكيون أثارت قرف قطاعات واسعة من الرأي العام الأمريكي وغذَّت الحميَّة المناهضة للنزعة العسكرية. وسواء كانت صحيحة أو ملفّقة، فإن قصص الفظاعات ما تني تدور حول النزاع بين الصرب والبوسنيين.

الأداة الثانية الشائعة الإستخدام هي التضخيم المبالغ فيه لرهانات معركة أو حرب. إذ يُقال للجنود وللمدنيين إن كل ما يتمسّكون به مهدّد. وهكذا دأب بوش على تقديم حرب الخليج كمعركة من أجل نظام عالمي جديد وأفضل من سابقه. فالرهان لم يكن فقط استقلال الكويت، حماية مصادر نفط الغرب، أو إزالة التهديد المحتمل في الخليج، وإنما زوراً، مصير الحضارة نفسه.

تصوير الخصم شيطاناً أو نزع الإنسانية عنه هو المفتاح الثالث في عدة «الملفّقاتي». أميركا هي «الشيطان الأكبر». وبوش «شيطان البيت الأبيض». وكانت إذاعة بغداد تنعت الطيّارين الأميركيين بالجرذان أو بالحشرات. والغارة الجوية، بحسب عقيد أميركي «تشبه مطبخاً تضيئه ليلاً فتجد بنات وردان (نوع من الحشرات) تنسحب في كل الاتجاهات فنعمل فيهم قتلاً».

الأداة الرابعة هي الإستقطاب. «من ليس معنا فهو ضدنا».

الأداة الخامسة هي الدعاء من أجل عقاب إلهي. فإذا كانت حرب الخليج مغطاة بغطاء الإسلام، فإن الرئيس بوش طلب أيضاً نجدة الله. وكما لاحظت فاطمة مرنيسي العبارة التعزيمية: «ليبارك الله أميركا» تتردد دونما انقطاع في الدعاية الأميركية، وكانت ذات

تأثير ثانوي غريب وغير متوقع حين كانت تتناهى إلى سمع ناس الأسواق وشوارع العالم الإسلامي. ولأنهم معتادون أن يروا في أميركا داعية المادية والإلحاد «إنفعل» عامة الناس في أفريقيا والشرق الأوسط لسماعهم بوش يبتهل إلى الله وتساءلوا هل الأمريكيون يؤمنون حقاً بالله؟ وكان الإرتباك كبيراً أيضاً إذ جُمع الله إلى البلاغة المزيّفة عن الديمقراطية. وهل الديمقراطية دين؟

في النهاية، لعلّ المفتاح الأقوى لإفساد العقول هو تزوير الدعاية (الدعاية على الدعاية) Méta - Propagande: الدعاية التي تقلّل من قيمة دعاية المعسكر الآخر. فالناطقون باسم التحالف في الخليج اتهموا العراق بممارسة رقابة على الصحافة العراقية، لا حدود لها. وتأثير الدعاية على الدعاية قويّ لا سيّما أنه، بدلاً من تحدّي صحة هذا أو ذاك الزعم، فإنها تشكك بكل ما يصدر عن العدو. وهدفها خلق لا صدقية مطلقة، بدلاً من خلق لا صدقية حول هذه أو تلك من المسائل.

ما يدهش في كل هذه اللائحة من تقنيات الدعاية العسكرية، هو أنها تنتمي إلى الموجة الثانية. وكل محاولة «شدّ البراغي» الذهنية تنزع إلى استخدام وسائل الإعلام لتزرع إنفعالاً هائجاً بين الجمهور العاطفي.

نازية جديدة وتأثيرات هوليوودية خاصة

الأدوات «التقليدية» للـ «ملفّقاتي» تحتفظ من دون شك بفاعليتها في النزاعات بين البلدان التي تملك وسائل إعلام مركزية من الموجة الثانية. ومجتمعات الموجة الثالثة تسعى إلى استخدام الأداة نفسها ضد مجتمعات الموجة الثانية. غير أن التغيرات في

مجتمعات الموجة الثالثة هي في صدد إعادة صياغة كل القواعد.

فاقتصادات الموجة الثالثة تنشىء بادىء الأمر، تعددية هائلة من الشبكات تصب فيها المعلومات كما التعميات، الهواتف الخلوية الحاسوب الشخصي، آلات الاستنساخ، الهواتف البريدية، آلات تصوير (الفيديو) والشبكات الرقمية التي تسمح بتبادل كميات هائلة من الأصوات، المعطيات والمواد المصوّرة من خلال العديد من الشبكات المسهبة وغير المركزية، بحيث يصعب غالباً على الرقابة الإدارية أو العسكرية أن تراقبها.

وآلاف «لوحات المعرفة» المعلوماتية ترى النور أيضاً، عاقدة رباط ملايين الأفراد عبر العالم، في محادثة دائمة حول كل المواضيع، من الجنس إلى السياسة، مروراً بأخبار الأسواق المالية. هذه الأنظمة تتكاثر بسرعة كبيرة متجاهلة الحدود الوطنية ومسهِّلة تشكيل مجموعات من كل الأنواع: الرصد الجوي، الموسيقى وعلم البيئة حتى النشاطات شبه العسكرية للنازية الجديدة والإرهاب والشبكات التي تتوقف عليها هذه النظم تتراكب وتتشابك بحيث يستحيل تقريباً إسكاتها. وبسبب تكاثر وسائل الإعلام الحديثة، يصبح من الأسهل مواجهة الدعاية المجملة والمركّزة إنطلاقاً من القاعدة التي تغرق دوائرها العليا الجمهور بإعلامها.

هذه الوسائل الإعلامية الحديثة تميل إلى بعثرة السلطة. إذ أن عرض أحد الهواة لشريط تصوير فيديو واحد، أظهر فيه شرطة من لوس أنجلس وهم يضربون بعنف رجلاً أسود، أثار أعمال شغب أوقعت الضحايا والأضرار ما توقعه تقريباً حرب صغيرة. فآلات التصوير (الفيديو) تستخدم أكثر فأكثر لتوضيح سوء استخدام السلطة من قبل الحكومات المحلية الوطنية. والمعلومات تنتشر إن لم يكن

عبر أقنية المرئيات، فعلى الأقل بشكل أشرطة تصوير. وهكذا تضعف وسائل الإعلام الحديثة الرقابة المركزية، التي لا تعدم التفاعلية التي تسمح للمشاهدين بالرد على السلطات المركزية من أن تزيدها ضعفاً فوق ضعف. والبيع عن بعد (بواسطة الهاتف) وعرض البضائع والترويج لها بواسطة المذياع والمرئيات لا تعطي سوى لمحات شاحبة عن هذا المسار.

وجهاز المرئية سينتهي بإخلاء المكان لوحدة (ربما من دون سلك) تضم حاسوباً (سكانر - فاكس)، هاتفاً وشاشة تكوين مرسلات الوسائط المتعددة المدخلة في وحدة واحدة والمنقولة بالتالي من الواحدة إلى الأُخرى. وبدلاً من أن تزوّد بعلبة مفاتيح، ستدار هذه الـ «المرئية - حاسوب» (الأجهزة المستقبلية التي ستضم ما سبق ذكره) بالصوت.

كل ذلك يبشّر بعالم سيكون فيه لملايين الأفراد المقدرة على خلق تأثيرات خاص هوليوودية، تمثيل يرتكز على الحقيقة الصورية وغير ذلك من المرسلات القوية: مقدار من القدرات لم تملك مثلها الحكومات ومصانع السينما في الماضي. والعالم سيصبح منقسماً إلى مجموعات ما قبل الإلكترونية فقيرة، بحيث تظل فيها أجهزة المرئيات نادرة، ومجموعات يغلب فيها الجهاز المرئي التقليدي، ومجموعات ذات شبكات أدارت ظهرها للمرئيات التقليدية المعروفة.

وسائل إعلام مثل «النجوم»

إذا ما عدنا إلى حرب الخليج التي كانت أول حرب تستخدم فيها بقوة مختلف عناصر حرب الموجة الثالثة، ندرك أن الحرب،

ربما، لم تكن موضوع كل التغطية الإعلامية، فوسائل الإعلام نفسها تحوّلت إلى «نجم» المسرح. ذلك كان رأي جنرال فرقة سابق، بيري سميث، الذي أصبح نجم سي إن إن CNN: «خلال أسابيع الحرب الستة كان مشاهدو المرئيات أكثر تعداداً من أية مرحلة أخرى في التاريخ يظلّون فترة بمثل ذلك الطول أمام شاشات أجهزتهم».

ومهما كانت مدهشة تلك المعاينة، فثمة تغيّرات أكثر أهمية أيضاً. وسائل الإعلام تندمج في نظام تفاعلي ذاتي المرجع، حيث الأفكار، المعلومات والصور تنتقل مباشرة من وسيط إعلامي (وحدة الوسائط المتعددة) إلى آخر. فأفلام صغيرة عن الحرب تعطي أفكاراً عن مقالات لرؤساء تحرير الصحف، وأفلام أخرى عن الجيش مثل «رجال شرف» A Few Good Men تثير نقاشات في الصحافة المكتوبة أو مقابلات على المذياع والمرئيات ومشاهد درامية تظهر لنا صحافيين أثناء عملهم، وعناوين مكررة (كلام معاد) مأخوذة (أو موضوعة في المشهد) عن ميدان المعركة من أجل الصحف الإسبوعية تُعاد على شكل أفلام صغيرة. كل وسائل الإعلام تستدعي أكثر فأكثر حواسيب، بريد مصوّر، أقماراً إصطناعية وشبكات إتصالات بعيدة المدى، وتتحد لتشكّل نظام وسائل إعلام مندمجة أو مجمّعة.

في هذا النظام الجنيني، تحدّد المرئيات (حتى هذه اللحظة وفقط حتى هذه اللحظة) جداول الأعمال الجديدة، بشكل خاص في ما يتعلّق بتغطية المعارك. وإذا كان لا يزال يحصل لبعض مدراء الأخبار في الشبكات الأميركية أن يراجعوا عناوين نيويورك تايمز أو واشنطن بوست قبل إختيار المسائل السياسية أو الديبلوماسية المثارة

في الجريدة الإذاعية، فإن تأثير الصحافة يتهاوى في القسم الأكبر من الميادين الأخرى.

«مع حرب الخليج، كتب إينياشيو رامونيت في «الموند ديبلوماتيك» أمسكت الإذاعة المرئية بالسلطة الإعلامية وأصبحت تنظِّم عادات المجتمع الإعلامي وتقرر خصوصاً إيقاع الصحافة المكتوبة. لقد نجحت الإذاعة في فرض نفسها على وسائل الاعلام الأخرى، كما يؤكد رامونيت. «ليس فقط لأنها تعرض مشهداً، وإنما لأنها صارت وسيلة إخبار أسرع ببساطة من سائر الوسائل». سنعود بعد لحظة إلى هذا الحدس الأساسي. إلا أنه ينبغي علينا قبل ذلك أن نتساءل كيف يستطيع مروّجو الدعاية العسكريون التكيّف مع وصول وسائل إتصال الموجة الثالثة.

المرسلة المتناهية الصغر

بعض الأشياء واضحة. فالمعلومات المهدّفة بدقة هي مهمة، كما الأسلحة الموجّهة بدقة ووسائل الإعلام الجديدة تجعلها ممكنة أكثر من أي وقت مضى.

وعندما يستهدفون جمهوراً محدّداً في مجتمعات الموجة الثالثة، يقوم العاملون بإعلام الغد، كما هي وكالات الدعاية في الغد، بتشظية مرسلاتهم، معدّين نسخات مختلفة لكل قطاع من الجمهور: نسخة للزنوج الأمريكيين، وأخرى للآسيويين. وأخريات أيضاً للأطباء وللأمهات العازبات وهكذا دواليك. ولا ريب أن قصص الفظاعات الملفّقة ستعرف مثل هذا التلاعب ذات يوم، وإذ تُعرض «الضحايا على نحو مختلف في كل نسخة بحيث تحثُّ على حدٍ أقصى من التعاطف أو الكراهية لدى كل مجموعة من المشاهدين.

لكن مثل هذا التجزيء إلى قطاعات، ليس سوى نصف خطوة باتجاه الهدف الأخير: الشخصنة. تُعجَن كل مرسلة بحيث تحدث تأثيراً أقصى على شخص معيّن وليس على مجموعة. والطرق المشخصنة للبيع بالمراسلة ستُنشأ وتُوسّع بواسطة قواعد معطيات عدة تجارية ورسمية سامحة باستخلاص صورة جانبية (بروفيل) للفرد، ومسلحاً بكل أنواع المعطيات ـ من البطاقات المصرفية إلى الأسرار الطبية مروراً بوثائق الضرائب ـ يستطيع «الملفّقاتي» في النهاية إحاطة فرد مُستهدف بمرسلات دقيقة منسَّقة ومشخصنة من خلال الصحافة المكتوبة، الإذاعة المرئية، ألعاب التصوير (الفيديو)، قواعد المعطيات ووسائل الإعلام الأخرى.

وبصدورها غالباً عن مرسلين موجودين في الطرف الآخر من العالم ـ (المصدر الحقيقي يظلّ غالباً مموّهاً) ـ ستتسلَّل الدعاية المؤيدة أو المناهضة للحرب بمهارة إلى الأخبار كما يحصل اليوم مع المنوعات. ويمكن لبرامج المنوعات العادية أن تُزوَّر أيضاً لتمرير مرسلات دعائية مخبوءة، متلائمة مع كل فرد أو كل عائلة.

هذه الشخصنة الأخيرة للإتصال التي تبدو مستحيلة وباهظة التكلفة اليوم، ستصبح ممكنة التحقّق كلياً في اليوم الذي تصبح فيه وسائل الإعلام ووسائل الإتصال البعيد المدى في الموجة الثالثة متطورّة تماماً.

تحقيقات في زمن حقيقي

حركة التشظية الكاملة ستترافق مع تسارع جديد نحو الوقت الحقيقي. وهذا لن يمنع جذب الصراع بين الجيش ووسائل الإعلام.

في العام 1815، كان ألفا جندي بريطاني وأميركي يتقاتلون في معركة نوفيل أورليان، لأن خبر معاهدة السلام التي وُقّعت قبل اسبوعين في بروكسيل لم تصل إليهم. فالأخبار كانت وقتها تنتقل بوتيرة العصر الجليدي.

لقد أحدث التصنيع تسارعاً، ولكنّ الأخبار كانت تنتقل حينذاك بسرعات ما قبل المرحلة الإلكترونية. ومن إزدهار وسائل الإعلام وُلدت مهنة جديدة أي مهنة «مراسل الحرب». وقد أصبح عدد من هؤلاء الصحافيين في زمانهم أساطير حقيقية منهم: ونستن تشرشل، الذي رافق الجنود البريطانيين في حرب بورس Boers ثم أصبح رئيس الوزراء الأكبر الذي عُرف خلال الحرب. ريتشارد هاردنغ دافيس، في الحرب الإسبانية ـ الأمريكية، وكذلك إرنست همنغواي الذي عمل ككاتب لوقائع حياة الموالين أثناء الحرب الإسبانية، وإرني بيل في أثناء الحرب العالمية الثانية. لكن عندما طُبعت مقالاتهم، كانت المعارك قد انتهت. وتحقيقاتهم الميدانية لم يكن لها لتؤثر في طبيعة الحرب.

وفي أيامنا الراهنة، تصبح المعارك والمعاهدات من الأخبار حتى قبل خلاصاتها. لقد تعمَّدت القوات الأميركية في الصومال، أن تقدم استعراض الغزو أمام جيش آلات التصوير الإذاعي. كذلك فإن الرؤساء ورؤساء الوزراء يعلمون ماذا يحصل من خلال المرئيات قبل أن يستطيع الديبلوماسيون أن يوجهوا لهم تقاريرهم. والرؤساء لا يوجّه بعضهم إلى بعض مرسلات بواسطة سفرائهم فحسب، وإنما يفعلون ذلك أيضاً ومباشرة بواسطة مرئية CNN، وهم متأكدون أنّ نظراءهم وخصومهم أمام الشاشة ولن يتأخروا بدورهم عن الرد من خلال الشاشة المواجهة.

وفي نقاشه لموضوعة «المعلومات، الحقيقة والحرب» لاحظ الجنرال ألن كامبن «أن تقنية الأقمار الاصطناعية تجعل من مسألة الرقابة موضوع خلاف». فمع أقمار الإستطلاع التجارية يستحيل تقريباً على المقاتلين أن يفلتوا من وسائل الإعلام، فبينما كل الفرقاء يسلّطون نظرهم على شاشاتهم، تكاد عمليات البث الفورية إنطلاقاً من منطقة القتال أن تبدّل دينامية الحرب واستراتيجيتها. «وهذا يمكن أن يحوّل الصحافيين، برأيه، من مراقبين غير متحيّزين إلى مشاركين غير واعين، بل معاندين، لكنْ مباشرين». وأراد بذلك أن يتهم الصحفيين بالعداء فأردف، «أنّ لمواطني بلد ديمقراطي الحق في معرفة ماذا يحصل وهم في حاجة إلى ذلك. ولكن هل هم حقاً في حاجة إلى أن يعرفوا في الزمن حقيقي» أي قبل تلفيق المعرفة تلفيقاً كافياً.

وقت حقيقي لا حقيقي

وسائل الإعلام الجديدة لا تغيّر الحقيقة فحسب، وإنما أيضاً وخصوصاً تغيّر إدراكنا لها، وبالتالي السياق الذي تتجابه فيه الدعاية المحاربة والدعاية المسالمة. قبل الثورة الصناعية، كان الفلاحون أميّين وريفيّين ويكوّنون صورهم عن الأحداث الطارئة في أوقات متأخِّرة أو في بلدان بعيدة من روايات المسافرين ومن معتقدات الكنيسة، ومن الأساطير والخرافات. لقد قرّبت وسائل إعلام الموجة الثانية الأمكنة والأزمنة البعيدة لتنقل الأخبار «كما لو كنتَ هناك». والعالم صُوّر كشيء موضوعي و «حقيقي».

وفي المقابل، بدأت وسائل إعلام الموجة الثالثة تخلق شعوراً باللاحقيقة حيال أحداث حقيقية. وقد كان منتقدو المرئيات الأُول يتأسفون كثيراً كونها تُغرق المشاهد في عالم مفتعل من المسلسلات

ذات القصص الغرامية الرديئة والضحك المعلّبة والانفعالات المزيّفة. ومظاهر هذا القلق ستبدو ساذجة غداً، لأن النظام الجديد لوسائل الإعلام يخلق عالماً «صورياً» كلياً، ستتصرف إزاءه الحكومات والجيوش ومجموعات سكانية كاملة كما لو كان حقيقياً. وأعمال هؤلاء، معالجةً بوسائل الإعلام، ستدخل بدورها في الفسيفساء الإلكتروني الصوري الذي يوجّه سلوكنا.

وهذا النزوع المتعاظم لإعطاء الحقيقة شكلاً روائياً، لا يتجلّى فقط في مجالاتها الشرعية ـ كوميديات المواقف والأعمال الدرامية ـ وإنما أيضاً في برامج المعلومات، حيث يمكن أن يكون له العواقب الأكثر دموية. ومثل هذا الخطر يثار في كل أنحاء العالم.

فاليومية المغربية لو ماتان Le Matin التي تصدر في الدار البيضاء، نشرت أخيراً مقالة معمّقة يشتهد فيها الكاتب بالفيلسوف جون بودريارد، مؤكداً أن حرب الخليج كانت كابتكار للتمثيل الصوري Simulation العملاق أكثر منها حدثاً حقيقياً. وإنتاج الحرب إعلامياً «médiatisation» كتبت الصحيفة «يقوّي الميزة الصورية» للإحداث بجعلها بطريقة أو بأُخرى لا واقعية.

صورة على صورة

ما فعلته حرب الخليج هو أنّها كبرت هذه اللاواقعية إلى ما صار في الحقيقة شاشة عن شاشة، أو لعبة تصوير إذا أمكن القول. لقد رأى المشاهدون كثيراً من صور لشاشات عن صور أخرى تُظهر أهدافاً أو ارتطام المقذوف بهدفه. وأعطى الجيش مثل تلك الأهمية إلى صور وسائل الإعلام بحيث، بحسب ضابط من البحرية الأميركية، أن الطيارين المشتركين في المعارك كانوا يعدّلون صور

شاشات قُمُراتهم لتظهر على نحو أفضل على شاشة الـ CNN. وكذلك بدت بعض الأسلحة أكثر نجاحاً في صورتها المنقولة من غيرها. إذ أن صواريخ هارم HARM كانت تضبط الرماية على الدفاعات الجوية وترشّها بمقذوفات صغيرة جداً. لكن الأضرار التي كانت تحدثها لم تكن تُعرض على الشاشة، لأن آلات التصوير كانت تعرض الفجوات الكبيرة التي كانت تحدثها القنابل فوق الطرقات.

وتقنيات التمثيل الجديدة تسمح بأن تضع في المشهد لغايات دعائية أحداثاً ملفّقة يتفاعل معها الأفراد، أحداثاً ذات كثافة كبيرة و «حقيقية». وستسمح وسائل الإعلام الجديدة بتصوّر معارك كاملة لم تحصل أبداً أو لقاءات قمة تظهر (كذِباً) رئيس بلد آخر يرفض مفاوضات السلام. وكان يحصل في الماضي أن تصعّد الحكومات المتحاربة التوتر لتسويغ تدخلات عسكرية، ولن يكون عليها في المستقبل سوى ابتكار مثيلها الصوري. ويمكن في مستقبل يسير بخطوات كبيرة، أن تكون، بالفعل الحقيقة هي الضحية المقبلة للحرب.

والجانب الأكثر وضوحاً في كل هذا التغيّر، هو أن جمهوراً متعوّداً على ابتكار المثيل الصوري لكثير من الغايات اليومية، في المنزل وفي العمل أو مع لعب الأطفال، يمكن أن يفهم أن «الرؤية» أو حتّى «الإحساس» لا تعني الحقيقة الصادقة. وبمرور الزمن سيكون أمام الجمهور فرصة كبيرة ليكون حذراً أكثر فأكثر حيال وسائل الإعلام ـ ويمكن بالتالي أن يكون الأمل أكثر إرتياباً.

في النهاية، من الضروري التخلّص من فكرة خادعة عالقة، راهناً، في الأذهان، وهي أن وسائل الإعلام الحديثة سوف تجعل العالم متجانساً بامحائها الاختلافات وبسماحها لحفنة من الأفراد

ممارسة تأثير عظيم لا يقدر شيء على دحضه: CNN على سبيل المثال سُتبلِّغ بالقوة لخمسة مليارات شخص، القيم الغربية والدعاية الأمريكية.

إن سيطرة CNN الراهنة على السوق العالمية للمعلومات المرئية، هي سيطرة موقتة، لأن شبكات منافسة قد بدأت في التكوّن. ومنذ الآن وحتى عقد أو عقدين، علينا توقّع تضاعف للشبكات العالمية، بموازاة تنوّع وسائل الإعلام، الحاصل في بلدان الموجة الثالثة.

سيأتي يوم تلتقط فيه الهوائيات الصغيرة للأقمار الإصطناعية في زوايا العالم الأربع أخبار المساء: من نيجيريا إلى هولندا مروراً بجزر فيدجي أو فنلندا. والترجمة التلقائية ستكون عاملاً مساعداً، إذ أن عائلة المانية ستستطيع مشاهدة لعبة مرئية تركية تترجم تلقائياً إلى الإلمانية. ويمكن لقمر الفاتيكان الإصطناعي أن يمطر أرثوذكس أوكرانيا بالمرسلات داعياً إيّاهم لترك كنائسهم والإلتحاق بكنائس روما الكاثوليكية. ويمكن لآيات الله في قم أن يذيعوا مواعظهم لتلتقطها عائلات قيرخيزيا أو الكونغو وحتّى كاليفورنيا.

وبدلاً من حفنة من شبكات مركزية يشاهدها كل العالم، سيكون في النهاية، بإمكان الجماهير أن تستقبل تنوعاً مدهشاً من مرسلات لا تعترف بالحدود، مرسلات لا يكون بالضرورة لأسياد هؤلاء السياسيين والعسكريين رغبة في أن يسمعوها أو يروها. وعمّا قريب سيكون مسموحاً التفكير أنّ «الملفقين» ومحاربي المعرفة في دول متعدّدة، سيطلقون العنان لقدرتهم الإبداعية ليتصوروا كيف يمكن إستخدام وسائل الإعلام الحديثة.

السياسات التنظيمية، الرقابية، أو تعبئة وسائل الإعلام ـ أو سياسة الدفاع عن حرية التعبير ـ ستصبح مكوّناً أساسياً لإستراتيجيات المعلوماتية المستقبلية. وإستراتيجياتها المعرفية ستحدّد بدورها كيف أن مختلف الأمم، والمجموعات غير الوطنية، وجيوشهم ستتصرف في معارك القرن الحادي والعشرين الذي بدأت ترتسم ملامحه.

ولكن الجيش الأمريكي ليس مطلق اليدين ليعرّف وينشىء إستراتيجية معلوماتية. **أول تعديل** سيكون نتيجة المعركة مع الصحافة لأن على «الملفقين» الأمريكيين أن يكونوا خجولين أكثر من نظرائهم في البلدان، حيث تظل المصادرة الكاملة لوسائل الإعلام أكثر سهولة. وعلى الرغم من كبت البنتاغون وضغطه على وسائل الإعلام والعكس بالعكس، فقد كان على الدوام، معظم المعلوماتيين العسكريين الذين استطعنا التحدّث معهم، موافقين مع وسائل الإعلام حول نقطة جوهرية. إذ إنهم يعتقدون، بالفعل، أنّ الرقابة المطلقة لوسائل الإعلام هي، بذاتها، إستراتيجية منذورة للفشل، وأنّ التقليد الأمريكي في الرقابة الذاتية والخفية هو أمر له مردود وفائدة كبيرة للمخابرات وسياسة الدولة.

لكن ربح، وخسارة أو تملّق وسائل الإعلام، ومنها شبكات أو تقنيات لا نتخيلها اليوم، سيكون سلاحاً ذا أهمية أولى بالنسبة لمقاتلي الحروب كما لمقاتلي الحروب ـ المضادة المستقبلية: عنصر مفتاح في إستراتيجية المعلوماتية.

القسم الخامس

تعميم الخطر النووي

الفصل الثامن عشر
سكك المحاريث محوّلةً سيوفاً

أحد تأثيرات الشكل الجديد للحرب، هو قلبه عميقاً توازن القوى المعهود. وهذا ما حصل تماماً في الماضي، في 23 آب (أغسطس) عام 1793، حين كانت فرنسا على أهبة الحرب، وتنزف من جرّاء الثورة، ويكاد أن يقطّع أوصالها المتربصون بها، فرضت الدوائر العامة فجأة التجنيد العام. وكان لصياغة المرسوم نفسها ميزة حزينة:

إبتداءً من هذا اليوم، «كل الفرنسيين معتبرون في حالة استدعاء دائمة [...] الشباب سيذهبون إلى المعركة، الرجال المتزوجون يحدّدون الأسلحة وينقلون التموين، النساء تصنعن خيماً وثياباً وستعملن في المستشفيات، الأولاد سيصنعون الضمّادات، والشيوخ يسلّون المحاربين ويشجعونهم في الساحات العامة».

هذا التجنيد أدخل الحرب الجماهيرية في التاريخ الحديث، ووجد نفسه في الحال مقترناً بابتكارات في مجال المدفعية، التكتيك، الإتصال والتنظيم، مولِّدا هكذا طريقة جديدة وقوية في خوض الحرب. وقد صار جيش مجندي فرنسا، في مدى عشرين عاماً تحت قيادة نابليون، فاكتسح أوروبا بكاملها متوغّلاً حتى

موسكو. وفي 14 أيلول (سبتمبر) 1812 إستطاع نابليون بالفعل تأمل قبب المدينة الذهبية وهي تلتمع تحت أشعة الشمس.

وكان لا بد لنابليون أيضاً من منازلة القوة البحرية البريطانية. وكان جيشه وحده في القارة يحسب له حساب. وهكذا تحوّلت بنية السلطة الأوروبية من «تعدّد القطبية» إلى «أحادية القطبية».

شكل حرب الموجة الثانية التي كانت لا تزال جنينية لم تستطع تقديم نصر مؤكد حين كانت محاور التموين، كما في حالة روسيا، هائلة الطول. وكذلك بدا هذا الشكل أضعف من أن يقهر الثوار في إسبانيا. لكن فاعليته كانت من البداهة بحيث أن بروسيا. في البدء، ثم الجيوش الأوروبية الأخرى، سارعت لتبنّي ثم لتطوير ابتكارات فرنسية عدة.

إذا كانت المقارنات التاريخية تدفع دائماً على الريبة، إلا أن بين عالم نابليون وعالمنا مشابهات ولا بدّ لها من أن تدفعنا للتأمّل. فبإدخالها شكلاً جديداً للحرب في التاريخ قلبت الولايات المتحدة نفسها أيضاً رأساً على عقب توازن القوى الحاصل في كل أنحاء العالم، ولم يقتصر الأمر هذه المرة على قارة واحدة. فجيشها الذي ينتمي أكثر فأكثر إلى الموجة الثالثة، غيّر بوضوح التوازن، وخرجت أمريكا إثر ذلك، القوة الوحيدة الباقية، لينجم عن ذلك، مرة أخرى، نظام أحادي القطبية.

إن التطبيق المحسوس لشكل حرب الموجة الثالثة، مهما كان متغيّراً وجزئياً، أثبت للجميع فاعليته. ومرةً أخرى أيضاً، وكما فعلت بروسيا بعد الحروب النابوليونية، تحاول جيوش العالم قاطبةً قدر المستطاع، تقليد الولايات المتحدة.

من فرنسا، إلى المانيا وإيطاليا وحتى تركيا فروسيا والصين، نسمع الكلمات نفسها تماماً تتكرر في الخطط العسكرية المعلنة: إنتشار سريع، إحترافية أفضل، دفاع جوي الكتروني، C_3I_6 (القيادة والرقابة والاتصالات والذكاء)، دقة، أهمية متضائلة للتجنيد، عمليات مشتركة، منع قوى أكثر تخفيضاً، عمليات خاصة، نشر القوة، إلخ.

وتستشهد اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان وأمم أخرى بحرب الخليج بالتحديد لتسوّغ أن خيارها يتجه إلى تقنية أفضل بدلاً من قوى أكبر حجماً. فقائد أركان سلاح البر، الجنرال الفرنسي أميدي مونشال يشرح بأنه من الآن وحتّى عشر سنوات ستخسر القوات البرية 17 في المائة من جنودها. وفي المقابل فإن إنبثاق «الحرب الالكترونية» سيترجم بزيادة 17 في المائة للجنود المخصصين لهذا النشاط. ومع أنها لا تملك سوى ذكاء محدود من مقتضياتها، فإن الأمم تتهيأ في كل مكان جاهدةً لتستطيع إستغلال «غزارة المعرفة».

وفي الخلاصة، فإن الحدود المدركة حالياً لحرب الموجة الثالثة، ليست بالضرورة حدوداً دائمة. وكان أن انتشرت بعد حرب الخليج أفكار جديدة مبتذلة: أن الأسلوب الجديد للمعركة لن يفيد شيئاً في الأدغال الفيتنامية أو الجبال البوسنية. «إننا لا نصنع أدغالاً، لا ولا نصنع جبالاً» تحوّلت إلى نوع من العناوين التي يطيب لأصحاب الرتب العالية الأمريكيين تردادها بلهجة نصف فكِهة.

وقد كتب لنا ضابط من البنتاغون يلمّح إلى حرب البلقان: «إدارتنا للتصويب جيدة غير أنها ليست كافية لضرب مدفع محدّد ومصوّب على قرية، عتادنا جيّد إلا أنه ضخم بحيث لا يستطيع

تدمير المدفع وحده دون إيقاع أضرار جانبية في السكان والقرى التي نحاول حمايتها. ونحن بعيدون من الحصول على إستعلامات التسديد اللازمة لمراقبة مئات الأهداف الصغيرة المحتملة التي تتحرك فوق أراضي البلقان الوعرة.

ولئن كانت على الدوام تتطور أشكال الحروب، والتقنيات تتطور وترتقي، فإنه يُصار، كما في حالة جيوش ما بعد المرحلة النابوليونية إلى إتخاذِ تدابير لتجاوز الحدود الأولى لشكل الحرب الجديدة. وكما سبق ورأينا في التحليلات السابقة، فإن محور التغيير سيتجه نحو تعزيز كفاءات معركة محدودة الإتساع بواسطة تقنيات جديدة محسَّنة: كاشوفات، اتصالات فضائية، أسلحة غير مميتة وآلية مبرمجة. وما يبقى للتأمل هو أنّ مع الوقت سيظهر الشكل الجديد لحرب الموجة الثالثة قوياً في مواجهة رجال العصابات والخصوم الصغار الذين يخوضون حرب الموجة الأولى. وكذلك في مواجهة جيوش الموجة الثانية من الطراز القديم، وإنبثاق شكل حرب الموجة الثالثة يجبر كل الحكومات على إعادة تقويم جيوشها والتهديدات المحدِّقة بها في آن. فالصين ما زالت تعد اليوم ثلاثة ملايين رجل في خدمة العلم (مقابل أربعة ملايين في العام 1980. وطائراتها المقاتلة الـ 4500 تجعل منها ثالث قوة جوية في العالم. لكن المسؤولين الصينيين يعرفون جيداً أنه، عدا ضمان الأمن الداخلي، فإن جيشها الضخم والباهظ التكلفة ليس تجارة رابحة، ويعرفون أنّ طائراتهم بمعظمها متقادمة: وبكلام آخر، ليست «ذكية» كفايةً. والصين تلقي نظرة خبير على جيرانها: لقد أصبح واضحاً، أن الجيش الكوري الشمالي من دون أسلحة نووية وبتعداده البالغ أكثر من مليون رجل وتنظيمه بحسب الأسلوب السوفياتي، هو

أضعف مما يبدو عليه، في حين أن الجيش الكوري الجنوبي برجاله الـ 630 ألفاً وأسلوبه الأميركي هو في المقابل أقوى. وفي النهاية فإن قوة الدفاع الذاتي اليابانية ذات الـ 246 ألف رجل هي قوية بحيث أن الأهمية العددية وحدها لا تكفي لتقدير مدى كبر كفاءة تعبئتها وجداراتها التقنية.

وما لا بدّ له أن يُقلق من كان منّا يهتم بحفظ السلام، ليس هو القوة العسكرية الصرف كما هي، وإنما التغيّرات المفاجئة في موازين القوى التي نشهدها اليوم: ذلك أن لا شيء أكثر قابلية من زيادة قصر النظر والذّهان الهذياني المميّز لدى المسؤولين السياسيين والمخططين العسكريين.

المقارنة النابوليونية تجبرنا على الأقل، في غياب أي شيء آخر، على تأمّل الميزة العابرة للسلطة. ففي 18 حزيران (يونيو) 1815، وبعد مضي أقل من ثلاث سنوات على إجتياحها الأعمق إلى جهة الشرق، إنهارت الإمبراطورية النابوليونية في واترلو. وهكذا انتهت الفترة الفرنسية «الأحادية القطبية» في لحظة من الزمن. هل يمكن أن تلاقي أمريكا المصير نفسه؟ أليست هذه اللحظة الأحادية القطبية الأمريكية هي أيضاً لحظة في نسيج التاريخ؟

ميزانية دون إستراتيجية

الجواب سوف يتوقّف جزئياً على نشاطها الخاص بها ومدى حماية حيويتها الاقتصادية. فهي لا تزال على الرغم من إزدهار الاقتصاديات اليابانية والآسيوية، تحتفظ بتمايزات في مجال العلم والتقنيات كما في مجالات أخرى. غير أنها تعاني من الإسراع في التخلّص من الصناعات المتبقية من الموجة الثانية، وفي الوقت نفسه

التقليل إلى الحد الأدنى من التقلبات والإضطرابات التي ترافق تحوّلاً اقتصادياً بمثل هذا العمق. وتظل مشكلتها الأساسية متمثلة في خياراتها الإستراتيجية.

فضلاً عن ذلك إنها تعاني الإضطراب العميق للنخب الأمريكية، سواء السياسية منها أم العسكرية، من جرّاء نهاية الحرب الباردة وتشتت الحلف الأطلسي، ومن جهة أخرى، إزدهار آسيا الاقتصادي وخصوصاً قدوم اقتصاد مرتكز على المعرفة ما زالت ضروراته غير واضحة على المستوى العالمي في نظر المعنيين أنفسهم.

ينجم عن ذلك نقص خطير في وضوح المصالح الأمريكية على مدى بعيد. ولغياب مثل ذلك الوضوح، فإن أفضل قوات مسلحة في العالم، هي نفسها، يمكن أن تذهب إلى هزيمتها، أو أن تُرسل إلى الموت من أجل غايات غير مهمة أو جانبية. وفضلاً عن ذلك، يعمل «جزّارو» الكونغرس اقتطاعاً في خزينة البنتاغون دون أن يفقهوا كثيراً في شكل حرب الموجة الثالثة.

ومن الطبيعي أن يتعذر تحديد الميزانية العسكرية التي يحتاج إليها بلدٌ ما، ما دام ليس له إستراتيجية ولا يستطيع تقدير حاجاته. لكن ليس على هذا الوجه يتمّ تقرير الميزانيات العسكرية. وحسبما أسرّ لنا ديك تشيني وزير الدفاع السابق، فإن «الميزانية تقرّر الإستراتيجية، وليس الإستراتيجية ما يملي الميزانية». لكن الحقيقة هي خلاف تلك الإدعاءات، ففي كل البلدان يظل التسلح والجيوش باب الرزق الأخير للعالم السياسي وبتقديمه فرص عمل ومنافع ومكافآت. للسلطة السياسية والتنافسات ما بين الأسلحة، وليس المنطق، ما يتحكّم بخيارات الميزانية، وهكذا، فإن النقاشات

الراهنة حول حجم ميزانية الدفاع هي من الحقيقة ذخيرة يستخدمها مختلف الناخبون للمطالبة بأموال عامة، أكثر منها نقاشات حقيقية للميزانيات.

لكن ثمة أمراً أهم من اقتطاعات الميزانية وتغيير الإتجاه الإستراتيجي، هذا الأمر لا يعني فقط الولايات المتحدة بل يعني التحوّل الراهن، غير المدرك، للعلاقات بين الاقتصاد والجيش، وبكلام آخر بين الغنى والحرب.

بائعو الموت

على إمتداد الموجة الثانية، كانت القوى المسلحة للقوى العظمى تلقى مساندة من صناعة الحرب الكبيرة. إذ كانت ورش بحرية ضخمة تعمل لأساطيل حرب عالم الموجة الثانية. وشركات ضخمة رأت النور لتنتج دبابات وطائرات، غواصات وأعتدة وصواريخ.

إن أنصار السلام جيلاً بعد جيل لم يكفُّوا عن مهاجمة صناعات التسلح، ونعت أصحابها بنعوت تحقيرية، مثل «بائعي الموت» أو «أعضاء المؤامرة السرية ضد السلام» واتهامهم، عن حق بتأجيج، لا بل بإشعال نيران الحرب. وأصبح شعار «لنضع حداً للمستفيدين من الحرب»! شعاراً مألوفاً. وقد صدر العديد من الكتب مثل «تجارة دامية» Bloody Trafic الذي نشر في العام 1933، أو «أرباح أسهم الموت» Death pays a Dividend الذي صدر في العام 1944 التي شجبت الفساد والمستفيدين من الحرب الذين صاروا يعرفون لاحقاً بـ «المجمع العسكري ـ الصناعي».

إن منتقدي هذا المجمع يمكنهم اليوم أن يستعيدوا حماسهم

كما يبدو، إذ تتعرض صناعات الحرب للإنهيار فتعداد العمال الذين تستخدمهم صناعات الحرب يتناقص بسرعة في بلدان التقنية العالية لكن ليس في بعض البلدان الفقيرة). ففي الولايات المتحدة لا يمرّ يوم دون أن تعلن الصحافة عن تسريح باحثين، مهندسين، تقنيّين وعمال أقلّ اختصاصاً من صناعات الحرب. فعلى سبيل المثال لجأت جنرال دينامكس، صانعة طائرات مطاردة وغوّاصات إلى تسريح 17 ألف عامل في غضون عشرين شهراً. وفي الولايات المتحدة كافة، حيث توقّفت مصانع عسكرية عدة عن العمل، وذهبت أدراج الرياح أكثر من 300 ألف وظيفة مرتبطة بالحرب بعد مضي أقل من سنتين على سقوط جدار برلين، ثم أعقب ذلك الكثير أيضاً.

ودون أن يوفّروا جهودهم من أجل البقاء، أعاد عمالقة الصناعة الحربية هيكلة شركاتهم متحدين في ما بينهم لينطلقوا في مؤسسات جديدة. ولئن توصّلت إلى وضع مخطط لملف ميزانياتها الراهن، فإن الصناعات العسكرية تشكو من مرض ستظهر معالمه في المدى البعيد. والكثير منها سيختفي. ذلك مع إنه يمكن بالفعل لحظوظ السلام أن تتآكل. ذلك أن العالم يواجه اليوم «استلاب حضارة» الحرب والأسلحة.

ومن إحدى سخريات القدر الكبيرة أنّ أولئك الذين عملوا بعناد وعلى نحو مترفّع لإعاقة تقدّم الصناعة العسكرية آملين الحصول على أموال لغايات على ما يبدو أكثر براءة، يستعجلون هذا «الاستلاب الحضاري». وكما يبدو اليوم، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور أخطار جديدة غير واضحة للعالم.

«حضارة السرعة» والحرب

لا نعني بـ «حضارة السرعة» تحويل السيوف إلى سكك

محاريث وإنما بالأحرى العكس: إلا وهو التخلي للصناعات المدنية عن مهمام ودور ذي أهمية عسكرية، كانت في السابق منوطة بالصناعات العسكرية تحديداً.

لقد أُعطي كثير من الاهتمام لبضعة نماذج من التحويل مثل المؤسسة المشتركة لوكهيد إي تي - تي Lock heed AT & T التي قامت بأتمتة عملية دفع رسم العبور على الطرقات السريعة بواسطة «بطاقات ذكية». مثل لورنس ليفرمور ناشيونال لابوراتوري Lawrence Livermore National Laboratory التي جهدت لابتكار نماذج معلوماتية للتغيرات المناخية على قاعدة أعمال مخصصة أساساً لدراسة الإنفجارات النووية. بينما قامت طومسون - جي إس في العملاق الفرنسي في الصناعة العسكرية بتطبيق جزء من خبرته الالكترونية العسكرية لبناء شبكة لـ فرانس تيليكوم.

وبينما رجال السياسة ووسائل الإعلام في أمم متعدّدة يمجدّون منافع التحويل، فإن مساراً مضاداً أكثر منهجية بكثير، هو في صدد تحويل الصناعات المدنية إلى كفاءات حربية.

هذا هو بعينه «الإستلاب الحضاري». وهذا هو «التحويل» الحقيقي الذي له تأثير معاكس عن الذي كان قد أُريد تحقيقه أساساً: إنّه يعيد تصنيع سكك المحاريث ليجعل منها سيوفاً!

«الاستلاب الحضاري» سيقدّم عمّا قريب قدرات عسكرية هائلة لبعض الأمم الصغيرة والفقيرة. هذا دون نسيان الحركات الاجتماعية ذات التأثير الكبير.

«أشياء» ذات وجهين

الهدف الأساسي للمجمّع العسكري - السياسي لكل بلد كان

في تصنيع هذه الأشياء التي نسميها «أسلحة» أي منتوجات مصمَّمة خصيصاً للقتل أو المساعدة على القتل، من البنادق والرّمانات اليدوية وحتى الرؤوس النووية. وكان ثمة، منتوجات «ذات استخدام مزدوج»، أُبتكرت في البدء لغايات مدنية ثم استخدمها العسكريون. الشاحنات التي تستطيع نقل براميل حليب من المزرعة إلى المدينة تستطيع أيضاً إيصال أعتدة عسكرية إلى الجبهة. وباستثناء المواد الغذائية والنفط، فإن حروب الموجة الثانية لم يتم حسمها بواسطة منتوجات إستهلاكية.

ولكن ماذا يحصل لو كانت هذه المادة الاستهلاكية حاسوباً عملاقاً قادراً على تصميم أسلحة نووية؟ وماذا يمكن القول عن المرئية المتصلة بالكابل المتوافر لدى الملايين من العائلات والذي يحوي تقنية ترميز يمكن أن تستخدم لتوجيه الصواريخ؟ وماذا عن الصواعق الفائقة الحساسية وأشعة الليزر؟ وأيضاً عن العديد من المنتوجات المماثلة المصنوعة للاقتصاد المدني؟

في عالم الموجة الثالثة، حيث تتنوّع التقنيات والمنتجات لتلبية طلبات الأسواق المتشظية، يزداد تعداد المنتجات الصالحة لاستخدام مزدوج. وإذاً، في ما يتعدّى المنتجات والتقنيات إهتمينا بالعناصر وبالتقنيات الصغيرة، فإن تعداد التحويلات العسكرية الممكنة يزداد بسرعة. ولهذا السبب يشرح محلّل من الصناعة العسكرية، فإن جيوش المستقبل «ستسبح في محيط التقنية المدنية».

وتنوُّع المنتجات والتقنيات نفسه يُترجم بدوره بتنوع متزايد للأسلحة. وإزدهار الاقتصادات ذات «التقنية العالية» والغزيرة المعرفة، هو أيضاً يتميز بتضاعف دورات المتاجرة، وتحرير حركات الرساميل والتنقل السريع للأشخاص، وللبضائع، وللخدمات

وخصوصاً المعلومات عبر حدود تزداد إنفتاحاً على الدوام. كل ذلك يعني أن المنتجات ذات الاستخدام المزدوج تنتقل بسهولة متزايدة عبر العالم.

لكن التركيز حصراً على «الأشياء» ذات الاستخدام المزدوج يعني إهمال ما هو جوهري. لأن المنتجات المادية ليست وحدها معرّضة لمثل هذا الأمر. فالخدمات هي أيضاً معنية، على الأرض كما في الفضاء.

خدمات تجارية من أجل الحرب

لنصغ إلى دانيال غور، المدير السابق للإستراتيجيات التنافسية في مكتب وزير الدفاع والذي أصبح مستشاراً للمسائل الدفاعية. إننا نشهد، يقول «ثورة عالمية في صيغ الوصول إلى الاتصالات الفضائية في مجالي المراقبة والملاحة: ومثلها من العناصر الحرجة بالنسبة إلى الكفاءات العسكرية».

لنأخذ المراقبة: «إن أي مشترٍ، يشرح غور، سيستطيع الاشتراك في مكاتب معلومات دزينة من كواشيف المراقبة، من طبيعة ونوعيات متعددة، روسية، فرنسية، يابانية وحتى أمريكية. ولكنها تجارية.

نظام المراقبة الروسي «نوماد» الذي سميّ أخيراً «ألماز» يسوّق، في الوقت الراهن صوَر مراقبة لها وضوح كما لو أنها أخذت عن بعد خمسة أمتار. «وللقيام برماية دقيقة، يرى غور، من المفضل أخذ الصورة عن بعد متر واحد. وبصراحة، فإن التقنية المدنية [التي هي في متناول كل مشترٍ] هي أفضل من تلك كان يمتلكها الجيش الأميركي في الثمانينات والتي كنا نعتبرها مدهشة».

كل الحكومات تقريباً في كل أنحاء العالم تستطيع قريباً شراء «عيون» في السماء تعطيها صوراً دقيقة عن تحرّك الدبابات، الجنود أو الصواريخ، لها وضوح كما لو أنها بعيدة خمسة أمتار تقريباً. كما أن تحسينات مستقبلية، لتقنية الملاحة ستعطي قريباً تعليمات حول وضعية هدف كما لو أنّه على مقربة متر تقريباً. وفي الوقت الذي صارت فيه الأقمار الإصطناعية الأمريكية تسمح بحد أقصى من الدقة، فإنه يمكن للسيطرة الأمريكية على الفضاء أن تصبح معدومة».

وهذا ليس كل شيء. فأثناء حرب الخليج، أعطى الفضاء أيضاً للتحالف إتصالات متطورة. لكنّ موتورولا تزمع اليوم نشر دائرة من الأقمار الإصطناعية حول الأرض. هذا النظام التجاري، المسمّى إيريديوم، يمكن أن يقدّم لكل المستخدمين اتصالات يستحيل تشويشها. وفضلاً عن ذلك، فمع إنتشار شبكات الأقمار الإصطناعية فوق الأرض، سيصبح في وقت قريب، من المستحيل منع وصول الإستعلامات بواسطة القمر الإصطناعي إلى خصم مستقبلي، والإستعلامات الحرجة بالنسبة إلى ميدان المعركة، يمكن أن تتدفق نحو المحطات الأرضية التجارية وقواعد المعطيات من زوريخ وهونغ كونغ أو سان باولو، ثم تعبر بكل أنواع الشبكات الوسيطة نحو جيوش أفغانستان، إيران، كوريا الشمالية أو زائير. ومثل تلك الاستعلامات يمكن أن تستخدم، مع أشياء أخرى، لضبط الرماية وتوجيه الصواريخ.

جيوش «ذكية» أم جيوش «حاذقة»

ثم إن هنالك الصواريخ بحصر المعنى. إن من يشاء سيمتلك «الوسائل للحصول على تقنية قديمة نسبياً، مثل صاروخ سكود مثلاً

[. . .] وتوجيهه بدقة إلى الهدف المحدّد. ويكفي، من أجل ذلك، إضافة جهاز استقبال recepteur مِلاحي GPS وكابلات جديدة، وغير ذلك من العناصر. وبمبلغ خمسة آلاف دولار تقريباً يمكن من الآن وحتى خمس سنوات، لأي كان، أن يحصل على سكود ذكي» بدلاً من سكود الأعرج الصعب التوجيه الذي أُطلق في حرب الخليج.

وباختصار فإن إضافة «تقنيات جديدة من الموجة الثالثة، متوافرة تجارياً، لأسلحة الموجة الثانية القديمة، تحوّلها إلى أسلحة ذكية بأسعار زهيدة وتجلعها في متناول الجيوش الفقيرة. وهكذا فإن الجيوش الراهنة ستجد نفسها مجابهةً بجيوش الغد «الحاذقة».

ومن الصحيح أن الولايات المتحدة والبلدان الأخرى الصناعية عسكرياً تحتفظ ببعض التفوّق: جيوش أفضل خبرة وتقنيات أكثر تجريباً ونظم أكثر تكاملاً من سائر البلدان. غير أن لغياب التناظر الذي طبع حرب الخليج، قليلاً من الحظ في الحدوث ثانيةً في المستقبل، فبسبب «ألينة الحضارة»، ثمة على الأقل بعض عناصر ترسانة الموجة الثالثة تنتشر عبر العالم.

زواج السلام والحرب

كانت مؤسسات الحرب الأمريكية الكبيرة لا تزال حتى وقت قريب تعزل شؤونها العسكرية عن غيرها من الشؤون. «وإذا كان علينا اليوم تدوين الرؤية التي نودّ أن نراها حاصلة، يشرح هانك هايز، رئيس مجموعة الدفاع والالكترونيك في Texas Instruments فسنشهد دمج الصناعات الدفاعية والصناعات المدنية بحيث يمكن إخراج منتجات تجارية وعسكرية من خط الإنتاج نفسه.

والتقنيات نفسها تختلط على مستوى آخر. ففي يوم من العام 1990 نشرت، على نحو مستقل، كل من وزارة التجارة ووزارة الدفاع اللتين تتنازعان عادةً الحماية السياسية لائحةً بالتقنيات البارزة الأكثر أهمية تعطي فكرة عن اتجاه التغيير في مدى طويل. ماذا كانت التقنيات الأكثر ضرورةً لتشجيع النمو الاقتصادي؟ ماذا كانت التقنيات الأكثر ضرورة لقدرتها العسكرية؟ باستثناء بعض النقاط، كانت اللائحتان متشابهتين إلى حدٍ مدهش.

وكذلك فإن الحكومة الفرنسية، التي لا تدّخر جهداً لتشجيع دمج المؤسسات الفضائية، التجارية والعسكرية شجعت دمج تقنيات حرجة يكاد يكون، بحسب «أخبار الدفاع» Defense News. «التمايز غائباً فيها بين التطبيق العسكري والتطبيق المدني». في الوقت نفسه، وفي كتاب أبيض حديث ذهب الجيش الأمريكي إلى أنه يمكنه تحقيق أفضل ربح من دولاراته بتخفيضه. كلما أمكن حصة التخصّص العسكري ليعهد بها إلى معايير تجارية.

إرسال قطع الغيار بالبريد الهاتفي

سيأتي يوم إذاً، دونما شك، تختفي فيه شركات التقنية العسكرية الأكثر تخصّصاً إلا إذا إندمجت بمنظمات تجارية غير عسكرية.

هذا الإندماج القريب سيوضح توضيحاً مختلفاً جداً جهود التحوّل الراهنة. ومثلما يشرحها باعتزاز س. مايكل أرمسترونغ، رئيس هيوز أيركرفت، إحدى أكبر المؤسسات الأمريكية العاملة في القطاع العسكري «نستطيع أن نحوّل الدفاع الجوي العسكري إلى مراقبة الحركة الجوية المدنية. والكواشيف التي تحذّر من الحرب

الكيميائية يمكن أن تُستخدم لتكشف عوامل التلوّث. ومعالجة الإشارات يمكن أن تعطي نظاماً هاتفياً رقمياً. ورادارات التغطية المتوسطة ونُظُم الرؤية الليلية العاملة بالأشعة ما تحت الحمراء يمكن أن تصبّ في نُظم سلامة السيارات». لقد فاتته الإشارة إلى أنّ العكس يمكن أيضاً أن يكون صحيحاً، وليس فقط بالنسبة إلى هيوز.

وبرصدها الأسواق التجارية لحساب هيوز، إستنتجت كارول د. كامبل، المكلّفة بالأبحاث، أن تقنية الشركة التي تقوم على استطلاع الأشكال والمرتكزة على الذكاء الاصطناعي والمصمّمة أساساً لايصال الصواريخ إلى أهدافها يمكن أن تستخدم أيضاً للتعرّف على الكتابات اليدوية: تقنيات مفيدة لدوائر البريد. «إذا كان نظامنا يستطيع أن يميّز بين طائرة من طراز B - 1 وأخرى من طراز F - 16 على مسافة كيلومترات (تشرح لـ أسبوع الأعمال Business Week)، فإنه يستطيع أن يميّز أيضاً بين A و B أو 6 و 9».

لكن هيوز ليست المبتكر الوحيد في العالم لبرنامج معلوماتي يتعرّف على الأشكال، وإذا كان لا بد للباكستانيين، على سبيل المثال، من إيجاد تقنية للتعرّف على الكتابات اليدوية من أجل داوئر بريدهم، ألا يستطيعون تعديله أيضاً لتوجيه الصواريخ؟

في روسيا، تعتز الإدارة العامة للأعتدة العسكرية والكيمياء الخاصة بأعمالها لتعديل أقمار إصطناعية للكشف، مصممة أصلاً لتحرّي صواريخ أمريكية، من أجل تحديد حرائق الغابة هل ينبغي القول إنّ الكواشيف التي أنتجتها روسيا أو بلد آخر، لتحري حرائق الغابة يمكن أن تتحوّل أيضاً بسهولة لتحرّي الصواريخ؟

ولنأخذ أيضاً حالة تقنية «النمذجة السريعة». باكستر هالثكاير هي مؤسسة ذات تقنية طبية إستخدمت هذه الطريقة لتصنع بسرعة، وبحسب الطلب نماذج أدوات حقن جديدة. النية السلمية لباكستر هي مساعدة طاقمها العامل بسياسة التسويق وتخفيض الوقت اللازم للتوضيح التقني، غير أن أجهزة حقن الأوردة ليست الأشياء الوحيدة التي يمكن أن تصنعها تلك التقنية.

جيوش الموجة الثانية رهينة للتموين ما قبل التموضع أو لـ «ذيل» لوجستي عملاق يسلّمها، على سبيل المثال قطع غيار للمروحيات. وباعتمادها على الحساب المتقدّم والـ «نمذجة السريعة» ستصبح جيوش الموجة الثالثة، قريباً، قادرة على صنع عدد من القطع التي تحتاج إليها في دائرة عملها. التقنية تستطيع أن تصنع أشياء من المعدن، الورق، البلاستيك أو السيراميك بالاشكال المطلوبة وبحسب تعليمات منقولة إنطلاقاً من قواعد معطيات تبعد آلاف الكيلومترات. «في الحقيقة، تروي نيويورك تايمز: صار ممكناً الآن إرسال تصاميم قطع غيار بواسطة البريد الهاتفي إلى بلدان بعيدة». هذه التقنيات، وغيرها من الطراز نفسه، ستسرّع وتسهِّل نشر القدرة العسكرية، جاعلة هكذا أقل ضرورةً وجود قواعد دائمة في الخارج أو مستودعات.

وبمبلغ 11 ألف دولار تقريباً تبيع شركة لايت ماشنز كوربوريشن Light Machines Corporation في مانشستر (نيوهامشير) مخرطة مكتب تستطيع قص نماذج أولية من الألمينيوم، الفولاذ، النحاس، البلاستيك أو الشمع ويمكن أن تحوّل لاستقبال تعليمات من مركز بعيد.

باختصار، إن التقنيات الجديدة للمنتوجات المادية والخدمات

والمكوّنات ذات الغزارة المعرفية العالية تغرق السوق العالمي بوتيرة لم يعد بالإمكان متابعتها. وتغيّر جذرياً قواعد السلام والحرب. وستغيّر أيضاً التوزيع العالمي للسلاح. وإذا كانت المكوّنات المحورية لأسلحة الغد تأتي من الانتاج المدني، فأية بلدان ستصبح المورّدة الإكثر أهمية للأسلحة؟ تلك التي تستمر مصانعها التقليدية في قولبة المنتجات العسكرية تخصيصاً؛ أم تلك التي تعتبر اقتصاداتها المدنية الأكثر تقدّماً والتي تنجح أكثر من البلدان الأخرى في التصدير؟ حتى الآن، يمنع الدستور الياباني مؤسسات البلد بيع أسلحة. ولكن ماذا بشأن المنتجات المدنية العادية، البريئة والبرامج المعلوماتية أو الخدمات القابلة للتحوّل والتعديل بقصد الاستخدام العسكري؟ العناصر الحرجة لترسانات الغد يمكن جيداً أن تأتي من مصادر مدهشة جداً.

وعليه، إذا أخذنا في الاعتبار هذه «الألينة الحضارية»، فإن النظام العالمي الذي هو في صدد تكوّنه، يتّخذ أكثر فأكثر مظاهر مجابهة. إنه عالم يفيض بأعمال عنف محتملة ويمكن لتفوّقه العسكري، بما فيه تفوق الولايات المتحدة أن يواجه بقوة معادلة، وحتّى أن يُحيّد على نحو غير متوقّع. ويمكن لغزارة المعرفة، في الحرب كما في تكوين الغنى، أن تعطي السلطة وكذلك أن تستردها بسرعة.

لقد كتبنا في مؤلفنا الأخير «السلطات الجديدة» Les Nouveaux Pouvoirs: «القوة والغنى هما تعريفاً وقْف على الأكثر قوةً والأكثر غنى، إذ أن للمعرفة هذه الخاصية الثورية تحديداً، بحيث يستطيع الأكثر ضعفاً والأكثر فقراً أيضاً إكتسابها فهي إذاً الأكثر ديمقراطية بين مصادر السلطة».

ويمكن أن تكون أيضاً الأكثر خطورةً. كالمسدس ذي الطلقات الست من طراز فار ويست الذي يمكن أن يبدو مثل المنصف الكبير.

ذلك أن نتيجتها لن تكون، دونما شك، لا المساواة ولا الديمقراطية. وكما سنرى لاحقاً يمكن فعلاً أن تكون الإشعاعية.

الفصل التاسع عشر

العفريت المطلق

في صبيحة يوم ربيعي مشمس، منذ فترة قريبة، كنا ثمانية مجتمعين لاتخاذ قرار باطلاق أو عدم إطلاق قنبلة نووية فوق كوريا الشمالية.

وحول طاولة مثمّنة الزوايا تعجّ بأقداح الشاي والأوراق، فضلاً عن حقيبة صغيرة مفتوحة، بلغتنا على عجل الأخبار الأخيرة المرعبة، إن محاولة إنقلاب سحقت للتوّ بالدّم في بيونغ يانغ عاصمة كوريا الشمالية. وعلى ما يبدو، إنقسم الجيش الذي يعدّ مليون رجل إلى فريقين. إتجهت حشود نحو المدينة. واجتازت وحدات مدرّعة أيضاً الحدود باتجاه سيول، عاصمة كوريا الجنوبية، وقد أُطلقت من الشمال صواريخ سكود لتضرب أهدافاً في الجنوب. ويبدو أن مجموعة مغاوير كورية جنوبية تهاجم القواعد الأمريكية.

كوريا الشمالية، كما نعلم، مزوّدة بصواريخ متوسطة المدى وتعمل منذ سنين لصنع قنابل نووية. وبما أن حكومتها قد سقطت الآن كما يبدو، فإن كوريا الشمالية ستقوم بتفجير قنبلة نووية.

في الساعة التاسعة وست وعشرين دقيقة بالتحديد، إنفجرت قنبلتان فوق منطقة تتمركز فيها مدرعات كورية جنوبية.

تبع ذلك أربعة إنفجارت نووية جديدة بعد ثلاث دقائق. ولم تمضِ نصف ساعة حتى هوجمت قوات كوريا الجنوبية بأسلحة كيميائية أطلقتها قطع مدفعية. لقد بدأت الحرب الكورية الثانية بانفجار نووي.

كانت مهمة فريقنا ـ وفريقين آخرين ـ عرض خيارات عملية على رئيس البيت الأبيض. كان أمامنا خمسون دقيقة. لقد أزفّت الساعة لمواجهة مسألة كان الجميع يأمل تجنّبها: هل ينبغي الرد على كوريا الشمالية بالمثل، أي اللجوء إلى الأسلحة النووية.

كانت على طاولتنا امرأة شقراء ذَرِبةُ اللسان تدافع عن فكرة الرد بأسلحة نووية على الفور. وكانت محاطة من جانب بامرأة سمراء ناحلة تزمّ شفتيها محتفظة بإطلالة مشؤومة، ومن الجانب الآخر برجل ناحل هو الآخر، وله شاربان رماديان مشذّبان بعناية. الثلاثة من المخابرات CIA. وكان ثمة شخص رابع، رجل يرتدي سترة زرقاء وبنطالاً رمادياً ويعقد ربطة عنقٍ عسكرية، ينصح بالتروي. إنه عميل سابق في المخابرات CIA، رجل قصير القامة، سمينها وذو شعر مجعّد، عضو في مكتب أمين الدفاع، يتفحّص كل اقتراح مظهراً سيئاته. وقد أوصى متخصِّص نووي، وجهه كوجه اللعبة، باستخدام خيارات غير نووية. لكن شاباً جامعياً من بركلي رد عليه مدافعاً عن قناعته بأنه لو وجّهت ضربة قوية مباشرة لوفّرت في النتيجة عدداً من الضحايا البشرية. وكان يجلس حول الطاولتين الأخريين عسكريون وعملاء إستخبارات وعلماء سياسة ومنظرو قرار ومتخصصون آخرون، تصفّحوا جميعاً بنفاد صبر الملفات، وكان لديهم مثلنا سيل من الأسئلة ينتظرون طرحها:

تحت سلطة من هي حقيقةً، كوريا الشمالية؟ أي فريق، ماذا

يريدون بالفعل؟ من أمر باستخدام السلاح النووي؟ ألم يتبقّ أي حل ديبلوماسي؟ هل على الولايات المتحدة أن تبدأ بإرسال قوات تقليدية محذِّرة كوريا الشمالية من أنّ استخداماً جديداً للسلاح النووي سيعرّضها لرد من النوع نفسه؟ أم أن وقت التحذيرات قد مضى؟ إذا إخترنا السلاح النووي، أي طراز من الأسلحة نستخدم! كيف نقذفها؟ إنفجار فوق الأرض؟ (لا. سيوقع عدداً ضخماً من الضحايا البريئة). قاذفات؟ صواريخ متوسطة؟ صواريخ عابرة للقارات بالستية (ICBM)؟ (لا الـ ICBM يُخشى أن ترعب الروس والصينيين). هل ينبغي ضرب كل الأهداف العسكرية أم هدف واحد؟ هل ينبغي إستهداف تحصينات القيادة؟ الدقائق مرت. والساعة المحتومة دقت.. والحالة هذه سلاح نووي أم لا؟

لحسن الحظ لم يتّخذ أحد هذا القرار المشؤوم. الحرب الكورية الثانية لم تكن إلاّ خيالاً: سيناريو. التمرين بأكمله ما كان سوى لعبة مجموعة تفكير - بشكل أكثر دقةً تمثيل - مرصودة لتحضيرنا لأزمات نووية محتملة. وكانت مجموعة أخرى منكبّة لمعالجة المسألة نفسها في مقر قيادة حلف شمال الأطلسي في بروكسيل وكذلك متخصّصون في السلاح النووي في أوكرانيا وكازاخستان، الجمهوريتين السوفياتيتين السابقتين اللتين تمتلكان سلاحاً نووياً.

لعبتنا إنتهت، لم نتفحّص فقط ما يمكن أن يحصل، وإنما أيضاً الإجراءات التي يمكن إتخاذها لتنجنُّب أزمة مشابهة، غير أن اللعبة النووية الحقيقية لم تنته، بالتأكيد. ففي الحقيقة يزداد خطرها تهديداً على الدوام. لأن ظهور الموجة الثالثة وتقنياتها القائمة على المعرفة سيحولها بالطريقة نفسها التي يحوّل بها الحرب.

تناقض مميت

الرؤوس النووية، وهذا أمر يستحق الذكر، لم تولد في المجتمعات الزراعية وليس لها موضع في شكل حرب الموجة الأولى. لقد ظهرت في غضون المرحلة الأخيرة من فترة غلبة الإتجاه الصناعي.

إنها ذروة البحث عن التدمير الشامل الفعّال، بموازاة البحث عن إنتاج جماهيري فعّال. أسلحة تزرع الموت خبط عشواء، إنها في الواقع التعبير العسكري الأخير لحضارة الموجة الثانية.

الأسلحة الأكثر تقدّماً، اليوم، هي عكس ذلك، إنها، كما سبق ورأينا، مرصودة من أجل تدمير متشظٍ وليس شاملاً. لكن بينما تسارع جيوش الموجة الثالثة لصناعة أسلحة دقيقة التصويب والفاعلية، فإن البلدان الفقيرة، مثل كوريا الشمالية، ما زالت على طريق التطور الصناعي للموجة الثانية ولا تدّخر جهداً لصناعة، وشراء أسلحة الموجة الصناعية الثانية المرعبة، الكيميائية والبيولوجية وكذلك الذرية. وهذا يأتي في لحظة محدّدة ليذكرنا، مرة أخرى، أن انطلاق شكل جديد للحرب لا يمنع أبداً استخدام أشكال حروب سابقة ـ ومنها الأسلحة الأكثر فتكاً.

تشيرنوبيل المقبلة

على إمتداد الحرب الباردة، لم يضم «النادي النووي» سوى حفنة من الأمم: الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي اللذان كانا العضوين المؤسسين وبريطانيا وفرنسا ثم الصين التي دخلت إليه لاحقاً.

لقد ترك تخلّع الإتحاد السوفياتي المفاجىء في حوزة

كازاخستان وروسيا البيضاء وأوكرانيا التي استقلت حديثاً 2400 رأس نووي و 360 صاروخاً عابراً للقارات. وقد آلت في النهاية مفاوضات متعرّجة إلى اتفاق: أمام هذه البلدان سبع سنوات لتدمير أسلحتها الإستراتيجية أو تسليمها لروسيا التي ستتكفّل بتفكيكها. غير أن أوكرانيا ما لبثت أن تريثت، مطالبة بأموال مقابل أورانيوم وبليتونيوم الرؤوس. فيما أبدى البلدان الآخران تردّدهما. وقد تلكأت الولايات المتحدة في دفع الأموال الموعودة للإسراع في العملية. وهكذا لم يبدأ لا إرسال الأموال ولا تفكيك الأسلحة.

وبحسب الجريدة الروسية إزفستيا، فإن تجهيزات قواعد الصواريخ الأوكرانية وصيانتها هي ضعيفة، بحيث أن تشيرنوبيل أخرى ممكنة. والعمال معرّضون لمستويات من الإشعاعات تزيد مرتين على عتبة التحمّل. ونظم أمن عشرين مستودعاً للأسلحة قد دمرت. وفي الوقت نفسه إتهم وزير البيئة الأوكراني روسيا، المعتبر أنّها تؤمن حماية الرؤوس الأوكرانية وصيانتها أنها رفضت القيام بذلك طالما لم تعترف أوكرانيا بأن تلك الرؤوس كانت من ممتلكات روسيا. وهذا ما يرفضه الأوكرانيون.

هذه الصواريخ البالستية العابرة للقارات ذات الرؤوس النووية، تظلّ موجّهة نحو الولايات المتحدة. وبعضها في كازاخستان يستهدف ربما أيضاً الصين. ومن غير المعروف تماماً من نجح ومن لم ينجح في فكّ رموز أرقامها ولا أي بلد، إن كان موجوداً، هو بالتالي قادر على إطلاقها وحده.

قفل صغير لصاروخ بيرشنغ

مشكلة الأسلحة النووية «الصغيرة» أو التكتيكية هي أسوأ أيضاً. وإذا لم يكن بإمكان الرؤوس النووية التكتيكية «تفجير»

العالم، إلا أنّ وابلاً منها يستطيع نظرياً ضرب عشر مدنٍ، وحتى أكثر في آن. وكل سلاح تكتيكي يستطيع «تزجيج» كيلومتر ونيّف من الأرض وكل الكائنات الحيّة الموجودة فوقه. وقطر هذه الأسلحة يُقاس أحياناً بالسنتيمترات وطولها ما بين 45 و 60 سنتم. وهي غالباً كناية عن قنابل مدفعية. والحال يوجد حالياً على الأقل ما بين 25 ألف و 30 ألف سلاح من هذا النوع. وبما أنّ الجمهوريات السوفياتية السابقة إرتضت أن تنقل أسلحتها إلى روسيا، فهذا يعني أنّ هناك 15 ألف رأس من هذا النوع اليوم في ذلك البلد. ولكن ثمة من دون شك رؤوس أخرى ظلت مخبوءة، إمّا أنّها لم تسترد، أو أنها فاتت الإحصاءات الرسمية. وبعضها، يشرح خبير كبير في البنتاغون، «ذات نظم قديمة وبدائية من دون أجهزة أمن مدمجة، ويمكن أن تكون مزوّدة بمجرد قفل صغير. وهناك صواريخ من كل الأنواع، متناثرة عبر هذه الامبراطورية الشاسعة. هل نُقلت كلها إلى روسيا؟ إحصائياً، من يعلم»؟

عدم اليقين كبير، ذلك أنه بعد أن دمر صواريخه النووية المتوسطة المدى في أوروبا، طبقاً للمعاهدة حول الأسلحة النووية المتوسطة، فإن الجيش الأمريكي، وبحسب إختصاصي نووي من البنتاغون «تلقى صدمة باكتشافه بأنه ما زال عنده قاذف بيرشنغ آخر [...] لم يكن قد تمّ إحصاؤه. كنا نعتقد أننا فجرناه. ثمّ يا إلهي، لقد اكتشفنا قاذفاً آخر!». والحال فإن إحصاء البيرشنغ المجهّزة برؤوس نووية وتعيينها هما أكثر سهولة بما لا يقاس من إحصاء وتعيين الأسلحة التكتيكية الأصغر والأكثر عدداً بكثير.

هذه الأسلحة «الصغيرة» مخزونة في روسيا كما يُزعم في أماكن غير ملائمة أبداً. وبحسب فيتالي سيفاستيانوف، رائد الفضاء

السابق الذي أصبح نائباً، «المستودعات الموجودة تطفح بالرؤوس النووية وحتّى أنّ بعضها خزّن بواسطة آلات تلقائية». إذ ليس لدى الرؤوس الطاقم التقني، ولا البُنى، ولا، خصوصاً الأموال، اللازمة لوضع تلك الأسلحة في مكان آمن.

وثمة في العالم حكومات عدة أو مجموعات تتشوّق لوضع يدها على الأقل على بعض تلك الأسلحة. وأكثر من ذلك، فإن الجيش الروسي، بما فيه بعض الوحدات المفترض أنها تحرس تلك الأسلحة، متدني الرواتب وسيىء المسكن: ليست بمأمن من الانتقام. فقد سبق وأن سلَّم ضباط روس أسلحة أخرى لمشترين غير قانونيين أرشوهم بمبلغ من المال.

وبحسب سيناريو محتمل أجمله لنا إختصاصي من البنتاغون، فإن جنرالاً روسياً يبيع رأساً نووياً إلى مجموعة ثورية تتخذ من إيران قاعدة لها، على سبيل الإفتراض، فإذا أرادت منظمة الأمم المتحدة أن تعرف ماذا قد حصل، تقول الحكومتان الروسية، والإيرانية بأنهما تجهلان كل شيء عن المسألة. والحال هذه، قد تكون الحكومتان قالتا الحقيقة دون أن يمكن تصديقهما بالضرورة. ولا أحد يعلم أي ردود يمكن أن يثير سوء فهم كهذا.

وعلى أي حال، لا تُعدم الأسباب لرفض تصديق الحكومات بصدد هذه لمسألة.

وبحسب مجاهدي خلق، فإن إيران نجحت فعلاً بشراء أربعة رؤوس نووية من كازاخستان. وحين التقى كاتبا هذه الصفحات الرئيس الكازاخستاني، نور سلطان نزاربايف في ألماآتا في كانون الأول (ديسمبر) 1992 واستجوباه بالتحديد حول هذا الخبر، أجاب

إن ذلك مجرد إشاعة. الواقع أن ليس هناك أي شخص ـ حتى الرؤساء ووزارئهم، ربما، يعلم كل الحقيقة.

ينبغي تصديق من؟ في باكو، في أوج الحرب مع أرمينيا، أعلن وزير الداخلية الأذربيجاني بأنه قد حصل على ستة أسلحة ذرية. ربما لم يكن في الأمر سوى عملية خداع؟ وربما لا.

وحين هدّد رئيس وزراء أوسيتيا الجنوبية، المنطقة الصغيرة المستقلة ذاتياً في جورجيا باستخدام الأسلحة النووية التي كانت للإتحاد السوفياتي السابق ضد القوات الجورجية شبه العسكرية، كاد العالم لا يأبه بالأمر. ولم يعد أحد يعرف تماماً من ينتمي أو لا ينتمي إلى «النادي النووي» الذي اعتبر احتكاراً لبعض الدول منذ سنوات قليلة.

مفتشون على متن مراكب

ظلّت مقاربة مشاكل إنتشار الأسلحة النووية نسبياً سهلة في عالم الموجة الثانية حين كانت الرؤوس النووية وقفاً على دول «حق النقض». وكان، مع مرور السنين، أن رأت النور ترسانة من المعاهدات والوكالات لمراقبة مصادر الإنتشار الممكنة. وهكذا كان مفترض لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية (TNP) وللوكالة العالمية للطاقة الذرية (AIEA) أن توقفا إنتشار الرؤوس النووية. كما كان تمّ إنشاء نظام رقابة تقنية الصواريخ (MICR) لمنع إنتشار الصواريخ. وتمّ التوصّل إلى إتفاقات أخرى لمنع استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وكل هذه الوسائل تجانب حل المشكلة في أحسن الأحوال.

كانت معاهدة حظر الإنتشار تقدّم على الدوام «كمعاهدة رقابة

التسلح التي حظيت بأكبر عدد من الموقّعين في التاريخ». لأنّ 140 بلداً ذيّلوها بإمضاءاتهم. و «الإنضمام» إلى هذه المعاهدة هو في تناسب طردي لعدم ضررها. فالقنابل النووية تُصنع من البلوتونيوم أو الأورانيوم المشبّع. والحال، فإن بين الثلاثة آلاف طن من الأورانيوم المشبع الذي ينتقل في العالم، هناك ثلاثين طن ـ واحد في المائة تماماً ـ تضخع لتدابير الوكالة العالمية للطاقة الذرية. ومن بين الألف طن من البلوتونيوم الذي نعلم اليوم بوجوده، ثمة أقل من الثلث تحت الرقابة العالمية، وهي ليست سوى رقابة نظرية. وفضلاً عن ذلك، فإن المهمة الأساسية للوكالة العالمية للطاقة الذرية، هي إرسال مفتشين لزيارة المنشآت النووية المدنية للتأكّد من أنّ الأورانيوم أو البلوتونيوم لم يحوّلا لأغراض عسكرية. ولكن ليست تلك هي المشكلة الكبرى. وكما بينت حالة إسرائيل، فإن المشكلة الأساسية هي مشكلة المصانع السرية أو «غير المعلنة». إذ صار بإمكان الدول اليوم الحصول على هذه المواد بطرق أخرى.

منذ نهاية حرب الخليج، إعتاد الجمهور أن يرى على الشاشة المرئية صورة الطواقم الكبيرة للوكالة العالمية للطاقة الذرية يحطون في بغداد. لكن تلك الوكالة لم تكن أبداً سوى ذبابة فوق جلد وحش المواد المشعة.

في تشرين الثاني (نوفمبر) 1990، بعد مضي ثلاثة أشهر على اجتياح الكويت، أرسلت الوكالة العالمية للطاقة الذرية طاقماً إلى بغداد. لكنه لم يرَ سوى ما أريد له أن يطلع عليه. وهذا يعطي، تلقائياً، للعراق شهادة رضى. كان لا بد من أن يقرأ بعناية نص قرار البعثة لفهم أن الطاقم المؤلف من مفتشين مؤهلين التحقّق من النوايا السلمية لما بدا في نهاية المطاف مشروعاً ذا وجوه متعددة.

وبعد حرب الخليج، وحين انتدب مجلس الأمن فرق مفتشين من الوكالة العالمية للطاقة الذرية للذهاب إلى بغداد، كانت النتيجة مذهلة. في أيلول (سبتمبر) 1992، كان كبير المراقبين موريزيو زيفيريرو قد أعلن أن البرنامج النووي العراقي وصل إلى درجة الصفر، إلا أن هؤلاء المراقبين إكتشفوا في مطلع العام 1993 سلسلة جديدة من الأجهزة تناقض بوضوح تفاؤل كبير المراقبين السابق لأوانه. لكن هل من الممكن لوم المراقبين الذين يدركون في قرارة أنفسهم أن بلداً مثل إسرائيل «مغطاة» نووياً. وبلداناً أخرى تعيش هاجس الضغط الأميركي.

مفتشو لحم الدواجن

قبل حرب الخليج، كانت الوكالة العالمية للطاقة الذرية تستخدم فقط ما يعادل 42 مفتشاً يعملون بدوام كاملٍ لمراقبة آلاف منشآت الطاقة النووية المصرّح عنها عبر العالم. وعلى سبيل المقارنة، فإن لدى الولايات المتحدة 7200 مفتش يعملون بدوام كامل للكشف عن داء السلمونيلات أو داء الببغاء في لحم الماشية والدجاج: أي 171 مفتشاً مقابل كل مفتش واحد تكلفه الأسرة العالمية لمراقبة إنتشار المرض النووي في العالم. وفي الواقع لتتأكّد الولايات المتحدة أن الفروج والثور سليمان، تنفق كل سنة مرتين ونصف أكثر مما تنفقه الوكالة العالمية للطاقة الذرية لتضمن الأمن النووي لكوكب الأرض (473 مليون دولار مقابل 179 مليون دولار).

وعلى الرغم من تعزيز معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية بعد حرب الخليج، والدعم المتجدّد الذي تلقاه في مجلس الأمن،

فما زال المعترضون عليها والذين لو يوقّعوها يجدون فيها مادة مفيدة للسخرية وللضحك.

إباحية وهيروين

ومع كل الأقمار الإصطناعية والجواسيس والكواشيف المتوافرة في العالم، يمكن التفكير أنه بات من السهل نسبياً تحرّي الرؤوس أو المنشآت النووية. ولكن، وكما أثبتت حالات عديدة، قلّما يكون ذلك صحيحاً. وإذا ما حُمي بترس من الرصاص والبرافين وطُمر حتى عمقٍ كافٍ تحت الأرض، يمكن للرأس النووي أن يصبح عصياً على الكشف. فتقنيات الكشف متأخرة كثيراً عن أشكال الإخفاء التي لا تزال بدائية جداً.

وبينما زاد نشاط المصانع النووية السلمية من الإنتاج العالمي للنفايات التي تسمح بصناعة الرؤوس، فإن شبكات التجارة العالمية تضاعفت أيضاً بسرعة ـ وخصوصاً شبكات تهريب الأعتدة والآلات وحتى الرؤوس النووية. وبحسب صحيفة موسكو تايمز، «حدود روسيا أصبحت مصافي حقيقية يتسرّب منها إلى الخارج كل أنواع البضائع بأشكال متنوعة ـ سائلة، صلبة وغازية».

وحين التقينا في موسكو الوزير الروسي للطاقة الذرية فيكتور ميخايلوف، قال لنا كلاماً طيباً ومطمئناً. لكن حين اختفى 1,56 كلغ من الأورانيوم المخصّب من مؤسسة بودولسك، بالقرب من موسكو، صرح لنا الكسندر ف. موخوف شخصياً، وهو المسؤول عن الأمن الداخلي للسفارة: «السرقات هي من صنيع الأشخاص المرتبطين مباشرة بالسيرورات التقنية، الذين لا أسرار بالنسبة إليهم. لقد عرفوا كيف يسرقونها شيئاً فشيئاً كي لا يكتشف أمرهم». وقد

أوقفت الشرطة في النمسا من بين آخرين غير مرهفين كانوا يحملون مواد غير مخصّبة، كما أعلمت الشرطة في روسيا البيضاء والمانيا عن أكثر من مائة محاولة تهريب مواد نووية.

الوضع الجديد في التسعينات جاء ليؤكد التحذير الذي أطلقه منذ 1975 المتخصص في الإستراتيجية النووية توماس شيلنغ، إذ قال: «لن نكون أفضل تجهيزاً لضبط الأسلحة النووية عبر العالم في عام 1999 مما نحن عليه اليوم، لمراقبة أسلحة القبضة الرخيصة وسهلة الإخفاء، تماماً كما يحصل بالنسبة للهيرويين أو الصور الخلاعية».

وول ستريت وأسياد الحرب

كل ذلك يقود بعض المتشائمين للشك في إمكانية رقابة الأسلحة النووية. لكن نادرون أولئك الذين هم بمثل حزن كارل بيلدر، المحلل الإستراتيجي لـ راند كوربوريشن Rand Corporation. وإذا كان عدد من زملائه يعتبرونه مفرطاً في تشاؤمه، فلا يمكن أن نستخف بكلامه عندما نعلم أنه كان أول مدير لـ US Nuclear Regulatory Commission. وقد كان في فترة مسؤولاً كلياً عن أمن كل المواد النووية التي هي بين أيدي مدنيين في الولايات المتحدة، ومنها بعض المواد ذات الجودة الكافية لصناعة قنابل.

والمشاكل النووية الكبيرة، كما يعتقد، لن تنشأ عن الدول ـ الأمم، وإنما عن أولئك الذين سميناهم في كتابنا «السلطات الجديدة»، «المصارعين العالميين». وهم الشركات والحركات وجمعيات وقوى أخرى غير قومية يمكن لعدد منها، حسب قوله، الحصول على أسلحة نووية.

وإذا صدّقناه نحسب أن الجيش الجمهوري الإيرلندي أعلن أنه يمتلك سلاحاً نووياً. ثم إن إنذاراً وُجِّهَ لإذاعة الـ بي بي سي، BBC يحظر من أنَّه «إذا لم يغادر الجيش البريطاني إيرلندا الشمالية في مهلة 72 ساعة، فهناك رأس نووي..». والمجموعة التي دمرت جزئياً مركز التجارة العالمي في نيويورك كان بامكانها إمحاء وول ستريت لو أنّ أحداً باعها سلاحاً نووياً تكتيكياً. ويقدّر بيلدر أنَّه سيأتي يوم تستطيع فيه جهات منبوذة مثل كارتل الكوكايين في ميدلين صناعة أسلحة نووية.

وبحسب مقال ظهر في صحيفة إيكونوميست The Economist «لقد جرت أكثر من خمسين محاولة سلب أموال في أمريكا بواسطة تهديدات نووية، بعضها صحيح على نحو مرعب». والأسوأ من ذلك أنه ينبغي أن يُضاف إلى اللائحة الحالية للتهديدات الممكنة. تهديد جديد مرّ وظل غير ملحوظ إلى حد بعيد. فالحكومات، وكبار مهربي المخدّرات ليسوا وحدهم يبحثون عن الأسلحة النووية، ينبغي أيضاً أن نضيف إليهم أسياد الحرب.

وحتى وإن كان عالم السيطرة على التسلّح يتظاهر غالباً بتجاهلها، فهناك في كثير من مناطق العالم جيوش خاصة تحت سيطرة مغامرين تساندهم المخابرات الأميركية والمضاربون المحليون؛ من الفيليبين إلى القوقاز مروراً بالصومال، حيث الحكومة المركزية ضعيفة، يمكن إيجاد معادل لأسياد الحرب. ويُلاحظ أكثر فأكثر إنبثاق جيوش خاصة من هذا النوع، بينما تتفكك القوات القومية للإتحاد السوفياتي السابق. وأكثر من ذلك لا تنعدم الأسباب للإعتقاد أن هناك في روسيا اليوم مجموعات من المافيا تموّن وتأوي وتكسي وتسيطر على وحدات خاصة كاملة من الجيش

السابق. باختصار، لقد عادت الجيوش الخاصة والمرتزقة وأسياد حرب الموجة الأولى. ولا بد أن يكون بإمكان هؤلاء الحصول على أسلحة نووية.

سيناريو إنتشار الأسلحة النووية الذي أجمله بيلدر يجبرنا أن ننظر مواجهةً إلى الإحتمالات الأكثر تطرفاً. إذ يقول كما إنتشر البارود «ستنتشر الأسلحة النووية [..]. وسأذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وأقول إن هذا الإنتشار سيدرك حتى الأفراد. وإذا لم يحصل ذلك في حياتي، ربما، فسيحصل في مستقبل منظور. إذ سيكون بإمكان حتّى الفرد أن يصنع رأساً نووياً من خلال مواد معروضة للبيع».

سيكون بإمكان عائلات من المافيا وأفراد من المذهب الداودي وجماعات صغيرة من التروتسكيين القدامى وماويي الدرب المضيء وأسياد الحرب أو جنوب شرق آسيا ونازيين جدد وحتّى مختلين معزولين أن يبتزوا أمماً بكاملها. والأسوأ من ذلك أيضا، حسب قول بيلدر، «لا يُردع خصم بإشهار التهديد بالأسلحة النووية إذا لم يكن الخصم موضوع الردع في مجتمع معيّن يخاف على تهديده». هكذا ترتسم أمامنا صورة «لا تناسق مرعب».

السد المنهار

السد الذي ما زال يعتبر أنه يوقف تدفق أسلحة التدمير الشامل لا يتوقف على المعاهدات ونظم التفتيش غير الفعّالة فحسب، وإنما على مجموعة من إجراءات رقابة التصديرات. هذه الإجراءات التي صادقت عليها مختلف الحكومات، تمنع ظاهراً نقل المكوّنات والأجهزة الضرورية لصناعة أسلحة التدمير الشامل. ولكن في

الولايات المتحدة، مثلاً. ثمة على حد قول ديانا أدنسورد من مؤسسة Wisconsin Project on Nuclear Arms Control يوجد تشابك بين مسؤوليات «وكالات رقابة التصديرات السيئة التنسيق بحيث يتعدّى بعضها على البعض الآخر».

وانعدام التنسيق على المستوى العالمي أكثر وضوحاً أيضاً. فكل بلد يطبق معايير وتعريفات مختلفة: لكل بلد لائحة بالمنتوجات والتقنيات التي يجب عدم تصديرها. أما درجات التطبيق، فإنها تتغير باستمرار. وإذا كانت الفوضى تسود البرامج المضادة لصناعة الأسلحة النووية، فإن التماسك أو التنسيق هما أكثر تزعزعاً أيضاً لجهة البرامج المركّزة على الصواريخ والأسلحة الكيميائية أو سموم الحرب البيولوجية. وباختصار هناك حاجة مطلقة إلى نظام فعّال لإيقاف انطلاق أسلحة التدمير الشامل من الموجة الثانية.

حين نجمع كل هذه العناصر جنباً إلى جنب، نكتشف وضعاً ثورياً لم يتوقعه أحد سابقاً: لا وكالات السيطرة على التسلح أو المجموعات المؤيدة للسلام أو المتخصصون في عدم إنتشار الأسلحة النووية.

وحتّى لو غضضنا النظر عن التهديد المتعاظم من المجموعات غير الحكومية، يمكننا الإستنتاج أن عشرين بلداً جديداً تدّق اليوم باب النادي النووي، إذا لم تكن قد دخلته فعلاً. وإذا صدّقنا السفير السابق ريتشارد بورت، الذي فاوض إتفاقات تخفيض الترسانات النووية بين الولايات المتحدة وروسيا، فهناك خمسون أو ستون بلداً تستطيع الحصول على هذه الأسلحة. وإذا تصورّنا بدلاً من نادٍ نووي نادياً للتدمير الشامل تنضم إليه بلدان لديها وسائل وبرامج كيميائية

وبيولوجية، فلا بدّ أيضاً من رفع الأرقام. ولربما أصبحنا نعيش في عالم سبق لثلث أو نصف بلدانه أن إمتلكت، في الحقيقة ترسانات من بعض أسلحة التدمير الشامل.

المقدمات المسحوقة

حين يُسألون ما الذي جرى، وكيف أُفلت العفريت من قمقمه، يتعلّق معظم الخبراء بجواب إنهيار عالم الحرب الباردة. غير أن هذا الجواب غير كافٍ.

إنه ظهور الموجة الثالثة ـ بتقنياتها ذات الغزارة المعرفية الشديدة، وتأثيرها الفتّاك على الأمم والحدود، وإنفجار المعلومات والإتصالات، وعولمة النشاطات المالية والتجارية ـ التي سحقت المقدّمات التي كانت ترتكز عليها حتى ذلك الوقت برامج السيطرة على التسلح.

لقد كانت جهود الموجة الثانية ترتكز على عشر مسلمات أساسية لمنع الأسلحة ذات التدمير الشامل وهي:

1 ـ حفنة من الأمم القوية يمكن أن تحتكر الأسلحة الجديدة.

2 ـ على البلدان التي تريد الحصول على هذه الأسلحة أن تنتجها بنفسها أو أن تكون محظية في جماعة النادي النووي.

3 ـ الدول الصغيرة على وجه العموم تفتقر إلى الوسائل اللازمة.

4 ـ عدد صغير فقط من الأسلحة أو أنواع الأسلحة كانت تتطابق مع تعريف الأسلحة ذات التدمير الشامل.

5 ـ هذه الأسلحة كانت تتوقف على حفنة من المواد الأولية التي كان من الممكن مراقبتها والسيطرة عليها من قبل النادي النووي.

6 ـ هي تتوقف أيضاً على عدد صغير من التقنيات الخاصة والممكنة التعيين التي كان يمكن متابعة إنتشارها والسيطرة عليه وقت الحاجة.

7 ـ العدد الحقيقي «للأسرار» الضرورية لمنع الانتشار كان أيضاً محدوداً.

8 ـ وكالات التنظيم مثل الوكالة العالمية للطاقة الذرية، كانت تستطيع أيضاً جمع وإذاعة معلومات مفيدة للصناعة النووية العالمية دون نشر المعرفة التي تسهل إنتشار الأسلحة.

9 ـ الدول الموجودة كانت مستقرة ولم يبدُ تفكك أي منها ممكناً.

10 ـ الدول ـ الأمم كانت المصادر الوحيدة للإنتشار الممكن.

اليوم يمكن البرهنة على أن أي واحدة من هذه المسلمات لا تقوم لها قائمة. ذلك أنه بانطلاق الموجة الثالثة تغيّر تهديد التدمير الشامل الذي عرفته الموجة الثانية تغيّراً كلياً.

تقنيات مرنة

ثمة عدد نادر من الأشخاص تؤرقهم تلك المتغيرات شأن لاري سيكيست، أحد مثقفي البحرية ذي السحنة السمراء.

سيكيست ابن أبوين مزارعين من شرق إداهو، غذّى حِسَّ المغامرة لديه بقراءة مجلة ناشيونال جيوغرافيك، National Geographic. واستطاع بفضل الحظ وشطارته، الحصول على وظيفة في شركة خاصة تعدّ بيانات بحالة الطقس في المحيط المتجمد الشمالي، من خلال إتصالها بخط DEW ـ شبكة محطات

رادارات الإنذار عن بعد التي تمتد من غرينلندة حتى ألاسكا، مروراً بكندا على إمتداد خط العرض عشرين. على بعد 200 ميل إلى شمال الدائرة القطبية. وإذ كان يمضي الشتاء هناك، علم أن دائرة الرصد الجوي الوطنية الأمريكية تبحث عن متطوعين لمرافقة بعثة أرجنتينية إلى القطب الجنوبي. وبعد أن أتمّ دورة في مدرسة لغات ليتعلّم الإسبانية، ركب أول طائرة أرجنتينية باتجاه القطب ليمضي 14 شهراً في جليد القطب الجنوبي. كان عمره آنئذٍ ثلاثة وعشرين عاماً، حين أقام في طرفي الكرة الأرضية.

دخل سيكيست لاحقاً البحرية حيث قاد البارجة الشهيرة إيّوا، Iowa التي كانت ضحية إنفجار عرضي مدمِّر بعد تركه إيّاها بسنوات عدة. وبعد عمله كقبطان في البحر، أصبح سيكيست إستراتيجياً بحرياً من مستوى رفيع، لقد استقر في واشنطن مع زوجته كارلا، الكاتبة المسرحية، ودخل في خدمة قيادة أركان الربط ما بين الأسلحة في البنتاغون. وانتهى به الأمر بإن إلتحق بمكاتب أمين الدفاع بصفة منسِّق خاص لفريق صغير مكلَّف بإعادة التفكير بالأمور غير المتوقع حصولها.

كانت إحدى نتائج عمله إعادة تعريف جذرية لكل تهديدات إنتشار السلاح النووي الذي عرّفه سيكيست كـ «إنتشار مزعزع خصوصاً نحو بلدان تقع في مناطق حرجة وتمتلك مروحة من الكفاءات العسكرية المهمَّة، من كفاءات مساندة، وتقنيات مختلطة، وخبرة معقولة». هذا التعريف نفسه يمثّل قطيعة واضحة مع الماضي، معمقاً وموسعاً المعنى المعطى لهذا التعبير حتى ذاك الوقت.

وكانت سياسات «عدم إنتشار الأسلحة النووية» حتى ذلك

الحين، تركز تحديداً على الأسلحة ونظم التسليم وبعض النظم الفضائية. والتصوّر الجديد، المعروف بـ «المضاد لإنتشار الأسلحة النووية» يناقش كفاءات بشكل عام، بما فيها، إذاً، كفاءات التقنيات والمعرفة. وهكذا، لتقويم سياسة بلد بصدد أسلحة التدمير الشامل يتمّ تفحّص، ما يتعدّى الأعتدة، بالنظر إلى خبرته العسكرية والإعداد الذي يقوم به وغير ذلك من العوامل غير الملموسة.

مقاربته هذه ترتبط خصوصاً بالتقنية التي توفرها المعلوماتية في الموجة الثالثة، أي التقنية المرنة الجديدة القادرة على تغيير إنتاجها باستمرار تبعاً للحاجات. هذه التقنيات نفسها تشكل قاعدة سيرورة «الألينة الحضارية» الموصوفة في الفصل السابق، وتغيّر كل معادلات التفوّق العسكري والمدني.

«إن إنتشار آلات الصناعة المتقدمة عبر العالم، مهمة جداً، يشرح سيكيست. إذ صارت بلدان عدة حتى من العالم الثالث مزوّدة بـآلات ذات إدارة رقمية [...]. فمصنع صيدلاني تحتاج إليه [...] هو بالطبع قادر على صناعة أسلحة بيولوجية. والآلات ذات الإدارة الرقمية التي تصنع سيارات ذات جودة عالية في العالم الثالث، تستطيع أيضاً صناعة قاذفات من مستوى رفيع».

والإنتشار السريع لهذه الآلات التي تنتمي في الحقيقة للموجة الثالثة يغير رأساً على عقب التوازنات العسكرية ويجعل بلداً مثل الولايات المتحدة مجرد بلد مثل كل البلدان على الرغم من أنها قادرة أفضل من غيرها على النجاح في تقنياتها وقواتها المسلحة، كما يؤكد سيكيست، فالولايات المتحدة «لا تحتكر أي مجال تقني إطلاقاً».

وفي الحقيقة، يضيف سيكيست، «لم أجد أبداً من يجيبني إذ تحديت من يذكر ثلاث تقنيات تكون وقفاً على الجيش الأمريكي وحده. لم يتبق شيء. لقد كانت لديه عادة حين يكون الأمر يتعلق بشيء مهم أن يستبعد الروس. أو، إذا ما ابتكروا هم شيئاً مهماً، كانوا يحاولون إخفاءه عن الجيش الأميركي. كانا منطلقين في طرق متوازية، وكان كل الآخرين بعيدين وراءهما [. . .]. لم يعد الحال كذلك الآن».

ثمة خلف الأجهزة المحسوسة، بالتأكيد، اللاملموس النهائي: الخبرة. إننا نشهد تشظية عالمية وسريعة لإحتكار المعلومات بكل أشكالها. الأطباء أنفسهم ما عاد بإمكانهم السيطرة على تدفق المعلومات الطبية التي تغرق المجتمع من خلال وسائل الإعلام أو وسائل أخرى. إنها سيرورة تشظية تجد محركها في بعض الضرورات التجارية أو غيرها، ولن تكون دون عواقب سياسية واسعة في بعض الظروف، وعواقب عسكرية مزعزعة في ظروف أخرى.

حرية المعلومات (وصناعة القنابل)

الخبرة الضرورية لصناعة الأسلحة النووية (ربما ليس الأنواع الأكثر قوة) باتت واسعة الإنتشار، إلى حدٍ يمكن لأيٍ كان الحصول عليها: هل تريد صناعة قنبلة؟ تزوّد بحاسوب PC. ثم إشترك ببنك المعلومات المضياف جداً التابع لـ AIEA، النظام العالمي للتوثيق النووي (INIS). وستكون بداية طيبة. ثم إليك بالكتابات الهائلة الموضوعة في متناول الجميع في المكتبات التقنية. إشترِ Basement Nukes «كتاب الوصفات النووية» الذي يمكن وضعه تقريباً في جيب المعطف والذي أستطعنا مطالعته بسرعة أثناء وضعنا هذا الكتاب.

هذه النشرة هي أيضاً في متناول من يدفع ثمنها ويعرف أين يجدها. «والأمر الذي ما زال سرّياً اليوم هو كيف تصنع سلاحاً جيداً، وليس كيف تصنع سلاحاً». كما يشرح ميكايل غولاي، أستاذ الهندسة النووية في معهد ماساشوستس، للتقنيات Massachusetts Institute of Technology. لكن المتغيرات الجديدة والحقيقية اليوم لا تنتج فقط عن نشر التقنيات المرنة أو عن تسرّب «الأسرار». إذ يقدر كارل بيلدر من راند كوربوريشن Rand Corporation أنّ «البرامج العسكرية سيكون لها تأثير على طبيعة الردع النووي أقل ممّا للتغيّرات السياسية والإجتماعية التي يمارسها اليوم عصر المخابرات».

فالدولة، على سبيل المثال، أصبحت عاجزة عن مراقبة حركة إنتقال المعلومات عبر حدودها بفاعلية، فالمعلومات في كل مكان وفي متناول أيٍ كان. ذلك أن إقتطاع الدولة نصيباً من الأرباح الإقتصادية الكبيرة التي تجنيها التجارة العالمية، تؤدي إلى تخلّي الدولة عن الرقابة.

في العصر الصناعي، كانت جذور قوّة أمّة من الأمم تقدر بحجم المصادر الطبيعية والإستثمارات [. . .]. وفي عصر المعلومات [أي في ظل الموجة الثالثة] يبدو أن تلك الجذور توجد في حرية تناول المعلومات.»

تلك هي القوة التي، في العمق، تحوّل محيط التهديدات ومشكلة الإنتشار. ومن أجل ذلك، يضيف بيلدر «ستنتشر: المعلومات الضرورية لصناعة الأسلحة النووية على نحو لا يمكن تجنبه مفلتة من رقابة الدولة ـ الأمة»، في حين أن «التجارة ستجعل المواد النووية أو وسائل إنتاجها (أو إسترجاعها) أكثر فأكثر توافراً عبر العالم».

وما يصح على الأسلحة النووية يصحّ أيضاً على الأسلحة الأخرى، الأمر الذي يجعل أولئك الذين يتمنون عالماً أكثر سلاماً يقرِّون بمعضلة القرن الحادي والعشرين. ينبغي إذاً اختيار أحد أمرين؛ فإما علينا إبطاء تطوّر المعرفة الجديدة ونشرها، وهذا غير أخلاقي - إن لم يكن مستحيلاً - للحؤول دون حروب التدمير الشامل، أو علينا الإسراع في جمع، تنظيم وتوليد المعرفة الجديدة بغية توجيهها في خدمة السلام. المعرفة ستصبح تماماً رهان الحرب المضادة في المستقبل.

إذاً، إن العالم يواجه أحد أمرين:

فإمّا أن يتمّ التخفيف من سرعة تطور المعرفة الجديدة ونشرها (وهذه دعوة مستحيلة عدا كونها لا أخلاقية)، وإمّا أن يجري دفع عملية تجميع هذا الجبل من المعرفة الجديدة وتنظيمه كي يتسنّى إستخدامها لصالح السلام. وهكذا تبدو المعرفة هي بالتحديد مغامرة الحرب المضادة في المستقبل القريب.

إن المتغيرات الجديدة التي أنتجتها «حضارة السرعة» وكذلك إنتشار السلام في العالم، لا بد أن ينظر إليها من منظور أكثر رحابة وإدراجها في سياق التهديدات التي ترزح على السلام، وقراءتها كمخاطر جديدة في عالم جديد. ولفهمها جيداً ينبغي أن يتم إجتياز حاجز الوهم.

الفصل العشرون

حاجز الوهم

أحدى المؤثرات الأكثر ديمومة للنشوة الجماعية التي إجتاحت العالم الغربي بعد سقوط جدار برلين، هي القناعة بأنه حتّى لو إنتشرت الحروب في السنوات المقبلة، فإنها قلّما ستعني البلدان ذات التقنية العالية. فالإزعاجات ستنحصر في صراعات محلية وإقليمية خصوصاً بين السكان الفقراء والملونين في البلدان البعيدة. إذ إن إندلاع الحرب والمجزرة في البلقان لم ينجحا حتى في اهتزاز قبول الأوروبيين الغربيين الذي يرون الدماء جارية عند أبوابهم.

إن مخاطر إندلاع العديد من حروب بؤرية ضيقة النطاق ستزداد في مناطق الموجة الأولى والثانية. ولكن لنحاذر أن نستنتج من ذلك أن الدول الكبرى ستظل في أمن وسلام. ولئن كان قد تضاءل التصعيد باتجاه رد نووي أمريكي ـ سوفياتي معمم، فإن خطر التصعيد نفسه لم يختفِ. ذلك أن الإنتشار المتعاظم لأسلحة التدمير الشامل، والتحويلات المتزايدة للتقنية المدنية باتجاه القيام بأغراض عسكرية، وضعف الأنظمة المناهضة لإنتشار الأسلحة، كل ذلك سينقل المخاطر من حروب «صغيرة»، إلى أخرى أكثر إتساعاً وحدِّة، بحيث تمتد إلى ما وراء حدود ما زُعم أنها منطقة السلام، ألا وهي منطقة القوى ذات التقنية العالية، وحيث يسود الإعتقاد بأن

الحرب غير ممكنة الوقوع.

إن عزل بعض أجزاء النظام العالمي عن الإضطرابات أو الخراب الذي يصيب مناطق أخرى من العالم يزداد صعوبة. فالمهاجرون يتدفقون أمواجاً كاسحة عبر الحدود، حاملين معهم همومهم السياسية وتنظيماتهم. وإذا ما أساءت دولة معاملة أقليات إتنية أو دينية، لا يمرّ الأمر أبداً دون إنعكاسات في مناطق أخرى.

أما التلوّث والكوارث الطبيعية فلا تنحصر بحدود، وتقود إلى إضطرابات سياسية. وكل عنصر منها أو كلها مجتمعة تستطيع جر الإقتصادات الكبيرة في الدول ذات التقنيات العالية إلى صراعات لا تريدها ولا تعرف حصرها ولا التنبوء بها.

لا مجال هنا لفهرسة كل الصراعات الدامية التي تمزّق حالياً كوكب الأرض، مصحوبة في أغلب الأحيان بمخاطر تصعيد وعدوى كبيرة. وكذلك يمكن العبور بسرعة على الأخطار التي تتمثل بروسيا نتيجة تزودها بأسلحة نووية ونتيجة عدم استقرارها.

وحتى أننا نستطيع، إذا اقتضى الأمر، أن نحصر رؤيتنا بمنطقة الهادىء الآسيوية، باقتصادها الأكثر أهمية والأكثر فوراناً في العالم، والتي يزداد على الرغم من ذلك عدم إستقرارها السياسي والعسكري.

قليلون أولئك الذي تنبهوا للأمر، إذ أن هذه المنطقة التي تشكل قلب كل الإقتصاد العالمي، هي، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، محاصرة بشبكة متراصة من الأسلحة النووية. (محيطها من كازاخستان إلى كوريا الشمالية مروراً بالهند، باكستان، روسيا والصين، يضم بلداناً نووية أو شبه نووية).

أما الهند، الممزّقة بالتيارات الدينية، فإنّها تقاتل في آن

عصيانات عدة مسلحة. ويظل مستقبل الصين السياسي في موضع علامة إستفهام، في حين أن طيرانها يوسّع دائرة عملها بفضل طائرات مطاردة من طراز سوخوي، سوفياتية الصنع وذات كفاءة على التزوّد بالوقود وهي في الجو، كما أنّ أسطولها يتشوّق للحصول على حاملة طائرات.

لقد تمثّلت ردة فعل تايوان بشراء 150 طائرة مطاردة من طراز F-16 من الولايات المتحدة و 50 أو 60 طائرة ميراج من فرنسا. كما إنطلقت سباقات تسلح أخرى عبر تلك المنطقة. أهمّها ما يمكن أن نسميه إنقلاباً فعلياً. فاليابان ـ التي كانت في الماضي الدولة الأكثر ضراوة في العالم في عدائها للتزود بالأسلحة النووية ـ أفادت فجأة أنها لن تستمر إلى الأبد في تمديد معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية. والرسالة هنا واضحة: اليابان لم تعد تستبعد، من الآن وصاعداً، التزوّد بأسلحة نووية. والحال أنه في هذه اللحظة بالذات، إرتأى الأمريكيون الحد من المصاريف من خلال تخفيض وجودهم العسكري في غرب منطقة الهادىء.

ولكن إذا تركنا جانباً هذه الإضطرابات الإقليمية، أو غيرها المحدقة بخطرها، يتبقى أمامنا مجموعة من المشاكل العامة البارزة، التي يمكن أن تنفجر في وجه الغرب في غضون عقدٍ أو عقدين من الزمن. وهذه المشاكل «العامة» العالمية تجبره على إعادة النظر بالنظرية التي ترى أنّ الدول الكبرى أو حتى الدول الغربية نفسها تسكن منطقة سلام لا يمكن أن تندلع فيها الحرب. عندها يتوجب عليه دفن مفهوم «منطقة سلام» الذائع الصيت، وفي الوقت نفسه دفن جثة الجيو ـ إقتصاد.

لنتوقّف عند مختلف الإحتمالات.

إتحاد نقدي

تصوروا قيام إنصهار عالمي حقيقي للنظام النقدي. منذ الحرب الباردة وحتى الآن، لم تعرف الإقتصادات الكبيرة سوى ركود معتدل نسبياً. ماذا سيحصل لفكرة عدم إمكانية وقوع حرب في منطقة السلام المزعومة إذا غرق العالم في جمود إقتصادي حقيقي يسحق السوق؟ جمود تسبّبه، ربما، الحروب الوقائية، والتجارة الموجهة وأشكال أخرى من المزاحمة «الجيو - إقتصادية»؟

إن النظام المالي الحالي هو في الواقع شديد الهشاشة لأنه في غمرة إعادة هيكلة لتدعيم إقتصاد الموجة الثالثة التي تتعولم بسرعة. ذلك أن رجال السياسة والمسؤولين الماليين القصيري النظر بتحريرهم حركة الرساميل قاموا بتفكيك أجهزة حماية وتحكم عدة، إستطاعت في الماضي حصر الإنهيارات الخطيرة بأمة واحدة. كما أنهم لم يفعلوا شيئاً مهماً يستبدلون به تلك الضمانات.

لقد تزامن الهبوط الإقتصادي الأخير المحدود نسبياً للإقتصاد العالمي مع صعود إرهاب النازيين الجدد في المانيا وفورة العنف في لوس أنجلس. واليابان نفسها الأكثر تنظيماً بين المجتمعات عرفت أولى ارتعاشات الإضطرابات الإجتماعية مع إنفجار «فقّاعتها الإقتصادية». فماذا سيكون شأن السلام والإستقرار في هذه المنطقة المزعوم أنها بمنأى عن الحرب إذا ما إنهار بالفعل النظام المالي العالمي - وهو تصوّر لا يمكن إستبعاده؟

الحدود المتفجرة

الإعلام الغربي يريد أن يرى في الصراعات الإتنية التي تمزق البلقان والقوقاز علامة «تخلّف». ولكن سرعان ما نكتشف من دون

شك، أن تفجّر الحدود ليس فقط ثمرة «القبلية» أو «المشاعر الإتنية البدائية».

فهناك قوتان أخريان تضعفان الحدود الوطنية. إذ أن الإقتصاد الناشىء مع الموجة الثالثة لم يعد يأخذ في الإعتبار تلك الحدود التي تتخطاها المجتمعات الكبيرة حينما تعقد تحالفاتها. فالأسواق، وحركة الرساميل والبحث والصناعة: كلها تخرج من الحدود المرسومة على الصعيد الوطني. لم يعد أحد يحرص على إرسال أفلامه من ماركة الكوداك إلى روكستر لتظهيرها. فتلك العملية أسرع وأرخص في المحل المجاور، الذي يستخدم تقنية متواضعة. أقل تكلفةً وغير مركزية. وهذه التقنيات المنمنمة والرخيصة تنتشر بسرعة.

ومع الوقت يمكن لهذه التقنيات غير المركزية أن تتحوّل بأعداد كبيرة لتغيّر كل توازن الإقتصادات الوطنية والإقليمية. وهي تجعل هذه الأخير أكثر ديمومة وتعزّز بالتالي نقاط القوة لدى الحركات الإنفصالية التي ستجعل الحدود تتطاير شظايا. وفي الوقت عينه، سيسمح العدد المتزايد لشبكات المرئيات ـ التقليدية أو ذات الأقمار الإصطناعية أو الكابل ـ ببرمجة أكثر محليةً، وبلغات عدة، وصولاً إلى اللهجات المحلية وحتى الريفية مقدمةً بذلك مساندة ثقافية للقوى الإتنية والإقتصادية التي وصفناها لتوّنا. فمن إيطاليا الشمالية، إلى إسبانيا، مروراً باسكتلندا، تتعرض أوروبا لاكتساح المجموعات الإنفصالية، ذات النزعة الإستقلالية أو الإقليمية التي تحاول إعادة رسم خريطتها السياسية وإنتزاع مزيد من السلطات من الدولة ـ الأمة، في حين أنّ بروكسيل تصادر سلطة الدول لمصلحة سلطة جديدة مركزية.

وثمة تغييران توأمان ـ الأول في القمة والآخر في القاعدة ـ يلغمان، في آن، الأسس التي كانت علّة وجود الأسواق الوطنية والحدود التي كانت تسوّغها.

حركة الكماشة هذه تضع الوطنيين، الإقليميين والإنفصاليين المحليين المتحمسين ـ بمن فيهم أولئك الذين يتوقون «للتصفيات العرقية» فوق أرضهم ـ في مواجهة مع ذوي النزعة الأوروبية الأكثر أممية: وبكلام آخر، فإن العناصر المتوافرة لا تعمل لصالح إستقرار طويل الأجل في «منطقة السلام».

وإذا كان يبدو أن ليس هناك من حدودٍ أكثر ثباتاً من الحدود بين الولايات المتحدة وكندا، إلا أنّ ثمة عدداً كبيراً من الكويبكيين يعتقدون أنّه يمكن لإقتصادهم أن يزدهر بمعزل عن المنطقة المتبقية من كندا. وإذا كان لا بد لكويبك، بعد عقودٍ من النضال، من الإنفصال عن كندا، فيمكن، لكولومبيا البريطانية والبيرتا أن تطلبا في وقت قريب الإنضمام إلى الولايات المتحدة. وهناك سيناريو آخر (من المؤكد أنه صعب التحقق، إنما غير مستحيل)، قد يشهد تكوّن كيان سياسي جديد ـ يسمّى أو لا يسمّى دولة/ أمة ـ يجمع بين الأقاليم الغربية من كندا وولايات واشنطن والأوريغون وربما ألاسكا الأمريكية.

ويمكن لفيدرالية أو كونفيدرالية من هذا النوع أن تمتلك موارد عظيمة، بما فيها نفط ألاسكا، وغاز البيرتا الطبيعي وقممها، وصناعات ولاية واشنطن النووية والفضائية والمعلوماتية، وصناعات أوريغون من «التقنيات العالية الرفيعة»، وكذلك موانىء عملاقة وتجهيزات نقل تؤمن المواصلات إلى منطقة آسيا الهادىء، فضلاً

عن يد عاملة عالية التخصّص. ويمكن، نظرياً على الأقل، أن يصبح هذا الكيان الجديد بين ليلة وضحاها، عملاقاً إقتصادياً يحقق فائضاً تجارياً هائلاً، أو باختصار، لاعباً ذا وزن ثقيل في الإقتصاد العالمي.

وعالم المستقبل، بحسب بعض التوقّعات لن يقتصر على 150 أو 200 دولة مثل عالم اليوم، وإنما مئات عدة من الدول، لا بل آلاف من الدول المصغّرة أو الدول ـ المدن، ومن المناطق والكيانات السياسية المفصولة جيداً، بعضها عن البعض الآخر. وستشهد العقود المقبلة ظهور إمكانات أكثر غرابة أيضاً، إذ ستخسر الحدود الوطنية الراهنة شرعيتها، في حين أنّ «محطّمي» الحدود سيذهبون بمطارقهم للعمل في قلب «منطقة السلام».

حكومة وسائل الإعلام

المقولة السائدة أن الديمقراطيات الغربية لن تقاتل بعضها البعض الآخر، تفترض أيضاً أنها ستظل كما هي عليه اليوم. ويتساءل الكثيرون، في الوقت الذي نضع فيه هذا الكتاب، على سبيل المثال، إذا كان لا يزال من الحكمة التمسّك بهذه الفرضية في ما يتعلق بالمانيا.

ذلك أن إستمرار تلك الأنظمة يفترض بدوره وكشيء مكتسب، درجة معينة من الإستقرار السياسي، أو بالأحرى عملية تغيير منظمة. والحال، إن عدداً من دول «منطقة السلام» المزعومة تغرق بسرعة كبيرة في مرحلة إضطرابات وبريستوريكا وإعادة هيكلة سياسية.

وبالإنتقال من إقتصادات تعتمد على القوة العضلية، إلى

اقتصادات تعتمد على القوة الذهنية، يترافق إنطلاق قوة سياسية جديدة بعمليات صرفٍ كاسحة وحالة تفسُّخ: حلّت «معرفتاريا» عالية التخصّص، محل بروليتاريا غير متخصصة. وبينما باتت المعرفة المصدر الإقتصادي المركزي، وشكّلت الشبكات الإلكترونية ووسائل الإعلام، البنية التحتية الجديدة الحرجة، يطالب أسياد المعلوماتية ووسائل الإتصال بسلطة سياسية معزّزة.

يتمثّل أحد معالم الوضع الجديد بتأثير سياسي متعاظم لوسائل الإعلام، وتجلّى ذلك بوضوح أكثر من أيّ حالة أخرى، في الإنتخابات الأمريكية لعام 1992 حيث لعبت شبكة إذاعة CNN وحدها دوراً حاسماً في هزيمة جورج بوش، وكانت الشبكة نفسها قد ساهمت قبل ذلك بأقل من سنة وبتغطيتها لحرب الخليج في رفع شعبية بوش نفسه إلى قمم إستثنائية.

وبعد مضي سبعة أشهر، لم يعد ممكناً إعادة إنتخاب بوش الجمهوري. إذ فاز الديمقراطي بيل كلينتون، ولكن بحصوله على عدد من الأصوات أقل مما حصل عليه مرشح حزبه السابق ميكايل دوكاكيس الذي كان قد انهزم في 1988. وإذا كان كلينتون قد فاز بعدد غير كبير من الأصوات، فذلك لأن مرشحاً ثالثاً، هو روس بيرو، قد إقتطع أصواتاً من الحزبين الكبيرين، كما أن معركة داخلية خاضها بات بوشنان في قلب الحزب الجمهوري، ساهمت بالمزيد من إضعاف موقع بوش.

وبيرو، الملياردير الذي تحوّل إلى السياسة، هو عملياً من صنع شبكة CNN: فبعد إطلاقه حملته أمام آلات التصوير، كان لا بدّ من مضاعفة ظهوره على هذه الشبكة. أما بوشنان، فقد كان ضيف البرنامج اليومي كروس فاير Cross fire على الشبكة نفسها

قبيل بدئه بحملته. ولم يسبق في أي وقت مضى أن لعبت وسائل الإعلام، وبالأحرى شبكة المرئيات دوراً حاسماً مثل هذا الدور.

لكن دور وسائل الإعلام الجديدة لا ينحصر في تغييرها نتائج الإنتخابات، فهي بتركيزها على أزمة ما ثم بانتقالها إلى أخرى بين عشية وضحاها، إنما تفرض قرارها أكثر فأكثر على جدول أعمال الرجال السياسيين الذين يضطرون إلى مواجهة دفقٍ مستمر من الأزمات والخلافات: اليوم الإجهاض، غداً الفساد، ثم الضرائب، ثم التحرّشات الجنسية، والعجز العام، ومظاهر العنف العرقية، والنجدات إثر الكوارث، والجريمة إلخ. ويتمثّل تأثير هذه الحملات الإعلامية بتسريع الحياة السياسية وإجبار الحكومات على إتخاذ قرارات تزداد تعقيداً وبوتيرة تزداد سرعة. فهذه الحكومات إذا أمكن القول هي ضحية صدمة المستقبل.

لكن حملة وسائل الإعلام من أجل السلطة السياسية لم تزل في بدايتها. لقد بدأت الثغرة لتوّها بالإنفتاح. فحملة كلينتون وبوش وبيرو دارت إلى حد كبير من خلال برامج إذاعية ومرئية متواجهة، حيث كان تفاعل المرشحين الذين يردّون على أسئلة المستمعين لا يزال خجولاً وبدائياً. ولكن مذّاك أخذ القائمون على النقاشات الإذاعية، التي تردُّ على إقتراحات السلطات الحكومية أو التعيينات أو الفضائح يعطون مباشرة الكلام للمنشقين سياسياً، بل ينظمونهم. وهكذا صار باستطاعة منشِّط البرامج - أن يوجّه إلى واشنطن طوفاناً من رسائل الاحتجاج الغاضبة وقد يصبح في وسعه في وقت قريب أن يسيّر وفوداً إلى العاصمة.

وكما يمكن أن يُستنتج، فكل ذلك لا يعطي سوى فكرة أولية.

فمحطات إذاعات المستقبل، ستبسّط وتُعوْلم عملية التفاعل، بحيث تحدّ من أثر الإتصالات الأحادية الإتجاه التي إعتمد عليها رجال السياسة والسلطات الحكومية منذ ولادة وسائل الإعلام وحتى فجر الثورة الصناعية.

فالمؤتمرات ومجالس النواب والمحاكم التي تتباطأ في فعلها هي نتاج من نتاجات الموجة الأولى. والوزارات العملاقة والبيروقراطيات الحكومية التي نعرفها اليوم هي إلى حدٍ بعيد نتاج الموجة الثانية. أما شبكات الكابل وشبكات الأقمار الإصطناعية ذات الإعادة المباشرة للبث. والشبكات المعلوماتية وغيرها من النظم، إنما هي من نتاجات الموجة الثالثة. والذين يديرونها هم على أهبّة تحدّي النخب السياسية التي وجدت قبلها، الأمر الذي سيحوّل طبيعة المعركة السياسية.

لقد كانت دائماً الحروب السياسية المتوالية في البلدان الصناعية حتى الآن وقفاً على رجال السياسة والبيروقراطيين. هذا الصراع المقنّع على السلطة هو غالباً أكثر أهميةً من المعركة التي تخوضها علانيةً أحزاب اليمين واليسار. وباستثناء بعض الحالات القليلة، هذه هي الطبيعة الحقيقية للمعركة السياسية، من باريس إلى واشنطن مروراً ببون وطوكيو.

إلا أنه مع تأثير وسائل الإعلام المتزايد، تحوّلت المعركة الثنائية السابقة إلى معركة ثلاثية من أجل السلطة تضع في المواجهة وبشكل تكتلات غير مستقرة البرلمانيين والبيروقراطيين، واليوم وسائل الإعلام.

وفي الوقت نفسه، ومع الأقمار الإصطناعية ذات الإستقبال

المباشر وغيرها من نُظم الإتصالات البعيدة المدى المتقدّمة، فإن أعاصير المبشّرين الدينيين. والدعاوة السياسية والثقافة الشعبية الآتية من الخارج، لن توفّر أيّ بلد وستقضّ موقع الرجال السياسيين والبيروقراطيين في البلد المضيف. إذ أن هناك العديد من الشبكات الرقمية التي لا تعترف بالحدود ـ غرين نت Green Net، غلاس نت Glas Net، بيس نت Peace Net والترنكس Alternex ـ وتربط ما بين مناضلي 92 بلداً من تانتزانيا وتايلانده حتى الولايات المتحدة والأورغواي. كما أنّ للنازيين الجدد شبكاتهم الخاصة بهم. وفي الأنظمة السياسية «المسيّرة بوسائل الإعلام» في المستقبل، سيكون من الصعب أكثر فأكثر صياغة تفاهم سياسي إنطلاقاً من القمّة.

وفي الصراع على السلطة حيث يتواجه الرجال السياسيون المنتخبون والبيروقراطيون المعيّنون وممثلون عن وسائل الإعلام المؤثرون بقوّة طبيعة عملهم، سيجد القادة العسكريون أنفسهم في الحكومات الغربية واقعين في شرك ما يسمّى بالتبعية المزدوجة. إذ يمكن أن يتهدّد مبدأ رقابة المدنيين للجيش. ذلك أن التهديدات والأزمات العسكرية توشك أن تتبلور في وقت أقل مما يلزم لتحقيق تفاهم سياسي، فيجد الجيش نفسه مشلولاً في اللحظة نفسها التي ينبغي أن يعمل فيها. وعلى العكس، يمكن أن يغرق في الحرب دون مساندة سياسية.

وفي الحالتين، تعِدُ البرستوريكا السياسية تماماً بعكس ما يتمسك به أصحاب فكرة «منطقة السلام» كأمر مكتسب ونهائي.

والأهم من ذلك، إنّ أدوات الديبلوماسية القديمة ستظهر بالية، وكذلك الأمم المتحدة وكثير من المنظمات العالمية.

لقد كُتب كثير من الحماقات عن تجديد دور الأمم المتحدة

وتعزيزه، وإذا لم تخضع لإعادة تنظيم جذري وفق أسس لم يتم التطرق إليها، يمكن بالفعل للأمم المتحدة أن تلعب دوراً قليل الفاعلية وشديد التواضع ـ وليست متعاظماً ـ في القضايا العالمية على إمتداد العقود المقبلة.

إن الأمم المتحدة ما زالت كما كانت عليه في الأصل أي نادياً للدول ـ الأمم الصناعية. والحال، فإن مجرى الأحداث العالمية سيتأثر في السنوات المقبلة بشدة بعوامل ما وراء الحدود مثل الشركات العالمية، الحركات السياسية العابرة للقارات مثل Green Peace السلام الأخضر وحركات دينية ومجموعات إتنية كبيرة تفكّر بإعادة تنظيم العالم على قاعدة إتنية منها البنسلفانيون، مثلاً، أو الأتراك الذين يحلمون بأمبراطورية عثمانية جديدة ستجمع الأتراك والقبارصة الناطقين بالتركية في البحر المتوسط حتّى قيرغيزيا على الحدود الصينية.

فالمنظمات العالمية غير القادرة على دمج، ومرافقة، أو إضعاف وتحطيم المصادر الجديدة لإزالة الحدود، ستؤول إلى التفكّك، لعدم الحاجة إلى وجودها.

أسطورة التبعية المتبادلة

إن فكرة «منطقة السلام» تنطوي على أسطورة راسخة في الأذهان وهي أسطورة التبعية السلمية المتبادلة.

يمكن جيداً للجيو ـ إقتصاديين وغيرهم، أن يرافعوا أن الصراع العسكري يتراجع عندما تزداد التبعية المتبادلة التجارية أو المالية بين الأمم. ويعطون مثلاً على ذلك ألمانيا وبريطانيا اللتين كانتا خصمين بالأمس وتعيشان في سلام اليوم. إلا أنّ ما يسكت عنه هذا المثل،

هو أنه حين خاضت كل منهما الحرب ضد الأخرى في 1914، كانتا أهم شريكين تجاريين، الواحدة للأخرى. وكتب التاريخ تفيض بأمثلة من هذا النوع.

ثمة واقعة أخرى أكثر أهمية ومجهولة أكثر أيضاً: من المؤكد أن الإرتهان المتبادل يخلق روابط، بين الأمم، لكنه أيضاً يجعل العالم أكثر تعقيداً. لأن الإرتهان يعني أنّ بلداً ما لا يستطيع الشروع في عمل دون إطلاق نتائج وردود فعل في بلدان أخرى، وهكذا دواليك. فبعض القرارات التي يتخذها مجلس النواب الياباني، يمكن أن يكون لها تأثير على عمال صناعة السيارات الأمريكية أو استثمارات البناء في الولايات المتحدة، أكثر من قرارات الكونغرس نفسه ـ والعكس بالعكس. وإزدهار الأنسجة البصرية في الولايات المتحدة يهدّد، مبدئياً، بخفض أسعار النحاس في التشيلي وإحداث عدم إستقرار سياسي في زامبيا التي تعتمد مداخيل ميزانياتها على النحاس. ويمكن لقوانين حماية البيئة التي تمّ الإقتراع عليها في البرازيل أن تؤثر على أسعار الخشب والورق وعلى حياة حطابي ماليزيا وهو ما يهدّد بدوره بتغيير العلاقات السياسية بين الحكومة المركزية والجماعات المؤثرة في مختلف المناطق.

كلّما إزداد الإرتهان المتبادل إزداد تورّط البلدان المعنية، وتصبح العواقب أكثر تعقيداً وتشعّباً. لقد صارت العلاقات المتبادلة مشوّشة تماماً ومعقّدة، بحيث أصبح شبه مستحيل بالنسبة إلى رجال السياسة والخبراء اللامعين جداً أن يقيسوا نتائج الدرجة الأولى أو الثانية لقراراتهم.

وبكلام آخر، فإن السياسيين متخذي القرارات، ما عادوا يفهمون حقاً ماذا يفعلون. وجهلهم حيال هذا التعقيد الرهيب،

يوهن بدوره العلاقات بين الأهداف والأفعال، معتمداً أكثر ما يمكن على التخمين. فالصدفة تلعب دوراً متعاظماً. ومخاطر العواقب غير المتوقعة تزداد بسرعة. وأخطاء الحسابات تتضاعف.

باختصار، التبعية المتبادلة لا تجعل بالضرورة العالم أكثر أمناً. وإنما تفعل أحياناً عكس ذلك.

الخلاصة، إن كلاً من المسلمات التي تقوم عليها مقولة منطقة السلام ـ كالنمو الإقتصادي، وعدم إمكانية إنتهاك الحدود، والإستقرار السياسي، والوقت الكافي للمفاوضات والمشاورات وفاعلية المنظمات والمؤسسات الدولية ـ كلُّها تبعث على الريبة للغاية.

وفي حين يمكن أن تظهر الشروط الجديدة خطرة. ومن علاقة واحدها مع الآخر، فإنها بمجملها نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإنطلاق نظام جديد لتكوين الثروات. وهذه المشاكل العامة تشير إلى إضطرابات من المحتمل أن تكون مميتة. وبوضعها على المستوى نفسه مع «حضارة السرعة» وانتشار الأسلحة، توضح أن العالم مقبل، ليس على منطقة سلام جيو إقتصادية، ولا على نظام عالمي جديد ومستقر أو منطقة سلام أوروبية وإنما على صعود مخاطر الحرب. وهي مخاطر محدقة بالقوى الكبرى نفسها أكثر مما هي محدقة بالدول الصغيرة أو الدول البعيدة وحدها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العرض السالف لا يستنفد الأخطار التي تواجه العالم في المدى الطويل. وكما سنرى لاحقاً، فإننا سنُواجَه أيضاً بتحديات مختلفة ذات حجم وإتساع تاريخيين أكبر أيضاً، أي مقدار من التحديات يمكن أن يتسبّب، كل منها، إن لم

يكن بحرب عالمية، فبشيء ذي هولٍ مشابه.

والحد من هذه الأخطار يفرض واقعية فجّة أمام التحوّل الجاري للحرب والحرب المضادة.

الفصل الواحد والعشرون

عالم منقسم ثلاثاً

طيلة القرون الماضية، كان الفقراء يتمردون على الأغنياء. فتاريخ المجتمعات الزراعية كما الصناعية، تخلّلته إنتفاضات العبيد والأقنان والعمال وقمعت بوحشية. لكن الموجة الثالثة ستشهد واقعة جديدة مثيرة عنوانها نزول الأغنياء إلى ساحة التمرد.

حين تفكّك الإتحاد السوفياتي، كانت، من بين جمهورياته، جمهوريات البلطيق وأوكرانيا الأكثر تشوّقاً للإنفصال. فهي الأقرب إلى أوروبا الغربية، وهي أيضاً الأكثر إزدهاراً والأكثر تقدماً على المستوى الصناعي.

وكانت النخب في جمهوريات الموجة الثانية هذه، ترى نفسها ـ خصوصاً البيروقراطيين ومدراء الصناعة ـ ملجومة وتحت وطأة رقابة موسكو. وبالتفاتها نحو الغرب، كانت ترى ألمانيا وفرنسا ودولاً أخرى، تنتقل إلى ما يتعدّى غلبة الإتجاه الصناعي التقليدي نحو إقتصاد الموجة الثالثة. فحلمت والحالة هذه، بتوجيه إقتصادها وجهة الإقتصاد الأوروبي الغربي.

وبالمقابل، كانت الجمهوريات الأكثر تمسكاً بالإتحاد تلك الأكثر بعداً عن أوروبا، لكن أيضاً الأكثر فقراً والأكثر ريفيةً. وفي

جمهوريات الموجة الأولى هذه، ذات الغالبية الريفية، كانت النخب تدّعي أنها شيوعية، ولكنها كانت تشبه غالباً أسياداً إقطاعيين ويمارسون سيطرتهم من خلال الشبكات العائلية للفلاحين. وهم يقصدون موسكو طلباً للحماية والحظوة. فمناطق الموجة الأولى والثانية، تُجتذب إذن في إتجاهات متناقضة تماماً.

وفي كل الجهات، تموّه كل من هذه النخب مصلحتها متوسّلة أسباباً إتنية، لغوية وحتى بيئية. ووراء الإصطدامات التي تنجم عن ذلك، تختبىء طموحات إقتصادية وسياسية شديدة التناقض. وحين صارت التوترات المتضادة بين النخب الإقليمية للموجة الأولى والثانية من القوة، بحيث لم يستطع غورباتشوف مصالحتها في ما بينها، حدث الإنفجار الكبير للفضاء السوفياتي.

التناذر الصيني

إن معاينةً لأمم أخرى كبيرة، تظهر عيوباً مشابهة، ترتكز على الإختلافات ما بين الموجات الأولى والثانية والثالثة.

لنأخذ مثال الصين، البلد الأكبر في العالم بتعداد سكانه البالغ ملياراً ومائتي مليون مواطن، بينهم ليس أقل من 800 مليون فلاح يستمرون في الحقيقة في فلاحة الأرض كما كان يفعل جدودهم في ظروف قاسية. ومشهد الأطفال ذوي البطون المنتفخة المتضورين جوعاً عبر الأكواخ في غيزهو وأنهوي، ليس سوى أحدى علامات البؤس الشديدة الوضوح، تلك هي صين الموجة الأولى.

وفي المقابل، فإن المناطق الساحلية من الصين، تُعدّ بين مناطق العالم التي تتطور بأسرع ما يمكن. غوانغدونغ تمتلىء بالمصانع وناطحات السحب المتألّقة، في حين يندفع المتعهدون

(وبينهم موظفون شيوعيون سابقون) برعونة في الإقتصاد العالمي. إذ يكفيهم أن يديروا وجوههم ليروا هونغ كونغ، تايوان وسنغافورة التي تتحول بكل سرعة من إقتصادات الموجة الثانية إلى إقتصادات الموجة الثالثة ذات التقنية العالية. هذه المناطق الساحلية ترى في هذه «النمور» الثلاث، كما يطلق عليها، نماذج تطور تربط بها إقتصاداتها المحلية.

النخب الجديدة متفائلة، إذ تنشغل تارة في شركات الموجة الثانية المعتمدة على يدٍ عاملة رخيصة، وتنهمك تارة أخرى بإقامة تقنيات الموجة الثالثة الأكثر تقدماً، وذلك بوتيرة صاعقة. إنهم يتمتعون بحس تجاري مرهف. ويبرهنون عن إستقلالية هجومية. كما إنهم مزودون بأحدث وسائل الإتصال والهواتف الخلوية والسيارات الفخمة، ويتكلمون لغة المقاطعة التي يفضلها المتنفّذون، وهم على علاقة بالأقلية الصينية في كل أنحاء العالم، من فانكوفر في مانيلا، مروراً بلوس أنجلوس وجاكرتا وكوالا لمبور. وأسلوب حياتهم وإهتماماتهم أقرب إلى صينيي ما وراء البحار مما إلى صينيي الموجة الأولى في الصين نفسها.

يسخرون جماعياً من الأوامر الإقتصادية لحكومة بكين المركزية. كم سيلزمهم من الوقت ليقرروا أنّ التدخلات السياسية للحكومة غير مقبولة، أو ليرفضوا أن يعطوا السلطات المركزية الأموال التي تحتاج إليها لتحسين وضع الريف أو قمع الإضطرابات الريفية؟ وإذا لم تمنحها بكين حرية كاملة في عملها التجاري والمالي، يمكن أن تطالب النخب الجديدة باستقلالها السياسي بصيغة أو بأخرى، مجازفةً بتمزيق الصين وإحداث حرب أهلية.

ومع الإستثمارات العظيمة الموظفة، يمكن لليابان، كوريا،

تايوان، وبلدان أخرى، أن تضطر للتحيّز وتترك نفسها تنساق مرغمة إلى الحريق الذي يمكن أن يندلع. ولا شك أن هذا السيناريو يقوم على رهان، لكنه ليس مستحيلاً. فالتاريخ تتخلله معالم إنقلابات كان يبدو وقوعها أمراً في غاية الصعوبة.

عندما يود الأغنياء الهروب

تعتبر الهند بتعداد سكانها البالغ 835 مليون نسمة، ثاني أكبر دولة في العالم. وتتعرض نخبها المنقسمة ثلاثاً إلى تصدّع مشابه. هنا أيضاً، تعيش طبقة هائلة من الفلاحين كما في القرون الغابرة، وهنا أيضاً نجد قطاعاً صناعياً كبيراً ومزدهراً يعدّ ما بين 100 و 150 مليون شخص، وهنا أيضاً يزدهر قطاع صغير للموجة الثالثة يرتبط أفراده بـ أنترنت Internet وبشبكة الإتصالات العالمية، ويعملون في منازلهم بواسطة حاسوب شخصي PC، يصدّرون برامج معلوماتية ومواد التقنية العالية ويحيون حياة بذخ يومية لا تشبه في شيء حياة باقي مجتمعهم.

يكفي إلقاء نظرة على شاشات المرئيات الهندية التي تبث برامج إم تي في MTV، أو القيام بجولة في سوق لاجبت راي في جنوب دلهي، حتى نرى الإنقسام بوضوح. نرى الزبائن يساومون الباعة أسعار الصحون اللاقطة antennes paraboliques ، صمامات إضاءة diodes à luminescence، أجهزة تحويل الإشارات، والمسجال السمعي والبصري magnétoscopes وغيرها من الأجهزة الضرورية لوصلها بدفق معلومات الموجة الثالثة في العالم.

لقد مزّقت الهند وأدمتها، من قبل، حركات إنفصالية ظهر أنها تقوم على إختلافات إتنية ودينية. ولكن إذا تعمقنا أكثر، فسوف

نجد من دون شك، كما في الصين وروسيا، ثلاث نخب متواجهة، لكل منها برنامجها الإقتصادي والسياسي الخاص بها، وهي تحت غطاء الدين أو الإنتماء الإتني، تقطع الأمة تقطيعاً.

وسكان البرازيل، بتعدادهم البالغ 155 مليون نسمة يعيشون أيضاً في أوج إضطرابهم. فهناك ما يقارب الـ 40 في المائة من الأيدي العاملة لا يزالون يعملون في الزراعة، ومعظمهم يتوصل بصعوبة لتأمين استمرار حياته في أسوأ الظروف، بمواجهة قطاع صناعي كبير وقطاع صغير للموجة الثالثة في أوج نموه.

وبينما فلاحو الموجة الأولى يشتكون من ضعف مواردهم، وأمواج المهاجرين تجتاح ساو باولو وريو - أي مدينتين من الموجة الثانية - تواجه البرازيل حركة إنفصالية في ريو غراند دو سول، منطقة مزدهرة من الجنوب، حيث يتقن 89 في المائة من السكان القراءة والكتابة، وحيث بين كل خمس أسر تملك أربع منها هاتفاً.

والجنوب الذي ينتج 79 في المائة من الناتج القومي العام، هو عموماً ضعيف التمثيل في الحكومة، بالمقارنة مع الشمال والشمال الشرقي. وتمثيله لا يعادل بحسب المعايير المتّبعة سوى 18 في المائة. وفضلاً عن ذلك، يشتكي الجنوب بسبب مساعدته المالية للشمال. ويؤكد سكانه مازحين، أن البرازيل كانت ستكون غنية لو أنّها تنتهي تماماً شمال ريو، وهم يقولون ذلك دون أن يضحكوا. ويدّعون أنهم يتخلون عن 15 في المائة من ناتجهم العام لبرازيليا التي لا تعيد لهم منه سوى 9 في المائة.

«الإنفصال، برأي زعيم حزب يناضل من أجل تفكيك البرازيل، هو الطريق الوحيد الذي سيسمح للبرازيل التخلّص من

تخلّفها.» لكنه يمكن أيضاً أن يؤول إلى حرب أهليّة.

وفي كل أنحاء العالم، ترتفع زمجرة الأغنياء الغاضبين محذرة في محيط حضارات تتصادم. الأغنياء يودون الهروب.

كثيرون يفكرون، وإن كانوا لا يقولون بصوت عالٍ: «نستطيع شراء ما نحن بحاجة إليه وبيع ممتلكاتنا للخارج. لماذا نثقل كاهلنا بجيش من الأميين سيئي التغذية، في حين أن مصانعنا ومكاتبنا تحتاج، بلا شك، إلى عدد أقل من عمال وموظفين يزدادون إختصاصاً بازدياد تقدم الموجة الثالثة؟»

هل ستتحول هذه الإنقسامات إلى عنف؟ وبماذا يمكن أن تسيء إلى الدول الكبرى؟ كل ذلك يتوقف في جزء منه على الطريقة التي ستعيد بها هذه التطورات خلط الأوراق لتشتيت الإقتصاد العالمي في تكتلات ومحميّات.

التحدي الآسيوي

في منتصف القرن العشرين كانت أمريكا، التي أفادت وحدها من جرّاء الحرب العالمية الثانية، تحتكر إحتكاراً شبه كامل تصدير منتوجات عدة: من السيارات إلى أدوات المنزل الكهربائية، مروراً بالآلات وغيرها من المنتجات المصنّعة.

وحين أبلّت اليابان وأوروبا من الحرب أظهرت قدرة تنافسية في عدد صغير من المجموعات الإنتاجية. ولكن كان لا بد من إنتظار عام 1970 لتبدأ اليابان في إستيعاب منهجي لطرق إنتاج الموجة الثالثة، ولتنقل إلى إقتصادات آسيوية ضعيفة التطور، وظائف من الموجة الثانية، ولتغرق فعلياً الأسواق الأمريكية والأوروبية بمنتجات ذات جودة صناعية ممتازة وعالية الدقة.

وبمراكمتها أرباحاً هائلة، أخذت اليابان تستثمر إستثماراً كاسحاً في بلدان عدة في جنوب شرق آسيا، منشطةً هكذا نموها. وما لبثت أن أصبحت كل تلك البلدان شديدة الثبات في التصدير، مزيدةً حدة التنافس العالمي. واليوم، ومع صعود نمو السواحل الصينية، يزداد عنف الصراع على الأسواق. ويقدّر له أن يزداد حدةً أيضاً بمقدار ما ستتبدل هذه البلدان، بدورها، مصانعها ذات اليد العاملة الرخيصة التي تنتمي للموجة الثانية، بمصانع متطورة من الموجة الثالثة.

وبمواجهة موجة التنافس هذه، نظّم عالم التجارة الأمريكي، تعزّزه النقابات، حملة دعاية واسعة لمناداة العم سام ليحمي أو يدعم مالياً الإنتاج الداخلي. وثمة أيضاً حملة من النوع نفسه، أكثر حدة أيضاً، تتسع في أوروبا ضد الواردات الآسيوية.

التفجير

شرح لنا المؤرخون أنّ البلدان التي رفعت، الواحدة بعد الأخرى، حواجز جمركية في غضون الثلاثينات، أفلست إقتصادياً، وساءت وضعية قواها العاملة، وألهبت العواطف الوطنية لدى مواطنيها، دافعة الأمم إلى أزمات سياسية وممّهدة الدرب للنازية. بإختصار، لقد قدحت عود الكبريت الذي أشعل العالم بأسره، وجرّه إلى الحرب الأكثر تدميراً في تاريخ البشرية. وبينما يتوسل رجال الإقتصاد ورجال السياسة تلك الذكريات، ويوضحون أخطار التكتلات التجارية والمحلية المقفلة يعملون، مع ذلك، على إنشائها.

وإذا لم تكشف أية دولة عن مكرها ولو بشيء من الحياء، فإن

اليابانيين عُرفوا كأسياد في فن الحد من المنافسة الأجنبية والإندفاع عبر كل ثغرة من السوق العالمية بصادراتهم، مؤكدين أنهم يحمون أسواقهم وواعدين في الوقت نفسه بإعادة فتحها.

والولايات المتحدة، على الرغم من خطابيتها حول التبادل الحر وإدعائها المعاملة بالمثل، فإنها، خلافاً لذلك، تفرض ثلاثة آلاف تعرفة جمركية ونسبة تصدير على كل أنواع المنتجات: من الألبسة والأحذية حتى الثلجيات وعصير الليمون. وهي تفاوض إتفاقات تبادل حر مع كندا والمكسيك، لتشكل منطقة يمكن أن تمنع دخول الصادرات ورؤوس الأموال الآسيوية. وكذلك فهي تطبق «حمائية نقدية» مشجّعة الدولار الضعيف، رافعة هكذا أسعار الواردات، خدمةً لمصلحة الصناعيين الأمريكيين في مدى قريب. أما أوروبا التي تطلق خطباً مملَّة ضد اليابان، فإنها تدعم مالياً مزارعيها وصناعتها الجوية ـ الفضائية وصناعاتها الإلكترونية، لاجئة إلى ممارسات تجارية غير مشروعة. وفي الوقت نفسه يتكلم بعض بلدان جنوب شرق آسيا بتروٍ على إنشاء كتلتها الخاصة.

غير أن التهجمات العنصرية، والخطابة عن الخطر الأصفر وغيرها من الطرق لشحن البغضاء والمجازفة بإطلاق أعمال عنف، تعطي حدة مضاعفة للنقاشات الإقتصادية. وإذا لم يتم الإنتباه إلى فتح الأسواق أمام منتجات ما زالت غير متوافرة حتى الآن، مثل تقنيات البيئة المتقدّمة، فإنه سيمكن للإستسلام أمام الحمائية، وإن كان غطاؤها «التجارة الموجهة» وغير ذلك من الصيغ التي تقوم على التورية، أن تدفع بأمم عدة إلى اليأس، وتطلق مواجهات في عالم لم يكن في أي وقت مضى على مثل هذا التدجّج بالسلاح.

إن تقسيم منطقة الهادىء إلى تكتلات تجارية، ورسم في

وسطه ما قد يكون في الحقيقة خطأً إتنياً ـ عنصرياً، هو بمثابة التقليل من أهمية الإنقسام الأكثر هولاً بين كل الإنقسامات ـ إنقسام عنصري، ديني وسياسي ـ في نظام عالمي مهدّد، من قبل، بالعديد من الإنكسارات.

موت الإيمان التوحيدي

مظاهر العنف هذه تحفر إنقسامات أخرى عالمية. فإنطلاق التطرف الديني (في مقابل الأصولية البسيطة) يشحذ الذهان الهذياني والكراهية في كل أنحاء العالم.

فمن روسيا، حيث الفاشيون ينضوون تحت راية المسيحية الأرثوذكسية، حتى الهند حيث ينفّذ الهندوس مذابح حقيقية ضد المسلمين، والشرق الأوسط حيث يراقب العالم مندهشاً الحشود التي تتكاثر على الدوام وتظهر شوقاً كبيراً للعودة إلى الدين.

إن هذا الإنبعاث المفاجىء للدين عموماً وللأصولية خصوصاً، والذي يبدو عصيّاً على التفسير، يمكن فهمه حين يوضع في سياق أزمة الحضارات. فعندما شرعت الموجة الثانية في نشر الحضارة الصناعية عبر أوروبا الغربية، تحالفت الكنيسة، (نموذج المالك العقاري)، مع النخب الزراعية للموجة الأولى ضد صعود الطبقات الصناعية والتجارية، وكذلك ضد حلفائها المثقفين والمتعلمين. وهؤلاء شجبوا بدورهم الدين واعتبروه معتقدات، معادية للعلم والديمقراطية، جاعلين من العلمانية العلامة المفترضة للحضارة الصناعية.

هذه الحرب الثقافية الكبرى التي جاشت خلال أكثر من قرنين، آلت في النهاية إلى إنتصار الحداثة: فثقافة التصنيع، مع كل

ما تفترضه المدرسة العلمانية، المؤسسات المدنية، والتراجع الشامل للدين في البلدان الصناعية) «هل مات الإيمان التوحيدي؟» سألت على غلافها صحيفة تايم في نيسان (إبريل) 1966.

بيد أن اليوم إذ تتقدم إقتصادات الموجة الثالثة وتدخل حضارة الموجة الثانية في مرحلتها النهائية، تحاصر العلمانية بين فكي كمَّاشة. تتعرَّض من جهة للعنات المؤمنين الذين لم يتراجعوا يوماً عن بغضهم للحداثة، والذين يتوقون للعودة إلى أصوليات ما قبل الصناعة. من جهة أخرى تتعرض لهجمات الحركات الروحية وأديان «العصر الجديد» التي هي في عزّ إنطلاقها - وهي بالنسبة إلى الكثيرين وثنية في جوهرها، ومع ذلك دينية.

وفي الغرب، كما في سائر أنحاء العالم. لم تعد علمانية الموجة الثانية إذن تعتبر فلسفة المستقبل المتطورة والتقدمية.

عودة رقّاص الساعة، على المستوى العالمي، باتجاه الإيمان، يعبّر عن البحث المجنون عن شيء ما يمكن أن يحلّ محل مظاهر إيمان الموجة الثانية المخلوع: أتعلق الأمر بالماركسية أو بغيرها، وحتى بالعلموية. وهذه العودة تعيش في عالم الموجة الأولى على ذكريات إستغلال الموجة الثانية. وهكذا فإن إستذكار الإستعمار، يجعل شعوب الموجة الأولى عنيفين حيال الغرب. إن فشل أوروبا الشرقية، يدفع يوغوسلافيا وروسيا للإستسلام لهذيان ديني مطعمٍ بالشوفينية. إنه الإستلاب والخوف من المهاجرين ما يقود عدداً من الأوروبيين الغربيين إلى هيجان عنصري تحت غطاء الدفاع عن المسيحية. إنه الفساد وخيبات الأشكال الديمقراطية التي تنتمي للموجة الثانية ما يمكن أن يدفع الجمهوريات السوفياتية السابقة لتعيد وصل ما انقطع مع الإستبدادية الأرثوذكسية والتعصب الديني.

لكن سواء كانت أصيلة. أم كانت تخبىء أحاسيس أخرى، فالمشاعر الدينية هي خبز مقدس بالنسبة إلى الذين يستطيعون أن يؤجّجوها ويحولوها بسهولة شديدة موجات عنف. فكابوس البلقان الإتني ـ الديني ما قام سوى بتصوير مسبق لما يمكن أن يحصل بسهولة في مكان آخر.

الثورة المتعذّر كبحها

هذه الإنقسامات التي تستمر متضاعفةً ومتعمّقة، ستبحث كثيراً عن التهديدات الواسعة المدى في غضون العقود المقبلة. وهي تصدر عن الصراع الموجّه في عصرنا: صراع يمهّد له إنطلاق مدنية جديدة يستحيل إستيعابها في بنية السلطة العالمية المنقسمة ثنائياً والمنبثقة بعد الثورة الصناعية.

العقود المقبلة تحضّر لنا إنقساماً ثلاثياً متدرِّجاً للنظام العالمي بثلاث حالات: الموجات الأولى، الثانية والثالثة حيث سيكون لكل منها مصالحها الحيوية الخاصة بها، ونخبها التي ستعيش في عداوة شديدة في ما بينها، وكذلك أيضاً أزماتها وجدول أعمالها الخاص بها. ذلك هو السياق التاريخي العظيم الذي سنشهد فيه حضارة الحرب وانتشار الأسلحة النووية، والكيميائية والبيولوجية والصواريخ، وكذلك إنطلاق شكل حرب الموجة الثالثة الذي لم يسبق له مثيل.

إننا ندخل بسرعة كبيرة في مرحلة جديدة وغريبة في تاريخ المستقبل. وعلى الذين يتمنون تدارك الحرب أو حصرها، أن يأخذو' ي الحسبان هذه الحقائق الجديدة، لا بل الروابط الخبيئة الموجودة بينها، وأن يتعرّفوا إلى موجات التغيير التي تحوّل عالمنا.

في أزمان الإضطرابات والأخطار العظيمة التي تنتظرنا، سوف يتوقف إستمرارنا على كفاءتنا في القيام بعمل ما قام به أيّ منّا منذ قرنين على الأقل. فمثلما إجترحنا شكلاً جديداً للحرب، سيكون علينا أن نجترح شكلاً جديداً للسلام.

والصفحات الأخيرة من هذا الكتاب مكرسة لهذه المسألة.

القسم السادس

السلام

الفصل الثاني والعشرون
أشكال السلام

الأسطورة الأكثر إنتشاراً في الثقافة الغربية، مأخوذة من التوراة، ومغزاها أن دافيد الضعيف تغلب على عدوِّه غوليات العملاق في مبارزة بينهما إذ استعمل سلاحاً من التقنية العالية في ذلك الزمان، وكان هذا السلاح هو المقلاع.

ومبارزتهما خير مثال عن الطرق التي إتبعتها الشعوب البدائية، للحد من تأثيرات العنف إلى حدّها الأدنى وإنقاذ أرواحٍ بشرية. وبدلاً من أن تتذابح وتدمر بعضها بعضاً، كان عدد كبير من العشائر والقبائل البدائية يحسم صراعاته بتنظيم معركة واحدة ووحيدة، بحيث تحسم المعركة في مبارزة بين شخصين أو أشخاص عدة.

في ملحمة هوميروس، مثَّل مينيلاس الإغريق، وباريس مثَّل الطروادیین، فاشتبكا في مبارزة حاسمة. وقد وجد الإناسيّون أثراً لمواجهة مشابهة وفريدة لدى التلنجيتس في جنوب ألاسكا والماوريس في نيوزيلاندا، ولدى مجتمعات أخرى، من البرازيل وحتى أستراليا.

وكان هناك إبتكار إجتماعي آخر، اتّبعه بعض العشائر البدائية لإنقاذ أرواح بشرية هو الإعفاء، فكانت تُعفى النساء والأطفال، أو

أيضاً بعض الأشخاص الحياديين أو الرسل الذين يبعثهم العدو. وترتكز فكرة ثالثة ليس على إعفاء أشخاص وإنما أمكنة، (ففي نوفيل هيبريد، كانت القبائل المتحاربة تخصّص «درب سلام» لا يُنتهك). ويرتكز حلّ رابع علَى تمييز فترات ينبغي أن يتوقف الإقتتال خلالها: مثل الأوقات التي تخصّص للإحتفالات الدينية.

إن إنطلاق حضارة الموجة الأولى تمخّض أيضاً عن شكل مميّز للسلام وعلى شكل حربها. بكلام آخر تمخّض عن مجموعة أدوات جديدة لمنع الحرب أو تخفيف العنف.

وثورة الموجة الأولى، مثلاً، بتوسيعها الحرب أكثر من حدود الصراعات القبلية، غيّرت أيضاً مصير الأسرى. فحتى ذلك الوقت، لم يكن للأسرى الأحياء أي نفع بالنسبة إلى القبيلة المنتصرة، إن لم يحلّوا، إذا إقتضت الحاجة، محل المحاربين الذين يسقطون في المعركة، أو في حالة النساء، للإنجاب. ولكن ما إن سمحت الزراعة بالحصول على فوائض غذائية، وكان بإمكان الأسرى إنتاج كميات من الغذاء أكثر مما يلزمهم منه، بات تحويلهم إلى عبيد، أكثر فائدة من أكلهم أو قتلهم. والعبودية، على فظاعتها، كانت إحدى إبتكارات سلام الموجة الأولى المتعدّدة، إذ سمحت بالحدّ من المقابر الجماعية في ساحة المعركة. وبهذه الصفة، كانت أحد مظاهر شكل السلام في حضارة الموجة الأولى.

الأمر نفسه أُعيد إنتاجه مع وصول الثورة الصناعية: فحضارة الموجة الثانية إبتكرت هي أيضاً الشكل الخاص بحربها، وشكل سلام على صورتها.

وحين غلب الإتجاه الصناعي في أوروبا الغربية، حثّ بقوة

على العلاقات التعاقدية. وهكذا أصبحت العقود مظهراً للحياة الإقتصادية اليومية. وكذلك كانت تسوّغ الأنظمة السياسية في صيغة «عقد إجتماعي» ما بين الرؤساء والمرؤوسين. وإذ كان أكثر الأمور طبيعية بالنسبة إلى أمم الموجة الثانية أن يوقّع بعضها معاهدات مع بعضها الآخر، فقد أصبحت المعاهدات والإتفاقيات إذن عناصر أساسية في شكل سلام الموجة الثانية. وقد عيّن البعض حدوداً أدبية لسلوك الجندي.

وإذا «كانت الأفكار الإنسانية قد وجدت منذ آلاف السنين [. . .]»، إلا أنه يمكن أن نقرأ في تقريرٍ لقسم الأبحاث حول السلام والصراعات في جامعة أبسالا السويدية، أنه، «كان لا بدّ من إنتظار القرنين السابع عشر والثامن عشر لتنشر الحكومات الأوروبية "مواد عن الحرب" تثبّت بعض القواعد لتنظيم مصير المتحاربين».

هذه القوانين وضعت أساس تشابك المعاهدات وممارسات وقرارات المحاكم. وفي سنة 1864 إعترفت الأمم في إتفاق مشترك بحيادية الأطباء والممرّضين في ساحة المعركة، وإتفقت على معالجة الجرحى والمرضى، بغض النظر عن جنسياتهم. وكذلك قررت الأمم في سنة 1868 حظر إستخدام بعض أنواع الرصاص المتفجر.

وأثار أول مؤتمر للسلام (دون نتيجة) في لاهاي، في سنة 1899، إمكانية تأجيل دفع ديون الأسلحة المستحقة عند إشتداد الأزمة الإقتصادية. لكنه قرر ملاءمة بعض الأسلحة مع طرق الحرب، فارضاً قيوداً على بعض الممارسات مثل إطلاق مقذوفات بواسطة البالونات. وكذلك قرر إنشاء محكمة كُلّفت بالبتّ في النزاعات بين الدول. هي محكمة العدل الدولية المعروفة.

وقد ناقش العالم، منذ ذلك الوقت، معاهدات ومواثيق وغير ذلك من الإتفاقات لحظر أو الحدّ من إنتشار الأسلحة الكيميائية والجرثومية، وزاد من المعاملة الإنسانية لأسرى الحرب، ومنع أو حدّ من إنتشار الأسلحة النووية. غير أن الأثر الصناعي على «عمل السلام» تجاوز كثيراً هذه الترتيبات التعاقدية.

إن المحدثين الذين بنوا مجتمعات الموجة الثانية، أنشأوا أسواقاً وطنية وأوجدوا الدولة ـ الأمة كما نعرفها اليوم. وقد وقعت صراعات بين الدول ـ المدن أو العائلات الملكية، وأصبحت الحرب عنفاً منظّماً بين أمم متطورة للغاية، تمارس حكوماتها سلطتها على إقتصادات مندمجة ذات أبعاد قوميّة.

ورشّد المحدثون إستيفاء الضرائب (سامحين للحكومات تمويل حروب ذات إتساع كبير)، ضامنين ترابط مواطنيهم بإنشاء شبكات وطنية للنقل والإتصالات، ومالئين رؤوس أتباعهم بدعاوة أعدّها مثقفون جاهزون للتعاون مع وسائل الإعلام.

وأنشأوا أيضاً مؤسسات جديدة كلياً لإرساء السلام، وبذلوا غاية جهدهم لخدمة أممهم.

فعصبة الأمم المنشأة غداة الحرب العالمية الأولى، ومنظمة الأمم المتحدة التي أُقيمت بعد الحرب العالمية الثانية، تختلفان من وجوه عدة. غير أن المؤسستين نظمتا العلاقة بين الأمم. فالعصبة والمنظمة تعترفان كلتاهما بالسيادة الوطنية وبعدم شرعية إنتهاك الحدود الوطنية لأعضائهما، وكذلك بحق الأمم المستقلة (والأمم القوية وحدها) أن تتمثل لديهما تمثيلاً كاملاً.

وتصوّر «السلام الوطني»، الذي بإسمه أُنشئت قوات مسلحة

عملاقة منذ خمسين سنة، يفسّر هذا الإلحاح على السلام والأمن على مستوى الأمم، في تعارضه مع السلام داخل الأمم أو مع السلام على مستوى الأديان والمجموعات الإتنية أو الحضارات.

وعصبة الأمم التي مُجِّدت في حينها كما لو كانت أمل الإنسانية، غرقت في التفاهات خلال الثلاثينات، ولم تفعل شيئاً لمنع وقوع الحرب العالمية الثانية. ومنظمة الأمم المتحدة التي أصابها الشلل، من جرّاء حرب النقض، في معظم فترة وجودها، أفاقت من غيبوبتها في اللحظة المحدّدة لها أن تفيق مرّة واحدة، حين أصبحت أداة في الحرب. ومن المؤكد أن نوع الحروب التي كانت مؤسساتها مهيّأة لتداركها، هي حروب الموجة الثانية ذات التدمير الشامل.

وعلى غرار حضارة الموجة الأولى قبلها، إجترحت حضارة الموجة الثانية إذن شكل سلام على صورة شكل الحرب التي تميزت بها.

وما ينطبق على أشكال الحرب، ينطبق على أشكال السلام. فاجتراح شكل جديد، لا يؤدي إلى إختفاء الشكل الآخر. لكن شكلاً جديداً للحرب، يجعل أخطاراً جديدة تحوم حول السلام وتؤدي إذن لأن يولد، عموماً، بعد فترة طويلة من الوقت، شكل جديد للسلام يتلاءم مع الشروط الجديدة ومع خصائص الحضارة المعنية.

والأزمة التي يعرفها العالم اليوم تعود إلى غياب شكل سلام للموجة الثالثة في مستوى الشروط الجديدة للنظام العالمي وحقائق شكل حرب الموجة الثالثة.

الفصل الثالث والعشرون
الشكل المقبل للسلام

إن إنشاء السلام لا يحتمل إنتظار شفاء المجتمعات المسبق من كل العلل الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية في العالم. وأولئك الذين يقولون لنا إن الحرب هي ثمرة البؤس والظلم والفساد والإكتظاظ السكاني والإملاق، ربما يكونون على حق على الرغم من أنّ هذا التوصيف مبالغ في التبسيط. لكن إذا كان لا بد من إزالة تلك العلل قبل أن يصبح السلام ممكناً، تصير الوقاية من الحرب أو حصرها تمريناً طوباوياً.

المشكلة ليست في معرفة كيف يكون العمل من أجل السلام في عالم كامل خالٍ من العلل، وإنما في خدمة السلام في عالم كما نعرفه اليوم، وفي العالم الجديد الذي نحن بصدد إبتداعه. ففي حقيقة العالم الراهن، ثمة نظام عالمي جديد في طور التكوّن يتم إنشاؤه في آن مع طريقة مستحدثة لخوض الحرب، دون أن يكون قد سبق لنا ورأينا حتى الآن الإبتكارات المقابلة لها في طريقتنا لمحاولة إحلال السلام.

كان البريطاني أ. س. ف. بيلز أصدر في سنة 1931 كتابه تاريخ السلام The History of peace ملاحظاً «أنه مضى أكثر من قرن على هيئات نظامية كانت تبشّر بكل واحدةٍ من الأفكار التي

تروج اليوم عن السلام وعن الحرب» لقد لمّح إلى الفترة التي شهدت تكوّن أولى «جمعيات السلام» في أنكلترا في سنة 1815. تلك الجمعيات، التي رأت النور إذن تماماً في الفترة التي طوّر فيها نابليون ووسّع شكل حرب الموجة الثانية، ساعدت بدورها، على مر السنين، في تطوير ما أصبح شكل سلام الموجة الثانية.

لكن المسلمات الأكثر جوهرية التي إرتكز عليها ذلك الشكل من السلاح، لم يعد ممكناً الدفاع عنها.

على سبيل المثال، الفكرة الخاصة بالموجة الثانية التي ترى أن الحكومات المركزية وحدها تستطيع ممارسة العمل العسكري، باتت اليوم فكرة متقادمة. إذ نرى أكثر فأكثر، وحدات عسكرية تنعتق من ربقة الحكومة المركزية. بعضها كما في روسيا، ينتقل بعدّته وعتاده، بقوة الأمر الواقع، ليخضع للمصالح الإقتصادية المحلية. وبعضها الآخر، كما في المناطق التي في قبضة تجار المخدّرات، يبيع نفسه من دون شك لنقابة الجريمة. ومنها من يعمل في خدمة الحركات الإتنية والدينية. ومنها أيضاً من يتفلّت من كل سلطة خارجية. ومنها، كوحدات صرب البوسنة تتجاذبها قوتان. ونرى أيضاً مزيداً من التنوّعات مع صعود الموجة الثالثة. ولكن، إذا فقدت الدولة ـ الأمة «إحتكار العنف»، فمن أين تأتي بالضبط تهديدات السلام؟ أي نوع من النظام العالمي يمكن أن يواجه العنف الذي لم يعد محتكراً؟

لقد ظل مناضلو الموجة الثانية المعادون للنزعة العسكرية، يقومون لأجيال عدة بحملة ضد المجمع العسكري ـ الصناعي. ولكن ماذا يحصل إذا ما تحوّل ذلك المجمع كما نرى إلى مجمع مدني ـ عسكري؟ هل ننظِّم حملة سياسية ترفع راياتٍ وكل ما يلزم،

ضد من يصنع منتجات مدنية بريئة كلياً، يتضح أنها صالحة للإستخدام العسكري؟

كان أنصار السلام في الموجة الثانية معادين تماماً لتصدير السلاح. ولكن والحال أن أسلحة الموجة الثانية مختلفة جداً عن أسلحة الموجة الثالثة، فهل يمكن أن نساوي ما بين أسلحة القتل العشوائي والأسلحة المعدّة لتخفّف إلى الحد الأدنى من الضحايا غير المستهدفين؟

وإذا ما ضربنا صفحاً عن ذلك التمييز. ألا نجازف بإهمال الوسائل المهمة للحدّ من حمامات الدم في السنين المقبلة؟

الوقوف ضد الحرب يرضي الأخلاق على الدوام. ولكن بات يوجد في عالم ينقسم بسرعة إلى حضارات الموجات الأولى والثانية والثالثة ثلاثة أشكال للحرب جد مختلفة، أو تشكيلات مختلفة تجمع بين شكل وآخر من تلك الأشكال التي يجب تجنّبها أوحصرها. وكل منها يتطلّب مجموعة مختلفة من الأجوبة من قوى إرساء السلام أو من الحركات السلمية.

هناك منظمة الأمم المتحدة التي يعلّق عليها ملايين من الناس عبر العالم آمالهم الكبيرة بالسلام. قد تتصور، كما الكثيرون، أن تلك المنظمة تخدم السلام على نحو أفضل إذا كان لديها جيش متعدِّد الكفاءات ودائم، بدلاً من قوات متنوعة ومتخصّصة تتلاءم مع كل مهمة. لكن تكون بذلك تعتمد على طريقة في التفكير تناسب الموجة الثانية التي أصبحت اليوم تنطوي على مغالطة تاريخية. فتنوع الحروب يتطلب مروحة واسعة من قوات مضادة للحرب، وليس وحدة واحدة في خدمة كل المهام الممكنة والمتخيلة.

وكذلك، فإنه أيضاً، مع الأسف، أمر ساذج تصوّر أن منظمة الأمم المتحدة تستطيع ببنيتها الراهنة، إطفاء نيران الحرب إذا كان لديها الأموال الكافية فحسب. ثمة كثير من الأشياء لا تقدر عليها تلك المنظمة، ولا تستطيع تحقيقها، حتى ولو كان لديها كل ما تتمنى من الأموال.

وحقيقة أن تلك المنظمة تتألف حصراً من دول قوية هي عائق في العالم الراهن. وكونها تستطيع العمل مع وكالات خاصة لا تبتغي الكسب المادي في المناطق التي تتعرض للكوارث، أو أنها تعطي وظيفة «إستشارية» لمنظمات غير حكومية، إنما يخفي حقيقةً أكثر عمومية هي أن منظمة الأمم المتحدة تعتبر أن المنظمات غير الحكومية ضارة في أحسن الأحوال مثل العاملين فيها بصفة غير حكومية. وفي أسوأ الأحوال تعتبرها مصدراً لسلطة منافسة. ففي البوسنة بحسب ما أذاعت الإذاعة الحكومية الوطنية رفضت قوات الأمم المتحدة حماية قافلة مساعدة إنسانية إشتركت في تنظيمها بعثات كاثوليكية وإسلامية. إذ تذرّعت القبعات الزرق أن حماية مبادراتٍ خاصة، لا تدخل في صلاحياتها. غير أنه من غير الوارد في عالم تمارس فيه القوات غير الحكومية سلطة متزايدة، إمكانية إرساء السلام أو تحقيقه من دونها. وإذا أرادت منظمة الأمم المتحدة القيام بعمل ناجح في البوسنة وكمبوديا مستقبلاً، فسيترتب عليها أن تتقاسم السلطة على أعلى المستويات مع تلك المنظمات غير الحكومية، مع عدم نسيان الجمعيات العالمية والكيانات الأخرى. إذ لا بدّ لها من أن تكون شريكاً كاملاً في صياغة إستراتيجيات سلام منظمة الأمم المتحدة.

وإذا كان الديناصور الذي صارت إليه منظمة الأمم المتحدة،

غير قادر على الإنتقال من مرحلة التنظيم البيروقراطي المرافق للموجة الثانية، إلى مرحلة تنظيم الموجة الثالثة الأكثر مرونة والممثّل بناشطين غير حكوميين وبدول صغيرة فعّالة، فلن تتأخر مراكز أخرى للسلطة العالمية من أن تتنظَّم «بشبه أمم متحدة» تتألف من مختلف هذه المجموعات المستثناة.

مماطلة الديبلوماسية

مسلمات الموجة الثانية ومؤسساتها، ساهمت في شلّ العالم، حين واجهته أعمال العنف الأخيرة في البلقان، باتساع فظاعتها وبالإغتصابات الجماعية و«التطهير الإتني» من الطراز النازي. وتستحق هذه الحرب التوقّف لماماً عندها، ذلك أن هذه الحرب هي نموذج محتمل لحروب أخرى يمكن أن تندلع.

ما رآه العالم في البلقان هو في جزء منه حرب من الموجة الأولى قامت بها عناصر غير منضبطة، سيئة التسليح والتدريب، شُكّلت بسرعة وغير نظامية. وكان بعضها مدعوماً بعناصر جيش الموجة الثانية التي كانت تابعة ليوغوسلافيا السابقة. ولم يكن ثمة مجال لتقاتل قوات الأمم المتحدة. أمّا الأوروبيون والأمريكيون، فلم يكونوا مستعدين لخوض حرب من الموجة الأولى أو الثانية، وكانوا متأكدين أن البلقان ليس سوى هاوية.

بيد أنّه لم يُجرّب أيّ شيء لإستغلال شكل حرب الموجة الثالثة التي سنعرض لها بعد قليل، وكان يمكنها أن تحدّ من المذبحة. وبدلاً من ذلك لم تمارس الدول الغربية سوى قصر نظر إستراتيجي مبطن بخبث أخلاقي ومشادات تافهة حول إستخدام الطيران ومراوغات ديبلوماسية لا نهاية لها.

وإذا كان العالم الخارجي يتمنّى حقاً إيقاف أهوال الحرب (وهذا على أقل تقدير مشكوك فيه)، فلم لم تكن تطرح أبداً مسألة معرفة إذا كان سيمكن للطيران المساعدة على «تأديب» المعارك. والمسألة الحقيقية لم تكن مسألة تدخل جوي أو بري أو بحري، ، وإنما مسألة تدخل من الموجة الأولى أو الثانية أو الثالثة. ومن هنا، سنرى أنه كان يمكن القيام ببعض الأشياء لتخفيف المأساة دون المجازفة بالأرواح.

لم نرَ أيّ جهد لمخيّلة، ولا أيّ تفكير خارج إطار مرجعية الموجة الثانية التقليدية. وهَبْ أنَّ تدخُّل القوات البرية كان ضرورياً، فهناك عدد من الخيارات ظلّ غير مستكشف. وإذا لم يكن لأسباب سياسية إستقدام قوات من الأمم المتحدة أو من أوروبا، ألم يكن هناك من حلول أخرى؟

سلام الشركات المغفّلة

حين فقدت الأمم إحتكارها للعنف، لماذا لم يصر إلى إنشاء قوات من المتطوعين تنظّمهم مؤسسات خاصة ليخوضوا حروباً على قاعدة تعاقدية لحساب منظمة الأمم المتحدة أي متطوعين مجهزين ببعض أسلحة الغد، بما فيها الأسلحة غير المميتة؟

إن الحكومات الراغبة في إرسال شبابها لمقاتلة القوات غير النظامية الصربية والكرواتية والبوسنية ومنهم المغتصبون والأفظاظ الذين ينفّذون مذبحة حقيقية كانت سترى، دونما شك، أن ثمة ضرراً أقل في تكليف منظمة الأمم المتحدة إبرام عقدٍ مع جيش محترف غير سياسي، مؤلف من متطوعين من أمم عدة: باختصار أن تستأجر خدمات وحدة إنتشار سريع، أو وحدة متعاقدة مع منظمة الأمم المتحدة وحدها.

ومن الطبيعي أنه ينبغي تحديد قواعد عالمية دقيقة جداً كيلا تركب رأسها تلك الحملات: إنشاء مجالس إدارة عالمية، ضمان رقابة عامة للأموال، وربما حتى أن تنص على أجهزة تسمح بتأجيرها عتاداً لمهام محدّدة، بدلاً من تركها تراكم ترسانات عملاقة. لكن إذا كانت الحكومات لا تستطيع القيام بالعمل مباشرة، فإن العالم يستطيع بالفعل التوجّه إلى منظمات يمكنها القيام به.

وبالمقابل، يمكن أيضاً تصوّر أن تنشأ، ذات يومٍ، «شركات سلام» ذات ميثاق عالمي، وكل منها معيّنة لمنطقة من العالم. وبدلاً من أن تتقاضى أموالاً لتخوض الحرب، يأتي مصدر كسبها الوحيد من كفاءتها على حصر الحرب في منطقتها. ويصبح «ناتجها» الحد من عدد الضحايا، بالمقارنة مع بعض المعدّلات التي تمّ التحقّق منها في ماضٍ قريب.

هذه القواعد الخاصة التي يُصدِّق عليها المجتمع الدولي، تدع لتلك الشركات حرية تصرف أخلاقية وعسكرية كبيرة للقيام بعمليات لإرساء السلام قليلة التزمّت: لإتخاذ كل التدابير اللازمة، من الإفساد القانوني والدعاية، إلى تدخل عسكري محدود، بغية نشر قوات إرساء السلام في المنطقة. ويمكن إيجاد مستثمرين خاصين لتمويل هذا النوع من المؤسسات، إذا إعتبرنا أن المجتمع الدولي أو المجموعات الإقليمية ترتضي أن تعوّض عليهم خدماتهم، أو أن تدفع لهم منحاً إستثنائية في السنوات التي يتناقص فيها عدد الضحايا. وهي إن لم تقم بالمهمة، فهناك، ربما، طرق أخرى لنشر العالم بمؤسسات شديدة الحماس لإرساء السلام. فلماذا لا يكون السلام عملاً مربحاً؟

يمكن أن تبدو تلك الأفكار مجنونة، وربما هي كذلك.

ولكن، سواء أكانت حسنة أم سيئة، فإنها تخرج من إطار المرجع المشترك، وهي ما طُرحت هنا إلا لتبيّن أنه بواسطة جهد مخيلة، يمكن إيجاد مخرج من الشلل حالما نفكّ إطار الموجة الثانية التقليدي.

أجواء مفتوحة وعقول مفتوحة

يمكن أحياناً تشجيع السلام باجراءات إقتصادية أو فرضه بالقوة. ولكن هذه الأدوات ليست الوحيدة المتوافرة. فالسلام في فجر القرن الحادي والعشرين، يتطلب الممارسة الجراحية لسلاح أقل ملموسية، لكنه غالباً ما يكون أكثر قوةً: المعرفة.

وفي الحقيقة، إن كل تفكير في السلام يضرب صفحاً عن المصدر الإقتصادي المركزي لحضارة الموجة الثالثة ـ الذي هو أيضاً مفتاح القوة العسكرية ـ هو من حيث التعريف غير ملائم. وبعد كل شيء، إذا كان التفوّق المعلوماتي يسمح منذ الآن وصاعداً بربح بعض الحروب، أفلا يُمكن أيضاً أن يُربح به بعض الحروب المضادة؟، أي السلام؟

والحال، إذا كان ثمة شيء يفتقد غيابه اليوم، في الوقت الذي بدأت فيه الجيوش بالتفكير إستراتيجياً باستخدام المعرفة، فهو إستراتيجيات سلام متماسكة ترتكز على المعرفة.

ومن المؤكد أنه قد مضى وقت طويل وعناصر مثل تلك الإستراتيجية متوافرة، دون أن يُوضع، بالضرورة، بعضها في علاقة مع البعض الآخر. وهذا ما يحصل عل سبيل المثال لتصوّر «الشفافية».

كانت هذه الفكرة ـ أن حرية الوصول إلى المعلومات

العسكرية يمكن أن تخفّف الحذر وتنبّه إلى حد بعيد كل الأفرقاء من التطورات المهدّدة ـ قد أوحت بإقتراح «الأجواء المفتوحة» الذي عرضه دوايت أيزنهاور على خروتشيف، خلال قمة 21 تموز (يوليو) 1955.

وبغية الحدّ من التوتر النووي وخطر هجوم مفاجىء، عرض فكرة أن «تتبادل الولايات المتحدة، والإتحاد السوفياتي لوحة كاملة بتجهيزاتهما العسكرية، من أولها إلى آخرها، ومن طرف كل من البلدين إلى الطرف الآخر» وأن تضع كل بلد في خدمة البلد الآخر تسهيلات الإستطلاع الجويّ «حيث يمكن أن تأخذ كل الصور السلبية التي تختارها وتنقلها إليها بغية دراستها».

تسرّع السوفيات برفض الفكرة واعتبروها غير جدّية. لكن إبتداء من ذلك اليوم ـ وخلال هذه العقود التي شهدت دائماً النمو المتعاظم لغزارة معلومات الاقتصادات المتقدمة ـ أخذت أمم عدة تقبل أكثر فأكثر، الرقابة والتفتيش المتبادل وجمع المعطيات، وكذلك حقّ بلد إرسال مفتشين إلى بلدٍ آخر ليتحقق من الاحترام الكامل لاتفاقات السيطرة على التسلح. فمعاهدة 1971 حول عمق البحار، تسمح على سبيل المثال لمنظمة الأمم المتحدة أو لبلد موقّع عليها بفرض تحقيق. وفي سنة 1986، في مؤتمر إستوكهولم حول نزع السلاح وافق 35 بلداً أن يمتثلوا لعمليات تفتيش مرتجلة دون أن يكون لهم الحق في الرفض. غير أنّ التطبيق العالمي كرّس المبدأ الذي بموجبه يمر إرساء السلام بجمع المعطيات والمعلومات والمعرفة، وبالتالي بحق حرية الكشف الحسي.

في العام 1989 أعاد بوش بعث إقتراح إيزنهاور، ومنذ ذلك الوقت، صار بإمكان الأقمار الإصطناعية والكواشيف المتطورة أن

تكمل إنطلاقاً من الأجواء الاستطلاع الجوي. وهكذا عرض الغرب نسخة شاملة للأجواء المفتوحة، بالإضافة إلى تفتيش على الأرض للمنشآت العسكرية يطبّق على الولايات المتحدة وكندا وأوروبا. وما لبث أن أعرب الروس عن إستعدادهم للتفاوض وقبلوا باستخدام رادارات قادرة أن «ترى» في أي طقسٍ كان، وأن تفعل حتى في الليل وبالمقابل أفهموا أنَّهم يريدون تخفيض ثواب Paramètre تعريف الكواشيف المركزة في الفضاء. وفي حين كان الغرب يتمنى تقصي أجسام طولها 3,5 أمتار، أراد الروس جعل ذلك حوالي 14 متراً.

لكن كل تلك المفاوضات تخون قصر نظر بيّن. وسيأتي وقت كما رأينا، ستجتاح فيه الأجواء أقمار إصطناعية للمراقبة، يزداد عددها على الدوام، بما فيها الأقمار الإصطناعية التجارية القادرة على تقصي أجسام بحجم مدفع الموتر أو أسلحة القبضة. وفي المستقبل سيكون من الممكن تحديد موقع مدفعي صربي، كرواتي أو بوسني. ولن تشكّل سوء الأحوال الجوية أو وعورة الأرض أي عقبة. فالأجواء ستصبح مفتوحة، أرادت الحكومات أم لا ترد. وليس فقط الأجواء، فأعماق البحار والأرض ستصبح هي أيضاً أكثر شفافيةً.

وبدلاً من الشكوى من تكلفة تقنيات المراقبة الفضائية والكواشيف البحرية أو البرية، ينبغي أن يُرى في ذلك مصاريف إجتماعية حيوية لإرساء السلام. وما نحن بحاجة إليه هو إتفاقات من أجل تقاسم معمّم للمعلومات التي تقدّمها ولتكلفتها. وإذا كانت الأسواق التجارية القادرة على الاستمرار، غير كافية لتنشيط تطور تلك التقنيات، فمن الممكن بقليل من الخيال، الإسراع في مجرى

الأمور بابتكار أشكال عابرة للأوطان، وإذا لزم الأمر ضم القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ومن البديهي أن تبادل المعطيات، المعلومات، والمعرفة في عالم يزداد تأثّره بسباقات التسلح الإقليمية هو أداة سلام الموجة الثالثة.

التقنية المُتَحَرّاة

ليس بالضرورة أن تؤدي كل سباقات التسلح إلى الحرب: أكبرها في كل التاريخ - بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي - برهان على ذلك. إن النية هي التي تهمّ أكثر من مجرد الكفاءات. لكن شطط مبيعات الأسلحة والمراكمة الضالّة للترسانات، والإنبثاث المفاجىء للأسلحة في مناطق التوتر، والتأرجح المباغت للتوازنات العسكرية، هي عوامل تزيد عدم إمكانية التنبؤ بالأمور، بالتالي مخاطر العنف. وعلى ضوء كل ذلك، عرضت منظمة الأمم المتحدة «سجلاً للتسلّح» يتابع رسمياً صادرات الأسلحة ووارداتها للبلدان الأعضاء. وقد اقترح بعض الشركاء في السيطرة على التسلح أن تعلّق مساعدتها إلى البلدان التي ترفض أن تعلن لمنظمة الأمم المتحدة عن عمليات نقل الأسلحة.

وفكرة السجلّ لم تتم دون ثغرات متعددة. فعمليات نقل الأسلحة الأكثر خطورة، هي أيضاً الأقل قابليةً للتصريح عنها. وأكثر من ذلك، فهذا يفترض، مرة أخرى، أن الحكومات هي وحدها التي يحسب لها حساب. هذا الإقتراح ليس أقل من دليل على أفضل إعتراف بأهمية المعلومات المنظمة من أجل إرساء السلام.

وينبغي أيضاً المزيد من المعلومات، وليس القليل منها،

لإبطاء إنتشار أسلحة التدمير الشامل. وخصوصاً مع تطور التقنيات ذات الغايات الخاصة الى تقنيات ذات إستخدام مزدوج (أو مثلث)، إذ لا يكفي تحرّي الأسلحة: ينبغي أيضاً متابعة نمو التقنيات بما فيها القديمة.

بيد أنه، عدا عن الجهود المبذولة لتحرّي نمو الأسلحة المعيّنة، يصير من الضروري القيام بعملية تمشيط تتعدّى كثيراً ذلك، وجمع إشارات حول شحن الآلات والمواد البالية أو الفائقة الحداثة. وهذا يخلق مشاكل معرفة شائكة لا بل غير قابلة للحل. فمثلا، يمكن أن يهمّ أكثر معرفة أي برنامج معلوماتي بحوزة مهاجم محتمل من معرفة طبيعة معدّاته. إذن ماذا نفعل؟ إنه لمن الضروري أن يشرع المضادون للحرب في التفكير في المنطق وفي الكلام وفي الذكاء الإصطناعي وحتى في المعرفة البديلة التي يطبقونها على السلام.

ولن يعتم في المستقبل أن يسكن أيضاً همّ جديد تجارة السلاح، ويجبرنا على إعادة الاعتبار بمواقف متجذّرة جيداً. من، على سبيل المثال، سيثق بالأسلحة الذكية التي يحصل عليها آخرون:

سيأتي يوم، ربما، إن لم يكن قد أتى، يُمكن فيه بيع أسلحة مزوّدة بمكوّنات مدمجة «ذكية» إلى حدٍ يكفي لحصر (أو منع) إستخدامها في ظروف خاصة. فصانعو الأسلحة الأميريكيون والفرنسيون أو الروس، أو أولئك ذوو الاقتصادات المتقدّمة، يستطيعون، مثلاً زرع معالجات ذاتية التدمير في الطائرات، قاذفات الصواريخ، الدبابات أو الصواريخ التي يصدّرونها: في الحالة التي يصبح فيها المشتري عدواً أو يبيع سلاحاً لعدو، فإن تعليمات خبيئة

يمكن أن تقذف طيّاراً من طائرته المطاردة، أو أن تفجّر الطائرة. وكذلك يمكن تصوّر تقنيات مستقبلية مرتكزة على المعطيات التي تقدّمها أقمار إصطناعية تحدّد التموضع Positionnement الشامل، وقد تبرمج نظام أسلحة يتمّ تشغيله على نحو غير ملائم، أو نظام ملاحة يتعطّل حالما يجازف الجسم وتنتقل إلى خارج المنطقة التي كان قد حدّدها البائع.

هل هذه المراهنات هي مجرد خيال علمي؟ لا، على حد قول مسؤول كبير من صناعة الدفاع جيّد الإطلاع. في الواقع، يشرح لنا أنه «كان بإمكاننا وضع بطاقة أو علامة إستعراف في كل المعالجات للطائرات التي بعناها إلى بلدان معيّنة [. . .]. ونستطيع في حالة وقوع أعمال عدوانية، أن نقيم إتصالاً مع تلك المعالجات وتحدث فيها خللاً. هذا سيحصل في شكل أو آخر». هذا المسؤول لم يكن الوحيد الذي قال لنا مثل هذا الكلام.

هل يستطيع المشتري كشف المكوّن المدمج؟ ليحاذرْ أن يفعل «إن ذلك صعب جداً، يخطر المسؤولون، إنه مفرط في صعوبته [. . .]، وقريب من المستحيل».

إذا كان ذلك كذلك، فهنا مثل عن حرب المعرفة عالي التطور. لكن إذا استطاع صانعو الأسلحة أن يخضعوا صادراتهم لعملية جراحية، ألا يستطيع بعض الناقمين أو الثوريين أن يتوصّلوا، متوخين من ذلك خدمة السلام، إلى سيرورة الصناعة نفسها ويعيدوا برمجة بعض النُظم لحرمانها من أية فاعلية في المعركة؟

غداً، قتلة غير واضحين

هناك أيضاً، كما رأينا، مشكلة هروب الأدمغة التي لها حظ كبير في الإتساع. وثمة في القطاع الخاص ترسانة قانونية لا سابق

لها أستُحدثت حول الملكية الفكرية. فجنرال موتورز لاحقت أحد كوادرها الفنية السابقة الذي إنتقل إلى فولكسفاجن حاملاً معه 14 علبة تحتوي على إسطوانات ووثائق معلوماتية. وأقامت IBM دعوى على أحد مستخدميها السابقين لمنعه من العمل لدى سيغايت Segate صانع إسطوانات للحواسيب. وهذا مقدار من الجهود المبذولة لمحاولة تنظيم القوة الذهنية وانتقالها من شركة إلى أخرى لإسباب محض تجارية.

لكن التنافس ليس مسألة مالية فحسب. فعلى مستوى أكثر خطورة على نحو مختلف، رأينا حكومات غربية تدفع أموالاً لردع بعض الإختصاصيين الروس من السفر إلى بلدان عديدة. حاملين معهم ما يملكون في رؤوسهم: الخبرة النووية، مثلاً.

ففي عالم فوضوي، نتصوّر بلداناً، وحتى منظمات خاصة تدفع مبلغاً لقاء رأس بعض التقنيين المستعدين لبيع معارفهم التقنية لصناعة أسلحة للخصم، وإذ يحين ذلك اليوم، يمكن إيجاد سلطة إقليمية أو عالمية تقرّ مثل تلك الجرائم لمصلحة السلام، حتّى وإن كان كل ذلك ينفّذ على الأرجح «بطريقة شبه رسمية». وستصبح إدارة إنتقال المعرفة بطريقة أو بأخرى، رهاناً يزداد أهمية من أجل السلام ورجال السلام في إضطرابات الغد الفوضوية.

إستعادة الأسلحة القديمة

أشكال حرب الغد وسلامه أسئلة أخلاقية فظيعة وستفرض حلولاً صعبة. إذ بالإضافة إلى الجهود المبذولة للحؤول دون أن يضع بعض المحرّضين المحتملين إيديهم على بعض نماذج المعارف التقنية، فإن البلدان الغربية يمكن أن تنقل خبرة تقنية لدول غير صديقة.

لنتصوّر أن دولة مهما كانت «دولة غير مرغوب فيها» توصلت إلى صناعة أسلحة تدمير شامل. فهي بذلك تضع أخصامها أمام قرار حرج. وهي، إذ تملك السلاح الذي نحن بصدده، أَتَمَنَّى على تلك الحكومة، أن تسهر بعناية فائقة على سلاحها مخافة أن يقع بين «أيدٍ شريرةٍ؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، هل ينبغي أن يوضع تحت تصرفها تقنيات رقابة متطورة مثل «سلسلة من العمل المرخص» «Chaînes d'action permissive»، أو أن من الأفضل دعم هذه الدولة خوف المجازفة في أن تفقد السيطرة على أسلحتها ذات التدمير الشامل. وهكذا، فإن السيطرة على المعرفة هي في جوهر إرساء السلام.

وفضلاً عن ذلك، بما أن ترسانة الموجة الثالثة الشديدة الغزارة المعرفية، أكثر دقةً وتستطيع، نظرياً، قتل وجرح عدد أقل من الجنود والمدنيين من أسلحة الموجة الثانية ذات التدمير الأعمى، ألا يكون العالم أوفر حظاً إذا ما باعت دول «التقنية العالية» أسلحة الموجة الثالثة لجيوش أقل تقدّماً عسكرياً، وتستعيد أسلحتهم من الموجة الثانية لتدمّرها تحت رقابة عالمية؟ كيف ينظر إلى إستعادات الأسلحة في حالة الأسلحة الصامتة؟

تلك الأفكار لا تعطي سوى لمحة عن الأسئلة الغريبة التي ينبغي أن تجيب عنها غداً الجيوش، وكذلك المناضلون السلميون.

حين نتكلم على إستراتيجية سلام مرتكزة على المعرفة، فأي دور ينبغي أن يلعبه الإعداد؟ هل يجب إنشاء مراكز عالمية للتدريب المتخصّص من أجل الجنود الملحقين بمنظمة الأمم المتحدة أو المكلّفين بمهمام أخرى لإرساء السلام أو للنجدة على أثر كوارث

طبيعية؟ أيّ مكان يعطى لابتكار الشبه الصوري Simulation المعلوماتي المتطور في التدريب من أجل التدخّل والنجدات الأولى ومكافحة المجاعة أو لحل الصراعات ما بين الثقافات.

وفوق كل ذلك، ماذا عن أنواع النمذجة، تحليل وجمع المعطيات التي ستساعد على تغيير مركز ثقل نشاطات الحرب المضادة باتجاه المستقبل؟ وهل الإجراءات الإستباقية أفضل من تدخلات تعتمد على القوة بعد سقوط قتلى وجرحى؟ من أجل ذلك، لا بد من إمتلاك فكرة عن التوازنات العسكرية، تحركات الجنود، الخ، وكذلك إمتلاك معلومات عن المجموعات السياسية والضغوطات البنيوية والمصالح الاقتصادية والإكراهات التي تمليها قرارات كل دولة.

في النهاية، وهذا يقودنا إلى البلقان، ليس هناك أية إستراتيجية سلام مرتكزة على المعرفة، تستطيع الإستغناء عن وسائل الإعلام، وبكلام آخر، عن أحد أهم مصادر المعلومات وحجب المعلومات والتضليل الإعلامي.

كيف تبدأ الحرب دون توقّف

قدّمت الحكومات الأوروبية والحكومة الأمريكية لوائح طويلة من الأسباب كي لا تجازف بحياة جنودها أو طيّاريها، وحتّى لا تدافع عن السكان الذين يتعذّبون في البلقان. غير أن ما من حكومةٍ شرحت حتى الآن، لماذا إمتنعت عن إتخاذ إجراءات آمنة كلياً وقليلة التكلفة من أجل إخماد الحرب أو حصرها على الأقل.

إننا بعيدون من هيجان أحقاد عمرها آلاف السنين بين شعوب عاشت معاً وتخالطت سلمياً منذ أجيال: ثمة، على العكس، حرب مضرمة عن قصد.

فترة ما بعد الحرب الباردة أزالت نفوذ الزعماء الحكوميين في مختلف أجزاء يوغوسلافيا، فجهدوا للبقاء في السلطة مستبدلين النظرية الماركسية بنزعة قبلية مختلطة بالدين. وهناك مثقفون غير مسؤولين معتادون على التزلّف للأقوياء، يزوّدونهم بنظريات عن التفوّق الإتني والديني، وبفيضٍ من الذخائر ذات الشحنات البلاغية الشديدة الإنفعال. وأمّا وسائل الأعلام، فإنها تقوم بعمليات القصف.

وبحسب ميلوس فازيك رئيس تحرير فريم Vreme المجلة المستقلة الوحيدة في بلغراد، فقد كان تفجّر العنف «في الحقيقة حرباً إصطناعية، نتاج الإعلام. إذ يكفي بضع سنوات من الدعاوة الجيّاشة، المتواصلة، الشوفينية، المتعصّبة، التوسّعيّة والداعية للقتال، لخلق ما يكفي من الحقد وتفجير الموقف».

ولفهم ما حصل، شرح إلى أمريكيين أتوا إلى المنطقة «تخيّلوا الولايات المتحدة بشبكة إذاعية صغيرة واحدة ويظلّ توجّهها التحريري على حاله. كان يقول دافيد ديوك. حينذاك ستقع عندكم الحرب بعد خمس سنوات». و «تفكّك يوغوسلافيا، تؤكد فيوليتا أورازي، الصحافية الألبانية، بدأ بالفعل، بحرب إعلامية».

هناك في كل المناطق حاقدون لهم اليد الطولى على وسائل الإعلام، يمارسون الرقابة على المعتدلين، ويحطّمونهم أو يهشّمونهم عَمْداً. وهناك على الرغم من كل شيء، مجموعات داعية للسلم، من مجلات وجرائد خاصة، لا توفر أيّ جهد لإطفاء نيران الحقد. فـ فيسنا بيزيك، مدير مركز العمل ضد الحرب، يدعو العالم الخارجي للإعتراف بـ «أولئك الذين لا يؤيدون سياسات الحقد

والحرب». وقد نُظّمت مظاهرات في بلغراد من أجل السلام. وبينما كانت الحرب مشتعلة، إجتمع في بنجالوكا نفسها، وهي أحد معاقل صرب البوسنة، مجموعة من البوسنيين والصرب والكروات باسم التحالف المدني لمحاربة الأحقاد الإتنية والدينية.

إلا أنه لم يكن هناك قوة غربية واحدة ـ الولايات المتحدة، فرنسا، المانيا، انكلترا، دون نسيان باقي العالم ـ لتعطي مساعدة مالية أو سياسية للخصوم المحليين لحرب تشجب حكوماتها نفسها يومياً حمامات الدم التي تسبّب تلك الحرب. وهي كما منظمة الأمم المتحدة، تصوّرت شيئاً ما يقترب من إستراتيجية إعلامية بغية مواجهة دعاوة الحقد والحد من العنف.

هناك سفن حربية تمخر الشواطىء لمراقبة منع وصول الأسلحة. والحال فإن منظمة الأمم المتحدة، كانت تستطيع بسهولة من خلال أجهزة إرسال فوق جسور السفن أو على اليابسة المجاورة في اليونان وإيطاليا، أن تعطي صوتاً إعلامياً للمعتدلين المفروض عليهم الصمت في كل المناطق، وتحقن قليلاً من الحس السليم في هذه الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة وفي حين تفرض مقاطعة على تصدير السلاح للمتحاربين، ألا يمكن أيضاً فرض مقاطعة على الدعاوة الحاقدة؟ إذ كان يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أو الدول الكبرى، أن تشوّش البرامج المحلية إن هي شاءت. وكان يمكن لها أيضاً أن تراقب كل الاتصالات البعيدة المدى والخطوط البريدية عبر الدولة المتحاربة. لكنها لم تفعل شيئاً من هذا.

وإذا كان الخبراء الأمريكيون في الحرب النفسية إستطاعوا أن يقذفوا 29 مليون منشور فوق الخليج، أفما يكن من الممكن إسقاط

عدة آلاف من أجهزة الإذاعات الصغيرة والرخيصة، المضبوطة على صوت السلام «Fréquence Paix» فوق منطقة الحرب، ليتسنى للمحاربين أن يسمعوا شيئاً آخر غير أكاذيب معسكراتهم؟

في الولايات المتحدة، طلبت غريسي آرون رئيسة المجلس الإداري لمنظمة العمل من أجل السلام في كاليفورنيا الجنوبية Peace Action of southern California إلى وكالة أنباء الولايات المتحدة United States Information Agency «أن تشرع في إذاعة برامج أخبار إنطلاقاً من الشواطىء، لتسمح لمواطني كل الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة أن يحصلوا على أخبار صحيحة ومتوازنة عن الحرب»، وذلك، ليس فقط في مناطق المعارك وإنما أيضاً في بلغراد وزغرب.

وآخرون حضّوا إذاعة أوروبا الحرة Radio Free Europe أو راديو الحرية Radio liberty أن يتكفّلوا بالأمر. لكن أين كانت الـ بي بي سي BBC؟ أو سي إن إن CNN؟ أو إن إتش كي NHK اليابان، اليابان الملتزمة كلياً بالسلام؟ كان يمكن لمجرد ترجمات لبرامجها المنتظمة أن تعطي وزناً لأولئك الذين يتمنون إنهاء المعارك.

كانت جمعية ماركوني، في انكلترا إذاعت في العام 1920 حفلة موسيقية للسيدة نيللا ميليا، أمكن سماعها حتى اليونان، لكن في العام 1993 كان من المستحيل إيجاد أية طريقة للوصول إلى بلغراد أو زغرب انطلاقاً، على سبيل الإفتراض، من إيطاليا أو البحار المجاورة. وفي هذا التاريخ تحوي صربيا والجبل الأحمر 500 ألف صحن لاقط وكرواتيا 40 ألف دون أن تستفيد أيّة وكالة عالمية من ذلك.

وفي عصر الرقمية Digital وبينما ننتقل بسرعة كبيرة نحو الوسائط المتعدّدة العالمية والمتفاعلة، والشركات المدمجة العملاقة تتنافس بشراسة، من سيستغل بأسرع ما يمكن تقنيات الإتصالات المستقبلية ودعاوة السلام ما زالت في عصر الموجات القصيرة.

وبحسب غريس آرون التي أنتجت خمسة برامج مرتبطة بالحرب والسلام موجّهة إلى الولايات المتحدة، فإن مجموعات البلقان «برهنوا عن مقدرة فنية لا تصدّق في مجال الدعاوة». إذ تلقت أشرطة تسجيل من الأطراف الثلاثة المتواجهة، بينها شريط محوّر بعناية.

وعلى الرغم من الإضطهاد الذي يمارسه المتعصبون وحكومات كل من المناطق المتحاربة، فقد قام الصحافيون، ومقدّمو برامج الإذاعة وفرق التصوير وغيرهم من الأشخاص، بكل ما في وسعهم لإسماع صوتهم. «كان يمكن على الأقل إعطاء أجهزة لوسائل الإعلام والمجموعات المناضلة من أجل السلام: حواسيب محمولة، كاميرات سوني HI 8، مسجلات سمعية بصرية، طابعات ليزر، موديمات، برامج معلوماتية واشتراكات في شبكات المعلومات في العالم الخارجي».

لقد تجاوز حديثها كثيراً مسألة البلقان. «سوف نشهد قريباً وباءً من الصراعات الإقليمية». ودول «التقنيات العالية» ستواجه الإفلاس إذا ما حاولت إخمادها بواسطة القوة المسلحة. فلماذا لا تستخدم «الأسلحة الذكية من أجل السلام»؟

لماذا لا يُصار مثلاً إلى عرض مسلسلٍ إذاعي صغير، بدلاً من أن يقدّمنا كأبطال تهريب مخدرات، قوّادين، رجال عصابات أو

شرطة فاسدة، يمتدح جندياً من القبعات الزرق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، أو أشخاصاً بطوليين يكافحون التطهير الأتني مجازفين بحياتهم؟

أسلحة المعرفة وحدها، حتى وإن استخدمت وسائل الإعلام، لن تكفي أبداً لمنع الحرب أو الحد من إنتشارها. غير أنّ الامتناع عن تطوير إستراتيجيات نسقية تتعلق باستخدامها، أمر لا يُعذر. إذ أن الشفافية، السيطرة على الأسلحة، إستخدام المعلوماتية، الاستعلام، منع خدمات الاتصالات، الدعاوة، تحويل الإماتة الكاسحة إلى أسلحة قليلة الإماتة، بل غير مميتة، الإعداد والتعليم، هي بمثابة عناصر من شكل سلام المستقبل.

وعلى الرغم من أن مقاربتهما للمشاكل تكون أحياناً متناقضة كلياً، يتفق أنّ مصالح الجيوش وحركات المناضلين السلميين تتطابق فعلاً. وإذا كان للولايات المتحدة أسبابها الأخلاقية والإستراتيجية لتفضّل الإستقرار على الحرب في البلقان، فالجيش، منفِّذاً إستراتيجية معرفة لبلوغ هذا الهدف، كان سيستطيع العمل يداً بيد مع المناضلين السلميين، لحماية نظرائهم المحاصرين في منطقة الحرب. كان يمكن للمناضلين السلميين أن يطلبوا إلى الجيش سفناً يركّزون فوقها محطات إرسال أو طائرات ليسقطوا بالمظلات أجهزة اتصالات للبلقانيين المعتدلين.

وفي الواقع، فإن السلام وإرساء السلام على مستوى أكثر عمقاً أيضاً، يتوقّفان على المعرفة. وقد أكدت الدكتورة ألن ويتني سميث مديرة ميكرو إنفورميشن سيستمز إنك Micro information systems Inc في بحث مقتضب موجّه إلى مؤتمر عن الجيش وإختصاصيي الاستخبارات، كما فعلنا بالذات منذ سنين، أنّ سهولة

الوصول إلى المعلومات وإلى وسائل الاتصالات، هو شرط مسبق للتطور الاقتصادي. فالبؤس لا يعيش في وفاق مع السلام، لقد اقترحت استخدام «جيشنا وقوة الثورة الرقمية digital لنقل ما [أمكن] من المعلومات والمعلوماتية إلى باقي العالم، حتى تستطيع شعوب الدول النامية أن تصبح جزءاً من المجتمع العالمي..

ولما فيه مصلحة الأمن الوطني، تابعت، يجب علينا استخدام هذه المعرفة لنقل الرفاهية إلى باقي العالم، قبل أن يتحول كل سكانه إلى مهاجرين ولاجئين أو معالين بواسطة الغرب».

يبدو كلامها من دون شك طوباوياً بالنسبة إلى البعض. غير أنه ينبغي أن نعبّىء كل أفكار الموجة الثالثة، وكل جهود المناضلين، كجنود من أجل السلام، للإستمرار في مواجهة الانقلابات التي تنتظرنا مع إنقسام العالم ثلاثاً.

لقد تفكّك النظام العالمي القديم الذي إنبنى خلال القرون الصناعية. ورأينا على مدى كل هذه الصفحات، أن انطلاق نظام جديد لإنشاء الثروات، ولشكل جديد للحرب، يتطلب شكلاً جديداً للسلام. لكن إذا لم يكن هذا الشكل من السلام تماماً على صورة حقائق القرن الحادي والعشرين، فإنه يمكن أن يتبدّى ليس غير مناسب فحسب، وإنما خطِراً.

ولتصوّر شكل سلام المستقبل، يلزمنا خريطة أولية للنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. والصفحات الأخيرة من هذه المقالة ستكون مخصّصة لرسم تلك الخارطة.

الفصل الرابع والعشرون
النظام العالمي الجديد

ثمة قليل من الكلمات استخدمت في غير موضعها كما استخدمت كلمة «عالمي»، يقال إن البيئة مشكلة «عالمية» ووسائل الإعلام تؤكد أنها خلقت قرية «عالمية». والشركات الكبرى تعلن مفتخرة بأنها «تتعولم». الاقتصاديون يتكلمون على النمو أو الإنكماش «العالمي». وليس هناك من رجل سياسي وموظف في منظمة الأمم المتحدة أو شخصية إعلامية كبيرة، غير مستعد ليحدثنا عن «النظام العالمي».

يوجد بالتأكيد نظام عالمي، لكن ليس هو كما يتصوره معظم الناس.

وسواء كانت شأن الجيوش، المناضلين السلميين أو غيرهم، فإن الجهود المبذولة لمنع، حصر، إيقاف أو تسوية صراعات، تتطلب ذكاءً معيناً من نظام فيه موضع للحرب. ولئن كانت خريطتنا عن النظام بالية، لنرسم العالم كما كان أمس، بدلاً من أن نرسمه كما يسارع ليكون، إذ يمكن أن يكون لأفضل إستراتيجيات السلام تأثيرات متناقضة، يجب أن ينطلق إذن الفكير الإستراتيجي للقرن الحادي والعشرين من نظام الغد العالمي.

نهاية الحرب الباردة. . هي السبب، المشكلة؟!

محاولات رسم خريطة للنظام، بدأ معظمها مع نهاية الحرب الباردة، كما لو كانت هي قوة التغيير الرئيسية، إذ لا يزال لنهاية الحرب الباردة تأثير على النظام العالمي. والتغييرات الناتجة عن تفكّك الإتحاد السوفياتي ثانوية ـ تلك هي المقولة التي دافعنا عنها في هذا الكتاب ـ وفي الواقع فإن النظام العالمي كان ليجد نفسه اليوم وسط إضطرابات ثورية، حتّى وإن لم يسقط جدار برلين، وإن كان الإتحاد السوفياتي لا يزال موجوداً. وإسناد كل التغييرات الراهنة، إلى نهاية الحرب الباردة، ليس سوى خدعة.

إن ما نحن نشهده، هو بالأحرى إنبثاق حضارة جديدة فوق كوكب الأرض، تحمل معها طريقة لتكوين الثروات، ذات غزارة معرفية شديدة، وتقسم، اليوم، ثلاثاً النظام العالمي بأسره، وتحوّله من حال إلى حال. كل شيء، في هذا النظام، هو اليوم في حالة تحوّل، من مكوّناته الأولية، إلى العلاقات التي يقيمها، دون نسيان سرعة التفاعلات، المصالح التي تتصارع عليها البلدان، أنماط الحروب التي يمكن أن تنجم عنها والتي ينبغي تداركها.

ظهور الدولة ذات الشفرة المنثلمة

لنبدأ بالمكوّنات. كانت الوحدة القاعدية للنظام العالمي منذ ثلاثة قرون الدولة ـ الأمة. . هذا الجزء الأساسي من النظام العالمي هو في صدد التغيير.

وما يدهش بالتأكيد، هو أن ثلث الأعضاء الحاليين لمنظمة الأمم هم، إجمالاً، مهدّدون بحركات تمرّد كبيرة، وبمنشقين أو

حكومات في المنفى. من ميانمار وجماهيرها المسلمة التي تهرب، ومتمرديها الكارين المسلحين، ومن أذربيجان إلى زائير، تمتد دول تجابهها نزعة قبلية ما قبل ـ وطنية على الرغم من أن الشعارات تناطح أحياناً الرحابة القومية.

حين أدلى بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ قبل تسلُّم مهامه، حذّر وزير الخارجية وارنر كريستوفر ـ الذي ليس فيه بالتأكيد ـ شيء من المخوِّف، أنه «إذا لم نجد طريقة يتعايش فيها معاً في بلدٍ مختلف المجموعات الإتنية [. . .] سيكون لدينا خمسة آلاف بلد بدلاً من المئات التي نعرفها اليوم».

وفي سنغافورة تحادثنا مع جورج ياو، نائب رئيس الوزارة الحاصل على شهادات من جامعتيّ كامبريدج وهارفرد. وهو جنرال لواء عمره 37 عاماً ويتمتع بذكاء خارق، ياو يتصوّر الصين في المستقبل بمئات عدة من الدول ـ المدن على صورة سنغافورة.

إن عدداً من الدول الراهنة ستتفكك أو تتحوّل، ودون شك لن ينتج عنها أمم مدمجة، وإنما مروحة واسعة من كيانات أخرى، من الفيدراليات القبلية إلى دول ـ مدن الموجة الثالثة. ولن تكون منظمة الأمم المتحدة إذن في جزء منها سوى نادٍ للأمم السابقة أو لأشباه أمم، أي لكيانات سياسية من طبيعة أخرى، مجلّلة فقط بأبهة أمة.

لكن ليس هذا هو التغيّر الوحيد الذي يرتسم في الأفق. ففي عالم التقنيات العالية تنهار القاعدة الاقتصادية للأمة على نفسها. وكما لاحظنا، تصبح الأسواق القومية أقلّ أهمية من الأسواق المحلية، الإقليمية والعالمية. ومن جهة الانتاج فمن المستحيل تقريباً القول، أي بلد هو بلد منشأ سيارة أو حاسوب، ذلك أن

أجزاءه، وبرنامجه المعلوماتي يأتي من مصادر عدة مختلفة، والقطاعات الأكثر حيوية في الاقتصاد الجديد، ليست وطنية وإنما دون الوطنية، فوق الوطنية أو عابرة للأوطان.

وعدا ذلك، ففي حين المجموعات الفقيرة والمعدمة التي تتوق لتأكيد ذاتها، تطالب بـ«سيادتها»، فإن الدول الأكثر قوةً والأكثر تقدّماً على مستوى اقتصادي، تفقد سيادتها. والحكومات الأكثر قوة نفسها، ومصارفها المركزية لا تعود قادرة على السيطرة على سعر الصرف في عالم تكتسحه أمواج العملة الالكترونية غير المسيطر عليها. كما أنَّها لا تعود قادرة على مراقبة حدودها كما كان الأمر في الماضي. وإذ تحاول دول التقنيات العالية إغلاق حدودها أمام الواردات والمهاجرين - ما هو مؤلم في الحالين - تجد نفسها أكثر فأكثر مخترقة من الخارج بدفق من الرساميل، المتطرفين، الأسلحة، المخدرات، الثقافة، الدين، موسيقى البوب، النظرية، المعلومات وكثير من الأشياء الأخرى أيضاً. ففي 1950 بلغ عدد الأشخاص الذين عبروا حدود بلدانهم 25 مليوناً. وقد ارتفع هذا العدد في نهاية الثمانينات إلى 325 مليون شخص كل سنة فضلاً عن المهاجرين غير الشرعيين. إذ أن الشفرة المسنونة للدولة - الأمة السابقة تنثلم.

وهكذا تنهار المكوِّنات الأكثر جوهريةً للنظام العالمي كما كان يُفهم حتى الآن. فالنظام يحوي كثيراً من الدول وكلها على الرغم من خطاباتها ليست أمماً.

بعضها، مثل جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة المزعزعة في القوقاز لا تزال في الحقيقة سوى ما قبل - أمم: وعلى نحو أكثر دقة لا تملك من الأمة إلاّ توقها لتكونها، وهي في الواقع مجتمعات

من الموجة الأولى يقطّعها أسياد الحرب. وهناك طبقة أخرى هي طبقة أمم الموجة الثانية. أما المستوى الأخير الناشى من الموجة الثالثة، فهو يقوم على نوع جديد من الكيان السياسي: ما بعد الدولة ـ الأمة ذات الحد المنثلم. وفي الحقيقة فإننا نشهد تحوّلاً من نظام عالمي يرتكز على أمم إلى نظام ذي ثلاثة مستويات يرتكز على دول.

أرخبيل «التقنيات العالية»

المستوى الثالث والأخير لهذا النظام، سيعدّ في وقت قريب مدن تقانة إقليمية. وبحسب كلمات ريكاردو بيتريللا، مدير التنبؤات العلمية والتقنية للمجموعة الأوروبية، «المؤسسات العابرة للأوطان [...] تنشىء [...] شبكات تلتفّ على إطار الدولة ـ الأمة [...]».

وإن دولاً ـ أمماً مثل المانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة أو اليابان، لن تظل في منتصف القرن المقبل، الكيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأكثر أهمية، ولا التشكّل السياسي الأخير. إذ أن مناطق مثل أورانج كونتري في كاليفورنيا، أوزاكا في اليابان وليون في فرنسا أو راهرجبت في المانيا، ستدرك بالحريّ وضعية إجتماعية ـ اقتصادية متفوّقة [...]. وأصحاب القرار الحقيقيون في المستقبل [...] سيكونون شركات عابرة للأوطان متحالفة مع السلطات البلدية الإقليمية».

تلك الوحدات الإقليمية تصبح قادرة على الاستمرار اقتصادياً في المناطق، حيث الموجة الثالثة أكثر تقدّماً. إلا أنها أقل قدرة على الاستمرار في اقتصادات الموجة الثانية التي لا تزال منظمة حول

الانتاج الكاسح للسوق الوطنية. وهي على صورة الخاصية، الأكثر لامركزية التي عرفتها الموجة الأولى. والفارق بينهما أنها صارت ترتكز على التقانة الأكثر تطوراً.

رؤساء مجلس إدارة رهبان وملالي

ويضم النظام العالمي طامعَيْن آخرَيْن واضحَيْن بالسلطة، الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية والأديان، اللذين يزداد مداهما ويتسع مجال عملهما في آن. ولم يعد من الممكن اعتبار شركات مثل أونيليفر Unilever مجرد شركة «وطنية» إذ تضم 500 شركة تابعة تعمل في 75 بلداً أو إكسن Exxon التي تحقق 75 في المائة من مبيعاتها خارج الولايات المتحدة، وكذلك IBM، سيمنس أو بريتش بتروليوم.

AT & T التي تعتبر إحدى أكبر شركات الاتصالات البعيدة المدى في العالم، تقدّر أن ثمة ألفين أو ثلاثة آلاف شركة عملاقة تحتاج إلى خدماتها العالمية. ويوجد، بحسب جردة أجرتها منظمة الأمم المتحدة 35 ألف شركة كبيرة «عابرة للأوطان»، ترتبط بها 150 ألف شركة تابعة. وقد إتسعت تلك الشبكة بحيث يقدّر أن المبيعات ما بين الشركات التابعة التي تنتمي للمجموعة نفسها، صارت تمثل ربع التجارة العالمية. وهذه البنية الجماعية التي تشهد عزّ نموها، لم تعد مرتبطة بأحكام بالدولة ـ الأمة، وهي تمثّل عنصراً أساسياً من نظام الغد العالمي.

وكذلك لم يعد ثمة داعٍ للتشديد على التأثير المتزايد للأديان العالمية، من المسلمين إلى روسيا الارثوذكسية، مروراً بمذاهب العصر الجديد New Age التي تتكاثر. وهذه ستكون عوامل أساسية للنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

من لاعبي الغولف إلى متخصصي المعادن

وفضلاً عن الدول، «مدن التقانة الإقليمية» «technopoles Régionales»، الشركات والأديان، هناك نمط آخر من الوحدات التي تكتسب أهمية: آلاف الجمعيات والمنظمات العابرة للأوطان ستتكاثر مثل الفطر بعد شتوة قصيرة ومفاجئة. الأطباء، الخزّافون، الفيزيائيون النوويون، لاعبو الغولف، الفنّانون، المتخصصون بالمعادن المنضوون في نقابات، الكتّاب، المجموعات الصناعية من كل القطاعات، من المواد البلاستيكية إلى المصارف، لوبيات الصحة، النقابات والمجموعات البيئية: جميعاً صارت مصالحهم تتخطى الإطار الوطني، وصار لهم منظمات عالمية، وجداول أعمال خاصة بهم. هذه المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً يزداد تأثيراً في إدارة النظام العالمي. وفي هذا الإطار ستشكل كوكبة من الحركات السياسية العابرة للأوطان طبقة مستقلة.

غرين پيس (السلام الأخضر) المنظمة البيئية التي لها مصادر تمويل مهمة هي مثل بيّن على ذلك. وهي ليست سوى منظمة بين عدد متزايد من الهيئات السياسية العالمية من النوع نفسه. وهناك عدد منها ذو تطوّر كبير: مزوّد بحواسيب وأجهزة سريعة الاتصال (فاكس) ويقيم صلات بشبكات حواسيب عملاقة، وبأجهزة تسجيل الأقمار الإصطناعية وبكل وسائل الاتصالات المتقدّمة الأخرى. فعندما حطّم حليقو رؤوس من دريسد حَيّاً للمهاجرين، انتقل خبر الحادثة حالاً إلى كوملنكComlink، الشبكة الإلكترونية التي تربط ما بين خمسين شبكة معلوماتية في المانيا والنمسا. ومن هناك وصلت إلى غرين نت Green Net، في بريطانيا، وهذا النظام

موصول بدوره بشبكات «متزايدة» من أمريكا الشمالية أو الجنوبية حتى الجمهوريات السوفياتية السابقة. وإذا بصحافة دريسد تغرق على الفور بطوفان من رسائل (الاتصال السريع) الآتية من كل أنحاء العالم لتحتج ضد الإعتداء.

لكن الشبكات الإلكترونية العابرة للحدود، ليست وقفاً على المناضلين السلميين الذي يواجهون العنف. الشبكات تربط كل العالم، من أنصار البيئة المتطرفين إلى اللاتائهين التوراتيين، مروراً بالفاشيين، نقابات الموت والمثقفين المعجبين بالدرب المضيء، هؤلاء جميعاً يشكلون جزءاً من «مجتمع مدني عابر للأوطان» يتقدَّم بسرعة، ولا يمارس على الدوام سلوكاً حضارياً.

وهنا أيضاً ينقسم النظام العالمي إلى ثلاثة أقسام. فالمنظمات العابرة للأوطان ضعيفة، بل غير موجودة في مجتمعات الموجة الأولى. وهي أكثر في مجتمعات الموجة الثانية. وتتفرَّع بوتيرة في غاية السرعة في مجتمعات الموجة الثالثة.

وفي الخلاصة، فإن النظام العالمي القديم المنظَّم حول حفنة من المعالجات ـ الدول ـ الأمم ـ المحدّدة جيداً تخلي المكان لحاسوب القرن الحادي والعشرين العالمي: «بطاقة أم» ذات طبقات ثلاث إذا صحّ القول، يرتبط بها آلاف وآلاف من المعالجات في منتهى التنوّع.

درجة عالية من الترابط

مكوّنات النظام العالمي هي أيضاً يرتبط بعضها بالبعض الآخر بطرق مستحدثة. وإذا كان كثيرون لا يكفّون اليوم عن تكرار فكرة ترى أنّ الأمم تصبح أكثر فأكثر مرتهنة في إستقلالها بعضاً للبعض

الآخر، فإن ذلك هو في أفضل الأحوال تبسيط مفرط وخادع. ويتفق أنّ بعض البلدان هي في أدنى درجات الترابط مع باقي العالم، في حين أن بلداناً أخرى هي في أقصى تلك الدرجات.

وبعض دول الموجة الأولى شديدة الإرتهان لبلد أو بضعة بلدان تشتري منها منتجاتها الزراعية وموادها الأولية، زامبيا تبيع نحاسها، كوبا سكّرها، بوليفيا قصديرها، واقتصاداتها تشكو غاية الشكوى من نقص في تنوّعها. فالزراعة الأحادية والتركيز على مصدر واحد، أو على حفنة من المصادر، والقطاع المعملي الضامر والخدمات النامية، هي حقائق تجعل روابط مع العالم الخارجي مسألة غير ضرورية. وتلك البلدان تظل على نحو نموذجي في أسفل مستويات الإرتهان المتبادل أو عملية الترابط.

ولأن إقتصاداتها وبُناها الإجتماعية أكثر تعقيداً، تحتاج بلدان الموجة الثانية إلى إرتباطات أكثر تنوّعاً مع العالم الخارجي، ومع ذلك يظل الإرتهان المتبادل العالمي بين البلدان الصناعية محدوداً. ففي العام 1930، مثلاً، لم تكن الولايات المتحدة مرتبطة بعد إلا بـ 34 معاهدة أو إتفاق مع بلدان أخرى. وفي العام 1968، وحتّى بعد أن شرعت في إنتقالها إلى إقتصاد الموجة الثالثة، لم تكن أيضاً مرتبطة بعد إلاّ بـ 282 «عقداً» من هذا النوع. فالأمم المصنّعة إذن، هي متبادلة الإرتهان في ما بينها على نحو معتدل.

وفي المقابل، تجبر الموجة الثالثة بلدان «التقنيات العالية» على الإتجاه نحو درجة عالية من الترابط. وهذه البلدان تجتاز، كما نعلم، مرحلة مؤلمة من تفكيك بناء وإعادة بناء إقتصاديين. إذ أن شركات عملاقة وبيروقراطيات حكومية، تعيد بناء نفسها، وتتشظّى أو تفقد من أهميتها. وتظهر شركات وبيروقراطيات جديدة تحلّ

محلها. وتتكاثر وحدات صغيرة من كل الأنواع تشكّل تحالفات وإتحادات موقتة، تتوزّع في المجتمع منظماتٍ بحيث يمكن أن تترابط أو لا تترابط. وبقدر ما يتشظّى مجتمع الطبقات نفسه، تتشظّى الأسواق على الدوام إلى قطاعات تزداد صغراً.

هذا المسار الداخلي الذي قد أعطينا عنه وصفاً تفصيلياً في فصل سابق، ليس دونما تأثير على علاقات المجتمع الخارجية. إذ أنه بقدر ما ينتشر، تنسج المؤسسات، المجموعات الإجتماعية والإتنية، الوكالات والمنشآت، روابط شديدة التنوع مع العالم الخارجي. وهي بقدر ما تصبح غير متجانسة، بقدر ما تهاجر، تصدّر، تورّد، تتصل وتتبادل المعلومات مع الأجزاء الأخرى من العالم، وبقدر ما تكوّن في ما يتعدّى الحدود مؤسسات مشتركة، تحالفات إستراتيجية، إتحادات وتجمّعات، وباختصار تدرك درجة عالية من الترابط.

كل ذلك يفسِّرُ لماذا، بدءاً من السبعينات، أطلق عدد من الإتفاقات المتقاطعة والمعاهدات بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى نمواً أُسِّيّاً exponentielle. والولايات المتحدة هي الآن طرف في أكثر من ألف من المعاهدات وعشرات آلاف الإتفاقات التي لها جميعاً، من دون شك، فوائد لها، لكنها تفرض أيضاً إلتزامات على سلوكها.

إننا إذن إزاء نظام عالمي جديد معقّد بمناطقه، مجتمعاته، أديانه، منظماته غير الحكومية وحركاته السياسية، وكلها متنافسة تحركها مصالح مختلفة، وكلها تعكس درجات متباينة من التفاعلية.

ودرجة الترابط العالية تنتج مفارقة مدهشة وغير مقدَّرة.

فاليابان والولايات المتحدة وأوروبا، هي التي تحتاج إلى مزيد من الروابط، مزيد من العلاقات ذات الإرتهان المتبادل مع العالم الخارجي لتعزيز إقتصاداتها المتقدّمة. وهكذا فإننا نخلق عالماً شديد الغرابة، إذ أن بلدانه الأقوى هي الأكثر إنشداداً إلى تعهداتها الخارجية. وبهذا المعنى، من المفاجىء أن نجد أن البلدان الأكثر قوةً هي الأقل حرية. والبلدان الصغيرة الأقل تبعية للروابط الخارجية تملك قليلاً من الثروات، لكنها تستطيع غالباً نشرها على نحو أكثر حرية، ما يسمح لبعض الدول الصغيرة جداً (ميكرو دول) أن تدرك سرعة الولايات المتحدة.

«سرعات الساعة» العالمية

فضلاً عن ذلك، ففي حين ندمج مكوِّنات شديدة الإختلاف في «البطاقة الأم العالمية» «La carte mère mondiale»، ونربطها على نحو مختلف، فإننا نضبط أيضاً ساعتها الداخلية. وهكذا فإن النظام العالمي الجديد يعمل إذا صحّ القول، بساعة ذات سرعات ثلاث مختلفة جداً.

ولا شيء يطبع بمثل هذه الطريقة الحادة القطيعة الراهنة مع الفترات السابقة سوى تسارع التغيير. وحين لاحظنا ذلك في مؤلفنا «صدمة المستقبل» منذ سنين طويلة، لم يكن العالم قد اقتنع بعد بذلك. واليوم نادرون أولئك الذين يشكوّن في الأمر نفسه. فالشعور أن الأحداث تتسارع، ملموس جيداً.

هذا التسارع الذي هو في جزءٍ منه، ثمرة الإتصالات السريعة، يعني أنه يمكن لنقاط التفجُّر أن تتكوّن، وللحروب أن تندلع بين ليلة وضحاها تقريباً في النظام العالمي.

إنّ أحداثاً مأساوية تستدعي ردة فعل، حتى قبل أن تجد الحكومات الوقت لإتخاذ الإجراءات اللازمة. ورجال السياسة مضطرون أن يتخذوا أكثر فأكثر، قرارات تتعلق بمواضيع يتناقص ما يعرفونه عنها، وذلك بوتيرة تزداد سرعةً.

وكما عملية الترابط، فالتسارع ليس هو نفسه عبر مجمل النظام العالمي. إذ أنّ الوتيرة العامة للحياة ـ في كل النقاط، من سرعة المعاملات التجارية إلى وتائر التغيّر السياسي مروراً بقطار الإبتكارات التقنية وغيرها من المتغيّرات ـ بطيئة في المجتمعات الزراعية، وأكثر سرعة بقليل في المجتمعات الصناعية وتدرك سرعات الكترونية في البلدان التي هي في عزّ إنتقالها نحو إقتصادات الموجة الثالثة.

هذه الإختلافات تتسبب برؤى للعالم مختلفة بوضوح. فمعظم الأمريكيين، مثلاً، بوتيرة حياتهم اليومية التي تعتبر بين الوتائر اليومية الأسرع في العالم، وبآفاقهم الزمنية المبتورة، يصعب عليهم مجارات العرب الذين يعيشون حالة حرب ويدافعون عن مواقعهم، متوسلين حقوقاً عمرها آلاف السنين. التاريخ بالنسبة إلى الأمريكيين يمّحي بسرعة كبيرة. وما هو موجود، هو اللحظة وحدها.

هذه الإختلافات في وعي الزمن، تصيب في تأثيرها حتّى التفكير الإستراتيجي في الحرب. وبمعرفته قلة الصبر عن الأمريكيين، إعتقد البعض أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمّل حرب طويلة. (لا شك أنه كان على حق. لكنه ما كان ليستطيع رؤية غير حرب قصيرة). وبالطريقة نفسها، كما رأينا، فإن شكل حرب الموجة الثالثة لا يغلّب فقط العوامل الزمنية أكثر من العوامل

الفضائية: إنه أيضاً شديد الإرتهان بسرعة المواصلات وعجلة التحركات.

وبكلام آخر، النظام الذي يجري أمامنا ليس نظاماً بمستويات ثلاثة فحسب، إنّه أيضاً نظام بسرعة متغيّرة.

حاجات الإستمرار

هذا الإنقسام الثلاثي يغيّر أيضاً طبيعة الأشياء التي سوف تعيش البلدان أو تموت من أجلها في المستقبل. فكل البلدان تعمل لحماية مواطنيها. إنها تحتاج إلى الطاقة، المواد الغذائية، الرساميل، ممر إلى البحر والإنتقالات الجوية. لكن، في ما يتعدّى هذه المعطيات الأولية وعدداً آخر غيرها، تختلف حاجاتها.

والأرض بالنسبة إلى إقتصادات الموجة الأولى، وكذلك الطاقة، توفّرُ الماء من أجل الري، الزيت الغذائي، المواد الغذائية في الفترات الحرجة، حداً أدنى من القراءة والكتابة وأسواق الثقافة pour les cultures de rapport حيث المواد الأولية هي عموماً بمثابة عناصر ضرورية لاستمرارها. وبسببٍ من غياب الصناعة والخدمات القابلة للتصدير المرتكزة على المعرفة، فإنها تجد في مواردها الطبيعية ـ من الغابات الإستوائية الرطبة، إلى منابع الماء، مروراً بمناطق صيد الأسماك ـ الأصول الأساسية التي يمكن الإتجار بها.

ودول الطبقة الثانية ـ الموجة الثانية ـ التي لا تزال مرتهنة بيد عاملة رخيصة وبإنتاج الجملة النمطية، هي أمم ذات إقتصادات وطنية مركّزة ومدمجة. ولأنها أكثر تمدّناً، يلزمها إستيراد مواد غذائية بكميات كبيرة، إمّا من أريافها وإمّا من الخارج. وهي أيضاً

تحتاج إلى مقادير كبيرة من الطاقة لكلٍ من وحدات إنتاجها، ولكميات من المواد الأولية لتشغيل مصانعها: حديد، فولاذ، إسمنت، خشب التصنيع، موادٍ بتروكيميائية، الخ. وتلك الأمم تستضيف أيضاً عدد صغيراً من الشركات العالمية. وهذه منتجة كبيرة للتلوّث ولتأثيرات بيئية أخرى سلبية. وهي، قبل كل شيء، تحتاج إلى أسواق لتصدير المواد المصنّعة التي تخرج من خطوط إنتاجها.

و«ما بعد الأمم» في الموجة الثالثة تشكل المستوى الأخير في النظام العالمي. وهي خلافاً للدول الزراعية، قلّما تحتاج إلى أرض إضافية. وعلى نقيض الدول الصناعية، ليس أمامها سوى أن تنتج موارد طبيعية هائلة خاصة بها. (ولغياب مثل تلك الموارد إحتلت يابان الموجة الثانية كوريا ومنشوريا وغيرهما من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. وفي المقابل أصبحت يابان الموجة الثالثة أكثر غنىً بما لا يقاس، دون مستعمرات ولا مواد أولية خاصة بها.)

ومن المؤكد أن «ما بعد الأمم» في الموجة الثالثة، تحتاج إلى الطاقة والمواد الغذائية، لكن ما تحتاج إليه أيضاً اليوم، هو المعرفة التي يمكن تحويلها إلى غنى. وما هو ضروري لها، هو الوصول إلى بنوك المعطيات وشبكات الإتصالات البعيدة المدى في العالم والسيطرة عليها. إنها تحتاج إلى أسواق لمنتجاتها وخدماتها الغزيرة الذكاء، لخدماتها المالية، لمشورتها في التنظيم، لبرامجها المعلوماتية، لبرامجها الإعلامية، لخدماتها المصرفية، لنظمها في الحجز، لمعلوماتها في التسليف، لتأميناتها، لأبحاثها الصيدلانية، لإدارة الشبكات، لدمج النظم المعلوماتية، للتجسس الإقتصادي، لنظم الإعداد، لابتكار الشبه الصوري المعلوماتي، لخدمات وكالات الأنباء وكل تقنيات المعلومات والإتصالات البعيدة المدى التي

تتوقف عليها كل تلك النشاطات. وهي تحتاج إلى حماية نفسها إزاء استغلال المنتجات الفكرية. وأمّا في ما يتعلّق بالبيئة، فهي تحتاج إلى أن تحمي بلدان الموجة الأولى «الناجية» أدغالها وفضاءاتها ومساحاتها الخضراء من أجل «خير العالم» ـ حتى وإن كان في ذلك، أحياناً، مجازفة بخنق تطورها الإقتصادي.

ألحاجات المتباينة للموجات الأولى والثانية والثالثة، تعبّر عن نفسها بمفاهيم مختلفة جذرياً عن «المصلحة الوطنية» (عبارة أصبحت، في ذاتها، تعتبر أكثر فأكثر مغالطة تاريخية) وتستطيع أن تخلق توترات حادة بين البلدان في السنوات المقبلة.

إذا أحطنا الآن كل هذه التغيّرات بالنظرة نفسها ـ مختلف أنماط الوحدات التي تشكل النظام، الدرجات المختلفة لعملية التواصل، للسرعة، حاجات الإستمرار المتباينة ـ فإننا نصل إلى تحوّل يتعدّى كل ما قد يبرّر نهاية الحرب الباردة. باختصار، إننا في مواجهة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين: في مواجهة مسرح سشنّ فيه الحروب والحروب المضادة المستقبلية.

نهاية التوازن (لا التاريخ)

نظريات النظام العالمي الخاصة بالموجة الثانية، كانت تميل عموماً لإعتباره في حالة توازن، وللإعتقاد أنه كان مزوّداً بعناصر مصحِّحة ذاتياً، وبأن مظاهر عدم الإستقرار، ما كانت سوى الإستثناءات التي تؤكد القاعدة. الحروب، الثورات والإضطرابات: كل ذلك لم يكن سوى «إخلالات» صغيرة في نظام منظم. كان السلام هو الحالة الطبيعية.

بين هذه الرؤية للنظام العالمي، والتصورات العلمية للموجة

الثانية عن النظام في الكون، كان الشبه كبيراً. هكذا كانت الأمم شبيهة بكرات بليار نيوتني تنزلق الواحدة فوق الأخرى. وكانت نظرية «توازن القوى» تفترض أنه إذا أصبحت أمة مفرطة في قوتها، فستكوّن الأمم الأخرى تحالفاً لتعارضها وتقودها بالتالي إلى مدارها الطبيعي محققة التوازن من جديد.

والغرب الذي يسود فيه الغنى، ما زال يتمسك بقوة، بمجموعة من المسلمات من النوع نفسه، وخصوصاً، بالفكرة الليبرالية. وأن الخصوم ليسوا إلا صوراً معكوسة عنه، وأن الحكومات بطبعها، تهرب من الخطر، وأنه يمكن على الدوام القضاء على الخلافات الداخلية سلمياً، إذا إستمر الخصوم في التحادث، لأن النظام العالمي هو في نهاية المطاف عقلاني للغاية.

إن أياً من تلك المسلمات، ما عادت صحيحة اليوم. إذ يتفق، في الواقع، أن تخوض حكومات الحرب حتى في غياب تهديد خارجي (جنرالات الأرجنتين الذين شنّوا في العام 1982 حرب فوكلاند/ مالوين، إنما فعلوا ذلك لأسباب محض سياسية داخلية.) وكثيرون هم القادة الذين بعيداً من أن يخافوا الخطر، يبنون عليه عملهم السياسي. فعندهم لا شيء أغلى من أزمة.

وممثلو المسرح العالمي الذين يتّخذون كل مواصفات، «الدول المجنونة»، يتكاثرون باستمرار، بحسب عبارة يهزكل درور. إن ذلك يكون صحيحاً، خصوصاً إذا وجد النظام العالمي نفسه محاصراً بثورة.

وكثيرة أيضاً الشخصيات الكبيرة العاملة في السياسة الخارجية التي يصعب عليها أن تفهم، أنه عندما تكون النظم (السيستمات)

بعيدة من التوازن، فإنها تنقاد بطرق غريبة تخالف القوانين العادية. تصبح غير خطية linéaire: بكلام آخر، إن بدايات بسيطة يمكن أن تعتق نتائج هائلة. ففوز أنصار عدم الإنضمام إلى الوحدة الأوروبية في الدانمارك الصغيرة بفارق صغير، أخّر الإندماج الأوروبي أو أزاحه عن طريقه.

ويمكن لحرب «صغيرة» في بلد بعيد أن تتحوّل، من خلال سلسلة أحداث تتكوم ككتلة ثلج وغير متوقعة في الغالب، إلى حريق كبير. وكذلك يمكن لحرب كبيرة أن تؤول إلى تغيير في غاية البساطة في التوازن العام للقوى. فبين عامي 1980 و 1988 أوقعت الحرب الإيرانية ـ العراقية أكثر من 600 ألف قتيل وإنتهت مع ذلك إلى مأزق. إذ كان بين أهمية البدايات وأهمية النهايات، علاقة متبادلة متدرجة عكسياً.

النظام العالمي يكتسب خصائص بريغوجينية: بتعبير آخر، يشبه أكثر فأكثر النظم الفيزيائية والكيمائية والإجتماعية التي وصفها الحائز على جائزة نوبل للكيمياء أيليا بريغوجين، الذي كان أوّل من حدّد ما أسماه بـ «البنى التبديدية». وفي هذه، تصبح كل أجزاء النظام في حالة ترجرج دائم. إذ تصبح النظم في كل جزء من أجزائها في منتهى الهشاشة أمام التأثيرات الخارجية: تغيير سعر النفط، مدّ مفاجىء للتأثير الديني، تغيّر توازن الأسلحة، وهكذا دواليك.

تتكاثر حلقات رد الفعل الإيجابي: ما يعني أنه ما أن تُطلق بعض السيرورات، حتى تكتسب حياة خاصة وبعيداً من أن تهدأ، تدخل مظاهر عدم إستقرار أقوى مما كانت عليه من قبل في النظام. إذ تتسبب أعمال الثأر الإتنية بمعارك إتنية تولّد حروباً إتنية تتجاوز

حدود المنطقة نفسها. ويمكن أن يؤول تلاقي الترجرجات الداخلية والخارجية إلى إنهيار كامل للنظام، وحتى إلى إعادة تنظيم على مستوى أعلى.

وفي النهاية، فالنظام، في هذه اللحظة الحرجة يتصف بكل شيء ما خلا العقلانية. وعليه فهو أكثر هشاشة من أي وقت مضى حيال التغيرات المفاجئة، وبات من الصعب بل من المستحيل التنبؤ بانقياده.

ليكن قدوماً ميموناً إذن إلى النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين: ليس إلى النظام العالمي الجديد الواضح والجلي الذي مجّده بوش، ولا إلى الإستقرار الذي وعد به سياسيون آخرون بعد الحرب الباردة. وعلى العكس، إننا نرى قيام السيرورة القوية للإنشطار الثلاثي عاكسة، خلال حياتنا، حضارة جديدة مع حاجاتها إلى الإستمرار الخاص بها، شكل حربها الخاصة، وقريباً، كما نأمل، شكل سلام مناسب.

إننا نعيش زماناً من تاريخ الإنسانية عجيباً. فخلف ظلمات اليوم التي أصبحت دُرجة (موضة) تغييرات مختلفة مدهشة في إيجابيتها ونزعتها الإنسانية. إذ أن إزدهار إقتصاد الموجة الثالثة أثار الحمية في كل منطقة آسيا الهادىء، خالقة بالتأكيد توترات تجارية وإستراتيجية، لكنْ مقدّمة في الوقت نفسه لمليار إنسان إمكانية التخلّص من مستنقعات الفقر. لقد تكاثر سكان العالم بين عامي 1968 و 1990 بشكل كاسح ولكن، وعلى الرغم من التوقّعات الكئيبة، فإن حصة الفرد من العالم من المواد الغذائية بحسب منظمة الأغذية العالمية، إزدادت أيضاً على نحو أسرع، في حين أن عدد الأشخاص الذين يشكون من سوء التغذية المزمنة إنخفض 16 في المائة.

وبإستخدام تقنيات الموجة الثالثة الأكثر إقتصاداً للطاقة والأقل تلويثاً للبيئة، نستطيع الآن أن نبدأ تدارك الأضرار البيئية التي أحدثتها الطرق الصناعية في الموجة الثانية في عصر الإنتاج الكاسح. فالعمل المخبّل والمنهك حتى الآن لكل أولئك الذين لديهم حظ في إيجاد وظيفة، يمكن أن يصبح نشاطاً مفتّحاً ومغنياً للذهن. فالثورة الرقمية digital التي تقتات منها الموجة الثالثة، تحوي في ذاتها ما يكفي من الإمكانات لإعاشة مليارات من البشر.

وعلى الرغم من التحذيرات المطلقة على إمتداد هذه الصفحات ـ حول أخطار الحرب، الإنفجارات المدنية، وحتى الهجمات النووية ـ فلا تفوتنا رؤية الخبر الحسن: على الرغم من أنّ ما بين 50 ألف و 60 ألف رأس نووي رأت النور منذ هيروشيما وناكازاكي وحصول كثير من الإنفجارات تحت الأرض والحوادث النووية، فإن أية واحدة من هذه القنابل لم تنفجر تحت تأثير الغضب. إذ أنّ غريزة النجاة الإنسانية أمسكت مراتٍ الإصبع التي كان يمكن أن تشدّ على الزناد.

لكن الغريزة وحدها لن تكفي للإستمرار في الحياة في فجر القرن الحادي والعشرين. ذلك أن الإستمرار في الحياة بالنسبة إلينا جميعاً، مدنيين وعسكريين، تمر عبر وفاق عميق للرابط الجديد الثوري بين المعرفة، الغنى والحرب. وهذه الصفحات تكون أدركت غايتها إذا وضحت تلك العلاقة. ولبلوغ ذلك حاولنا تلخيص نظرية جديدة عن الحرب والحرب المضادة. وإذا كنا قد ساهمنا في إيقاظ الأذهان أو أزلنا من الدرب فكرة باطلة تعيق تقدّم عالم مسالم، فحسبنا ذلك.

فوعد القرن الحادي والعشرين، كما نحن مقتنعون، لن يعتم

أن يتبدّد، إذا أصررنا على استخدام أسلحة الغد الفكرية. وهو يتلاشى بسرعة أيضاً، إن لم يكن بلحظة واحدة، إذا نسينا كلمات ليون تروتسكي المزيلة للأوهام والتي إستشهدنا بها في بداية هذا الكتاب: «ربما الحرب لا تهمّك، ولكنّ الحرب تهتم بك.»

المحتويات

القسم الثاني

المسار

القسم الثالث

إستكشاف

القسم الرابع

المعلوماتية

القسم الخامس

تعميم الخطر النووي

القسم السادس

السلام

صدر حديثاً

* **أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة ـ نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب.** (جان كريستوف روفين).
* **اثنتا عشرة حكاية تائهة ـ** (غابرييل غارسيا ماركيز)
* **التحضير للقرن الواحد والعشرين ـ** (پول كينيدي)
* **المياه وأطروحة سوق الشرق الأوسط ـ** (مؤتمر اسطامبول)
* **أسباب عملية ـ** (إعادة النظر بالفلسفة) ـ (بيار بورديو)

سلسلة العلاقات الدولية:

* **في البحث عن النظام العالمي الجديد:**

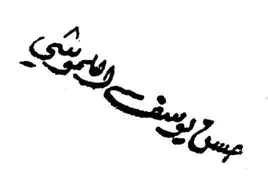
I - **القانون الدولي وسياسة المكيالين** (أوليڤييه كورتن ـ باربارا ديلكور وآخرون)

II - **الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة** (باتريسيو نولاسكو ـ أنمي شاوس ـ آلان دايمس)

السلسلة الإقتصادية:

1 - **على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث؟** (توماس كوترو وميشال هوسون)

2 - **الفقر في البلدان الغنية** (سرج ميلانو)



الحرب والحرب المضادة

بين دفتي الكتاب بحث في الحرب والسلم كما يتوقع أن يحملها القرن المقبل وهذا البحث ليس عسكرياً ولا يتناول فنون القتال والدفاع إلاّ عرضاً. ومأثرته أنه يتناول موضوعاً يشغل القلة القليلة من المفكرين الكبار إذ أنه ينكب على دراسة مجتمع المعلوماتية والتقانية المقبل وآفاقه. فإذا كان المجتمع الصناعي الآفل قد وقف محل قاب قوسين من التدمير النووي فكيف سيكون المجتمع الجديد؟ وهل تظل التقنيات القاتلة حكراً على المجتمع الصناعي القديم وهل يتعمم الردع حينها؟

أسئلة تتسابق على أجوبتها: «الحروب والحروب المضادة – حفاظاً على بقاء الحياة في القرن المقبل».

الــدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

ص.ب. 921 سرت – نسوخ 62100 – 054